الشيعة

عجم ملحدون أم عرب موحدون؟!

أبو حامد الغزالى

ترتيب وتعليق

إيهاب كمال

الحرية للنشر والتوزيع
3 ميدان عرابى وسط البلد - القاهرة
0123877921 - 5745679

الشيعة
عجم ملحدون أم عرب موحدون؟!

اسم الكتـــــاب	الشيعة
تـــألـــيـــف	أبو حامد الغزالى
الـنــاشـــــر	الحرية للنشر والتوزيع ٣ ميدان عرابى وسط البلد ـ القاهرة ت: ٢٦١٥٦٤٦ ـ ٥٧٤٥٦٧٩ م: ٠١٢٢٣٨٧٧٩٢١.
رقـــم الإيـــداع	٢٠٠٦/٢٦٥
الـتـرقـيـم الـدولى	٢ ـ ٢٥ ـ ٢٥ ـ ٢٣ ـ ٩١٥

الحريـــة
للنشر والتوزيع

تصدير عام

- ١ -

هذا كتاب «المستظهرى» فى الرد على الباطنية أو «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية» لأبى حامد الغزالى، ينشر كلاماً لأول مرة، إذ لم ينشر منه قبل اليوم غير قطع منه تعادل ثلثه، نشرها جولدتسيهر سنة ١٩١٦ (فى ليدن، عند الناشر بريل) وقدم لها بالألمانية بمقدمة مستفيضة تنقسم قسمين: الأول مدخل يتناول تأليف الكتاب وسوابق التأليف فى بابه، والثانى تحليل لمضمون الكتاب كله.

وفى المدخل يبدأ جولدتسيهر بالحديث عن فكرة التقليد فى الإسلام، ويشير إلى أن هذه الفكرة هى مركز هجوم الغزالى على الباطنية، ومنها يخلص إلى فكرة التعليم من الإمام المعصوم، التى قالت بها الباطنية. وفى الفصل ٤ من هذا المدخل يركز من سبق الغزالى إلى التأليف فى الرد على الباطنية. فيذكر أولاً الكتاب الذى ردّ فيه أبو عبد الله بن رزام على الاسماعيلية (راجع «الفهرست» لابن النديم ص ١٨٦ س٢٤؛ والمقريزى، نشرة بونتس ص١٢ س٣). وهذا المؤلف لا يعرف تاريخ حياته، لكن من المؤكد أنه لا يتجاوز بداية القرن الرابع الهجرى. وفى نهاية هذا القرن الرابع كتب سعد بن محمد أبو عثمان الغسّانى القيروانى النحوى كتاباً فى الرد على الملحدين. ثم جاء أبو بكر الباقلانى (المتوفى سنة ٤٠٣هـ-١٠١٢م) فألفً كتابا «كشف الأسرار وهتك الأستار» فى الرد على الباطنية. وهنا تثور مشكلة خطيرة وهى أنه ورد فى طبعة «إحياء علوم الدين» للغزالى (جـ٢ ص١٣٠ س١١) النص التالى: وقد ذكرنا فى كتاب المستظهرى [المستنبط من كتاب «كشف الأسرار وهتك الأستار» تأليف القاضى أبى الطيب فى الرد على أصناف الروافض من الباطنية] ما يشير إلى وجه المصلحة فيه»- وهذا نص خطير، معناه: أن كتاب «المستظهرى» مستنبط من كتاب الباقلانى هذا. وجولدتسيهر يرى أن هذه السرقة الفاضحة لا يمكن أن يرتكبها الغزالى، لأن الغزالى كتب بعد الباقلأنى بمائة سنة، وإذاً فكتب الباقلانى كانت معروفة متداولة؛ وفضلاً

عن ذلك فإن الغزالى لم يذكر فى «المستظهرى» أنه أخذ شيئاً من كتاب الباقلانى؛ كذلك يعلن الغزالى عن عدم رضاه عما كتبه أسلافه فى هذا الموضوع، والباقلانى من بينهم. يضاف إلى هذا أن رد الغزالى يتركز على ناحية فى مذهب الباطنية لم تتجلّ إلاّ بعد وفاة الباقلانى، وهى مسألة التعليم من الإمام المعصوم، ولهذا يستبعد جولد تسيهر أن يكون قد اعتمد على الباقلانى.

وقبل الخليفة المستظهر بقرابة قرن من الزمان كتب على ابن سعيد الاصطخرى المعتزلى رداً على الباطنية أهداه إلى الخليفة القادر، الذى كافأه عليه بوقف حبسه من بعده على بنيه.

وفى الوقت نفسه ألف معتزلى آخر، هو إسماعيل بن أحمد البسىّ، كتاباً بعنوان: «كشف أسرار الباطنية» منه نسخة فى حوزة ١. جرفّينى فى ميلانو، الذى كان أول من اكتشف وجود هذه المخطوطة.

كذلك يذكر من بين أسلاف الغزالى فى هذا الباب ثابت ابن أسلم النحوى، وكان شيعياً يعمل فى خزانة صاحب حلب، كشف فيه عن بداية الدعوة الإسماعيلية وقبائح هذه الفرقة؛ لكن أبناء هذه الفرقة انتقموا منه فأختطفوه إلى مصر حيث صلبوه فى حدود سنة ٤٦٠هـ.

وفى الفصل الخامس من هذا المدخل يبين جولدتسهير الظروف التى دعت الغزالى إلى تأليف هذا الكتاب، وهى استفحال أمر الدعوة الباطنية على يد الفاطميين الذين بثوا الدعاة فى أرجاء بلاد الخلافة للدعوة للخليفة الفاطمى المستنصر، وتأليباً على الخليفة العباسى المستظهر بالله. ثم ما جرى على يد الباطنية من إرهاب وسفك للدماء.

ويختم المدخل ببيان مكانة هذا الكتاب بين كتب الغزالى الأخرى فى الرد على الباطنية.

- ٢ -

ونضيف إلى ما ذكره عن أسلافنا الغزالى ما يلى:

(١) أبو الحسين الملطى (المتوفى سنة ٣٧٧هـ) : فقد ألف كتاب **«التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»** ، الموجود منه نسخة فى الظاهرة بدمشق (وطبع فى مصر سنة ١٩٤٩)، وفى فصل منه (ص٢٦- ٢٧) تناول القرامطة وأتى على مذهبهم فى الإلهيات والعبادات.

(ب) محمد بن مالك بن أبى الفضائل الحمادى اليمانى: من فقهاء السُّنَّة فى اليمن فى أواسط المائة الخامسة للهجرة؛ فله كتاب **«كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة»**، الذى توجد منه نسخة خطية مصوّرة بدار الكتب المصرية (وطبع فى مصر سنة ١٩٣٩). وقد اندس بين الصليحيين من أهل هذا المذهب فى اليمن، «لأتيقن صدق ما قيل فيه من كذبه، ولأطلع على سرائره وكتبه. فلما تصفحت جميع ما فيها وعرفت معانيها رأيت أن أبرهن على ذلك ليعلم المسلمون عمدة مقالته، وأكشف لهم عن كفره وضلالته» (ص١١). ولهذا كانت لهذا الكتاب- إلى جانب قدم عهده- أهمية بالغة فى الكشف عن مذهب الباطنية. وقد أورد فيه آراءهم فى أمور العبادات، وتأويلاتهم لمعانى القرآن، وبين أصل هذه الدعوة، وظهور عبد الله ابن ميمون القداح، وخروجه من سليمة إلى الكوفة، وما فعله أبو سعيد الجنابى من المنكرات فى المسجد الحرام، إلى أن ذكر ابتداء دولة الصليحيين باليمن، وقيام على بن محمد الصليحى بالدعوة للقرامطة فى حدود سنة ٤٣٩هـ.

لكن لا يبدو فى كتاب «المستظهرى» أثرٌ لهذين الكتابين.

أما الكتاب الذى يظهر بوضوح أن الغزالى اعتمد عليه فهو «الفرق بين الفرق» لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى (المتوفى سنة ٤٢٩هـ). فالفصل الطويل (ص١٦٩-١٨٨) الذى عقده «فى ذكر الباطنية وبيان خروجهم عن جميع فرق الإسلام» يعدّ أوفى ما لدينا، قبل الغزالى، فى هذا الباب. ففيه تاريخ الباطنية وبيان لعقائدها وطرقها فى الدعوة. ومعظم ما فيه مما يتصل بالعقيدة وطرق الدعوة ورد فى كتاب الغزالى على نحوٍ يشعر بأن الغزالى قد تمثل هذا الفصل تمثلاً تاماً.

ويتلوه فى الأهيمة الفصل الذى عقده الشهرستانى فى **«الملل والنحل»** (جـ٢ ص٢٦-٣١؛ طبع فى مصر سنة ١٣٤٧هـ) وفيه بيّن مبادئ الباطنية وطرقها فى التأويل ومذهب التعليم، وكيف التأويل بالأعداد التى تختص بها الحروف، وفصل القول فى دعوة الحسن بن الصباح ونقل الفصول الأربعة التى ابتدأ بها الدعوة من الفارسية إلى العربية. والغزالى لا شك قد اطلع عليه.

وكتاب **«المستظهرى»** هو أول كتاب ردّ به الغزالى على الباطنية من بين كتبه هذا الموضوع. فقد ذكر فى **«المنقذ من الضّلال»** وهو يتحدث عن موقفه من التعليمية (الباطنية) ما يلى:

وليس المقصود الآن بيان فساد مذهبهم. فقد ذكرتُ ذلك فى كتاب **«المستظهرى»** أولاً؛ وفى كتاب **«حجة الحق»** ثانياً، وهو جواب كلام لهم عُرِض علىَّ ببغداد؛ وفى كتاب **«مفصل الخلاف»**- الذى هو اثنا عشر فصلاً- ثالثاً، وهو جواب كلام عُرِض عَلىَّ بهمذان؛ وفى كتاب **«الدرج المرقوم بالجداول»** رابعاً، وهو من ركيك كلامهم الذى عُرِض علىّ بطوس؛ وفى كتاب **«القسطاس المستقيم»** خامساً، وهو كتاب مستقلٌ بنفسه، مقصوده بيان ميزان العلوم، وإظهار الاستغناء عن الإمام المعصوم لمن أحاط به». [ص١١٨؛ دمشق ١٩٣٤م].

ويضاف إلى هذه الكتب:

١- «قواصم الباطنية»- راجع ما قلناه عنه فى «مؤلفات الغزالى» ص٨٦.

٢- جواب المسائل الأربعة التى سألها الباطنية بهمدان- وهو غير كتاب «مفصل الخلاف»، وقد نشر فى مجلة «المنار» (عدد ٢٩ شعبان سنة ١٣٢٦هـ= ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٨) المجلد ١١ ص٦٠١- ص٦٠٨؛ راجع كتابنا **«مؤلفات الغزالى»** ص١٣٢- ١٣٤

ولم يبق لدينا من هذه الكتب غير ثلاث:

(أ) «المستظهرى»؛ (ب) «القسطاس المستقيم»؛ (جـ) «جواب المسائل الأربع».

- ٤ -

والذين أشاروا إلى هذا الكتاب، **«المستظهرى»**، بعد الغزالى قليلون؛ نذكر منهم:

(أ) محيى الدين بن عربى (المتوفى سنة ٦٣٨هـ- ١٢٤٠م) فى **«الفتوحات المكية»** (جـ١ ص ٣٣٤ س٨ من أسفل) فقال:

«ونبغت طائفة ثالثة ضلّت وأضلّت؛ فأخذت الأحكام الشرعية وصرفتها فى بواطنهم، وما تركت من حُكْم الشريعة فى الظواهر شيئاً، تسمى الباطنية، وهم فى ذلك على مذاهب

مختلفة. وقد ذكر الإمام أبو حامد فى كتاب **«المستظهرى»** له فى الردّ عليهم شيئاً من مذاهبهم وبين خطأهم فيها».

(ب) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى (المتوفى سنة ٩٠٢هـ= ١٤٩٦م) فى كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ» (ص٤٩- ص٥٠؛ القاهرة سنة ١٣٤٩) ونقل منه «قوله فى الباب الأول من كتابه **«فضائح الباطنية»** إنه طالع الكتب المصنّفة فى هذا الفن فصادفها مشحونة بفنين من الكلام: فن فى تواريخ أخبارهم وحكاية أحوالهم...».

أما كتاب **«قواعد عقائد آل محمد»** لمحمد بن الحسن الديلمى (نشره ر. شتروطمان فى استنابول، مطبعة الدولة، سنة ١٩٣٨) الذى عقد فصلاً فى **«بيان مذهب الباطنية وبطلانه»** (ص١٨- ٣٩) فلا يشير إلى **«المستظهرى»** ولا إلى كتب الغزالى الأخرى فى الرد على الباطنية، ولا ينقل كلاماً بحروفه عن الغزالى، بل اعتمد على مصادر غيره؛ ولم يشر فى هذا الفصل إلى كتاب للغزالى غير «التهافت».

- ٥ -

الرد عليه

وقد ردّ أحد الدعاة الفاطميين القائمين باليمن، وهو الداعى: على بن محمد بن الوليد (المتوفى سنة ٦١٢هـ- ١٢١٥م)، على كتاب **«المستظهرى»** بكتاب عنوانه: **«دامغ الباطل وحتف المناضل»**. وقد بذلنا جهدنا للحصول على نسخة منه أثناء مقامنا بالهند فى يناير سنة ١٩٦٤ لدى رجال الطائفة الإسماعيلية، فلم نظفر بها حتى الآن. وكنا نود أن نورد رده، أو أن نحلله على أقل تقدير. فإلى أن يتيسر لنا الظفر بنسخة منه نرجئ الحديث عنه.

ولا شك أن ثمت ردوداً أخرى فى ثنايا الإسماعيلية لكن ضنّ رجال هذه الطائفة بكتبهم فلم يُيَسر الإطلاع عليها حتى اليوم.

الظروف السياسية

والداعى الأهم إلى تأليف الغزالى لهذا الكتاب هو- كما قلنا- استفحال أمر الباطنية، وبث دعاة الإسماعيلية من قبل الدولة الفاطمية فى مصر للدعوة إلى الخليفة الفاطمى «المستنصر بالله» ضد الخليفة العباسى «المستظهر بالله».

ولهذا استهدف الغزالى من هذا الكتاب هدفين: إظهار فضائح الباطنية، وهو أمر يتعلق بالعقيدة؛ وبيان فضائل المستظهرية، أى خلافة المستظهر بالله العباسى، وهو أمر يتعلق بالسياسة. ومن هنا جاءت تسمية الكتاب بـ «المستظهرى» فى **«فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية»**.

أما المستظهر بالله فهو: أبو العباس أحمد بن المقتدى بالله عبد الله بن الأمير محمد بن القاسم العباسى. ولد فى شوال سنة ٤٧٠هـ، وبويع له عند موت أبيه سنة ٤٨٧هـ وله ست عشرة سنة، ووزر له عميد الدولة: أبو منصور بن جهير، وسديد الملك- أبو المعانى المفضل بن عبد الرزاق الأصبهانى، وزعيم الرؤساء- أبو القاسم بن جهير، ومجد الدين- أبو المعالى هبة الله ابن المطلب، ونظام الدين- أبو منصور الحسين بن محمد. وناب عن الوزارة أمين الدولة- أبو سعيد بن الموصلايا، وقاضى القضاة- أبو الحسن على بن الدامغانى. ومضى فى أيامه ثلاثة سلاطين خطب لهم بالحضرة، وهم: تاج الدولة تتش ابن ألب أرسلان، والسلطان بركيارق ومحمد ابناملكشاه» (ابن الأثير فى حوادث سنة ٥١٢هـ ج١٠ ص١٨٨). وفى أيامه قويت شوكة الباطنية، فتولى السلاجقة إخضاعهم خصوصاً فى أصبهان وأعمالها، وقد لجأوا خصوصاً إلى الاغتيالات الفردية. فقتلوا نظام الملك، «أتاه شاب صوفى الشكل من الباطنية ليلة عاشر من رمضان [سنة خمس وثمانين وأربعمائة] فناوله قصة ثم ضربه بسكين فى صدره فقضى عليه» (**«شذرات الذهب»** لابن العماد جـ٣ ص٣٧٣)؛ وقتلوا بهمذان قاضى قضاة أصبهان- عبيد الله بن على الخطيبى؛ وقتلوا بأصبهان- يوم عيد الفطر- أبا العلاء: صاعد بن محمد البخارى الحنفى المفتى؛ وقتلوا بجامع آمل- يوم الجمعة فى المحرم- فخر الإسلام القاضى أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى شيخ الشافعية- وكل ذلك فى سنة ٥٠٢هـ «وعظم الخطب بهؤلاء الملاعين، وخافهم كل أمير وعالم لهجومهم على

الناس». («شذرات الذهب» جـ٤ ص٤). وكانوا عضداً فى النزاع السياسى بين بركيارق والسلطان محمد، فاستعان بهم بركيارق أولاً فى قتل من يريد قتله من الأمراء، مثل أنز، شحنة أصبهان، وأرغش، وغيرهم. فأمنوا جانبه وانتشروا فى عسكره وأغروا الناس ببدعتهم، وتجاوزوا إلى التهديد عليها، حتى خافهم أعيان العسكر. وصار بركيارق يصرفهم على أعدائه، والناس يتهمونه بالميل إليهم. فاجتمع أهل الدولة وعذلوا بركيارق فى ذلك، فقبل نصيحتهم، وأمر بقتل الباطنية حيث كانوا. فقُتلوا وشُرِّدوا كلّ مشرّد» (تاريخ ابن خلدون، جـ٥ ص٢٦؛ طبعة بولاق). وفى سنة ٥٠٠ قتلوا فخر الملك بن نظام الملك.

وتوفى المستظهر بالله فى السادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ٥١٢، وعمره أربعون سنة وستة أشهر وستة أيام، وخلافته أربع وعشرون سنة وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً.

وكان الأمر فى عهده للسلاجقة، ولم يكن له من السلطان شيء.

فالغزالى فى ردوده على الباطنية، التى بدأها بكتابنا هذا، إنما قَصَد أو قُصِد له أن يناضل الباطنية من حيث المذهب، كما كان أمراء السلاجقة يكافحونها من حيث السلطان السياسى.

وكان الغزالى على وعى تام بخطر الباطنية فى الإسلام، ولهذا كان هجومه عليهم عنيفاً مخلصاً متحمساً؛ بينما جاء الفصل الخاص بـ «إقامة البراهين الشرعية على أن القائم بالحق والواجب على الخلق «طاعته» فى عصرناهذا هو الإمام المستظهر بالله»، وهو الفصل التاسع، جاء ضعيفاً لا يتناسب فى قوة حجاجه مع قوة حجاج الفصول الأخرى.

- ٧ -

نشرتنا هذه

قلنا إننا ننشر هذا الكتاب كاملاً لأول مرة، لأن ما نشره جولد تسيهر يبلغ ثلث الكتاب، وذلك فى كتابه:

Streitschrift des Gazali gegen die Batinijja- Sekte. Veroffentlichungen der de Goeje- Stifting No. Leiden, E. J. Brill, 1916. 112+ 81 pp.

ولم يعتمد جولد تسيهر فى نشرته هذه إلاّ على مخطوط واحد هو المخطوط رقم ٧٧٨٢ شرقى فى المتحف البريطانى بلندن، لأنه لم يعلم بوجود غيره.

أما نشرتنا هذه فتعتمد على مخطوطين:

١- مخطوط المتحف البريطانى هذا.

٢- مخطوط جامع القرويين بفاس.

وها نحن أولاء نصف كليهما:

(١) مخطوط المتحف البريطانى

هذا المخطوط، الذى اقتناه المتحف البريطانى فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٢، رقمه ٧٧٨٢ شرقى Or. 7782

١- عدد أوراقه ١١١ ورقة وله ترقيمان: أحدهما بالأرقام العربية ويتعلق بالصفحات، ويستمر من ١ إلى ٢١٦ صفحة، ويبدأ ببداية الموجود من الكتاب، ويتكرر فيه رقم ١٤٦، ولا يدخل فى ذلك ترقيم الثلاث الصفحات الأولى؛ والترقيم الثانى بالأرقام الأفرنجية، ويتعلق بالأوراق ويبدأ من صفحة فيها دعوات، تتلوها ورقة يرد فيها العنوان والأبواب بخط- رقعة حديث- يختلف كل الاختلاف عن خط الكتاب، هكذا:

«كتاب فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية تأليف الإمام العلامة محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥.

الباب الأول: فى الإعراب فى (!) المنهج الذى استنهجته فى سياق هذا الكتاب.

الباب الثانى: فى بيان ألقابهم والكشف عن السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة.

الباب الثالث: فى بيان درجات حيلهم فى التلبيس والكشف عن سبب الاغترار بحيلهم.

الباب الرابع: فى نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً.

الباب الخامس: فى فساد تأويلهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور العددية. وفيه فصلان: الفصل الأول فى تأويلهم للظواهر، والفصل الثانى فى استدلالاتهم بالأعداد والحروف.

الباب السادس: فى الكشف عن لسانهم (!) التى زوقوها فى معرض البرهان على إبطال النظر الجعلى (!).

الباب السابع: فى إبطال تمسكهم بالنص فى إثبات الإمامة والعصمة.

الباب الثامن: فى الكشف عن فتوى الشرع فى حقهم فى التكفير وسفك الدم.

الباب التاسع: فى إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق فى عصرنا هذا الإمام «المستظهر بالله».

الباب العاشر: فى الوظائف الدينية التى بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة».

وظاهر أن الذى وضع هذا الفهرس جاهل؛ لكثرة ما وقع فيه من أخطاء.

ويستمر الترقيم الافرنجى للأوراق من ١إلى ١١١، وفى الورقة ١١١ب كلام فى الصلاة والنجاسة.

٢- مسطرته ١٧ سطراً، ومقاسه ٨، ١٨× ١، ١٥ سم.

٣-.بخط نسخى قليل النقط، وعنوانات الفصول والأبواب بخط ثلث كبير.

٤- المخطوط تنقص منه الورقة الأولى ويبدأ من قوله: «الرحمة كما تتبع العبرة اختلافهم...» (ص٢ هنا).

كذلك فيه نقص ثانٍ من قوله: «من تخصص بالمعضلة الزَّباء..» (ص٤ هنا) ويستمر حتى قوله: «والالتزام وبادرت...» (ص٥ هنا).

ونقص ثالث من قوله: «إلى مراده..» (ص٣١) حتى قوله: «بحيلهم مع ظهور فسادها» حتى قوله «استحقاق الإمام» (ص٥- ٦هنا).

ونقص رابع من قوله: «إلى مراده..» (ص٣١) حتى قوله: «أناساً يزعمون» (ص٣٤).

٥- وقع الفراغ من نسخه «يوم السبت لسبعة عشر يوماً خلت من شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وستمائة» (= يناير سنة ١٢٦٧م).

ولكنه لم يذكر اسم الناسخ.

(ب) مخطوط القرويين بفاس

هذا المخطوط يوجد فى جامع القرويين بفاس، تحت رقم خ ل 4428 ويقع فى ٧٧ صفحة مرقمة بالأرقام الأفرنجية.

١- يبدأ ببداية الكتاب وبهذا يكمل النقص الوارد فى أول مخطوط المتحف البريطانى، لكن فيه فى مقابل ذلك خروماً عديدة، أكبرها الخرم الواقع من قوله «نظام الدين والملك...» (صفحة ١٧٧ فى مخطوط المتحف البريطانى) حتى منتصف صفحة ٢١٠ فى نسخة المتحف البريطانى، أى مقدار ٢٣ صفحة من نسخة المتحف البريطانى (هنا من ص ١٨٦ إلى ص ٢١٧).

٢- هذا المخطوط بخط مغربى عسير القراءة، منقوط كله، خال من الشكل؛ ومسطرته ٢٩ سطراً.

٣- قام بنسخه: أبو الحسن على بن سعيد بن مسعود التملى، وفرغ من ذلك فى «يوم الجمعة من ربيع الثانى عام واحد وثمانين وتسعماية، بمدينة فاس».

مقارنة بين المخطوطين

مخطوط المتحف البريطانى أحسن بكثير من مخطوط القرويين بفاس: فهو أصحّ منه قراءة، وأوضح خطاً، وأكمل منه؛ والقراآت التى يقدمها واضح أنها أقرب جداً إلى أصل المؤلف، بينما يلاحظ أن مخطوط القرويين يتصرف فى بعض المواضع تصرفاً يدل على أنه مقصود، مثل الإشارة إلى حكم الفاطميين فى مصر.. الخ. ولهذا كان اعتمادنا الأساسى على مخطوط المتحف البريطانى، ولكننا أثبتنا جميع الفروق بين النسختين. وفائدة مخطوط القرويين الرئيسية هى تكملة النقص الواقع فى أول مخطوط المتحف البريطانى وفى الأوراق ٤ب (حيث ينقص ٩ أسطر من أسفل) و٢٥ (١٠ أسطر ناقصة) و٢١٦ (ينقص ٦ أسطر من أسفل) بسبب ما أصاب الورق من تلف.

وفى أثناء مقامنا بدمشق فى مارس سنة ١٩٦١ علمنا بوجود مخطوطة ثالثة من كتاب «المستظهرى» فى حوزة أصحاب مكتبة عبيد بدمشق، وبذلنا كل وسعنا فى الحصول على نسخة مصورة منها فأبى أصحابها حتى مطالعتها؛ على أنها هى الأخرى بها خروم كثيرة، ويبدو من خطها- وقد رأيناها بنظرة عابرة- أنها حديثة وليست بذات شأن.

ولا نريد أن نتوسع فى هذا التصدير، لأننا عزمنا على كتابة تاريخ للباطنية بمختلف فروعها فى الإسلام، اعتماداً على ما يتيسر لنا الإطلاع عليه من كتب أصحابها من ناحية، وعلى الردود عليها من ناحية أخرى، لأن مذهب الباطنية لعب دوراً خطيراً، ليس فقط فى التاريخ السياسى، بل وخصوصاً فى التاريخ الروحى للإسلام منذ القرن الثالث الهجرى، ولا يزال له أنصاره حتى اليوم، بين الإسماعيلية فى الهند والباكستان وآفريقيا الشرقية، والدروز فى سوريا ولبنان، والمذاهب المستورة العديدة المنشقة على الإسلام.

القاهرة فى فبراير سنة ١٩٦٤.

عبد الرحمن بدوى

الــرمــوز

ق: نسخة القرويين بفارس برقم خ ل 4428

ب: نسخة المتحف البريطانى برقم 7782. Or

ج: ما نشره جولدتسيهر بحسب مخطوطة المتحف البريطانى ويعادل ثلث الكتاب تقريباً.

<>: زيادة نقترحها.



المقدمة

[١]* الحمد لله الحيّ القيوم الذى لا يستولى على كنه قيامه وصف واصف؛ الجليل الذى لا يحيط بصفة جلاله معرفة عارف؛ العزيز الذى لا عزيز إلا هو[(١)] بقدم الصغار على عتبة عزه عاكف؛ الماجد الذى لا مَلِكَ إلا وهو حول سرادق مجده طائف؛ الجبار الذى لا سلطان إلا وهو لنفحات عفوه راج وسطوات سُخْطه خائف؛ المتكبر الذى لا وليّ إلا وقلبه على محبته وقف وقالبه لخدمته واقف؛ الرحيم الذى لا شيء إلا وهو ممتط مَتْن الخطر فى هول المواقف، لولا ترصده لرحمته بوعده السابق السالف؛ المنعم الذى إن يُرِدْك بخير فليسمع لفضله رادٌ ولا صارف؛ المنتقم الذى إن يَمْسَسْك بضُرٍّ فما له سواه كاشف؛ جلّ جلاله، وتقدست أسماؤه، فلا يَعُزّه موالف ولا يضره مخالف؛

وعزّ سلطانه فلا يكبده مراوغ ولا يناوئه مكاشف؛ خلق الخلق أحزاباً وأحساباً، ورتبهم فى زخارف الدنيا أرذالاً وأشرافاً، وقربهم فى حقائق الدين ارتباطاً وانحرافاً وَجَهلة وعُرّافا؛ وفرقهم فى قواعد العقائد فرَقاً وأصنافاً، يتطابقون ائتلافاً ويتقاطعون اختلافاً، واعتدالاً وإسرافاً، كما تباينوا أصلاً وأوصافاً: هذا غَنيٌّ يتضاعف كلّ يوم ما له أضعافاً، وهو يأخذ جزافاً وينفق جزافاً؛ وهذا ضعيف يعول ذريةً ضعافاً، يعوزه قوتُ يوم حتى سأل الناس إلحافاً؛

وهذا مقبول فى القلوب لا يلقى فى حاجته إلا إجابة وإسعافاً؛ وهذا مُبْغَض للخلق تُهْتَضم حقوقه ضيماً وإجحافاً؛ وهذا تقى موفق يزداد كلّ يوم فى ورعه وتقواه إسرافاً وإشرافاً؛ وهذا مخذول يزداد على مر الأيام فى غيّه وفساده تمادياً واعتسافاً، ذلكم تقدير ربكم القادر الحكيم الذى لا يستطيع سلطانٌ عن قهره انحرافاً؛ القاهر العليم الذى لا يملك أحدٌ لحُكْمه خلافاً، رغماً لأنْف الكفرة الباطنية الذين أنكروا أن يجعل الله بين أهل الحق اختلافاً، ولم يعلموا أن الاختلاف بين الأمة يتبعه(*) [١] الرحمة كما تتبع العبرة اختلافهم

(*) هذا ترقيم نسخة القرويين لأنه لا يوجد فى نسخة المتحف البريطانى التى اتخذنا ترقيم صفحاتها بالعربية أساساً ووضعناه بين قوسين معقوفتين هكذا [ ].

(١) ق: وهم

(*) من هنا سنضع ترقيم مخطوط المتحف البريطانى، والملاحظ أن الترقيم بالصفحات بالأرقام العربية، وبالأوراق بالأرقام الأفرنجية، وسنورد هنا الترقيم بالصفحات التى بالأرقام العربية، ويلاحظ أنه تكرر فيه رقم ١٤٦.

مراتب وأوصافاً.

وشكراً لله الذى وفقنا للاعتراف بدينه إعلاناً وإسراراً، وسددنا للانقياد لحكمه إظهاراً وإضماراً، ولم يجعلنا من ضُلاّل الباطنية الذين يظهرون باللسان إقراراً، ويضمرون فى الجنان تمادياً وإصْراراً، ويحملون من الذنوب أوقاراً، ويعلنون[١] فى الدين تقوى ووقاراً، ويحتقبون من المظالم أوزاراً، لأنهم لا يرجون لله وقاراً، ولو خاطبهم دعاة الحق ليلاً ونهاراً لم يزدهم دعاؤهم[٢] إلا فراراً؛ فإذا أظل عليهم سيف أهل الحق آثروا الحق إيثاراً، وإذا انقشع عنهم ظله أصرّوا واستكبروا استكباراً- فنسأل الله أن لا يدع[٣] على وجه الأرض منهم ديّاراً؛ ونُصَلّى على رسوله المصطفى، وعلى آله وخلفائه الراشدين من بعده صلوات بعدد قطر[٤] السحاب تهمى مدراراً، وتزداد على مر الأيام استمراراً، وتتجدد على توالى الأعوام تلاحقاً وتكراراً.

أما بعد: فإنى لم أزل مدة المقام بمدينة السلام متشوقاً إلى أن أخدم المواقف المقدسة النبوية الإمامية[٥] المستظهرية ضاعف الله جلالها، ومدّ على طبقات الخلق ظلالها- بتصنيف كتاب[٦] فى علم الدين أقضى به شكر النعمة، وأقيم به رسم الخدمة، وأجتنى بما أتعاطاه من الكلفة ثمار القبول والزلفة؛ لكنى[٧] [٢] جنحت[٨] إلى التوانى لتحيرى[٩] فى تعيين العلم الذى أقصده بالتصنيف وتخصيص الفن الذى يقع موقع الرضا من[١٠] الرأى النبوى الشريف، فكانت هذه الحيرة[١١] تغبّر فى وجه المراد، وتمنع القريحة عن الإذعان

(١) ق: ويعلنون فى الظاهر هوى وناراً ولو خاطبهم...

(٢) ق: دعائى.

(٣) ق: يد (...).

(٤) قطر: ناقصة فى ب.

(٥) الإمامية المستظهرية: ناقصة فى ق.

(٦) كتاب: ناقصة فى ب.

(٧) ق: لا كينى (!).

(٨) ج: احتجت (وهو خطأ).

(٩) ق: لعجزى.

(١٠) ش: ناقصة فى ق.

(١١) ن: تصير. ج: تعثر. ق: يعثر. ب- و غبر فى وجهه: سبقه، كأنه أثار الغبار أمامه.

والانقياد، حتى خرجت الأوامر الشريفة المقدسة النبوية المستظهرية[١] بالإشارة إلى الخادم فى تصنيف كتاب فى الرد على الباطنية مشتمل على الكشف عن بدَعهم وضلالاتهم[٢]، وفنون مكرهم واحتيالهم، ووجه استدراجهم عوامّ الخلق وجهالهم، وإيضاحِ غوائلهم فى تلبيسهم وخداعهم، وانسلالهم عن ربقة الإسلام، وانسلاخهم وانخلاعهم وإبراز فضائحهم وقبائحهم بما يفضى إلى هتك أستارهم وكشف أغوارهم. فكانت المفاتحة بالاستخدام فى هذا المهم فى الظاهر نعمةً أجابت قبل الدعاء ولبّت قبل النداء، وإن كانت فى الحقيقة ضالّة كنت أنشدها وبغية كنت أقصدها، فرأيت الامتثال حتماً، والمسارعة إلى الارتسام حزماً. وكيف لا أسارع[٣] إليه!؟ وإن لاحظت جانب الآمرِ ألفيته أمراً مبلغه[٤] زعيم الأمّة[٥] وشرف الدين، ومَنْشؤه ملاذ الأمم أمير المؤمنين، وموجب طاعته خالق الخلق رب العالمين، [٣] إذ قال الله تعالى[٦]: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [٧]؟. وإن التفتُّ إلى المأمور به فهو ذبّ عن الحق المبين ونضال[٨] دون حُجّة الدين، وقطع لدابر الملحدين، وإن رجعت إلى نفسى، وقد شرفت بالخطاب[٩] به من بين سائر الأعيان، إذ يقل على بسيط الأرض من يستقلّ فى قواعد[١٠] العقائد بإقامة الحجة والبرهان بحيث يرقبها من حضيض الظن والحسبان إلى يفاع[١١] القطع والاستيقان[١٢]، فإنه الخَطْب الجسيم والأمر العظيم الذى لا تستقل بأعبائه بضاعة الفقهاء، ولا يضطلع بأركانه إلا من[١٣] تخصص بالمعضلة الزباء، لما

---

(١) المقدسة النبوية المستظهرية: ناقص فى ق.

(٢) ب: بدعهم وضلالهم. (٣) ج: الشارع.

(٤) ق: أمراً رغم الأمة (!).

(٥) الواو ناقصة فى ب.

(٦) ق: إذ قال عز من قائل.

(٧) سورة النساء آية: ٥٩.

(٨) ج، ق، ب: نصال (بالصاد المهملة).

(٩) ج، ب: والأقدار... حقيّ.

(١٠) ق: من يطل فى قواعد ذرى العقائد.

(١١) ج، ب: ...ع.

(١٢) ب: الاسلبان [الاستبيان؟]؛ ق: الاسعان (!)؛ ج: الاستيقان.

(١٣) من هنا نقص فى ب حتى قوله... إلى الامتثال والأرتسام.

نجم فى أصول الديانات من الأهواء. واختلط بمسالك الأوائل من الفلاسفة والحكماء. فمن بواطن[1] غيهم ‹كان› استمداد هؤلاء فإنهم بين مذاهب الثنوية والفلاسفة يترددون، وحول حدود المنطق فى مجادلاتهم يدندنون[2] . ولقد طال تفتيشى عن شبه خصمه لما تقدّر عليَّ قمعه وخصمه. وفى مثل ذلك أنشد:

عــرفت الشــر لا للشــرِّ لكـن لِتــوقـيــه

ومن لا يعـرف الشـَّرَ من الناس يقع فـيــه

تظاهرت عليَّ أسباب الإيجاب والإلزام. واستقبلت الآتى بالاعتناق والإلزام. وبادرت (+) إلى الامتثال [٤] والارتسام وانتدبت لتصنيف هذا الكتاب مبنياً على عشرة أبواب، سائلاً من الله سبحانه[3] التوفيق لشاكلة الصواب. وسميته «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية»[4]. والله تعالى الموفق لإتمام هذه النية، وهذا ثبت الأبواب:

الباب الأول: فى الإعراب عن المنهج الذى استنهجته فى سياق هذا[5] الكتاب.

الباب الثانى: فى بيان ألقابهم والكشف عن السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة المضلة[6].

البـاب الثـالث: فى بيـان درجات حيلهم فى التلبيس والكشف عن سبب الاغترار بحيلهم(+) مع ظهور[7] فسادها.

الباب الرابع: فى نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً.

---

(١) ق، غيهم واستمداد – والموضع غير واضح.

(٢) غير واضح فى ق.

(+) إلى هنا آخر النقص فى ب.

(٣) ب: تعالى.

(٤) وفضائل المسظهرية: ناقصة فى ق.

(٥) هذا: ناقصة فى ق.

(٦) المضلة: ناقصة فى ب.

(+) من هنا نقص فى ب حقّ قوله... استحقاق الامامة.

(٧) مع ظهور فسادها: ناقص فى ب.

الباب الخامس: فى تأويلاتهم لظواهر[١] القرآن واستدلالهم بالأمور العددية[٢]، وفيه فصلان: الفصل الأول فى تأويلهم للظواهر، والفصل الثانى فى استدلالاتهم بالأعداد والحروف[٣].

الباب السادس: فى إيراد أدلتهم العقلية على نصرة مذهبهم والكشف عن تلبيساتهم التى زوقوها بزعمهم فى معرض البرهان على إبطال النظر العقلى.

الباب السابع: فى إبطال استدلالهم بالنص على نصب الإمام المعصوم.

الباب الثامن: فى مقتضى فتوى الشرع فى حقهم من التكفير والتخطئة وسفك الدم.

الباب التاسع: فى إقامة البرهان الفقهى الشرعى على أن الإمام الحق فى عصرنا هذا ‹هو الإمام المستظهر بالله حرس الله ظلاله›.

الباب العاشر: فى الوظائف الدينيّة التى بالمواظبة عليها يدوم [٥] استحقاق[+] الإمامة.

هذه ترجمة الأبواب والمقترح على الرأى الشريف[٤] النبوى مطالعة الكتاب جملة، ثم تخصيص الباب التاسع والعاشر لمن يريد استقصاءً ليعرف من الباب التاسع قدر نعمة الله تعالى عليه، وليستبين[٥] من الباب العاشر طريق القيام بشكر تلك النعمة ويعلم أن الله تعالى إذا لم يرض أن يكون له[٦] على وجه الأرض عبد أرفع رتبة من أمير المؤمنين، فلا يرضى أمير المؤمنين أن يكون لله على وجه الأرض عبد أعبد[٧] وأشكر منه. نسأل الله تعالى أن يمده بتوفيقه ويسدده لسواء طريقه. هذه جملة الكتاب، والله[٨] المستعان على سلوك جادة الحق واستنهاج مسلك الصدق[٩].

---

(١) من هنا نقص فى ب حتى قوله... استحقاق الإمامة.

(٢) ب: تأويلهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور الغريبة.

(٧...٧) ما بين الرقمين ساقط فى ق.

(+) آخر النقص فى ب. (٤) ب: النبوى الشريف.

(٥) ب: على وجه الأرض له. (٦) ب: يستبين.

(٧) أعبد: ناقصة فى ق.

(٥...٥ص) ناقص فى ب.

الباب الأول

فى الإعراب عن المنهج الذى استنهجته فى هذا الكتاب

لتعلم أن الكلام فى التصانيف يختلف منهجه، بالإضافة إلى المعنى: غوصاً وتحقيقاً، وتساهلاً وتزويقاً[١]، وبالإضافة إلى اللفظ: إطناباً وإسهاباً واختصاراً وإيجازاً، وبالإضافة إلى المقصد: تكثيراً وتطويلاً، واقتصاراً وتقليلاً. فهذه ثلاثة[٢] مقامات. ولكل واحد من الأقسام فائدة[٣] وآفة.

وأما[٤] المقام الأول فالغرض- فى الغوص والتحقيق والتعمق فى أسرار المعانى إلى أقصى الغايات- التوقى[٥] من إزراء المحققين وقدح الغوّاصين، فإنهم إذا[٦] تأملوه فلم يصادفوه على مطابقة أوضاع[٦] الجدال[٧] وموافقة[٦] حدود المنطق عند النظّار استركّوا عمل المصنف واستغثوا[٨] كلامه واعتقدوا فيه التقاعد[٩] عن شأو التحقيق فى الكلام والانخراط[١٠] فى سلك العوام. ولكنّ له آفة وهى قلة جدواه وفائدته فى حق الأكثرين. فإن الكلام إذا كان على ذوق المراء[١١] والجدال، لا على مساق الخطاب المقْنِع، لم يستقلّ بدركه

---

(١) الواو ناقصة فى ق.
(٢) ق: ثلاث.
(٣) ق: الأقسام وجه وفائدة.
(٤) بغير واو فى ق.
(٥) التوقى من: غير واضحة فى ب.
(٦..٦) ناقص فى ب.
(٧) ج، ب: الحذاق.
(٨) ج: استغبوا.- واسغثة: رآه غثاً.
(٩) ق: التعاقد.
(١٠) ج: الانحراز.
(١١) المراء: ناقصة فى ق.

إلاّ الغواصون، ولم يتفطن لمغاصاته إلاّ المحققون، وأما سلوك مسلك التساهل والاقتصار على فن من الكلام يستحسن[1] في المخاطبات ففائدته أن يستلذّ وقعه في الأسماع، ولا تَكلَّ[2] عن فهمه والتفطن لمقاصده أكثر الطباع، ويحصل به الإقناعُ لكل ذى حجى[3] وفطنة وإن لم يكن متبحراً فى العلوم. وهذا الفن من جوالب المدح والإطراء[4] ولكن من الظاهريين، وآفته أنه من دواعى القدح والأزراء[4] ولكن من الغواصين. فرأيت أن أسلك المسلك المقتصد بين الطرفين، ولا أخلى الكتاب عن أمور برهانية، يتفطّن لها المحققون، ولا عن كلمات إقناعية يستفيد منها المتوهمون[5]، فإن الحاجة إلى هذا الكتاب عامة فى حق الخواص والعوام، وشاملة جميع الطبقات من أهل الإسلام، وهذا هو الأقرب إلى المنهج القويم، فلطالما قيل:

كِلا طرفى قصْد[6] الأمور ذميمُ

المقام الثانى
فى التعبير عن المقاصد إطناباً وإيجازاً[7]

وفائدة الإطناب [٧] الشرح والإيضاح المغنى عن عناء التفكر وطول التأمل، وآفته[8] الإملال، وفائدة الإيجاز جمع المقاصد وترصيفها وإيصالها إلى الأفهام على التقارب، وآفته الحاجة إلى شدة التصفح والتأمل لاستخراج المعانى الدقيقة من الألفاظ الوجيزة الرشيقة. والرأى فى هذا المقام الاقتصادُ بين طرفى التفريط والإفراط، فإن الإطناب لا ينفكّ عن إملال، والإيجاز لا يخلو عن إخلال. فالأولى الميلُ إلى الاختصار. فلرب كلام قل ودلّ وما أَمَلَّ.

---

(١) ج: ليستحسن. (٢) ج: يكسل.
(٣) حجا: ناقصة فى ب، ج.
(٤...٤) ناقص فى ق. (٥) ب، ج: المترسون.
(٦) ج: كلا طرفى (النقيض) ذميم!
(٧) ج: وايجاز [ز١].... الإطنباب.... الفرج والإيضاح.
(٨) ج: رآفة.

المقام الثالث
فى التقليل والتكثير

ولقد طالعت الكتب المصنّفة فى هذا الفن فصادفتها مشحونة بفنّين من الكلام: ‹فن›(١) فى تواريخ أخبارهم وأحوالهم من بدء أمرهم إلى ظهور ضلالهم، وتسمية كل واحد من دعاتهم فى كل قطر من الأقطار، وبيان وقائعهم فيما انقرض من الأعصار، فهذا فن أرى التشاغل به اشتغالاً. بالأسمار، وذلك أليق بأصحاب التواريخ والأخبار، فأما علماء الشرع فليكن كلامهم محصوراً فى مهمات الدين وإقامة البرهان على ما هو الحق المبين؛ فلكلّ عمل رجال.

والفن الثانى- فى إبطال تفصيل مذاهبهم ‹من›(٢) عقائد تلقوها من الثنوية والفلاسفة وحرفوها عن أوضاعها ‹و› غيروا ألفاظها قصداً للتغطية والتلبيس(٣)- هذا أيضاً لا أرى[٨] التشاغل به، لأن الكلام عليها وكشف الغطاء عن بطلانها بإيضاح حقيقة الحق وبرهانها ليس يختص بالطائفة الذين هم نابتهُ(٤) الزمان. فتجريد القصد إلى نقل خصائص مذاهبهم التى تفردوا باعتقادها عن سائر الفرق هو الواجب المتعّين. فلا ينبغى أن يؤمّ المصنف فى كتابه إلا المقصد الذى(٥) يبغيه والنحو الذى يرومه وينتحيه، فمن حُسن إسلام المرء تركُ مالا يعنيه، وذلك(٦) مما لا يعْنيه(٧) فى هذا المقام، وإن كان الخوض فيه على(٨) الجملة ذباً عن الإسلام، ولكنْ لكل مقال مقام. فلنقتصر(٩) فى كتابنا على القدر الذى يعرب عن خصائص مذهبهم، وينبّه على(١٠) مدارج حيلهم، ثم نكشف عن بطلان شُبَهِهم بما لا يبقى للمستبصر(١١) ريب فيه، فتنجلى(١٢) عن وجه الحق كدورةُ التمويه.

ثم نختم الكتاب بما هو السر واللباب، وهو إقامة البراهين الشرعية على صحة الإمامة للمواقف القدسيّة(١٣) النبويّة المستظهرية، بموجب الأدلة العقلية والفقهية- على ما أفصح عن مضمونه ترجمةُ الأبواب.

---

(١) زيادة اقترحها ج.
(٢) ج: (و).
(٣) اقترح ج كلمة مطموسة.
(٤) ج: نابغة.
(٥) الذى: ناقصة فى ق.
(٦) ب: فذلك.
(٧) ق: يعنى.
(٨) ب: عن.
(٩) ق: فنقتصر.
(١٠) ق: عن.
(١١) ب: للباطنية.
(١٢) ب: وتنجلى.
(١٣) ق: الشريفة النبوية بموجب...

الباب الثانى

فى بيان ألقابهم والكشف عن الداعى[1] لهم على نصب هذه الدعوة وفيه فصلان:

الفصل الأول

فى ألقابهم التى تداولتها الألسنة على اختلاف الأعصار والأزمنة وهى عشرة[2] ألقاب: الباطنية، والقرامطة، والقرمطية، والخرمية، والخرمدينية، والإسماعيلية، والسبعية، والبابكية، والمحمّرة[3]، والتعليمية.

ولكل لقب سبب: [٩] أما «الباطنية» فإنما لقبوا بها لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى فى الظواهر[4] مجرى اللب من القشر[5]، وأنها بصُورها توهم عند الجهّال الأغبياء صوراً جليّة[6]، وهى عند العقلاء والأذكياء رموزٌ وإشارات إلى حقائق معّينة؛ وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار، والبواطن، والأغوار، وقنع بظواهرها مسارعاً[7] إلى الاغترار[8]- كان تحت الأواصر[9] والأغلال مُعَنًّى بالأوزار والأثقال. وأرادوا بـ «الأغلال» التكليفات الشرعية. فإن[10] من ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح من أعبائه، وهم المرادون بقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ

(١) ق: الباعث.
(٢) ق: ثمانية.
(٣) ناقصة فى ق.
(٤) فى الظواهر: ناقصة فى ق.
(٥) ق: القشور.
(٦) ق: ظاهرة وعند العقلاء.
(٧) ق: متسارعاً.
(٨) ناقصة فى ق.
(٩) جمع آصرة: القد يضم عضدى الرجل.
(١٠) ق: وزعموا أن.

﴿وَالأَغْلالَ الَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[1] الآية؛ وربما موّهوا بالاستشهاد عليه بقولهم إن الجهّال المنكرين للباطن هم الذين أريدوا بقوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾[2] . وغرضهم الأقصى إبطالُ الشرائع. فإنهم إذا انتزعوا عن العقائد موجب الظواهر قدروا على الحكم بدعوى الباطن على حسب ما يوجب الانسلاخ عن قواعد الدين، إذ سقطت الثقة بموجب الألفاظ الصريحة فلا يبقى للشرع عصام يُرْجَعَ إليه ويُعَوّل عليه.

وأما **«القرامطة»** فإنما لقبوا بها نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط، كان أحد دعاتهم فى الابتداء، فاستجاب له فى دعوته رجالٌ. فسموا قرامطة[١٠] وقرمطية، وكان المسمى حمدان قرمط رجلاً من أهل الكوفة مائلاً إلى الزهد. فصادفه أحد دعاة الباطنية فى طريق[3] وهو متوجه إلى قريته وبين يديه بقرٌ يسوقها. فقال حمدان لذلك الداعى- وهو لا يعرفه ولا يعرف حاله: «أراك سافرت عن[4] موضع بعيد. فأين مقصدك؟» فذكر موضعاً هو قرية حمدان. فقال له حمدان: اركب بقرة من هذه البقر لتستريح[5] عن تعب المشى. فلما رآه مائلاً إلى[6] الزهد والديانة أتاه من حيث رآه مائلاً إليه فقال: إنى لم أومر بذلك. فقال حمدان[7]: وكأنك لا تعمل إلا بأمر؟ قال: نعم؛ قال[8] حمدان: وبأمر من تعمل؟ فقال الداعى[9]: بأمر مالكى ومالكك، ومن له الدنيا والآخرة. فقال حمدان[10]: ذلك إذن هو رب العالمين. فقال الداعى[11]: صدقت؛ ولكن الله يهبُ مُلْكه لمن يشاء. قال حمدان[12]:

---

(١) سورة «الأعراف» آية ١٥٧.
(٢) سورة «الحديد» آية ١٣.
(٣) فى طريق: ناقصة فى ق.
(٤) ب: من.
(٥) ق: فنستريح به.
(٦) ق: إلى آرائه.
(٧) ب: قال وكأنك....
(٨) ق: فقال: وبأمر....
(٩) ب: قال بأمر...
(١٠) حمدان: ناقصة فى ب.
(١١) الداعى: ناقصة فى ب.
(١٢)حمدان: ناقصة فى ب.

وما غرضك فى البقعة التى أنت متوجّه إليها؟ قال: أمرت[١] أن أدعو أهلها من الجهل إلى العلم، ومن الضلال إلى الهدى، ومن الشقاوة إلى السعادة، وأن أستنقذهم من ورطات الذل والفقر، وأملّكهم ما يستغنون به عن الكد والتعب[٢]، فقال له[٣] حمدان: أنقذنى! أنقذك الله! وأفضْ علىَّ من العلم ما يحببنى[٤] به. فما أشدّ احتياجى إلى مثل ما ذكرته! فقال الداعى[٥]: وما أمِرْت بأن أخْرِج السر المخزون لكل أحد[٦] إلاّ بعد الثقة به والعهد عليه. فقال حمدان[٧]: وما عهدك[٨]؟ فاذكره لى، فإنى ملتزم له. فقال الداعى[٩]: أن تجعل لى وللإمام على نفسك عهد الله وميثاقه أن لا يخرج سر الإمام الذى ألقيته إليك، ولا تفشى سرّى[١١] أيضاً.

فالتزم حمدان سره، ثم اندفع الداعى فى تعليمه فنون جَهْله[١٤] حتى استدرجه واستغواه واستجاب له فى جميع ما دعاه. ثم انتدب حمدان[١٠] للدعوة، وصار أصلاً من أصول هذه الدعوة[١١]، فسمى أتباعه «القرمطية»:

وأما **«الخُرّمية»** فلقبوا[١٢] بها نسبة لهم إلى حاصل مذهبهم وزبدته، فإنه راجع إلى طىّ بساط التكليف، وحطّ أعباء الشرع عن المتعبدين[١٣]، وتسليط الناس على اتباع اللذات وطلب الشهوات، وقضاء الوطر من المباحات والمحرّمات. و «خُرّم» لفظ أعجمى ينبىء عن الشىء المستلذ المستطاب، الذى يرتاح الإنسان إليه بمشاهدته، ويهتز لرؤيته. وقد كان

---

(١) ب: أردت.
(٢) ق: التعب والكد.
(٣) له: ناقصة فى ق.
(٤) ق: ما تحيلنى به.
(٥) الداعى: ناقصة فى ب.
(٦) ق: إلى أحد.
(٧) حمدان: ناقصة فى ب.
(٨) ق: اذكر عهدك تلزم له.
(٩) ب: جهده.
(١٠) حمدان: ناقصة فى ب.
وانتدب للأمر: استجاب وسارع.
(١١) ق: البدعة.
(١٢) ق: فإنهم لقبوا بذلك.
(١٣) وحط... المتعبدين: ناقص فى ب.

هذا لقباً للمزدكية[١]، وهم أهل الإباحة من المجوس، الذين نبغوا[٢] فى أيام قباذ، وأباحوا النساء وإن كنّ من المحارم، وأحلّوا[٣] كل محظور: وكانوا يسمونه «**خرمدينية**»، فهؤلاء أيضاً لقبوا بها لمشابهتهم إياهم فى آخر المذهب، وإن خالفوهم فى المقدمات وسوابق الحيل فى الاستدراج.

وأما «**البابكية**» فاسم لطائفة منهم بايعو رجلاً يقال له بابك الخُرَّمى، وكان خروجه فى بعض الجبال بناحية أذربيجان فى أيام المعتصم بالله[٤]، واستفحل (+ أمرهم واشتدت شوكتهم. وقاتلهم أفشين، صاحب حبس المعتصم، مداهناً له فى قتاله ومتخاذلاً عن الجد فى قمعه، إضماراً لموافقته+) فى ضلاله. فاشتدت وطأة البابكية على جيوش المسلمين حتى مزّقوا جند المسلمين وبددوهم منهزمين، إلى أن هبّت ريح[١٢] النصر، واستولى عليهم المعتصم المترشح للإمامة فى ذلك العصر، فصُلب بابك وصُلب أفشين بإزائه[٥].

---

(١) ق: لقب المزدكية.　　(٢) ق: ببعوا (!).

(٣) ق: واستحلوا.　　(٤) بالله: ناقصة فى ب.

(+...+) ناقص فى ق.

(٥) من الواضح أن الغزالى يتابع هنا ما ذكره البغدادى فى «الفرق بين الفرق» (ص١٧٠- ١٧١). لكن التاريخ على أن الأفشين هو الذى هزم بابك الخرمى فى سنة ٢٢٠هـ- ٢٢٢هـ وأنه لم يتخاذل عن قتاله، بل أبلى بلاء عظيماً وأظهر من الحيل الحربية ما مكنه من القضاء على بابك حتى أسره وأتى ببابك إلى سامرا فى صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين، ثم أدخل بابك دار المعتصم، فأمر المعتصم أن تقطع يدا بابك ورجلاه ثم أمر بذبحه وشق بطنه وأنفذ رأسه إلى خراسان، وصلب بدنه بسامرا، وكذلك فعل بأخيه عبد الله «ولما وصل الأفشين توجه المعتصم وألبسه وشاحين بالجوهر ووصله بعشرين ألف ألف درهم وعشرة آلف ألف يفرقها فى عسكره؛ وعقد له على السند» (ابن الأثير جـ٦ ص ١٦٢؛ وراجع «تاريخ أبى الفدا» جـ٢ ص٣٧؛ «مروج الذهب» للمسعودى على هاشم تاريخ ابن الأثير جـ٩ ص٦٧- ٦٩، ... الخ الخ).

وسبب الخلط الذى وقع فيه الغزالى هو أن المعتصم غضب على الأفشين بعد انتصاره هذا بثلاث سنين، أعنى فى سنة ٢٢٥هـ، وكان السبب فى ذلك تصرفات مالية ذكرها تفصيلاً ابن الأثير فى حوادث سنتى ٢٢٥، ٢٢٦هـ فراجعها (جـ٦ ص١٧٣- ١٧٥)، فأمر المعتصم بحبسه ومات الأفشين فى الحبس، ثم أخرج ميتاً فصلب باب العامة. أما الذى صلب إلى جانب بابك فهو المازيار بن مازن بن بندار هرمس صاحب جبال طبرستان الذى خرج على المعتصم وأقر بأن خروجه وعصيانه كان بتحريض من الأفشين. (راجع «مروج الذهب» على هامش ابن الأثير جـ٩ ص٧٤- ٧٥)ت. والغزالى كما هو ملاحظ فى كل موضع يتابع عبد القاهر البغدادى دائماً.

وقد بقى من البابكية جماعة يقال إن لهم ليلة يجتمع فيها رجالهم ونساؤهم ويطفئون سُرُجَهم وشموعهم، ثم يتناهبون النساء، فيثب كل رجل[1] إلى امرأة فيظفر بها؛ ويزعمون أن من استولى[2] على امرأة استحلها بالاصطياد، فإن الصيد من أطيب المباحات. ويدّعون- مع هذه البدعة- نبوة رجل كان من ملوكهم قبل الإسلام، يقال[3] له شروين[4] ويزعمون أنه كان أفضل من نبيّنا[5]- ﷺ!- ومن سائر الأنبياء قبله[6].

وأما «الإسماعيلية» فهى نسبة لهم إلى أن زعيمهم محمد بن إسماعيل ابن جعفر، ويزعمون أن أدوار[7] الإمامة[8] انتهت به، إذ كان هو السابع من محمد- ﷺ- وأدوار الإمامة سبعة سبعة عندهم؛ فأكبرهم يثبتون له منصب النبوّة، وأن ذلك يستمر[9] فى نسبه وأعقابه. وقد أورد أهل المعرفة بالنسب فى كتاب «الشجرة» أنه مات ولا عقّب له.

وأما «السّبْعية» فإنما لقبّوا بها لأمرين: أحدهما: اعتقادهم أن أدوار[10] الإمامة سبعة، وأن الانتهاء إلى السابع هو آخر الدور، وهو المراد بالقيامة؛ وأن تعاقب هذه الأدوار لا آخر لها قط. والثانى: قولهم إن تدابير العالم السفلى، أعنى ما يحويه مقعر فلك القمر منوطة[11] بالكواكب السبعة التى أعلاها زُحل، ثم المشترى، ثم المرّيخ، ثم الشمس، ثم

---

(١) ب: واحد.

(٢) ق: احتوى.

(٣) يقال له: ناقصة فى ق.

(٤) بالسين المهملة فى ق.

(٥) ق: من محمد.

(٦) قال أبو منصور عبد القاهر البغدادى فى «الفرق بين الفرق»: «والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم فى الجاهلية اسمه شروين. ويزعمون أن أباه كان من الزنج (وفى مختصر الرسعنى: من الجن وهو أصح) وأمه بعض بنات ملوك القدس. ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء». (طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ ص١٦١)؛ وراجع «مختصر الفرق بين الفرق» للرسمى ص١٦٣؛ نشرة فيليب حتى، بالقاهرة سنة ١٩٢٤.

(٧) ب: دور.

(٨) ق: الإمامة عندهم سبعة سبعة يثبتون لمنصب النبوة...

(٩) ب: تيم. (١٠) ق: دورات.

(١١) المذهب: ناقصة فى ب.

الزهرة، ثم عطارد، ثم القمر. وهذا المذهب[١] [١٣] مسترق من ملحدة المنجمين وملتفت[٢] إلى مذاهب الثنوية فى أن النور يدبر أجزاؤه الممتزجة بالظلمة بهذه الكواكب السبعة. فهذا سبب[٣] هذا التلقيب.

وأما «**المحمرة**» فقيل إنهم لُقّبوا به لأنهم (+ صبغوا الثياب بالحمرة أيام بابك ولبسوها، وكان ذلك شعارهم، وقيل سببه أنهم+٩ يقررون[٤] أن كل من خالفهم من الفِرق وأهل الحق: حمير. والأصح هو التأويل الأول.

وأما «**التعليمية**» فإنهم لقبوا بها[٥] لأن مبدأ مذاهبهم إبطال[٦] الرأى وإبطال (+ تصرف العقول، ودعوة الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم، وأنه لا مدرك للعلوم إلا التعليم+). ويقولون فى مُبْتدأ مجادلتهم: الحق إما أن يُعْرف بالرأى، وإمّا أن يعرف بالتعليم. (+ وقد بطل التعويل على الرأى لتعارض الآراء وتقابل الأهواء واختلاف ثمرات نظر العقلاء؛ فتعين الرجوع إلى التعليم +) والتعلّم. وهذا اللقب هو الأليق[٧] بباطنية هذا العصر، فإن تعويلهم الأكثر على الدعوة إلى التعليم وإبطال الرأى وإيجاب اتباع الإمام المعصوم، وتنزيله- فى وجوب التصديق والاقتداء به- منزلة رسول الله ﷺ؛

---

(١) المذهب: ناقصة فى ب.

(٢) ق: وملتفت هذا إلى مذهب الثنوية.

(٣) ق: نسب.

(+..+) ناقص فى ق.

(٤) ق: يرون.

(٥) ق: بذلك.

(٦) ق: إبطال الرأى وإفساد التعليم ويقولون فى مبدأ مجادلتهم...

(+...+) ناقص فى ق.

(٧) ق: اللائق.

فى بيان السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة وإفاضة هذه البدعة

مما (+ تطابق عليه نَقَلة المقالات قاطبة أن هذه[١٤] الدعوة +) لم يفتتحها منتسب إلى ملّة(١) ولا معتقد لنحلة معتضد بنبوة، فإن مساقها ينقاد إلى الإنسلال من الدين كانسلال الشعرة من العجين. ولكن تشاور جماعة من المجوس والمزدكية، وشرذمة من الثنوية(٢) الملحدين، وطائفة كبيرة من ملحدة الفلاسفة المتقدمين، وضربوا سهام الرأى فى استنباط تدبير يخفف عنهم ما نابهم من استيلاء أهل الدين، ويُنفّس عنهم كرْبة ما دهاهم من أمر المسلمين، حتى أخرسوا ألسنتهم عن(٣) النطق بما هو معتقدهم(٤) من إنكار الصانع وتكذيب الرسل، وجحد(٥) الحشر والنشر والمعاد إلى الله فى آخر الأمر، وزعموا أنّا بعد أن عرفنا أن الأنبياء كلهم مُمَخْرِقون ومنمسون(٦)؛ فإنهم يستعبدون الخلق بما يخيلونه إليهم من فنون الشعبذة والزرق- وقد تفاقم أمر محمد، واستطارت فى الأقطار دعوته، واتسعت ولايته، واتسقت أسبابه وشوكته حتى استولوا على ملك أسلافنا، وانهمكوا فى التنعم فى الولايات مستحقرين عقولنا؛ وقد طبقوا وجه الأرض ذات الطول والعرض، ولا مطمع فى مقاومتهم بقتال، ولا سبيل إلى استنزالهم عما أصروا عليه إلا بمكر واحتيال. ولو شافهناهم بالدعاء إلى مذهبنا لتنمروا علينا، وامتنعوا من الإصغاء إلينا. فسبيلنا أن ننتحل عقيدة طائفة من فرقهم هم أركّهم واسخفهم رأياً وألينهم عريكة لقبول المحالات، وأطوعهم للتصديق بالأكاذيب المزخرفات[١٥] وهم الروافض. ونتحصن بالانتساب إليهم والاعتزاء إلى أهل

(+..+) ناقص فى ق.
(١) ب: ومعتقد.
(٢) ق: الثنوية وكائنة من ملحدة الفلاسفة تشاوروا وضربوا...
(٣) ب: من.
(٤) ق: بما يعتقدونه.
(٥) ب: وجحدوا.
(٦) نمس عليه الأمر: لبس عليه ودلس، ومخرق مثله.

البيت عن شرهم، ونتودد إليهم بما يلائم طبعهم: من ذكر ما تم على سلفهم من الظلم العظيم والذل الهائل، ونتباكى لهم على ما حلّ بآل محمد- ﷺ!- ونتوصل به إلى تطويل اللسان فى أئمة سلفهم الذين هم أسْوتُهم وقدوتهم. حتى إذا قبّحنا أحوالهم فى أعينهم وما[1] ينقل إليهم شرعهم بنقلهم وروايتهم- اشتد[2] عليهم باب الرجوع إلى الشرع، وسهل علينا استدراجهم إلى الانخلاع عن الدين، وإن بقى عندهم معتصم من ظواهر القرآن ومتواتر[3] الأخبار أوهمنا عندهم أن تلك الظواهر لها أسرارٌ وبواطن؛ وأن أمارة الأحمق الانخداعُ بظواهرها، وعلامة الفطنة اعتقاد بواطنها، ثم نبثّ إليهم عقائدنا، ونزعم أنها المراد بظواهر[4] القرآن. ثم إذا تكثرنا[5] بهؤلاء سهل علينا استدارج سائر الفرق بعد التحيز إلى هؤلاء[6] والتظاهر بنصرهم.

ثم قالوا[7] : طريقنا أن نختار رجلاً ممن يساعدنا على المذهب، ونزعم أنه من أهل البيت، وأنه يجب على كافة الخلق مبايعته وتتعين عليهم طاعته، فإنه خليفة رسول الله[8]، ومعصوم عن الخطأ والزلل من جهة الله تعالى. ثم لا نُظْهر هذه الدعوة على القرب من جوار الخليفة الذى وسمناه بالعصمة، فإن قرب الدار بما يهتك هذه الأستار؛ وإذا بعدت الشقة وطالت المسافة فمتى يقدر المستجيب[9] إلى الدعوة أن يفتش عن حاله، وأن يطّلع على حقيقه أمره؟! ومقصدهم بذلك كله الملك والاستيلاء والتبسط فى أموال المسلمين وحريمهم، والانتقام منهم فيما اعتقدوه فيهم وعاجلوهم[10] به من النهب والسفك، وأفاضوا عليهم من فنون البلاء.

فهذه غاية مقصدهم، ومبدأ أمرهم. ويتضح لك مصداق ذلك[11] بما سنجليّه من خبائث مذهبهم، وفضائح معتقدهم.

---

(١) ب: وأن ما- وقوفها: وإنما؛ وما ينقل... روايتهم: ناقص فى ق.

(٢) كذا فى النسختين. ولعل أصله: انسد.

(٣) ب: وسائر.

(٤) ب: بظواهره

(٥) ب: مكرنا.

(٦) ب: إليهم.

(٧) قالوا: ناقصة فى ق.

(٨) ق: رسول الله ﷺ وندعى مع ذلك أنه معصوم.

(٩) ق: المجيب لدعوتنا أن يفتش لحال عن حال الخليفة ويطلع حقيقة أمره، ومقصدهم يجمع ما حكيناه عنهم الملك.

(١٠) ق: وعاجلوه به: مَن سفك الدماء ونهب الأموال وفنون البلاد التى أفاضوها عليهم.

(١١) ذلك: ناقصة فى ق.

الباب الثالث

في درجات حيلهم، وسبب الاغترار بها مع ظهور فسادها

الفصل الأول

في درجات حيلهم

وقد نظموها على تسع[(١)] درجات مرتبة، ولكل مرتبة اسم. أولها الزَرْق[(٢)] والتفرّس، ثم التأنيس، ثم التشكيك، ثم التعليق، ثم الربط، ثم التدليس، ثم التلبيس، ثم الخلع، ثم السلخ. ولنبيّن الآن تفصيل كل مرتبة من هذه المراتب. ففى الإطلاع على هذه الحيل فوائد جمة لجماهير الأمة.

أما الزرق والتفرس فهو أنهم قالوا: ينبغى أن يكون الداعى فطناً ذكياً صحيح الحدس صادق الفراسة متفطناً للبواطن بالنظر إلى الشمائل[(٣)] والظواهر، وليكن قادراً على ثلاثة أمور: (الأول) وهو أهمها: أن يميز بين من يجوز أن يطمع فى استدراجه ويوثق بلين عريكته لقبول ما يُلقى إليه على خلاف معتقده. فرب رجل جَمود على ما سمعه[١٧] لا يمكن أن ينتزع من نفسه ما يرسخ فيه، فلا يضيعن الداعى كلامه مع مثل هذا[(٤)]. وليقطع طمعه[(٥)] منه؛ وليلتمس مَنْ فيه انفعالٌ وتأثرٌ بما يُلْقَى إليه من الكلام، وهم الموصوفون بالصفات التى سنذكرها فى الفصل الذى يلى هذا الفصل. وينبغى أن نتقى، بكل حال، بثّ

(١) ق: بتسع.

(٢) فى «لسان العرب»: «رجل زراق: خداع»؛ ولكنه لم يشرح الفعل الثلاثى: زرق بمعنى خادع.

(٣) فوقها شرح: «يعنى الأوصاف».

(٤) مع مثل هذا: ناقص فى ب.

(٥) ب: الطمع.

البذر فى السّبخ[١]، والدخول إلى بيت فيه سراج يعنى به الزجر[٢] عن دعوة العباسية- (+ مد الله دولتهم، إرغاماً لأنوف أعدائها+)؛ فإن ذلك لا ينغرس[٣] أبد الدهر فى نفوسهم، كمالا ينغرس[٣] البذر فى الأرض السبخة[٤] بزعمهم. ويزجرون أيضاً عن دعوة الأذكياء من الفضلاء وذوى البصائر بطرق الجدال ومكامن الاحتيال، وبه[٥] يعنون الزجر عن بيت فيه سراج.

(الثانى) أن يكون مشتعل الحدس، ذكى الخاطر فى تَعبْير الظواهر وردها إلى البواطن- إمّا اشتقاقاً من لفظها[٦]، أو تلقياً من عددها، أو تشبيهاً لها بما يناسبها[٧]. وبالجملة فإذا لم يقبل المستجيب[٨] منه تكذيب القرآن والسّنة فينبغى أن يستخرج من قلبه[٩] معناه، الذى فهمه، ويترك معه اللفظ مُنزلاً على معنى يناسب هذه البدعة، فإنه[١٠] لو شافهه بالتكذيب لم يقبل منه[١٠].

(الثالث)[١١] من الزرق والتفرس: ألا يدعو كل أحد إلى مسلك واحد، بل يبحث أولاً عن معتقده وما إليه ميله فى طبعه ومذهبه، فأما طبعه فإن رآه[١٢] مائلاً إلى الزهد والتقشف والتّقوى والتنظيف دعاه إلى الطاعة والانقياد واتباع الأمر من[١٣] المطاع[١٨] وزجره عن اتباع الشهوات، وندبه إلى وظائف العبادات، وتأدية الأمانات[١٤]: من الصدق

(١) ق: السباخ.
(٢) ب: الرجوع.
(+...+) ناقص فى ق.
(٣) ق: يعترس.
(٤) ق: المسجلة.
(٥) ق: وهو الذى عنوا به الزجر...
(٦) ب: لفظة.
(٧) ب: يناسبه.
(٨) المستجيب: ناقصة فى ب.
(٩) ب: يده.
(١٠....١٠) ناقص فى ق.
(١١) ق: البدعة. والتفرس أن لا يدعو...
(١٢) ب: كان.
(١٣) من: ناقصة فى ب.
(١٤) ق: الأمانة.

وحسن المعاملة والأخلاق الحسنة[١]، وخفض الجناح لذوى الحاجات، ولزوم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وإن كان طبعه مائلاً إلى المجون والخلاعة قرر فى نفسه أن العبادة بَلَهٌ وأن الورع حماقة، وإنما الفطنة فى اتباع الشهوة[٢] ونيل اللذة وقضاء الوطر من هذه الدنيا المنقضية التى لا سبيل إلى تلافى لذاتها عند انقضاء العمر- وأما حال المدعو من حيث المذهب فإن كان من الشيعة فلنفاتحه بأن الأمر كله فى بُغْض بنى تيم وبنى عَدىٍّ وبنى أمية وبنى العباس وأشياعهم، وفى التبرِّى منهم ومن أتباعهم، وفى تولى الأئمة الصالحين[٣] وفى انتظار خروج المهدى. وإن كان المدعو[٤] ناصبّياً ذكر له أن الأمة إنما أجمعت على أبى بكر وعمر، ولا يقدم إلا من[٥] قدّمته الأمة. حتى إذا اطمأن إليه[٦] قلبه ابتدأ بعد ذلك يبث الأسرار على سبيل[٧] الاستدراج المذكور بعد. وكذلك إن كان من اليهود والمجوس والنصارى حاوره بما يضاهى مذهبهم من معتقداته، فإن معتقد[٨] الدعاة ملتقط من فنون البدع والكفر، فلا نوع من البدعة إلا وقد اختاروا منه[٩] شيئاً، ليسهل[١٠] عليهم بذلك مخاطبة تلك الفرق على ما سنحكى[١١] من مذهبهم.

أما حيلة[١٩] «التأنيس» فهو أن يوافق كل[١٢] من هم بدعوته فى أفعال يتعاطاها هو ومن[١٣] تميل إليه نفسه وأول ما يفعل الأنس بالمشاهدة على ما يوافق اعتقاد المدعو فى شرعه. وقد رسموا للدعاة[١٤] والمأذونين أن يجعلوا مبيتهم كل ليلة عند واحد من المستجيبين، ويجتهدون فى استصحاب من له صوتٌ طيب فى قراءة القرآن ليقرأ عندهم

(١) الحسنة: ناقصة فى ب.

(٢) ق: الشهوات.... اللذات.

(٣) ق: الصادقين.

(٤) المدعو: ناقصة فى ب.

(٥) ش: ناقصة فى ق.

(٦) ق: قلبه إليه.

(٧) ق: على التدريج الذى نذكره بعد.

(٨) ب: معتقد مذهب الدعاة.

(٩) ق: شيئاً منها.

(١٠) ب: يشهد عليهم به.

(١١) ش: ناقصة فى ب.

(١٢) كل: ناقصة فى ب.

(١٣) ب: ومن تميل إليه نفسه وإلى ما يحصل الأنس فيما يوافق.

(١٤) ق: الدعاة.

زماناً[١]، ثم يُتبْع الداعى ذلك كله[٢] بشىء من الكلام الرقيق وأطراف من المواعظ اللطيفة الآخذة بمجامع القلوب. ثم يردف[٣] ذلك بالطعن فى السلاطين وعلماء الزمان وجهال العوام[٤]، ويذكر أن الفرج منتظر من كل ذلك ببركة أهل بيت رسول الله ﷺ!- وهو فيما بين ذلك يبكى أحياناً ويتنفس الصعداء. وإذا ذكر آية أو خبراً ذكر أن لله سراً فى كلماته لايطلع عليه الا من اجتباه الله من خلفه وميزه بمزيد لطفه. فإن قدر على أن يتهجد بالليل مصلّياً وباكياً عند غيبة صاحب البيت بحيث يطّلع عليه صاحب البيت، ثم إذا أحسّ بأن اطلع عليه عاد إلى مبيته واضطجع كالذى يقصد إخفاء عبادته، وكل ذلك ليستحكم الأنس به، ويميل القلب إلى الإصغاء إلى كلامه، فهذه هى مرتبة التأنيس.

وأما حيلة «التشكيك» فمعناه أن الداعى ينبغى له بعد التأنيس أن يجتهد فى تغيير اعتقاد المستجيب بأن يزلزل عقيدته فيما هو مصمم عليه، وسبيله أن[٥] يبتدئه بالسؤال عن الحكمة فى مقررات الشرائع وغوامض[٦] المسائل[٢٠] وعن المتشابه من الآيات وكل ما لا ينقدح فيه معنى معقول. فيقول فى معنى المتشابه: ما معنى «الر» و «كهيعص» و «حم عسق»، إلى غير ذلك من أوائل السور؟ ويقال: «أترى أن تعيين هذه الحروف جرى وفاقاً بسبق[٧] اللسان، أو قصد تعيينها لأسرار هى مودعة تحتها لم تُصادف فى غيرها؟ وما عندى أن ذلك يكون هزلاً وعبثاً بلا فائدة».- ويشكك فى الأحكام: ما بال الحائض تقضى الصوم دون الصلاة؟[٨] ما بال الاغتسال يجب من المَنىّ الطاهر ولا يجب من البول النجس؟ ويشككه فى أخبار القرآن فيقول: ما بال أبواب الجنة ثمانية، وأبواب النار سبعة؟ وما معنى قوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[٩]، وقوله تعالى[١٠]: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ

(١) زماناً: ناقصة فى ق.
(٢) ق: ثم يتبع ذلك بشىء.
(٣) ب: يردفون... ويذكرون...
(٤) ب: الأمة.
(٥) أن يبتدئه: ناقصة فى ب.
(٦) ب: وعويص.
(٧) ق: وفاقاً لسبق الكلام اللسان.
(٨) ب: والاغتسال.
(٩) سورة «الحاقة» آية ١٧.
(١٠) سورة «المدثر» آية ٣٠.

عَشَرَ﴾ أفترى[1] ضاقت القافية فلم يكمل العشرين، أو جرى ذلك وفاقاً بحكم سبق اللسان، أو قصداً لهذا التقييد ليخيّل[2] أن تحته سراً، وأنه فى نفسه لسرّ ليس يطلع[3] عليه إلاّ الأنبياء والأئمة الراسخون فى العلم؟ ما عندى أن ذلك يخلو عن سرّ وينفك من فائدة كامنة؛ والعجب من غفلة الخلق عنها لا يشمّرون عن ساق الجدّ فى طلبها.- ثم يشككه فى خلقة العالم وجسد الآدميّ ويقول: لم كانت السموات سبعاً دون أن تكون ستاً أو ثمانى؟ ولم كانت الكواكب السيارة سبعة والبروج اثنى عشر؟ ولم كان فى رأس الآدمى سبع ثقب: العينان والأذنان والمنخران والفم- وفى بدنه ثقبان فقط؟ ولم جعل رأس الآدمى على هيئة الميم ويداه إذا مدّها على هيئة الحاء، والعجز على هيئة الميم والرّجْلان على هيئة الدال بحيث إذا جُمع الكل يشكل بصورة محمد؟ أفترى أن فيه تشبيهاً ورمزاً؟ ما أعظم هذه العجائب! وما أعظم[4] غفلة الخلق عنها! ولا يزال[5] يورد عليه هذا الجنس حتى يشككه[6] وينقدح فى نفسه أن تحت هذه الظواهر أسراراً سُدّت[7] عنه وعن أصحابه، وينبعث منه شوق إلى طلبه.

وأما حيلة التعليق[8] فبأن يطوى عنه جوانب هذه الشكوك إذا هو استكشفه[9] عنها، ولا ينفس عنه أصلاً، بل يتركه معلقاً ويهوّل[10] الأمر عليه ويعظمه فى نفسه ويقول له: لا تعجل، فإن الدين أجلّ من أن يعبث به، أو أن يوضع فى غير موضعه ويُكْشَف لغير[11] أهله، هيهات، هيهات!

جئتُمانى لتعلما سر سُعْدى تجدانى بسر سُعْدى شحيحا

(١) ق: أفترى أن القافية ضاقت عن إكمال العشرين.
(٢) ق: لينبه على أن.
(٣) ب: ومنه فى نفسه أو هو لسر تحت ليس يطلع...
ق: وأنه فى نفسه صدق ليس يطلع.
(٤) ق: وما أغفل الخلق... (٥) ب: فلا.
(٦) ب: يشككه. (٧) ق: سدد.
(٨) ق: القلق (!). (٩) ب: إذا هو استكشف فيها ولم ينفس.
(١٠) ب: ومهولاً للأمر عليه ومعظماً وقائلاً له: لا تعجل.
(١١) ق: غير أهله.

ثم يقول له: لا تعجل! إن ساعدتك السعادة[١] سنبث إليك سر ذلك، أما سمعت قَوْل صاحب الشرع: «إن هذا الدين متين فأَوْغِلْ فيه برفق، فإن المنبتّ لا أرضاً قطع ولا ظهر أبقى»[٢].

وهكذا لا يزال يسوقه ثم يدافعه حتى[٣] إن رآه أعرض عنه واستهان به وقال: مالى ولهذا الفضول، وكان لا يحيك فى صدره حرارة هذه الشكوك- قطع الطمع عنه؛ وإن رآه متعطشاً إليه وعده فى وقت معين، وأمره بتقديم الصوم والصلاة والتوبة قبله؛ وعظّم أمر هذا السرّ المكتوم، حتى إذا وافى الميعاد قال له إن[٢٢] هذه الأسرار مكتومة لا تودع إلا فى سرّ محصّن؛ فحصّن حرزك، وأحكِمْ مداخله حتى أودعه[٤] فيه. فيقول المستجيب: وما طريقه؟ فيقول: أنْ آخذ عهد الله وميثاقه على كتمان هذا السرّ ومراعاته عن التضييع فإنه الدر الثمين والعلق النفيس. وأدنى درجات الراغب فيه صيانته[٥] عن التضييع، وما أودع الله[٦] هذه الأسرار أنبياءه[٧] إلا[٨] بعد أخذه عهدهم وميثاقهم؛ وتلا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٩]... الآية؛

وقال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾[١٠]؛

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[١١].

وأما النبى ﷺ فلم يُفْشِه إلا بعد أخذ العهد على الخلفاء، وأخذ البيعة على الأنصار تحت الشجرة. فإن كنت راغباً فاحلف لى على كتمانه، وأنت بالحيرة بعده: فإن وفقت لدرك حقيقته سعدت سعادة عظيمة، وإن اشمأزت نفسك عنه فلا غرو، فإن كلاً مُيَسّرٌ لما خُلق له. ونحن[١] نقدّر كأنك لم تسمع ولم تحلف، ولا ضير عليك فى يمين صادقة. فإن أبى الحَلِفَ خَلاّه، وإن أنعم وأجاب فيه وجّه الحَلِف واستوفاه[١٢].

---

(١) ب: السعادة سبقت إليك أما....

(٢) ب: حتى إن أعرض عنه.

(٣) إن: ناقصة فى ق.

(٤) ق: حتى إذا أودع فيه السر، فإذا قال المستجيب.

(٥) ق: رعايته.

(٦) ق: الله عز وجل.

(٧) ق: أنبياءه عليهم السلام.

(٨) ق: حتى إذا أخذ ميثاقهم وعهدهم.

(٩) سورة «الأحزاب» آية ٧.

(١٠) سورة «الأحزاب» آية ٢٣.

(١١) سورة «النحل» آية ٩١.

(١٢) ب: ولكن.

وأما[1] حيلة الربط فهو أن يربط لسانه بأيمان مُغَلَّظة وعهود مؤكدة، لا يجسر على المخالفة[2] لها بحال، وهذه نسخة العهد[3]:

يقول الداعي للمستجيب: «جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمّة رسوله ﷺ، وما أخذ الله على النبيين من عهد وميثاق. أنك تُسر ما سمعته منى وتسمعه[4]، وعَلمته وتعلمه من أمرى وأمر المقيم[٢٣] بهذه البلدة[5] لصاحب الحق الإمام[6] المهدى، وأمور إخوانه وأصحابه وولده وأهل بيته، وأمور المطيعين له على هذا الدين، ومخالصة[7] المهدى ومخالصة شيعته من الذكور والإناث. والصغار والكبار؛ ولا[8] تظهر من ذلك قليلاً ولا كثيراً تدلُ به عليه، إلا ما أطلقتُ لك أن تتكلم به، أو أطلق لك صاحب الأمر المقيم فى هذا البلد أو فى غيره؛ فتعمل حينئذ[9] بمقدار ما نرسمه لك ولا تتعداه، جَعَلْت على نفسك الوفاء بما ذكرتُه لك وألزمتُه نفسك فى حال الرغبة والرهبة، والغضب والرضا، وجعلت على نفسك عهد الله وميثاقه أن تتبعنى وجميع من أسميه لك وأبيّنه عندك مما تمنع[10] منه نفسك، وأن تنصح لنا وللإمام ولى الله نصحاً ظاهراً وباطناً، وألاّ تخون[11] الله ولا وليّه ولا أحداً من إخوانه وأوليائه ومن يكون[12] منه ومنا بسبب: من أهل ومال ونعمة؛ وأنه لا رأى ولا عهد تتناول على هذا العهد بما يبطله. فإن فعلت شيئاً من ذلك وأنت تعلم أنك[13] قد خالفته، فأنت برىء من الله ورسله[14] الأولين والآخرين[15]، ومنْ ملائكته المقرّبين، ومن جميع ما أنزل من كتبه على أنبيائه السابقين، وأنت خارج من كل دين، وخارج[16] من حزب الله




---

(١) ق: وهو الربط فيربط لسانه. (٢) ق: مخالفتها.

(٣) ق: العهد وميثاقه وذمته وذمة رسوله ﷺ.

(٤) ق: رما سمعت. (٥) ق: صاحب.

(٦) ق: والإمام.

(٧) ق: ومخالطة الإمام ومخالصته وأصحابه وشيعته.

(٨) ق: فلا. (٩) ق: حينئذ فى ذلك.

(١٠) ق: به. (١١) ق: ولا.

(١٢) ق: يكن. (١٣) ق: ناقصة فى ق.

(١٤) والآخرين: ناقصة فى ق. (١٥) ق: وحزب الله.

(١٦) ق: أخذلك.

وحزب أوليائه، وداخل فى حزب الشيطان وحزب أوليائه، وخذلك[1] الله خذلاناً بيّناً يعجل لك بذلك النقمة[٢٤] والعقوبة إن خالفت شيئاً مما حَلَفْتك عليه: بتأويل أو بغير تأويل. فإن خالفت شيئاً من ذلك فلك (+ عليك أن تحج إلى بيته ثلاثين حجّة نذراً واجباً، ماشياً حافياً. وإن خالفت ذلك+) فكل ما تملكه فى الوقت الذى تحلف فيه صدقة على الفقراء والمساكين الذين لا رحم بينك وبينهم. وكل مملوك يكون ذلك فى ملكك يوم تخالف[2] فيه فهم أحرار؛ وكل امرأة تكون لك أو تتزوجها فى قابل[3] فهى طالق ثلاثاً بتة إن خالفت شيئاً من ذلك، وإن نويت أو أضمرت فى يمينى هذه خلاف ما قصدت فهذه اليمين من أولها إلى آخرها لازمةٌ لك. والله الشاهد على صدق نيّتك وعقد ضميرك. وكفى بالله شهيداً بينى وبينك.- قُلْ نعم!؟- فيقول: «نعم!».

فهذا هو الربط.

وأما حيلة[4] التدليس فهو أنه بعد اليمين وتأكيد العهد لا يسمح ببث الأسرار إليه دفعة، ولكن يتدرج فيه ويراعى أموراً[5]: (الأول) أنه يقتصر فى أول وهلة على ذكر قاعدة المذهب ويقول: منار الجهل تحكيمُ الناس عقولهم[6] الناقصة وآرائهم المتناقضة، وإعراضهم عن الاتّباع والتلقى من أصفياء الله وأئمته وأوتاد أرضه، والذين هم خلفاء رسوله من بعده. فمنهم الذى أودعهم الله سره المكنون[٢٥] ودينه المخزون؛ وكَشَفَ لهم بواطن هذه الظواهر وأسرار هذه الأمثلة؛ وإن الرشد والنجاة من الضلال بالرجوع إلى القرآن وأهل البيت. ولذلك قال ﷺ لما قيل: ومن أين يُعْرف الحق من بعدك؟ فقال: «ألم أترك فيكم القرآن وعترتى؟»- وأراد به أعقابه، فهم الذين يطّلعون على معانى القرآن.

ويقتصر فى أول وهلة على هذا القدر، ولا يفصح عن تفصيل ما يقول الإمام.

---

(١) ق: أخذلك. (+...+) ناقص فى ق.

(٢) ق: تخالف أحرار.

(٣) ق: فى المستقبل فهى طالق بتة. وإن خالفت شيئاً من ذلك فللّه عليك أن تحج إلى بيته ثلاثين حجة نذراً ماشياً واجباً إن خالفت أو نويت أو أخرت.

(٤) حيلة: ناقصة فى ق.

(٥) ب: ويتراعى فيه أمور. (٦) ب: على عقولهم.

(الثانى) أن يحتال لإبطال المدرك الثانى من مدارك الحق وهو ظواهر القرآن. فإن طالب الحق إما أن يفزع إلى التفكر والتأمل والنظر فى مدارك العقول، كما أمر الله سبحانه به، فيفسد نظر العقل عليه بإيجاب التعلم والاتباع؛ أو يفزع إلى ظواهر القرآن والسنّة. ولو صرح له بأنه تلبيس ومُحْدث، لم يسمع منه. فليسلم له لفظه؛ ولينْزع عن قلبه معناه بان يقول: «هذا الظاهر له باطن هو اللباب، والظاهر قِشر بالإضافة إليه يقنع به من تقاعد به القصور عن درك الحقائق، حتى لا يَبقى له معتصم من عقل ومستروح من نَقل».

(الثالث) ألا يظهر من نفسه أنه مخالف للأمة كلهم، وأنه منسلخ عن الدين والنحلة، إذ تَنْفر القلوب عنه، ولكن يعتزى إلى أبعد الفِرق عن المسلك المستقيم وأطوعهم لقبول الخرافات، ويتستر بهم، ويتجمّل بحب أهل البيت؛ وهم الروافض.

(الرابع) هو[1] أن يقدم فى أول كلامه[٢٦] أن الباطل ظاهرٌ جلىٌ، والحق دقيق بحيث[2] لو سمعه الأكثرون لأنكروه ونفروا عنه؛ وأن طُلّاب الحق والقائلين[3] به من بين طلاب الجهل أفراد وآحاد، ليهون[4] عليه التميز عن العامة فى إنكار نظر العقل و ظواهر ما ورد به النقل.

(الخامس)[5] إن رآه نافراً عن التفرد عن العامة، فيقول له: «إنى مُفْشٍ إليك سراً، وعليك[6] حفظه». فإذا قال: «نعم!»- قال: «إن فلاناً وفلاناً يعتقدون هذا المذهب، ولكنهم[7] يسرونه»- ويذكر له[8] من الأفاضل[9] من يعتقد المستجيب فيه الذكاء والفطنة، وليكن ذلك المذكور بعيداً عن بلده، حتى لا يتيسر له المراجعة، كما جعلوا الدعوة بعيدة عن مقر إمامهم ووطنه، فإنهم لو أظهروها فى جواره لافتُضحوا بما يتواتر من أخباره وأحواله.

---

(١) ق: فيبقى أن يقدم فى كلامه أن الباطل ظاهر والحق دقيق.

(٢) بحيث: ناقصة فى ق. (٣) ق: والواصلون إليه.

(٤) ق: ليهون على المستجيب التميز به عن العامة.

(٥) ق: ينبغى للداعى إذا رأى المستجيب نافراً عن التفرد عن العامة بهذا الاعتقاد أن يقول له.

(٦) ق: فعليك بحفظه. (٧) ق: ولكن يسترونه.

(٨) له: ناقصة فى ب.

(٩) من أفاضل من يعتقد فيه المستجيب الذكاء والفطنة ممن يكون بعيداً عن بلده حتى لا سر(!) عليه مراجعته.

(السادس) أن يمنّيه[١] بظهور شوكة هذه الطائفة وانتشار أمرهم وعلوّ رأيهم وظفر ناصريه بأعدائهم واتساع ذات يدهم ووصول كل واحد منهم (+ إلى مراده حتى تجتمع لهم سعادة الدنيا والآخرة؛ ويُعْزى بعض ذلك إلى النجوم، وبعضه إلى الرؤيا فى المنام إن أمكنه وضع منامات تنتهى إلى المستجيب على لسان غيره.

(السابع) ألاّ يطول الداعى إقامته ببلد واحدة، فإنه ربما اشتهر أمره وسُفك دمه. فينبغى أن يحتاط فى ذلك فيلبس على الناس أمره، ويتعرف إلى كل قوم باسم وآخر، وليغير فى بعض الأوقات هيئته ولبسته خوف الآفات ليكون ذلك أبلغ فى الاحتياط.

ثم بعد هذه المقدمات يتدرج قليلاً قليلاً فى تفصيل المذهب للمستجيب وذكره له على ما سنحكى من معتقده.

وأما حيلة التلبيس[*] - فهو أن يواطئه على مقدمات يتسلمها منه مقبولة الظاهر مشهورة عند الناس ذائعة، ويرسخ ذلك فى نفسه مدة. ثم يستدرجه منها بنتائج باطلة، كقوله: إن أهل النظر هم أقاويل متعارضة الأحوال متساوية، وكل حزب بما لديهم فرحون، والمطّلع على الجوهر: الله. ولا يجوز أن يخفى الله الحق، ولا يوجد أحد (........)[٢] كل الأمر إلى الخلق يتخبطون فيه خبط العشواء ويقتحمون فيه العماية العمياء، إلى غير ذلك من مقدمات يت (......)[٣] مستعضلة.

وأما حيلة الخلع والسلخ وهى[٤] وهما متفقان؛ وإنما يفترقان فى أن الخلع يختص بالعمل، فإذا أفضوا بالمستجيب إلى ترك حدود[٥] الشرع وتكاليفه يقولون وصلت إلى درجة الخلع.- أما السلخ فيُخْتَص بالاعتقاد الذى هو خَلْع الدين. فإذا انتزعوا ذلك من قلبه دعوا ذلك سلخاً، وسمّيت هذه الرتبة: البلاغ الأكبر. فهذا تفصيل تدريجهم الخلق واستغوائهم، فلينظر الناظر فيه وليستغفر الله من الضلال فى دينه.

---

(١) ب: ظهور.

(+ من هنا نقص فى مخطوطة المتحف البريطانى حتى قوله: «أناساً يزعمون...».

(*) فى ق: التأسيس- والصحيح يحسب ما ورد فى ص٢١.

(٢) كلمتان ممحوتان فى ق. (٣) أربع كلمات أو خمس ممحوة فى ق.

(٤) ق: وهى ما فى الأمر (!). ولعل الصواب هو: وهما فى حقيقة الأمر متفقان.

(٥) غير واضحة فى ق.

الفصل الثانى

فى بيان السبب فى رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم مع ركاكة حجتهم وفساد طريقتهم

فإن قيل: ما جلبتموه من العظائم لا يتصور أن يخفى على عاقل، وقد رأينا خلقاً كثيراً وجماً غفيراً من الناس يتابعونهم فى معتقدهم وتابعوهم فى دينهم؛ فلعلكم ظلمتموهم بنقل هذه المذاهب عنهم فى خلاف ما يعتقدونه؛ وهذا هو القريب الممكن؛ فإنهم لو أظهروا هذه الأسرار نفرت القلوب عنهم، واطلعت النفوس على مكرهم[1] ‹وما باحوا بها› إلا بعد العهود والمواثيق وصانوها إلا عن موافق لهم فى الاعتقاد- فمن أين وقع لكم الاطلاع عليها وهم يسترون[2] ديانتهم ويستبطنون بعقائدهم؟- قلت: أما الإطلاع على ذلك فإنما عثرنا عليه من جهة خلق كثير تدينوا بدينهم واستجابوا لدعوتهم، ثم تنبهوا لضلالهم فرجعوا عن غوايتهم إلى الحق المبين فذكروا ما ألقَوا إليهم من الأقاويل.- وأما سبب انقياد الخلق إليهم فى بعض أقطار الأرض فإنهم لا يُفْشون هذا الأمر إلاّ إلى بعض المستجيبين لهم ويوصون[3] الداعى ويقولون[4] له: «إياك أن تسلك بالجميع مسلكاً واحداً، فليس كل من يحتمل قبول هذه المذاهب يحتمل الخلع والسلخ، ولا كل من يحتمل الخلع يحتمل السلخ؛ فليخاطب الداعى الناس على قدر عقولهم». فهذا هو السبب فى تعلق هذه الحيل ورواجها.

فإن قيل: هذا أيضاً مع الكتمان ظاهر البطلان؛ فكيف ينخدع بمثله عاقل؟- قلنا: لا ينخدع به إلاّ المائلون عن اعتدال الحال واستقامة الرأى. فللعقلاء عوارض تعمى عليهم طرق

---

(١) ق: وأراجعها (!).

(٢) ق: مسيرون ديانتهم مستنبطون.

(٣) ق: يرصون (!).

(٤) ويقولون له إياك: مكررة فى ق.

الصواب وتقضى عليهم بالانخداع بلامع السراب، وهم ثمانية أصناف: (الصنف الأول) طائفة ضعفت عقولهم وقلت بصائرهم وسخفت فى أمور الدين آراؤهم لما جبلوا عليه من البَلَه والبلادة، مثل السواد وأفجاج العرب والأكراد وجُفاة الأعاجم وسُفهاء الأحداث، ولعل هذا الصنف هم أكبر الناس عدداً، وكيف يستبعد قبولهم لذلك ونحن نشاهد جماعة فى بعض المدائن القريبة من البصرة يعبدون(*) [٢٧] أناساً يزعمون أنهم ورثوا الربوبية من آبائهم المعروفين بالشباسية(١). وقد اعتقدت طائفة فى على- رضي الله عنه- أنه إله السموات والأرض رب العالمين؛ وهم خلق كثير لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد. فلا ينبغى أن يكثر التعجب من جهل الإنسان إذا استحوذ عليه الشيطان واستولى عليه الخذلان.

(الصنف الثانى) طائفة انقطعت الدولة عن أسلافهم بدولة الإسلام، كأبناء الأكاسرة والدهاقين وأولاد المجوس المستطيلين- فهؤلاء موتورون، قد استكن الحقد فى صدورهم كالداء الدفين فإذا حركته تخاييل المبْطلين اشتعلت نيرانه(٢) فى صدورهم فأذعنوا لقبول كل محال(٣) تشوقاً إلى درك ثأرهم وتلافى أمورهم.

(الصنف الثالث) طائفة لهم همٌ طامحة إلى العلياء متطلعة إلى التسلّط والاستيلاء؛ إلاّ أنه ليس يساعدهم الزمان، بل يقصر بهم عن الأتراب والأقران طوارق الحدثان. فهؤلاء إذا وعدوا بنيل أمانيهم وسول لهم الظفر بأعاديهم سارعوا إلى قبول ما يظنونه مفضياً إلى مآربهم وسالكاً إلى أوطارهم ومطالبهم، فلطالما قيل: «حَبّك الشىء يعمى(٤) ويصم». ويشترك فى هذا كل من دهاه من طبقة الإسلام آمر يلم به، وكان لا يتوصل إلى الانتصار ودرك الثار إلا بالاستظهار بهؤلاء الأغبياء الأغمار، فتتوفر دواعيه على قبول ما يرى الأمنية فيه.

[٢٨] **(الصنف الرابع)** طائفة جُبلوا على حُب التميز عن العامة والتخصص عنهم ترفعاً عن مشابهتهم وتشرفاً بالتحيز إلى فئة خاصة تزعم أنها مُطلعة على الحقائق، وأن كافة الخلق

(*) إلى هنا ينتهى النقص فى مخطوط المتحف البريطانى.

(١) ق: بالسياسة!- راجع ما سنقوله عن هذه الفرقة فيما بعد ص١٠٨.

(٢) ق: نيرانها.

(٣) ق: محيل. (٤) ب: يعم.

فى جهالتهم كالحمر المستنفرة والبهائم المسيّبة. وهذا هو الداء العُضال المستولى على الأذكياء فضلاً عن الجهال الأغبياء؛ وكل ذلك حب للنادر الغريب ونفرة عن الشائع المستفيض. وهذه سجّية لبعض الخلق[١]، على ما شهدت به التجربة، وتدل عليه المشاهدة.

(الصنف الخامس) طائفة سلكوا طرق النظر ولم يستكملوا فيه رتبة الاستقلال، وإن كانوا قد ترقوا عن رتبة[٢] الجهال فهم أبداً متشوقون إلى التكاسل[٣] والتغافل وإظهار التفطن لدرك أمور تتخيل العامة بُعْدها وينفرون عنها، لاسيّما إذا نسب الشىء إلى مشهور بالفضل، فيغلب[٤] على الطبع التشوق إلى التشبه به. فكم من طوائف رأيتهم اعتقدوا محض الكفر تقليداً لأفلاطون وأرسطاليس وجماعة من الحكماء قد اشتهروا بالفضل؛ وداعيهم إلى ذلك التقليد وحب التشبه بالحكماء والتحيّز إلى غمارهم[٥] والتحيز عمّن يعتقد أنه فى الذكاء والفضل دونهم، فهؤلاء يستجرون إلى هذه البدعة بإضافتها [٢٩] إلى من يحسن اعتقاد[٦] المستجيب فيه فيبادر إلى قبوله تشفعاً بالتشبه بالذى ذكر أنه[٧] من منتحليه.

(الصنف السادس) طائفةٌ اتفق نشوؤهم بين الشيعة والروافض، واعتقدوا التديّن بسَبّ الصحابة[٨]؛ ورأوا هذه الفرقة تساعدهم عليها[٩]، فمالت نفوسهم إلى المساعدة لهم[١٠] والاستئناس[١١] بهم، وانجرّتْ معهم إلى ما وراء ذلك من خصائص مذهبهم.

(الصنف السابع) طائفة من ملحدة الفلاسفة والثنوية والمتحيرة فى الدين اعتقدوا فى الدين اعتقدوا أن الشرائع نواميس مؤلفة، وأن المعجزات مخاريق مزخرفة، فإذا رأوا هؤلاء

---

(١) ق: لبعض الخلق غالبة يشهد به التجربة.

(٢) ب: زهرة.
(٣) ق: التكاسر.

(٤) ب: فيتغلب الشوق إلى الشرف به.

(٥) ق: غمارهم عمن يعتقد أنه فى الفضل والذكاء دونهم.

(٦) ق: اعتقادهم فيه.
(٧) ق: ذكر له ينتجها (!).

(٨) ق: الصحابة- رضى الله عنهم.
(٩) ق: على ذلك.

(١٠) لهم: ناقصة فى ب.
(١١) بهم: ناقصة فى ب.

يُكْرِمون من ينتمي إليهم ويفيضون ذخائر الأموال عليهم انتدبوا لمساعدتهم[1] طلباً لحطام الدنيا، واستحقاراً لأمر العقبى، وهذه الطائفة[2] هم الذين لفقوا لهم الشُبّة وزينوا لهم بطريق التمويه الحجج، وسَوَّوْها على شروط الجدل وحدود المنطق من حيث الظاهر وغَبَّوا[3] مكامن التلبيس والمغالطة فيها تحت ألفاظ مجملة وعبارات كليّة مبهمة قلما يهتدى الناظر الضعيف إلى فك تعقيدها وكشف الغطاء عن مكمن تدليسها، على ما سنورد ما لفقوه وننبه على المسلك الذى سلكوه ونهجوه ونكشف عن فساده من عدة وجوه.

(الصنف الثامن) طائفة استولت عليهم الشهوات فاستدرجتهم متابعة اللذات واشتد عليهم وعيد الشرع وثقلت عليهم تكاليفه، فليس يتهنأ عيشهم إذا قُرفوا بالفسق والفجور وتوعدوا [٣٠] بسوء العاقبة فى الدار الآخرة، فإذا صادقوا من يفتح لهم الباب ويرفع عنهم الحجز والحجاب ويحسّن لهم ما هم مستحسنون له بالطبع- تسارعوا إلى التصديق بالرغبة والطوع؛ وكل إنسان مصدّق لما[4] يوافق هواه ويلائم غرضه ومنُاه. فهؤلاء ومن يجرى مجراهم هم الذين عدموا التوفيق فانخدعوا بهذه المخاريق، وزاغوا عن سواء الطريق وحدود التحقيق.

---

(١) أى بادروا إلى مساعدتهم.

(٢) ق: الطوائف.

(٣) غبى الشىء تغبيه: سيّره.

(٤) ب: بما.

الباب الرابع

فى نقل مذهبهم جملة وتفصيلا

أما الجملة: فهو أنه(١) مذهبٌ ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتَتَحه حصر مدارك العلوم فى قول الإمام المعصوم وعزل العقول عن أن تكون مدركة(٢) للحق لما يعتريها من الشبهات ويتطرق إلى النظار من الاختلافات، وإيجابا لطلب(٣) الحق بطريق التعليم والتعلّم، وحكم بأن المعلم المعصوم هو المستبصر، وأنه مطلع من جهة الله على جميع أسرار الشرائع: يهدى إلى الحق ويكشف عن المشكلات؛ وأن كل زمان فلابُدّ فيه من إمام معصوم يُرْجَع إليه فيما يستبهم من أمور الدين.

هذا مبدأ دعوتهم(٤) . ثم (+ إنهم بالآخرة يظهرون ما يناقض الشرع وكأنه غاية مقصدهم، لأن سبيل دعوتهم+) ليس بمتعين فى فن واحد، بل يخاطبون كل فريق بما يوافق رأيه بعد أن يظفروا منهم(٥) بالانقياد لهم والموالاة لإمامهم: فيوافقون اليهود والنصارى والمجوس على جملة [٣١] معتقداتهم ويقرونهم(٦) عليها- فهذه جملة المذهب.

وأما تفصيله: فيتعلق بالإلهيات، والنبوات، والإمامة، والحشر والنشر، وهذه أربعة أطراف، وأنا مقتصر فى كل طرف على نبذة يسيرة من حكاية مذهبهم، فإن النقل عنهم مختلف. وأكثر ما حُكِى عنهم إذا عُرِض عليهم أنكروه، وإذا روجع فيه الذين(٧) استجابوا لدعوتهم جحدوه، والذى قدمناه فى جملة مذهبهم يقتضى لا محالة أن يكون النقل عنهم(٨)

---

(١) أنه: ناقصة فى ق.
(٢) ق: مدركاً (!).
(٣) ق: الطلب.
(٤) ق: دعواهم.
(+..+) ناقص فى ق.
(٥) ق: منه.
(٦) ق: ويقرونهم.
(٧) الذين: ناقصة فى ق.
(٨) مختلفاً: ناقصة فى ق.

مختلفاً مضطرباً، فإنهم لا يخاطبون الخلق بمسلك واحد، بل غرضهم الاستتباع والاحتيال، فلذلك تختلف كلمتهم ويتفاوت[1] نقل المذهب عنهم. فإن ما حكى عنهم[2] فى الخلع والسلخ لا يظهرونه[3] إلا مع من بلغ الغاية القصوى بل ربما يخاطبون بالخلع من ينكرون معه السلخ[3].- فلنرجع إلى بيان أطراف المذهب.

(الطرف الأول) فى معتقدهم فى الإلهيات. وقد اتفقت أقاويل نقلة المقالات من غير تردد أنهم قائلون بإلهين قديمين لا أوّل لوجودهما من حيث الزمان، إلاّ أن أحدهما علّة لوجود الثانى؛ واسم العلة: السابق، واسم المعلول: التالى؛ وأن السابق خلق العالم بواسطة التالى، لا بنفسه. وقد يسمى الأول: عقلاً، والثانى: نفساً، ويزعمون أن الأول هو التام بالفعل، والثانى بالإضافة إليه ناقص، لأنه معلوله. وربما لبَّسوا على العوام مستدلّين بآيات من القرآن عليه، كقوله تعالى[4]: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾[5] و ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾[6] وزعموا أن هذه إشارة إلى جَمْع لا يصدر عن واحد، ولذلك قال[7]: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ [٣٢] إشارة إلى السابق من الإلهين، فإنه الأعلى، ولولا أن معه إلهاً آخر له العلوّ أيضاً لما انتظم إطلاق الأعلى، وربما قالوا: الشرع سماها باسم القلم واللوح. والأول هو القلم، فإن القلم مفيد واللوح مستفيد متأثر، والمفيد فوق المستفيد، وربما قالوا: اسم «التالى»: قدر[8] فى لسان الشرع، وهو الذى خلق الله به العالم حيث قال[9]: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.

ثم قالوا: السابق لا يوصف بوجود ولا عدم، فإن العدم نفى والوجود سببه[10]، فلا هو موجود ولا هو معدوم، ولا هو معلوم ولا هو مجهول، ولا هو موصوف ولا غير موصوف.

---

(١) ق: وينكرون نقل المذهب...

(٢) ق: لهم من الخلع...

(٣) (...١) ناقص فى ب.

(٤) ب: كقوله إنا أنزلناه فى ليلة القدر (ثم رمج على: فى ليلة القدر) ونحن قسمنا.

(٥) سورة «الحجر» آية ٩؛ سورة «الإنسان» آية ٢٣.

(٦) سورة «الزخرف» آية ٣٢.

(٧) سورة «الأعلى» آية ١.

(٨) قدر: ناقصة فى ق.

(٩) سورة «القمر» آية ٤٩.

(١٠) ق: تشبيه (!).

وزعموا أن جميع الأسامى منتفية عنه، وكأنهم يتطلعون فى الجملة لنفى الصانع؛ فإنهم(١) لو قالوا إنه معدوم لم يقبل منهم، بل منعوا الناس من تسميته موجوداً، وهو عين النفى مع تغيير العبارة؛ لكنهم تحذقوا فسمّوا هذا النفى تنزيهاً، وسمّوا مناقضه(٢) تشبيهاً حتى تميل القلوب إلى قبوله. ثم قالوا: العالم قديم، أى وجوده ليس مسبوقاً بعدم زمانى، بل حدث من السابق: التالى وهو أول مُبْدع. وحدث من المبدع الأول النفسُ الكلية الفاشية جزئياتها فى هذه الأبدان المركبة. وتولد من حركة النفس الحرارة، ومن سكونها البرودة؛ ثم تولد منهما الرطوبة واليبوسة؛ ثم تولدت من هذه الكيفيات الاستقصات الأربع وهى: النار والهواء والماء والأرض. ثم إذا امتزجت[٣٣] على اعتدال ناقص حدثت منها المعادن؛ فإن زاد قُرْبُها من الاعتدال(٣) وانهدم صرفية التضاد منها تولد منها النبات، وإن زاد(٤) تولد الحيوان، فإن ازداد قرباً تولد الإنسان، وهو منتهى الاعتدال.

فهذا ما حُكى من مذهبهم إلى أمور أخر هى أفحش مما ذكرناه، لم نر تسويد البياض بنقلها ولا تبيان وجه الرد عليها لمعنيين: (أحدهما) أن المنخدعين بخداعهم وزورهم والمتدلين بحبل غرورهم فى عصرنا هذا لم يسمعوا هذا منهم، فينكرون جميع ذلك إذا حكى مذهبهم ويحدثون فى انفسهم ان هؤلاء إنما خالفوا لانه ليس عندهم حقيقة؛ ولو عرفوها لوافقونا عليها. فنرى أن نشتغل بالرد عليهم فيما اتفقت كلمتهم وهو إبطال الرأى والدعوة إلى التعلم من الإمام المعصوم. فهذه عمدة معتقدهم، وزبدة مخضهم، فلنصرف العناية إليه؛ وما عداه(٥) فمنسقم إلى هذيان ظاهر البطلان، وإلى كُفْر مسترقّ من الثنوية والمجوس فى القول بالإلهين، مع تبديل عبارة: «النور والظلمة» بـ «السابق والتالى»؛- إلى(٦) ضلال منتَزع من كلام الفلاسفة فى قولهم إن المبدأ الأول علّة لوجود العقل على سبيل اللزوم عنه، لا على سبيل القصد والاختيار؛ وإنه(٧) حصل من ذاته بغير واسطة سواه. نعم! يثبتون موجودات

---

(١) ق: لأنهم. (٢) ق: مناقضته.

(٣) ق: فإن زاد قربها من الاعتدال تولد النبات، وإن زاد- تولد الحيوان، وإن زاد قرباً تولد الإنسان.

(٤) وإن زاد.. الحيوان: ناقصة فى ب.

(٥) ق: وما عداه من مذهبهم فينصرف إلى هذيان (!).

(٦) ق: وإلى.

(٧) ق: فإنه لم يحصل.

قديمة يلزم بعضها عن بعض، ويسمونها عقولاً، ويحيلون وجود كل فلك على عقل من تلك العقول- فى خبط لهم طويل، قد استقصينا وجه الرّد عليهم[١] فى ذلك فى فن الكلام، ولسنا نشتغل فى هذا الكتاب إلا بما يخصّ هذه الفرقة، وهو إبطال الرأى وإثبات التعليم.

[٣٤] **(الطرف الثانى) فى بيان معتقدهم فى النبوات.** والمنقول عنهم قريب من مذهب الفلاسفة، وهو أن النبىّ عبارة عن شخص فاضت عليه من السابق- بواسطة التالى- قوة قدسية صافية مهيأة لأن تنتقش- عند الاتصال بالنفس الكلية- بما فيها من الجزئيات، كما قد يتفق ذلك لبعض النفوس الزكية فى المنام حتى تشاهد[٢] من مجارى الأحوال فى المستقبل: إمّا صريحاً بعينه، أو مدرجاً تحت مثال يناسبه مناسبة ما؛ فتفتقر فيه إلى التعبير؛ إلا أن[٣] النبىّ هو المستعد لذلك فى اليقظة؛ فلذلك يدرك النبىّ[٤] الكليات العقلية[٥] عند شروق ذلك النور وصفاء القوة النبوية، كما ينطبع مثال المحسوسات فى القوة الباصرة من العين عند شروق نور الشمس على سطوح الأجرام السفلية[٦]. وزعموا[٧] أن جبريل عبارة عن العقل الفائض عليه[٧]، ورمزٌ إليه، لا أنه شخص متجسم متركب عن جسم لطيف أو كثيف يناسب المكان حتى ينتقل من علو إلى[٩] سفل.- وأما القرآن فهو عندهم[١٠] تعبير محمد عن المعارف التى فاضت عليه من العقل الذى هو المراد باسم جبريل. ويسمى «كلام الله» تعالى مجازاً، فإنه مركب من جهته، وإنما الفائض عليه من الله بواسطة جبريل بسيطٌ لا تركيب فيه وهو باطن لا ظهور له. وكلام النبى[١١] وعبارته عنه ظاهرٌ لا بطون له. وزعموا أن هذه القوة القدسية الفائضة على النبىّ لا تستكمل فى أول حلولها، كما لا تستكمل النطفة الحالّة فى الرحم إلا بعد تسعة[١٢] أشهر[٣٥] فكذلك هذه القوة: كمالها فى أن تنتقل من الرسول الناطق إلى الأساس الصامت. وهكذا تنتقل[١٣] إلى أشخاص

---

(١) ب: الرد عليهم فى الكلام ولسنا..

(٢) ش: ناقصة فى ق.

(٣) ب: إلا أن هذا الشىء.

(٤) النبى: ناقصة فى ق.

(٥) ق: العقلية بقوة عقلية عند شروق.

(٦) ب: الأجسام الصقيلة.

(٧)ق: وزعموا بعدهم.

(٨) ق: إليه.

(٩) ب: من سفل إلى علو.

(١٠) عندهم: ناقصة فى ب.

(١١) ق: النبى عليه ظاهر.

(١٢) ب: سبقه.

(١٣) ق: إلى بعضهم.

بعضهم بعد بعض فيكمل فى السابع- كما سنحكى معنى قولهم فى الناطق والأساس والصامت.

وهذه المذاهب أيضاً مستخرجة من مذاهب الفلاسفة فى النبوات، مع تحريف وتغيير. ولسنا نخوض فى الرد عليهم فيه، فإن بعضها يمكن أن يتأول على وجه لا ننكره، والقدر الذى ننكره قد استقصينا وجه الرد فيه على الفلاسفة، ولسنا فى هذا الكتاب نقصد إلا الرد على نابغة الزمان فى خصوص مذهبهم الذى انفردوا به عن غيرهم، وهو إيجاب التعليم وإبطال الرأى.

(الطرف الثالث) بيان معتقدهم فى الإمامة. وقد اتفقوا على أنه لابد فى كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق يُرْجَع إليه فى تأويل الظواهر وحل الإشكالات فى القرآن والأخبار والمعقولات. واتفقوا على أنه المتصدى لهذا الأمر، وأن ذلك جارٍ فى نَسبهم لا ينقطع أبد الدهر(١) ، ولا يجوز أن ينقطع إذ يكون فيه إهمال الحق وتغطيته على الخلق وإبطال قوله ﷺ !-: «كل سبب ونسب ينقطع إلاّ سببى ونسبى»؛ وقوله: «ألم أترك فيكم القرآن وعترتى؟!»- واتفقوا على أن الإمام يساوى النبىّ فى العصمة والاطلاع على حقائق الحق فى كل الأمور، إلا أنه لا ينزل إليه الوحى، وإنما يتلقى ذلك من النبى فإنه خليفته وبإزاء منزلته، ولا يتصور فى زمان واحد إمامان، كما لا يتصور نبيان تختلف شريعتهما. نعم يستظهر الإمام بالحجج والمأذونين والأجنحة، والحجج هم الدعاة [٣٥] فقالوا لابد للإمام فى كل وقت من اثنى عشر حجة ينتدبون فى الأقطار متفرقين فى الأمصار، وليلازم أربعة من جملة الاثنى عشر حضرته فلا يفارقونه؛ ولابُد لكل حُجَة من مُعاونين له على أمره، فإنه لا ينفرد بالدعوة بنفسه. واسم المعاون: «المأذون» عندهم. ولابُدّ للدعاة(٢) من رُسلُ إلى الإمام، يرفعون إليه الأحوال، ويصدرون عنه إليهم. واسم الرسول: «الجناح». ولابد للداعى من أن يكون بالغاً فى العلم. والمأذون، وإن كان دونه، فلا بأس بعدُ أن يكون عالماً على الجملة؛ وكذلك الجناح.

ثم إنهم قالوا: كل نبىٍّ لشريعته مدة. فإذا انصرمت(٣) مدته بعث الله نبياً آخر ينسخ

(١) ب: أبداً الدهر (وكذا حيثما وردت فى ب).

(٢) ق: للمعارف. (٣) ب: نرصمت مدته انبعث.

شريعته. ومدة شريعة كل نبى سبعة أعمار، وهو[١] سبعة قرون. فأولهم هو النبى الناطق، ومعنى الناطق أن شريعته ناسخة لما قبله. ومعنى الصامت أن يكون قائماً على ما أسسه غيره. ثم إنه يقوم بعد وفاته ستة أئمة: إمام بعد إمام. فإذا انقضت أعمارهم ابتعث الله نبياً آخر ينسخ الشريعة المتقدمة. وزعموا أن أمر آدم جرى على هذا المثال، وهو أول نبى ابتعثه الله فى فتح باب الجسمانيات وحسم دور الروحانيات.

ولكل نبىّ سوس، والسوس: هو الباب إلى علم النبى فى حياته والوصىّ بعد وفاته، والإمام لمن هو فى زمانه، كما قال ﷺ: «**أنا مدينة العلم، وعلىّ بابها**». وزعموا أن آدم كان سوسه شيث، وهو الثانى، ويسمى من بعده مُتماً ولاحقاً[٢] وإماماً. وإنما كان استتمام دور آدم سبعة، لأن[٣] استتمام دور العالم العلوى بسبعة[٤] من النجوم. ولما استتّم دور آدم ابتعث الله نوحاً ينسخ [٣٧] شريعته. وكان سوسه: سام. فلما استتّم دوره بمضىّ ستة سواه وسبعة معه ابتعث الله إبراهيم ينسخ شريعته، وكان سوسه: إسحق. ومنهم من يقول: لا، بل إسماعيل؛ فلما استتم دوره بالسابع معه ابتعث الله موسى ينسخ شريعته، وكان سوسه: هارون؛ فمات هارون فى حياة[٥] موسى، فصار سوسه يوشع بن نون[٦]. فلما استتّم دوره بالسابع معه ابتعث الله عيسى ينسخ شريعته، وسوسه: شمعون. ولما استتّم دوره بالسابع ابتعث الله محمداً- صلى الله عليه!- وسوسه: علىّ ﷺ[٧]؛ وقد استتّم دوره بجعفر بن محمد، فإن الثانى من الأئمة: الحسن بن على، والثالث الحسين بن على، والرابع على بن الحسين، والخامس محمد بن على، والسادس جعفر[٨] بن محمد ﷺ، وقد استتموا سبعة معه، وصارت شريعته ناسخةً، وهكذا يدور الأمر أبد الدهر[٩].

هذا ما نقل عنهم مع خرافات كثيرة أهملنا ذكرها ضنّةً بالبياض أن يسوّد بها.

(١) ق: وهم تسع قرون.
(٢) ب: متماً لاحقاً.
(٣) ق: لأن الاستمام لدور العالم.
(٤) ب: فى.
(٥) ق: فى حياته.
(٦) بن نون: ناقصة فى ق.
(٧) ق: ﷺ.
(٨) أى جعفر الصادق.
(٩) ب: أبداً الدهر (وكذا أينما وردت فى ب).

(الطرف الرابع) بيان مذهبهم فى القيامة والمعاد. وقد اتفقوا(١) عن آخرهم على إنكار القيامة، وأن هذا النظام المشاهد فى الدنيا: من تعاقب الليل والنهار، وحصول الإنسان من نطفة، والنطفة من إنسان، وتولد النبات، وتولد الحيوانات لا ينصرّم أبداً الدهر؛ وأن السموات والأرض لا يُتصوّر انعدام أجسامها. وأوّلوا القيامة وقالوا(٢) إنها رمز إلى خروج الإمام وقيام قائم الزمان وهو السابع الناسخ للشرع المغّير للأمر. وربما قال بعضهم: إن للفلك أدواراً كلية، تتبدل أحوال العالم تبدلاً كلياً بطوفان عام [٣٨] أو سبب من الأسباب. فمعنى القيامة انقضاء دورنا الذى نحن فيه. وأما المعاد فأنكروا ما ورد به الأنبياء، ولم يثبتوا الحشر والنشر للأجساد، ولا الجنة ولا النار ولكن قالوا: معنى المعاد عوْدُ كلّ شىء إلى أصله. والإنسان متركب من العالم الروحانى والجسمانى، أما الجسمانى منه، وهو جسده، فمتركب من الأخلاط الأربعة: الصفراء والسوداء والبلغم والدم، فينحل الجسد ويعود كل خلط إلى الطبيعة العالية؛ أما الصفراء فتصير ناراً؛ وتصير السوداء تراباً ويصير الدم هواءً؛ ويصير البلغم ماء- وذلك هو معاد الجسد- وأما الروحانى، وهو النفس المدركة العاقلة من الإنسان، فإنها إن صُفّيت بالمواظبة على العبادات، وزُكّيَتْ بمجانبة الهوى والشهوات، وغذيت بغذاء العلوم والمعارف المتلقاة من الأئمة الهداة، اتحدت، عند مفارقة الجسم، بالعالم الروحانى الذى منه انفصالها(٣) وتسعد بالعود إلى وطنها الأصلى، ولذلك سُمى رجوعاً، فقيل: ﴿ارْجِعِى إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾(٤) وهى الجنة. وإليه وقع الرمز بقصة آدم وكونه فى الجنة ثم انفصاله عنها ونزوله إلى العالم السفلانى ثم عوده إليها بالآخرة. وزعموا أن كمال النفس بموتها، إذ به خلاصها من ضيق الجسد والعالم الجسمانى، كما أن كمال النطفة فى الخلاص من ظلمات الرحم والخروج إلى فضاء العالم. والإنسان كالنطفة، والعالم كالرحم، والمعرفة كالغذاء. فإذا نفذت(٥) فيه صارت بالحقيقة كاملة وتخلصت(٦). فإذا استعدت(٧) لفيض العلوم الروحانية، باكتساب العلوم من الأئمة وسلوك طرقها المفيدة بإرشادهم[٣٩]

---

(١) ب: من عند آخرهم.
(٢) ب، ق: إنه.
(٣) ب: منها انفصاله؛ منه انفصاله.
(٤) سورة «الفجر» آية ٢٧.
(٥) ب: لعذاب به (!).
(٦) ق: وتحصلت.
(٧) ق: أسعدت بفيض.

استكملت عند مفارقة الجسد، وظهر لها ما لم يظهر. ولذلك قال ﷺ: «**الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا**». وكلما ازدادت النفس عن عالم الحسيات بُعْداً ازدادت للعلوم الروحانية استعداداً؛ وكذلك إذا ركدت الحواسّ بالنوم اطلعت على عالم الغيب، واستشعرت ما سيظهر فى المستقبل: إما بعينه، فيغنى عن المعبّر، أو بمثال فيحتاج إلى التعبير. فالنوم أخو الموت، وفيه يظهر علْمُ ما لم يكن فى اليقظة؛ فكذا بالموت تنكشف أمورٌ لم تخطر على قلب بشر فى الحياة. وهذا للنفوس التى قدستها الرياضة العملية والعلمية. فأما النفوس المنكوسة المغمورة فى عالم الطبيعة ألمعْرِضة عن رشدها من الأئمة المعصومين فإنها تبقى أبد[١] الدهر فى النار، على معنى أنها تبقى فى العالم الجسمانى تتناسخها الأبدان، فلا تزال تتعرض فيها للألم[٢] والأسقام[٣] فلا تفارق جسداً إلاّ ويتلقاها آخر. ولذلك قال تعالى: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ**﴾[٤]- فهذا مذهبهم فى المعاد. وهو بعينه مذهب الفلاسفة. وإنما شاع فيهم لما انتدب لنصرة مذهبهم جماعة من الثنوية والفلاسفة. فكل واحد نصر مذهبهم طمعاً فى أموالهم وخلَعهم، واستظهاراً بأتباعهم لما كان قد ألفه فى مذهبه[٥]، فصار أكثر مذهبهم موافقاً للثنوية والفلاسفة فى الباطن، وللروافض والشيعة فى الظاهر[٦]، وغرضهم بهذه التأويلات انتزاع المعتقدات الظاهرة من نفوس الخلق حتى تبطل به الرغبة والرهبة. ثم ما أوهموه وهذوا به لا يفهم فى نفسه، ولا يؤثر فى ترغيب وترهيب. وسنشير[٧] [٤٠] إلى كلام وجيز فى الرد عليهم فى هذا الفن وأخباره فى آخر الفصل.

(الطرف الخامس)[٨] **فى اعتقادهم فى التكاليف الشرعية.** والمنقول عنهم الإباحة المطلقة ورفع الحجاب واستباحة المحظورات واستحلالها وإنكار الشرائع. إلاّ أنهم بأجمعهم ينكرون ذلك إذا نُسب إليهم. وإنما الذى يصح من معتقدهم فيه أنهم يقولون: لابد من الانقياد للشرع

---

(١) ب: أبداً الدهر. (٢) ب: الآلام.

(٣) ق: الأجسام.

(٤) سورة النساء آية ٥٦.

(٥) ب: مذهبهم.

(٦) ب: الباطن، وفى الظاهر للروافض والشيعة.

(٧) ق: ويستثير (!). (٨) ناقصة فى ق.

فى تكاليفه، على التفصيل الذى يفصله الإمام، من غير متابعة الشافعى وأبى حنيفة وغيرهما؛ وإن ذلك واجب على الخلق والمستجيبين إلى أن ينالوا رتبة الكمال فى العلوم. فإذا أحاطوا من جهة الإمام بحقائق الأمور، وأطلعوا على بواطن هذه الظواهر انحلّت عنهم هذه القيود، وانحطت عنهم التكاليف العملية؛ فإن المقصود من أعمال الجوارح تنبيه القلب لينهض لطلب العلم. فإذا ناله استعدّ للسعادة القصوى، فيسقط عنه تكاليف الجوارح. وإنما تكليف الجوارح فى حق من يجرى بجهله مجرى الحُمُر التى لا يمكن رياضتها إلا بالأعمال الشاقة. وأما الأذكياء والمدركون للحقائق فدرجتهم أرفع من ذلك. وهذا فن من الإغواء شديدٌ على الأذكياء. وغرضهم هدمُ قوانين الشرع، ولكن يخادعون كل ضعيف بطريقٍ يغويه ويليق به. وهذا من الإضلال البارد، وهو فى حكم ضرب المثال كقول القائل إن الاحتماء عن الأطعمة المضرة إنما يجب على من فسد مزاجه؛ فأمّا من اكتسب اعتدال المزاج فليواظب على أكل ما شاء أىّ وقت شاء[١]. فلا يلبث المصغى إلى هذا السلال أن يمعن فى المطعومات المضرّة إلى أن تتداعى[٢] به إلى الهلاك.

فإن قيل: قد نقلتم[٣] مذاهبهم، وما ذكرتم وجه الإبطال- فما السبب فيه؟- قلنا: إن ما نقلناه عنهم ينقسم إلى أمور يمكن تنزيلها على وجهٍ لا ننكره[٤]، وإلى ما يتعين من الشرع إنكاره. والمنكَر هو مذهب الثنويه والفلاسفة. والرد عليهم فيه يطول، فليس ذلك من خصائص مذهب هؤلاء حتى نتشاغل به، وإنما نرد عليهم فى خصوص مذهبهم: من إبطال الرأى. وإثبات التعليم من الإمام المعصوم. ولكنا مع ذلك نذكر مسلكاً واحداً هو على التحقيق قاصم الظهر، نعنى فى إبطال مذهبهم فى جميع ما سنحكى عنهم وما حكيناه. وهو أنّا نقول لهم فى جميع دعاويهم التى تميزّوا بها عنا[٥] كإنكار القيامة وقِدم العالم وإنكار بعث الأجساد وإنكار الجنة والنار، على ما دلّ عليه القرآن[٦] مع غاية الشرح فى وصفها:

(١) ق: شاء فلا يضر، ذلك فلا يثبت المصغين إلى هذا.

(٢) ق: يتداعى ذلك به إلى الهلاك.

(٣) ق: فإن قيل تعليم مذاهبهم.

(٤) ب: لا ينكره، لا ينكروه.

(٥) عنا: ناقصة فى ق.

(٦) ق: معه.

من أين عرفتم ما ذكرتموه؟ أعن ضرورة، أو عن نظر، أو عن نقل عن الإمام المعصوم وسماع؟ فإن عرفتموه ضرورة، فكيف خالفكم فيه ذوو العقول السليمة؟ لأن معنى[(١)] كون الشيء ضرورياً مستغنياً عن التأمل اشتراك كافة[(٢)] العقلاء في دركه. ولو ساغ أن يهذى الإنسان بدعوى الضرورة في كل ما يهواه لجاز لخصومهم دعوى الضرورة في نقيض ما ادّعوه[(٣)]. وعند ذلك لا يجدون[(٤)] مخلصاً[(٥)] بحال من الأحوال. وإن زعموا: أنا عرفنا ذلك بالنظر– فهو باطل من وجهين: أحدهما أن النظر عندهم باطل، فإنه تصرف بالعقل لا بالتعليم؛ وقضايا العقول متعارضة، وهي غير موثوق بها؛ ولذلك أبطلوا[(٦)] الرأي بالكلية (+ ولم نصنّفْ هذا الكتاب قصداً لإبطال هذا المذهب +) [٤٢] فكيف يمكن ذلك منهم! الثاني أن يقال للفلاسفة والمعترفين بمسالك النظر: بم عرفتم عجز الصانع عن خلق الجنة والنار وبعث الأجساد كما ورد به الشرع[(٧)]؟ وهل معكم إلاّ استبعاد محض، لو عُرض مثله على من لم يشاهد النشأة الأولى لاستبعده وعرض له ذلك الإنكار؟ فالرد عليهم بالحجة المنطوية تحت قوله تعالى: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[(٨)]. ومن تأمّل عجائب الصنع في خلق الآدمي من نطفة قذرة لم يستبعد من قدرة الله شيئاً وعرف أن الإعادة أهون من الابتداء.

فإن قيل: الإعادة غير معقولة، والابتداء معقول، إذ ما عدم كيف يعود؟– قلنا: لنفهم الابتداء حتى نبني عليه الإعادة. ورأى المتكلمين فيه أن الابتداء يخلق الحياة في جسمٍ من الأجسام، مع أن الحياة عَرَضٌ يتجدد ساعة فساعة بخلق الله تعالى؛ فلا يستحيل– على أصلهم– الإمساك عن خلق الحياة مُدّة في الجسم ثم يعود إلى خلق الحياة، كما لا يستحيل خلق الحركة بعد السكون والسواد بعد البياض. ورأى الفلاسفة أن قوام الحياة استعداد جسم مخصوص– بنوع من الاعتدال– إلى الانفعال عن النفس التي هي جوهر قائم بنفسه غير

(١) ب: ومعنى.
(٢) كافة: ناقصة في ب.
(٣) ق: ما ادعيتموه.
(٤) ب: لا يجدوا.
(٥) ق: فيصلا (!) «غير واضحة».
(٦) ق: أبطلتم.
(+..+) هذه الزيادة واردة في ب ولم ترد في ق، ونرى أنه لا محل لها وينبغي حذفها.
(٧) ق: الشرع به.
(٨) سورة «يس» آية ٧٩.

متحيّز ولا متجسّم ولا هو منطبع فى جسم لا علاقة بينه وبين الجسم إلا بالفعل فيه، ولا علاقة بين الجسم وبينه إلاّ بالانفعال عنه. ومعنى الموت انقطاع هذه العلاقة الفعلية ببطلان استعداد الجسم، فإنه لا يستعد للانفعال إلا إذا كان على مزاج مخصوص، كما لا يستعد الحديد لانطباع الصورة المحسوسة فيه أو انعكاس الأشعة عنه إلا إذا [٤٣] كان(١) على هيئة مخصوصة؛ فإذا بطلت تلك الهيئة لم ينفعل الحديد عن الصورة المحاذية له ولم ينطبع فيه. فإذا كان هذا مذهبهم، فالقادر على إحداث العلاقة بين نفس، لا تتجسم ولا تختص بمكان ولا توصف بأنها متصلة بالجسم ولا بأنها منفصلة عنه، وبين الجسم الذى لا تناسبه(٢) بحقيقتها ولا تتصل به اتصالاً محسوساً- كيف يعجز عن إعادة تلك العلاقة! والعجب أن أكثرهم جوزوا إثبات تلك العلاقة مع جسد آخر، على طريق التناسخ، فلم لا يجوز(٣) عودها إلى جسدها؟! فإن الجسد الذى فسد مزاجه لأَبْعَدُ(٤) فى أن يُصْلِح مزاجه وتعاد تلك العلاقة إليه. فيكون ذلك هو المراد بالإعادة، ويضاهى التيقظ بعد المنام فإنه يعيد حركة الحواس وتذكر الأمور السالفة.

فإن قيل: المزاج إذا فسد لا يعود معتدلاً إلاّ بأن تنحلّ [+ أجزاء الجسم إلى العناصر ثم تتركب ثانياً، ثم يصير حيواناً، ثم يصير نطفةً.. فهذا+] الاعتدال للنطفة على الخصوص.- قلنا: ومن أين عرفتم أنه ليس فى مقدور الله جبر الخلل الواقع بطريق سوى هذا الطريق؟ ومن أين عرفتم أن هذا الذى ذكرتموه طريق؟(٥) فهل لكم مستند سوى مشاهدة الأحوال؟ وهل(٦) لكم فى إبطال غيره مستندٌ سوى عدم المشاهدة؟! ولو لم تشاهدوا خلْق الإنسان من نطفة لنفرت عقولكم عن التصديق به. ففى الأسباب(٧) المغيِّرة لأحوال الأجسام عجائب يستنكرها من لا يشاهدها. فمن منكر ينكر الخواص، وآخر ينكر، السحر وآخر ينكر المعجزة، وآخر ينكر الإخبار عن الغيب(٨). وكلّ يعوّل فى إقراره على قدر(٩) مشاهدته، لا على

(١) ب: كانت.
(٢) ق: تحقيقه.
(٣) ب: يجوزوا.
(٤) فى: ناقصة فى ق.
(+..+) ناقص فى ق.
(٥) ق: ومن أين لكم.
(٦) ب: فهل.
(٧) ق: ففى الأسباب يعنى الأسباب.
(٨) ق: على.
(٩) قدر : ناقصة فى ق.

طريق معقول في إثبات الاستحالة[١] . ثم من لم يشاهده ويستيقنه ينبئ أن نفرة طبعه عن التصديق كان لعدم المشاهدة. [٤٤] وفي مقدورات الله عجائب لم يطلع عليها بشر. فلم يستحلْ أن يكون لإعادة تلك الأجسام وإعادة مزاجها سببٌ عند الله ينفرد بمعرفته. وإذا أعاده عادت النفس متصرّفة فيه كما كان بزعمهم في الحياة.- والعجب ممن يدعى الحذق في المعقولات، ثم يشاهد ما في العالم من العجائب والآيات، ثم تضيق حوصلته عن قبول ذلك في قدرة الله ؛ وإذا نسب ما لم يشاهده إلى ما شاهده[٢] لم ير أعجب منه. نعم! لو قال القائل: هذا أمرٌ لا يدلّ العقل على إحالته، ولكن لا يدلّ أيضاً على جوازه، بل يتوقف[٣] عن الحكم فيه، (+ ويجوز أن يكون ثم محيل لا يطلع عليه أو مجوّز لا يطلع عليه +). فهذا أقرب من الأول[٤]، ويلزم بحكمة تصديق النبي ﷺ إذا[٥] أخبر عنه، فإنه أخبر عما لا يستحيل في العقل وجوده. وعلى الجملة فقط[٦] اشتمل على أطوار الخلق ودرجاته[٧] قوله تعالى:[٨] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ...﴾ إلى قوله[٩]: ﴿... تُبْعَثُونَ﴾؛[١٠] فأطبق الخلق على التصديق بجملة المقدمات إلا البعث[١١] لأنهم شاهدوا جميع ذلك[١٢] سوى البعث. ولو لم يشاهدوا قط موتاً لأنكروا إمكان الموت؛ ولو لم يشاهدوا خلق آدمي من نطفة لأنكروا إمكانه. فالبعث مع ما قبله في ميزان العقل على وتيرة واحدة، فلنصدق[١٣] الأنبياء فيما جاءوا به، فإنه لا يمتنع. وهذا كله كلام مع الفلاسفة النظار، أما الباطنية المنكرون[١٤] للنظر فلا يمكنهم التمسك بالنظر. نعم! لو قال[١٥] الباطني أخبرني الإمام المعصوم أن البعث

(١) ب: ثم من يشاهده ويستيقنه يتبين أن نفرة.

(٢) ق: شهده.

(٣) ق: على.

(+..+) ناقص في ق.

(٤) ق: ويلزم على هذا القول تصديق.

(٥) ب: إذ.

(٦) ب: واشتمل.

(٧) ب: درجاتها.

(٨) سورة «المؤمنون» آية ١٢- ١٦.

(٩) ق: إلى قوله: {ثم إنكم يوم القيامة تبعثون}.

(١٠) ق: فأقبل.

(١١) إلا البعث: ناقصة في ق.

(١٢) ق: جميع ذلك وأنكروا البعث لأنهم لم يشاهده ولو لم..

(١٣) ق: فينبغي أن نصدق.

(١٤) ب: المنكرة للنظر فلا نتمكن من التمسك بالنظر.

(١٥) ب: لو قال نعلم ذلك سماعاً ممن الإمام المعصوم أن ذلك يستحيل، فصدقته.

مستحيل فصدقته- قيل له: وما الذى دعاك إلى تصديق الإمام، المعصوم بزعمك، ولا معجزة له، وصرفك عن تصديق محمد بن عبد الله مع المعجزات، والقرآن من أوله[٤٥] إلى آخره دالّ على جواز ذلك ووقوعه؟ فهل لك من مانع سوى أن عصمته علمت بمعجزته، وعصمة من يدعيه علمت بهذيانك وشهوتك؟! فإن قال: إن ما فى القرآن ظواهر هى رموز إلى بواطن لم يفهموها، وقد فهمها الإمام المعصوم فتعلمنا منه. قلنا: تعلمتم منه بمشاهدة ذلك فى قلبه بالعين، أو سماعاً مّن لفظه. ولا يمكن دعوى المشاهدة، ولابد من الاستناد إلى سماع لفظه؟ قلنا: وما يؤمّنك أن لفظه له باطن لم تطّلع عليه فلا تثق بما فهمته من ظاهر لفظه؟ فإن زعمت أنه صرّح معك وقال: ما ذكرتُه هو ظاهر لا رمز فيه، والمراد ظاهره- قلنا: وبم عرفت أن قوله هذا- وهو: أنه ظاهر لا رمز فيه- أيضاً ظاهر وفيه رمز إلى ما لم تطلع عليه؟ فلا يزال يصرّح بلفظه. ونحن نقول: لسنا ممن يغتّر بالظواهر، فلعل تحته رمزاً. وإن أنكر الباطن فنقول: تحت إنكاره رمز؛ وإن حلف بالطلاق الثلاث على أنه ما قصد إلا الظاهر فنقول: فى طلاقه رمز، وإنما هو مظهرٌ شيئ ومضمرٌ غيره. فإن قلت: فذلك يؤدي إلى حسم باب التفهيم- قلنا: فأنتم حسمتم باب التفهيم على الرسول، فإن ثلثى القرآن فى وصف الجنة والنار، والحشر والنشر مؤكدا بالقسم والأيمان، وأنتم[١] تقولون: لعل تحت ذلك رمزاً،[٢]

وأنتم تقولون: وأى فرق بين أن يطوّل فى تفهم الأمور التطويل الذى عُرف فى القرآن والأخبار وبين أن تقول: ما أريد إلاّ الظاهر؟ فإن جاز[٢] عليه أن يفهم الظاهر ويكون مراده غير ما علم قطعاً أنه ما وصل إلى أفهام الخلق ويكون كاذباً فى جميع ما قال لأجل مصلحة وسر فيه[٤٦] جاز أن يكون إمامكم المعصوم بزعمكم يضمر معكم خلاف ما يظهره وضدّ ما يفهمه ونقيض ما يتيقن أنه الواصل إلى أفهامكم، ويؤكد ذلك بالأيمان المغلظة لمصلحة له وسرّ فيه.- وهذا لا جواب عنه أبد الدهر. وعند هذا ينبغى أن يعرف الإنسان أن رتبة هذه الفرقة أخس من رتبة كل فرقة من فرق الضلال، إذ لا نجد فرقة ينقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه، إذ مذهبها إبطال النظر وتغير الألفاظ عن موضوعاتها بدعوى الرّموز. وكل ما يُتصور أن ينطلق به لسانهم إما نظر أو نقل. أما النظر فقد أبطلوه، وأما اللفظ فقد جُوِّز أن يراد اللفظ غير موضوعه فلا يبقى لهم معتصم. فإن قيل: فهذا ينقلب عليكم، فأنتم تجوزون

(١) ق: وأنتم مع ذلك تقولون.

(٢..٢) ناقص فى ق.

أيضاً تأويل الظواهر، كما أولتم آية الاستواء وخبر النزول وغيرهما- قلنا: ما أبعد هذا القلب[١]؛ فإن لنا[٢] معياراً فى التأويل، وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره[٣] علمنا ضرورةً أن المراد غير[٣] ذلك بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق[٤] التجوز والاستعارة[٥]. فقد دل الدليل على بطلان الاستواء[٦] والنزول فإن ذلك من صفات الحوادث، فحُمل على الاستيلاء وهو مناسب للُغة. وأمة الحشر والنشر والجنة والنار فليس فى العقل دليل على إبطاله، ولا مناسبة بين الألفاظ الواردة فيه وبين المعنى الذى أولوه عليه حتى يقال إنه المُراد، بل التأويل فيه تكذيب محض. فأىّ مناسبة بين قوله[٧]: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ⑫ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ⑬ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ⑭ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ⑮ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [٤٧] وقوله[٨]: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ⑳ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ إلى قوله: ﴿لا مَقْطُوعَةٍ﴾- وبين ما اعتقدوه من اتصال الجواهر الروحانية بالأمور الروحانية العقلية التى لا مدخل فيها للمحسوسات؟! فإن جاز أن يكذب صاحب المعجزة بهذه التأويلات التى لم تخطر قط ببال مَنْ سمعها، فلم لا يجوز تكذيب معصومكم الذى لا معجزة له بتأويله على أمور ليس تخطر ببالهم لمصلحة أو لمسيس حاجة؟ فإن غاية لفظه التصريح والقسم، وهذه الألفاظ فى القرآن صريحةٌ ومؤيدة بالقَسَم. وزعموا أن ذلك ذكر لمصلحة، والمراد غير ما سبق إلى الأفهام منها، وهذا لا ملخص عنه.

---

(١) ق: التقلب.

(٢) ب: له.

(٣..٣) ناقص فى ب.

(٤) ق: على طريق.

(٥) ب: والاستعارة وهم ينكرون نظر العقل فقد دل...

(٦) ب: الاستقرار.

(٧) سورة «الغاشية» آية ١٢- ١٦.

(٨) سورة «الواقعة» الآيات ٢٨- ٣٣.

الباب الخامس

فى إفساد تأويلاتهم للظواهر الجلية واستدلالاتهم بالأمور العددية

وفيه فصلان

الفصل الأول

فى تأويلاتهم للظواهر

والقول الوجيز فيه أنهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق زخرفوها واستفادوا- بما انتزعوه من نفوسهم من مقتضى الألفاظ- إبطال معانى الشرع، وبما زخرفوه من التأويلات تنفيذ[١] انقيادهم للمبايعة والموالاة، وأنهم لو صرحوا بالنفى المحض والتكذيب المجرد لم يحظوا[٢] بموالاة الموالين، وكانوا[٣] أول المقصودين[٤] المقتولين.

ونحن نحكى من تأويلاتهم نبذة لنستدل بها على مخازيهم فقد قالوا: كل ما ورد فى الظواهر فى التكاليف والحشر والنشر والأمور الإلهية فكلها أمثلة ورموز إلى بواطن؛ أما[٤٨] الشرعيات: فمعنى الجنابة عندهم[٥] مبادرة المستجيب بإفشاء سرّ إليه قبل أن ينال

(١) ق: التأويلات يفيدهم للمبايعة.

(٢) ب: سقوا؛ ج: تيقوا؛ ق: يقصوا (!).

(٣) ق: ولكانوا المقصودين المقبولين.

(٤) بعدها فى ب: «المخذولين»- ثم رمج عليها، ولكن ج أثبتها!.

(٥) عندهم: ناقصة فى ب.

رتبة استحقاقه؛ ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك.- ومجامعة البهيمة[١] معناها عندهم[٢] معالجة[٣] من لا عهد عليه[٤] ولم يؤد[٥] شيئاً من صدقة النجوى، وهي مائة وتسعة عشر درهماً عندهم، فلذلك أوجب الشرعُ القتلَ على الفاعل والمفعول به، وإلا فالبهيمة متى وجب[٦] القتل عليها؛ والزنا هو إلقاء نطفة العلم الباطن في نفس من لم يسبق معه عقد العهد.- الاحتلام هو أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محلّه، فعليه الغسل - أي تجديد المعاهدة.- الطهور هو التبري والتنظيف من اعتقاد كل مذهب سوى مبايعة الإمام.- الصيام هو الإمساك عن كشف السرّ.- الكعبة هي[٧] النبيّ، والباب عَليّ؛- الصفا هو النبيّ، والمَرْوة عليّ؛ والميقات هو الأساس؛ والتلبية إجابة الداعي؛ والطواف البيت سبعاً هو الطواف بمحمد إلى تمام الأئمة السبعة؛- والصلوات الخمس أدلّة على الأصول الأربعة وعلى الإمام: فالفجر دليل السابق، والظهر دليل التالي، والعصر للأساس، والمغرب دليل الناطق، والعشاء دليل الإمام. وكذلك زعموا أن المحرّمات عبارة عن ذوي الشرّ[٨] من الرجال وقد تُعُبّدْنا باجتنابهم[٩] ، كما أن العبادات عبارة عن الأخيار الأبرار الذين[١٠] أمِرْنا باتباعهم[١٠].

فأما المعاد فزعم بعضهم أن النار[١١] والأغلال عبارة عن الأوامر التي هي التكاليف[٤٩] فإنها موظفة على الجهال[١٢] بعلم الباطن، فما داموا مستمرين عليها فهم

---

(١) البهيمة: ناقصة في ب، وواردة في ق؛ وقد اقترحها ج اعتماداً على الشاطبي ص٢٧٣.

(٢) عندهم: ناقصة في ب،- معناها: في ب،- : معناه.

(٣) ب: مفاتحة؛ الشاطبي: مفاتحة، ج: مفاتحة- وما أثبتنا في ق.

(٤) الشاطبي: له.

(٥) ق: يرد. (٦) ب، ج: يجب.

(٧) هي: ناقصة في ب- وفي ج: هو.

(٨) ق: الضر- ج: السر.

(٩) ج: بإحسانهم!- وهو غلط في القراءة- ق: تصبرنا باجتنابهم.

(١٠..١٠) ناقصة في ب، ج، وورادة في ق.

(١١) ب، ج: عبارة عن الانحلال والأوامر التي..

(١٢) ق: الجاهل.

معـذّبون، فإذا نالوا علم البـاطن وضعت عنهم أغـلال التكاليف وسعدوا بالخلاص عنها.- وأخذوا يؤولون كل لفظ ورد في القرآن والسنّة فقالوا: ﴿وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ﴾[1]- أي معادن الدين[2]: العلم الباطن يرتضع[3] بها أهلها ويُتَغَذّى بها تغذياً تدوم به حياته اللطيفة، فإن غذاء الروح اللطيفة بارتضاع العلم من المعلّم كما أن حياة الجسم الكثيف بارتضاع اللبن من ثدي الأم. و «أنهار من خمر»: هو العلم الظاهر، و «أنهار من عسل مصفّى»: هو علم الباطن المأخوذ من الحجج والأئمة.

أما المعجزات فقد أوّلوا جميعها وقالوا: الطوفان معناه طوفان العلم، أغرق به المتمسكون بالسنّة؛ والسفينة: حرْزُه الذي تحصن به مَنْ استجاب لدعوته؛ وقال إبراهيم: عبارة عن غضب نمرود. لا عن النار الحقيقية؛ وذبح إسحق[4] : معناه أخذ العهد عليه؛ عصا موسى: حُجّته التي تلقفت ما كانوا يأفكون من الشُبَه. لا الخشب: انفلاق البحر: افترق علم موسى فيهم على أقسام؛ والبحر: هو العالم؛ والغمام الذي أظلّهم: معناه الإمام الذي نصبه موسى لإرشادهم وإفاضة العلم عليهم؛ الجراد والقمّل والضفادع: هي سؤالات موسى وإلزاماته التي سُلطت عليهم؛ والمن والسلوى: علمٌ نزل من السماء لداع من الدعاة هو المراد بالسلوى؛ تسبيح الجبال[5] : معناه تسبيح رجال شدادٍ في الدين راسخين في اليقين؛ الجن الذي ملكهم سليمان بن داود[6] : باطنية ذلك الزمان. والشياطين هم الظاهرية الذين كُلّفوا بالأعمال الشاقة، عيسى[7] : له أب [٥٠] من حيث الظاهر، وإنما أراد بالأب: الإمام، إذ لم يكن له إمام، بل استفاد العلم من الله بغير واسطة، وزعموا- لعنهم الله!- أن أباه يوسف النجار؛ كلامه في المهد: اطلاعه في معهد القالب[8] قبل التخلص منه على ما يطلّع عليه غيره بعد الوفاة والخلاص من القالب؛ إحياء الموتى من عيسى: معناه الإحياء بحياة العلم عن موت

(١) سورة «محمد» آية ١٥.

(٢) ب، ج: أي معادن العلم اللبن العلم الباطن (وفي المخطوط ب رمج على: «العلم الأولى»).

(٣) ق: يضع (!).

(٤) ق: إسماعيل عندهم.

(٥) ق: الجبال مع داوود.

(٦) بن داود: ناقصة في ق.

(٧) ق: عيسى ﷺ ولد من غير أب- من حديث الظاهر، وإنما المراد بالأب الإمام.

(٨) القالب: الجسم.

الجهل بالباطن؛ وإيراؤه الأعمى[1] : معناه عن عمى الضلال وبَرص الكفر ببصيرة[2] الحق المبين؛ إبليس وآدم[3]: عبارة عن أبى بكر وعلىّ، إذ أمر أبو بكر بالسجود لعلىّ والطاعة له فأبى واستكبر، الدّجال زعموا[4] أنه أبو بكر، وكان أعور إذ لم يبصر إلا بعين الظاهر دون عين الباطن، ويأجوج ومأجوج: هم أهل الظاهر.

هذا من هذيانهم فى التأويلات حكيناها لُيْضحَك منها؛ ونعوذ بالله من صرعة الغافل وكبوة الجاهل. ولسنا نسلك[5] فى الرد عليهم إلا بمسالك ثلاثة: إبطال، ومعارضة، وتحقيق.

أما الإبطال فهو أن يقال[6]: بم عرفتم أن المراد من هذه الألفاظ ما ذكرتم؟ فإن أخذتموه من نظر العقل فهو عندكم باطل؛ وإن[7] سمعتموه من لفظ الإمام المعصوم فلفظه ليس بأشد تصريحاً من هذه الألفاظ التى أوّلتموها. فلعل مراده أمرٌ آخر أشدّ بطوناً من الباطن الذى ذكرتموه؛ ولكنه جاوز الظاهر بدرجة فزعم أن المراد بالجبال[8]: الرّجال- فما المراد بالرّجال؟ لعل المراد به أمر آخر. [٥١] والمراد بالشياطين أهل الظاهر- فما أهل الظاهر؟ والمراد باللين العلم- فما معنى العلم؟ فإن قلت: العلم والرجال وأهل الظاهر صريحة فى مقتضياتها بوضع[9] اللغة إن[10] كنت ناظراً بالعين العوراء إلى أحد الجانبين، فأنت المراد إذاً بالدجال فإنه أعور لأنك أبصرت بإحدى العينين فإن الرجال ظاهر؛ وعميت بالعين الأخرى الناظرة إلى الجبال وأنها أيضاً ظاهر. فإن قلت: يمكن أن يكنى بالجبال عن الرجال- قلنا: ويمكن أن يكنى بالرجال عن غيرهم كما عبر الشاعر بالرجلين اللذين أحدهما خياط والآخر نساج عن أمور فلكية وأسباب علوية، فقال:

(١) الأعمى معناه: ناقص فى ب. (٢) ق: نبصرة.

(٣) ق: وآدم عندهم عبارة أبى بكر وعلى ﷺ، وزعموا أن أبا بكر أمر بالسجود لعلى.

(٤) ق: الدجال أن المراد به أبو بكر، ومعنى كونه أعور أنه كان ينظر بعين الظاهر- هذا فى هذيان وسخف حكيناه ليضحك منها العاقل ويستعيذ بالله من ضرعة الغافل ونبوة الجاهل.

(٥) ب:نقصد. (٦) ق: يقال لهم: بماذا عرفهم.

(٧) ق: وإن كنتم سمعتموه من الإمام فلفظه ليس بأصرح.. فلعل مراده فيه أمر آخر أشد غموضاً (أو.. غوصاً) من الباطل.

(٨) ق: بالدجال فما المراد بالدجال لعل. (٩) ب: بعين اللغة.

(١٠) ق: إن كنتم ناظرين بالعين... وعنيتم بالعين الأخرى الناظرة إلى الجبال والشياطين والعين فإنها أيضاً ظاهرة صحيحة.

رجلان: خياط وآخر حائك متقابلان على السماك الأعزل

لا زال ينسج ذاك خرقة مُدبر ويخيط صاحبُه ثياب المقبل

+ وهكذا فى كل فن. وإذا نزل تسبيح الجبال على تسبيح الرجال فلينزل معنى الرجال فى قوله تعالى: «رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله» على الجبال +) فإن المناسبة قائمة من الجانبين؛ ثم إذا نزل الجبال على الرجال ونزل الرجال أيضاً على غيره أمكن تنزيل ذلك الباطن الثالث على رابع وتسلسل إلى حدّ يُبْطل التفاهم والتفهيم، ولا يمكن التحكيم بأن الحائز الرتبة الثانية دون[1] الثالثة أو الثالثة دون الرابعة.

(المسلك الثانى) معارضة الفاسد بالفاسد، وهو أن يتناول جميع الأخبار على نقيض مذهبهم، مثلاً يقال[2]: قوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»، أى لا يدخل العقل دماغاً فيه التصديق والمعصوم، وقوله: «إذا ولغ الكلب فى [٥٢] إناء أحدكم فليغسله سبعاً»- أى إذا نكح الباطنى بنت أحدكم فليغسلها عن دون الصحبة بماء العلم وصفاء العمل بعد أن يعفرها بتراب الإذلال؛ أو يقول قائل: النكاح لا ينعقد بغير شهود وولىّ. وأما قوله: كل نكاح لا يحضره أربعة فهو سِفاح- معناه: أن كل اعتقاد لم يشهد له الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلى فهو باطل، وقوله: لا نكاح إلا بولىّ وشاهدى عدل، أى لا وقاع إلا بذكر وأنثيين- إلى غير ذلك من الترهات.

والمقصود من ذكر هذا القَدْر معارضة الفاسد بالفاسد، وتعريف الطريق فى فتح هذا الباب، حتى إذا اهتديت إليه لم تعجز عن تنزيل كل لفظة[3] من كتاب أو سُنّة على نقيض معتقدهم. فإن زعموا أنكم أنزلتم الصورة على المعصوم فى قوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»- فأى مناسبة بينهما؟ قلت: وأنتم نزلتم الثعبان على البرهان، والأب- فى حق عيسى- على الإمام، واللبن على العلم فى أنهار اللبن فى الجنة، والجن على الباطنية، والشياطين على الظاهرية، والجبال على الرجال،- فما المناسبة؟ فإن قُلْت: البرهان يقضم

(+.. +) ناقص فى ب. (١) دون الثالثة : ناقص فى ق.

(٢) رواه أحمد فى «مسنده» والترمذى فى «السنن» وابن حبان فى «صحيحه» ـ راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» للعزيزى ج ١ ص ٣٩٦. وصيغته المشهورة: «إن الملائكة لاتدخل بيتا فيه تماثيل أو صورة»

(٣) ق: من سنة أو كتاب.

الشبّه كما يقضم الثعبان غيره، والإمام يفيد الوجود العلمى كما يفيد الأبُ الوجود الشخصى، واللبن يغذى الشخص كما يغذى العلمُ الروح، والجن باطنٌ- فيقال[1] لهم: فإذا اكتفيتم بهذا القدر من المشاركة، فلم يخلق الله شيئين إلاّ وبينهما مشاركةٌ فى وصف مَّا؛ فإنّا نزلنا الصورة على الإمام لأن الصورة[٥٣][2] مثالٌ لا روح فيها، كما أن الإمام عندكم معصوم ولا معجزة له؛ والدماغ مسكن العقل، كما أن البيت مسكن العاقل؛ والمَلَك شىء روحانى، كما أن العقل كذلك. فثبت أن المراد بقوله: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»، معناه: لا يدخل العقل دماغاً فيه اعتقاد عصمة الإمام.- فإذا عرفت هذا، فخُذْ كل لفظ ذكروه، وخذ ما تريده، واطلب منهما المشاركة بوجه مَّا، وتأوّله عليه فيكون دليلاً بموجب قولهم كما عرّفتك فى المناسبة بين الملك والعقل، والدماغ والبيت، والصورة والإمام. وإذا انفتح لك الباب اطلعت على وجه حِيَلهم فى التلبيس بنزع موجبات الألفاظ وتقدير الهَوسَات[3] بدلاً عنها، للتوصل[4] إلى إبطال الشرع. وهذا القدر كاف فى إبطال تأويلهم[5].

(المسلك الثالث) وهو التحقيق: أن تقول: هذه البواطن والتأويلات التى ذكرتموها، لو سامحناكم أنها صحيحة فما حكمها فى الشرع؟ أيجب إخفاؤها، أم يجب إفشاؤها؟ فإن قلتم: يجب إفشاؤها إلى كل أحد- قلنا: فلم كتمها محمد ﷺ فلم يذكر شيئاً من ذلك للصحابة ولعامة الخلق حتى درج ذلك[6] العصر ولم يكن[7] لأحد[8] من هذا الجنس خبر؟ وكيف استجاز[9] كتمان دين الله، وقد قال تعالى[10]: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾- تنبيهاً على أن الدين لا يحلّ كتمانه، وإن زعموا أنه يجب إخفاؤه فنقول: ما أوجب على رسول الله- ﷺ- إخفاؤه من سرّ[11] الدين، كيف حلّ لكم إفشاؤه؟ والجناية فى السرّ

(١) لهم: ناقصة فى ب- ق: إذا اكتفيتم.
(٢) ب: كمثال. (٣) ب: الهوسيات.
(٤) ق: توصلا. (٥) ق: تأويلاتهم.
(٦) ذلك: ناقصة فى ق. (٧) يكن: ناقصة فى ب.
(٨) ق: ولم يكن لأحد من أصله خبر من هذا الجنس من التأويل (وتتكرر هذه الجملة».
(٩) ق: استجاب. (١٠) سورة آل عمران آية ١٨٧.
(١١) سر: ناقصة فى ق.- حل: فى ق: يحل.

بالإفشاء ممن اطلع عليه منْ أعظم الجنايات. فلولا أن صاحب الشرع عرف سراً عظيماً ومصلحة [٥٤] كلية فى إخفاء هذه الأسرار لما أخفاها ولما كرر هذه الظواهر على أسماع الخَلْق ولما تكررت فى كلمات القرآن صفةُ الجنة والنار بألفاظ صريحة مع علمه بأن الناس يفهمون منه خلاف الباطن الذى هو حق، ويعتقدون هذه الظواهر التى لا حقيقة لها. فإن نسبتموه إلى الجهل بما فهمه الخلق منه فهو نسبة إلى الجهل بمعنى الكلام، إذ كان النبى- ﷺ- يعلم قطعاً أن الخلق ليس يفهمون من قوله[١]: ﴿وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ۝٣٠ وَمَآءٖ مَّسۡكُوبٖ﴾ إلا المفهوم منه فى اللغة- فكذا سائر الألفاظ؛ ثم مع علمه بذلك كان يؤكده عليهم بالتكرير والقسم، ولم يُفْش إليهم الباطن الذى ذكرتموه لعلمه بأنه سرُ الله المكتوم، فلم أفشيتم هذا السرّ وخرقتم هذا الحجاب؟ وهل هذا إلاّ خروج عن الدين ومخالفة لصاحب الشرع، وهدمٌ لجميع ما أسّسه؟! إن سلّم لكم جدلاً أن ما ذكرتموه من الباطن حقٌ عند الله.- وهذا لا مخرج لهم عنه. فإن قيل: هذا سرّ لا يجوز إفشاؤه إلى عوامّ الخلق فلهذا لم يُفْشه رسول الله ﷺ، ولكن حق النبىّ أن يفشيه إلى سوسه الذى هو وصَيّه وخليفته من بعده؛ وقد أفشاه إلى علىّ[٢] دون غيره- قلنا[٣]: وعلىّ هل أفشاه إلى غير سوسه وخليفته، أم لا؟ فإذا لم يفشه إلاّ إلى سوسه، وكذا سوس سوسه وخليفة خليفته إلى الآن- فكيف انتهى[٤] إلى هؤلاء الجهّال من العوام حتى تناطقوا به وشُحنَتْ التصانيف بحكايته، وتداولته الألسنة؟ فلابد أن يقال: إن واحداً من الخلفاء عصى وأفشى السر إلى غير أهله[٥] فانتشر، [٥٥] وعندهم أنهم معصومون لا يتصور عليهم العصيان! فإن قيل: السوس لا يذكره إلاّ مع من تعاهده عليه- قلنا: وما الذى منع الرسول[٦] من أن يعاهد ويذكره[٧] إن كان يجوز إفشاؤه مع العهد؟ فإن قيل: لعل عاهد وذكر، ولكن لم يُنْقَل لأجل العهد الذى أخذ ممن[٨] أفشى إليه. قلنا: ولم

(١) سورة الواقعة ٣٠- ٣٢.

(٢) على: ناقصة فى ق.

(٣) ق: قيل لكم: وعلى على.

(٤) انتهى هذا السر إلى...

(٥) ق: ليشهد.

(٦) ق: رسول الله ﷺ بأن يعاهد ويذكره.

(٧) ب: يعاهد بذكره.

(٨) ب: ينقل أحد العهد على من أفشى إليه؛ ق: من.

انتشر[١] ذلك فيكم وأئمتكم لا يظهرون ذلك إلاّ مع من أخذ العهد عليه؟ وما الذى عصم عهد أولئك دون[٢] عهد هؤلاء؟ ثم يقال: إذا[٣] جاز إفشاء هذا السر بالعهد فالعهد يتصور نقضه، فهل يتصور أن يفشيه إلى من يعلم الإمام المعصوم أنه لا ينقضه، أو يكفى أن[٤] يظنه بفراسته واجتهاده واستدلاله بالأمارات؟ فإن قلتم:[٥] لا يجوز إلا إلى مَنْ عَلِم الإمام المعصومُ أنه لا ينقضه بتعريف من جهة الله، فكيف انتشرت هذه الأسرار إلى كافة الخلق، ولم تنتشر إلاّ ممن سمع؟ فإمّا أن يكون المبلِّغ ناقضاً للعهد، أو لم يعاهد أصلاً. وفى أحدهما نسبة المعصوم إلى الجهل، وفى الآخر نسبته إلى المعصية. ولا سبيل إلى واحد منهما عندهم، وإن زعمتم أنه يحل الإفشاء بالعهد عند شهادة الفراسة فى المأخوذ عليه عهده أنه لا ينقضه استدلالاً بالأمارات ففى هذا نقض أصل مذهبهم، لأنهم زعموا أنه لا يجوز اتباع أدلة العقل ونظره، لأن[٦] العقلاء مختلفون فى النظر، ففيه خطر الخطأ- فكيف حكموا بالفراسة والأمارة التى الخطأ أغلبُ عليها من الصواب، وفى[٧] ذلك إفشاء سر الدين وهو أعظم الأشياء خطراً؟ وقد منعوا التمسك [٥٦] بالظن والاجتهاد فى الفقهيات التى هى حكم بين الخلق على سبيل التوسط فى الخصومات، ثم ردوا إفشاء سرّ الدين إلى الخيالات والفرسات وهذا مسلك متين يتفطن له الذكى، ويتبجح[٨] به المشتغل بعلوم الشرع، إذ يتيقن قطعاً أن القائل قائلان: قائل يقول لا باطن لهذه الظواهر ولا تأويل لها، فالتأويل باطل قطعاً؛ وقال ينقدح له أن ذلك يمكن أن يكون كنايات عن بواطن، لم يأذن الله لرسول[٩] الله ﷺ بأن يصرّح[١٠] بالبواطن، بل ألزمه النطق بالظواهر، فصار النطق بالباطل حراماً باطلاً وفجوراً

---

(١) ق: اشتهر... لا يظهرونه إلا لمن أخذوا العهد عليه.

(٢) عهد: ناقصة فى ق.

(٣) ق: إذا نشأ هذا السر بالعهد وتصور نقضه فهل يشترط أن يفشيه الإمام إلى من يعلم أنه لا ينقضه.

(٤) ق: أن يظن كذلك.

(٥) ق: لا يجوز للمعصوم إفشاؤه إلا لمن علم بتعريف من الله (أنه) لا ينقضه.

(٦) ق: العلماء. (٧) ق: لاسيما وذلك فى إفشاء.

(٨) ق: وينهنج له المشتغل بعلوم الشرائع ويتيقن.

(٩) ق: لرسوله. (١٠) ق: بها.

(١١) راغم فلاناً: هجره وعاداه.

محظوراً[١١] ومُراغمةً لواضع الشرع. وهذه[١] التأسيسة بالاتفاق، فليس أهل عصرنا- مع بُعْد العهد بصاحب الشرع وانتشار الفساد واستيلاء الشهوات على الخلق وإعراض الكافة عن أمور الدين- أطوع للحق ولا أقبل للسرّ ولا آمن عليه ولا أحرى بفهمه والانتفاع به من أهل عصر رسول الله ﷺ؛ وهذه الأسرار والتأويلات إن كان لها حقيقة فقد أقفل أسماعهم عنها وألجم أفواه الناطقين عن اللهج بها، ولنا فى رسول الله أسوة[٢] حسنة فى قوله وفعله[٣]، فلا تقول إلا ما قال ولا نظهر إلا ما يُظهر، وتسكت عما سكت عنه؛ وفى الأفعال نحافظ على العبادات، بل على التهجد والنوافل وأنواع المجاهدات، ونعلم أن ما لم يستغن عنه صاحب الشرع فنحن لا نستغنى عنه ولا ننخدع بقول الحمقى إن نفوسنا إذا صفت بعلم الباطن استغنينا [٥٧] عن الأعمال الظاهرة، بل نستهزئ بهذا القائل المغرور ونقول له: يا مسكين! أتعتقد أن نفسك أصفى وأزكى من نفس رسول الله ﷺ؟- وقد كان يقوم ليلاً يصلى حتى تنتفخ[٤] قدماه، أو يعتقد أنه كان يتنمس[٥] به على عائشة ليخيل إليها أن الدين حق[٦]، وقد كان عالماً ببطلانه؟ فإن اعتقدت الأول فما أحمقك ولا نزيدك عليه؛ وإن اعتقدت الثانى فما أكفرك وأجحدك[٧]!! ولسنا نناظرك عليه[٨]، لكنا نقول: إذا أخذنا بأسوأ الأحوال، وقصرت أدلة عقولنا مثلاً عن دركِ ضلالك وجهلك وعن الإحاطة بصدق رسول الله- ﷺ!- فإنا نرى بدائه عقولنا تقضى بأن الخسران فى زمرة محمد- ﷺ- وموافقته والقناعة بما رضى هو لنفسه، أولى من الفوز معك أيها المخذول الجاهل، بل المعتوه المخيلّ. فلينظر الآن[٩] المنصف فى آخر هذا وأوله، فآخره يقنع العوام بل العجائز، وأوله يفيد البرهان الحقيقى لكل محقق آنس بعلوم الشرع؛ وناهيك بكلام ينتفع به كافّةُ الخلق على اختلاف طبقاتهم فى العلم[١٠] والجهل.

---

(١) ق: وهذا ما لتأسيسه بالاتفاق. (٢) أكسوة حسنة: ناقصة فى ق.

(٣) ق: فى قوله وفعله وعقده. (٤) ق: تنفتح.

(٥) تنمس الصائد: اتخذ بيتاً يستتر فيه للصيد؛ المعنى هنا: يلبس ويدلس.

(٦) ق: حق، على معلمه ببطلانه. (٧) ق: وأجحدك وأطول عذابك.

(٨) ق: على هذا القول لكنا نقول: هب أن أدلة عقولنا قصرت عن درك ضلالك وجهلك، وعن الإحاطة بصدق رسول الله ﷺ، فموافقته، فى أفعاله وأقواله والقناعة بما رضى هو لنفسه- أولى من الانخراط فى سلكك أيها المخذول الجاهل، بل المعتوه المخيل.

(٩) ق: المصنف آخر. (١٠) ق: فى الجهل والعلم.

الفصل الثانى

فى استدلالهم بالأعداد والحروف

هذا فن[١] من الجهالة اختصت به هذه الفرقة من بين الفرق[٢] فإن طوائف الضلال مع انشعاب كلامهم وانتشار طرقهم فى نظم الشبهات لم تتلطخ طائفة منهم بهذا الجنس واستركوها[٣] وعلم عوامهم وجُهالهم بالضرورة بطلانها فاجتووها[٤] [٥٨] وتشبث بها هؤلاء، ولا غرو فالغريق بكل شىء يتمسك، والغبىّ بكل إيهام يتزلزل ويتشكك[٥] ونحن نذكر شيئاً يسيراً منه، ليشكر الناظرُ فيه ربه على سلامة العقل واعتدال المزاج وصحة الفطرة، فإن الانخداع[٦] بمثل ذلك لا ينبعث[٧] إلاّ من العته والخبل فى العقل.

فقد قالوا ان الثّقب على رأس الآدمى سبعة، والسموات سبعة. والأرضون[٨] سبع، والنجوم سبعة، أعنى السيارة[٩]؛ وأيام[١٠] الأسبوع سبعة. فهذا يدل على[١١] على أن دور الأئمة يتم[١٢] . وزعموا أن الطبائع أربع، وأن فصول السنة أربعة، فهذا يدل على الأصول الأربعة[١٣] : وهى السابق والتالى الإلاهان، والناطق والأساس الإمامان[١٤] . وزعموا أن

(١) ق: وهذا فن من الجهالة التى اختصت به.

(٢) ق: سائر الفرق.

(٣) أى وجدوها ركيكة.

(٤) أى كرهوها- وفى ق: فاجتنبوه.

(٥) ق: ويفشل ونحن نغفل شيئاً.

(٦) ق: هذا الخبط.

(٧) إلا: ناقصة فى ق.

(٨) سبعة والسموات سبعة والأرضون: ناقص فى ب- والثقب (بفتح حالقاف وقد تسكن) جمع ثقبه بمعنى ثقب.

(٩) ق: السيارة سبعة.

(١٠) ق: والأيام سبعة.

(١١) على: ناقصة فى ق.

(١٢) ق: دور الأئمة سبعة سبعة.

(١٣) ب: والسابق. الإلهان: ناقص فى ق.

(١٤) ب: الأمان.

البروج اثنا عشر، فتدل على الحجج الاثنى عشر كما نقلناه فى مذهبهم. وربما استثاروا[١] من شكل الحيوانات دلالات فقالوا: الآدمى على شكل حروف[٢] محمد، فإن رأسه مثل «ميم»، ويداه مبسوطتان[٣] «كالحاء» وعجزه كـ «الميم» ورجلاه كـ «الدال». وبهذا الجنس يتكلمون على شكل الطيور والبهائم. وربما تأولوا[٤] من الحروف وأعدادها، فقالوا: قد[٥] قال النبىّ- ﷺ- : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلاّ اللّه، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها». قيل: وما حقها؟ قال: «معرفة حدودها» وزعموا أن حدودها[٦] معرفة أسرار حروفها [٥٩] وهى أن: «لا إله إلاّ اللّه»- أربع كلمات وسبعة[٧] فصول وهى قطع لا إله إلا اللّه ، وثلاثة جواهر (+ فإن «لا» حرف، يبقى إله وإلاّ واللّه- فهى ثلاثة جواهر+)، والجملة اثنا عشر حرفاً. وزعموا أن الكلمات الأربع دالة على المدبرين العلويين: السابق والتالى، والمدبرين السفليين: الناطق والأساس. هذه دلالته على الروحانيات. فأمّا على الجسمانيات فإنها الطبائع الأربع. وأما الجواهر الثلاثة فدالة على جبريل وميكائيل وإسرافيل من الروحانيات؛ ومن الجسمانيات على: الطول والعَرْض والعمق، إذ بها ترى الأجسام؛ والفصول السبعة تدل على الروحانيات على الأنبياء السبعة[٨]، ومن الجسمانيات على الكواكب السبعة، لأنه لولا الأنبياء السبعة لما اختلفت الشرائع؛ كما أنه لولا الكواكب السبعة لما اختلفت الأزمنة. والحروف الاثنا عشر تدل على الحجج الاثنى عشر؛ (+ وفى

(١) ق: انتزعوا. (٢) حروف: ناقصة فى ق.

(٣) ق: المسبوطتان.

(٤) ب: نسبوا.

(٥) حديث متواتر وأصل من أصول الإسلام وقاعدة؛ ورواه أبو هريرة؛ وورد فى صحيحى البخارى ومسلم كما رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم، والرواية المشهورة هى: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللّه وأنى رسول اللّه؛ فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على اللّه» (راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ج١ ص٢٩٧).

(٦) ق: أن معرفة حدودها هى معرفة أسرار حروفها وهى أن لا...

(٧) ق: وسابع فصول وقطع وثلاث جواهر.

(+..+) ناقص فى ق.

(٨) ق: السبعة إذ لولاهم لما اختلفت... (وفيه نقص).

(+..+) ناقص فى ق.

الجسمانيات على البروج الاثنى عشر+). وهكذا تصرفوا[١] فى قول محمد رسول الله وفى الحروف وفى أوائل السور، وأبرزوا[٢] ضروباً من الحماقات تُضْحك المجانين فضلاً عن العقلاء. وناهيك خزياً بطائفةٍ هذا منهج[٣] استدلالهم! ولسنا نكثر حكاية[٤] هذا الجنس عنهم[٥]، اكتفاءً بهذا القدر فى تعريف مخازيهم. وهذا فن يعرف بضرورة العقل بطلانه، فلا يحتاج إلى إبطاله. إلاّ أنّا نعلّمك فى إفحام الغبىّ والمعاند منهم مسلكين: مطالبة، ومعارضة.

أما المطالبة فهو أن يقال[٦]: ومن أين عرفتم هذه الدلالات[٧]؟ ولو حكم الإنسان بها لحكم على نفسه بأنه من سوء مزاجه: أثار عليه الأخلاط[٨] فأورث أضغاث الأحلام، وقد[٦٠] أضلكم الله إلى هذا الحد[٩] حتى لم يستحيوا منها- أعرفتم صحتّها بضرورة العقل أو نظر أو سماع من إمامكم المعصوم؟ فإن ادعيتم الضرورة باهَتُّم[١٠] عقولكم واخترعتم ثم لم تسلموا من معارض يدعى أنه عرف بالضرورة بطلانه، ثم يكون مقامه من تعارض الحق بالفاسد مقام من يعارض الفاسد بالفاسد. وإن عرفتم بنظر العقل فنظر العقل عندكم باطل لاختلاف العقلاء فى نظرهم، وإن صدقتم به فأفيدونا وجه النظر وسياقه وما به الاستدلال على هذه الحماقات. وإن عرفتم ذلك من قول الإمام المعصوم فبيّنوا أن الناقل[١١] عنه معصوم[١٢] أو بلغ الناقلون عنه حد التواتر، ثم صححوا أن الإمام المعصوم لا يخطئ؛ ثم

---

(١) ب: قوله.- ق: فى قولهم عن رسول الله ﷺ.

(٢) ب: ضرباً. (٣) ق: منهاج.

(٤) ق: حكايات. (٥) ب: منهم.

(٦) ق: يقال لهم.

(٧) ق: الدلالات التى إذا سمعت من قائلها حكم عليه أنه من سوء مزاج أثار عليه الأخلاط فأورثه أضغاث.

(٨) ب: الماره للاحلاط.

(٩) ق: الحد لم يستحيوا مما حكم عليكم به من الفضائح التى تضحك العوام فضلاً عن العقلاء- عرفتم صحة ما قلتموه بضرورة أو نظر.

(١٠) باهت: أتى بالبهتان؛ باهت فلاناً: حيره بما يفترى عليه من الكذب، ومنه: «بينهما مباهته، ومن عادته أن يباحث ويباهت».

(١١) ق: غير- وهو تحريف ظاهر.

(١٢) ق: وأبلغوا.

بيّنوا أنه يستحيل[1] أن يفهم ما يعرف بطلانه، فلعله خدعكم بهذه الحماقات وهو يعلم بطلانها كما زعمتم أن النبى- ﷺ - خدع الخلق بصفة الجنة والنار، وبما[2] يحكى عن الأنبياء من إحياء الموتى وقلب العصا ثعباناً، وقد كذب[3] فى جميعها وذكرها مع علمه بأنها لم يكن منها شىء، وأن الناس يفهمون منها[4] على القطع ظواهرها، وأنه كان[5] يقصد تفهيم الظواهر ويعلم أنهم يفهمون ما يفهمهم من الظواهر، وهو خلاف الحق، ولكن[6] رأى فيه مصلحة؛ فلعل إمامكم المعصوم رأى[7] من المصلحة أن يستهزئ بعقولكم ويضحك[8] من أذقانكم، فألقى إليكم هذه الترهات إظهاراً لغاية الاستيلاء عليكم والاستبعاد[9] لكم، وافتخاراً بغاية[10] الدهاء والكياسة فى التلبيس عليكم. فليت شعرى بماذا أمنتم الكذب عليه [٦١] لمصلحة[11] رآها وقد صرحتم بذلك عن[12] النبى- ﷺ- ؟![13] وهل بينهما فرق؟ إلاّ أن النبى- ﷺ- مُؤيدٌ بالمعجزة الدالة على صدقه، والذى إليه استروا حكم لا معجزة له سوى حماقتكم؟ هذا سبيل المطالبة.

وأما المعارضة فلسنا نقصد لتعيين الصور[14]، ولكن نعلمكم طريقاً يعم[15] كلّ ما فى العالم[16] من الأشكال والحروف. فإن كل موجود فهو من الواحد إلى[17] العشرة فما فوقها لا محالة. فمهما رأيت شيئاً واحداً[18] فاستدل به على محمد- ﷺ-؛ وإذا[19] رأيت

(١) ق: عليه أن يعرفكم بما يعرف بطلانه.

(٢) ب: وكما حكى عن إحياء الموتى وقلب العصا ثعباناً من الأنبياء.

(٣) ق: كذبوا فى جميعها وذكروها على علمهم بأنه لم يكن يشاء (!) ذلك.

(٤) ب: منه.

(٥) ق: مقصدهم تفهيم الظواهر وأنه يفهمون ما فهم من الظواهر.

(٦) ق: رأوا.

(٧) ب: فى؛- ق: رأى المصلحة أيضاً فى أن.

(٨) ق: على أنصابكم (!).

(٩) ق: الاستبعاد.

(١٠) ق: فى الغاية بالدهاء.

(١١) ق: بمصلحه.

(١٢) ب: على.

(١٣) ق: ما بينهما.

(١٤) ق: لتغيير.

(١٥) كل: ناقصة فى ق.

(١٦) ق: العلم.

(١٧) ب: من.

(١٨) ق: فلعل (!) لهم هذا دليل على.

(١٩) وإذا رأيت: مكررة فى ق.

اثنين فقل[١] هو دلالة على الشيخين: أبى بكر وعمر؛ وإن كان ثلاثة[٢] فمحمد- صلعم- وأبو بكر وعمر؛ وإن كان أربعة فالخلفاء الأربعة؛ وإن كان خمسة فعلى محمد مع الخلفاء والأربعة. وقل: أما تعرفون السر أن الثّقب على رأس الآدمى خمس: ما هو الواحد وهو الفم يدل على النبى محمد فإنه واحد؛ والعينان والمنخران على الخلفاء الأربعة. ونقول: أما تعرفون السر فى اسم محمد وأنه أربعة حروف- ما هو؟ فإذا قالوا: لا؛ فنقول: هو السرّ الذى لا يطلع عليه إلاّ مَلَكٌ مقرّب، فإنه يبينه على أن اسم خليفته أربعة حروف وهو عتيق، دون علىّ الذى اسمه ثلاثة أحرف. فإذا وجدت سبعة فاستدل به على سبعة من خلفاء بنى أمية مبالغة فى إرغامهم وإجلالاً لبنى العباس عن المعارضة بهم؛ وقل: عدد السموات السبع والنجوم والأسبوع دالّ على معاوية ويزيد[٣] ثم مروان ثم عبد الملك[٤] ثم الوليد ثم عمر بن عبد العزيز ثم هشام ثم السابع [٦٢] المنتظر وهو الذى يقال له السفيانى وهو قول الأموية من الإمامية؛ أو قابلهم بمذهب الراوندية وقل إنه يدل على العباس ثم عبد الله ابن العباس[٥]، (+ ثم على بن عبد الله +)، ثم محمد بن على، ثم إبراهيم[٦]، ثم أبو العباس السفاح ثم المنصور. وكذلك ما تجده[٧] من عشرة أو اثنى عشر فعُدّ من خلفاء بنى العباس بعددهم ثم

انظر هل تجد بين الكلامين فصلاً. وبه يتبين فساد كلامهم وافتضاحهم وإلزامهم باستدلالهم[٨]. وهذا الجنس من الكلام لا يليق بالمحصل فيه الإكثار منه[٩]، فلنَعْدِل[١٠] عنه إلى غيره.

---

(١) ق: نقل هذا على. (٢) ق: فقل محمدٌ.

(٣) ق: ومروان.. و... والخ.

(٤) ق: عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك.. هشام بن عبد الملك.

(٥) ق: ابن عباس.

(+...+) ناقص فى ق.

(٦) ق: إبراهيم بن محمد.

(٧) من: ناقصة فى ب.

(٨) ب: واستدلالهم.

(٩) ب: بالمحصل فيه إلا الإكثار.

(١٠) ب: فيه؛ ق: منه.

فى الكشف عن تلبيساتهم التى زوقوها بزعمهم فى معرض البرهان على إبطال النظر العقلى وإثبات وجوب التعلم من الإمام المعصوم

وطريقنا أن نرتب[١] شُبَهِهم على أقصى الإمكان ثم نكشف عن مكمن[٢] التلبيس فيها[٣]. وآخر دعواهم أن العارف بحقائق الأشياء هو المتصدّى للإمامة بمصر[٤]، وأنه يجب على كافة الخلق طاعته والتعلم منه لينالوا به سعادة الدنيا والآخرة. ودليلهم عليه قولهم إن كل ما يتصور الخبر عنه بنفى وإثبات ففيه حقّ وباطل؛ والحق واحد، والباطل ما يقابله، إذ ليس الكل حقاً، ولا الكل باطلاً. فهذه مقدمة.-[٥] ثم تمييز الحاق عن الباطل لابُد منه فهو أمرٌ واجب لا يستغنى عنه أحدٌ فى صلاح[٦] دينه ودنياه. فهذه مقدمة ثانية.- ثم دَرْكُ الحق لا يخلو إما أن يعرفه الإنسان بنفسه[٧] من عقله بنظره دون تعلم، أو يعرفه من غيره بتعلم. فهذه مقدمة ثالثة.- وإذا بطلت معرفته بطريق الاستقلال بالنظر وتحكيم العقول[٨] فيه وجَب التعلم من الغير ضرورة. ثم المعلم إما أن[٦٣] يشترط كونه معصوماً من الخطأ والزلل مخصوصاً بهذه الخاصية، وإما أن يجوز التعلم من كل أحد[٩]. وإذا بطل التعلم من كل

(١) ق: ترتب أولاً.
(٢) ب: ممكن.
(٣) فيها: ناقصة فى ب.
(٤) عصر: ناقصة فى ق.
(٥) ق: قالوا تمييز الحق من الباطل أمر واجب.
(٦) صلاح: ناقصة فى ب.
(٧) ق: من غير عقله.
(٨) ق: العقل فيه.
(٩) ق: واحد.

أحد- أيَّ واحد كان- لكثرة القائلين المعلمين وتعارض أقوالهم، ثبَت وجوب التعلم من شخص مخصوص[١] بالعصمة من سائر الناس- فهذه مقدمة رابعة.- ثم العالم لا يخلو:[٢] إما أن يجوز خلوه[٣] من ذلك المعصوم، أو يستحيل خلوه. وباطلٌ تجويزه خلوه، لأنه إذا أثبت أنه مدرك الحق ففى إخلاء العالم[٤] عنه تغطية الحق[٥] وحسم السبيل[٦] عن إدراكه، فويه فساد أمور الخلق فى الدين[٧] والدنيا، وهو عين الظلم المناقض للحكمة، فلا يجوز ذلك من الله سبحانه، وهو الحكيم[٨] المقدس عن الظلم والقبائح. فهذه مقدمة خامسة.- ثم ذلك المعصوم الذى لابد من وجوده فى العالم لا يخلو: إما أن يحل له أن يخفى نفسه فلا يظهر ولا يدعو الخلق إلى الحق، أو يجب عليه التصريح. وباطل أن يحلّ له الإخفاء، فإنه كتمانٌ للحق، وهو ظلم يناقض العصمة. فهذه مقدمة سادسة.- وقد[٩] ثبت أن فى العالم معصوماً مصرحاً بهذه الدعوى[١٠]، ويبقى النظر فى تعيينه. فإن كان فى العالم مدعيان التبس علينا تمييز المحق عن المبطل؛ وإن لم يكن إلاَّ مدَّع واحد[١١] فى محل الالتباس كان ذلك هو المعصوم قطعياً ولم يفتقر إلى دليل ومعجزة. ويكون مثاله: ما إذا علم أن فى بيت فى الدار رجلاً هو عالم ثم رأينا فى بيت رجلاً فإن كان فى الدار بيت آخر بقى لنا شك فى الذى رأيناه أنه ذلك العالم أو غيره. فإن عرفنا أنه لا بيت فى الدار سوى هذا البيت علمنا ضرورةً أنه العالم. فكذلك لاقول فى الإمام المعصوم. فهذه مقدمة سابعة.- وقد عُلم قطعاً أنه لا أحد[٤٦] فى عالم الله يدّعى أنه الإمام الحق والعارف بأسرار الله فى جميع المشكلات، النائب عن رسول الله فى جميع المعقولات والمشروعات، العالم بالتنزيل والتأويل علماً قطعياً لاظنياً، إلا المتصدى[١٢] للأمر بمصر. فهذه مقدمة ثامنة.

---

(١) ق: مختص.
(٢) إما: ناقصة فى ق.
(٣) ق: عن.
(٤) ق: منه.
(٥) ق: للحق.
(٦) ق: إلى.- وحسم السبيل: أى قطعه.
(٧) ق: فى الدنيا والدين.
(٨) الحكيم: ناقصة فى ب.
(٩) ق: وإذا.
(١٠) ق: الدعوى وهى وجوب التعلم.
(١١) ق: واحد ارتفع الالتباس.
(١٢) ق: إلا المتصدى للإمامة. فهذه مقدمة.. (ويلاحظ أن ق أغفل كلمة «مصر» فى كلا الموضعين).

فإذا هو الإمام المعصوم الذى يجب على كافة الخلق تعلّم حقائق الحق وتعرُّف معانى الشرع منه، وهى النتيجة التى كنا نطلبها.

وعند هذا يقولون: إن مِنْ لطف الله وصنعه مع الخلق ألا يترك أحداً فى الحق يدّعى العصمة سوى الإمام الحق؛ إذ لو ظهر مدّعٍ آخر لعسر تمييز[١] المحق عن المبطل وضله الخلق فيه. فمن[٢] هذا لا نرى قطّ للإمام خصماً، بل نرى له منكراً؛ كما أن النبى- ﷺ- لم يكن له خصم قط، والخصم هو الذى يقول: لست أنت نبياً وإنما أنا النبى[٣]؛ والمنكر هو الذى لا يدّعى لنفسه، وإنما ينكر نبوته. فهكذا يكون أمر الإمام. قالوا[٤]: وأما بنو العباس- وإن لم ينفك الزمان عن معارضتهم- فلم يكن فيهم من يدعى لنفسه العصمة والإطلاع من جهة الله تعالى على حقائق الأمور وأسرار الشرع والاستغناء عن النظر والاجتهاد بالظن. فهذه الخاصية هى المطلوبة. وقد تفرد بهذه الدعوى عترة رسول الله- ﷺ- وذريته، وصرف الله دواعى الخلق عن معارضتهم فى الدعوى لمثلها[٥] ليستقر الحق فى نصابه وينجلى الشك عن قلوب المؤمنين رحمةً من الله[٦] ولطفاً، حتى إن فُرض شخص يدعى لنفسه ذلك فلا يذكره إلا فى معرض هزل أو مجادلة. فأما أن يستمر[٧] عليه معتقداً [٦٥] أو يعمل بموجبه- فلا.

وهذه مقدمات واضحة، لم نُهْمِل من جملتها إلا الدليل على إبطال نظر العقل، حيث قلنا: الحق إما أن يعرفه الإنسان بنفسه من عقله، أو يتعلمه من غيره. ونحن الآن ندل على بطلان نظر العقل بأدلة عقلية وشرعية وهى خمسة:

أما (الأول) وهى دلالة عقلية: أن من يتّبع موجب العقل ويصدقه ففى تصديقه تكذيبه وهو غافل عنه[٨]، لأنه ما من مسألة نظرية يعتقدها بنظره العقلى إلا وله فيها خصم اعتقد بنظر[٩] العقل نقيضها. فإن كان العقل حاكماً صادقاً، فقد صدق عقل خصمك أيضاً. فإن قلت: لم يصدق خصمى- فقد تناقض كلامك، إذ صدقت عقلاً وكذبت مثله. فإن قلت: صدق

(١) ق: الحق وظل الحق فعلى هذا (وفيه نقص).
(٢) ق: فعلى هذا.
(٣) ق: النبى أنا.
(٤) قالوا: ناقصة فى ب.
(٥) ق: بمثله.
(٦) من الله: ناقصة فى ق.
(٧) ق: يستبصر.
(٨) عنه: ناقصة فى ب.
(٩) ق: بنظرة.

خصمي فخصمك يقول: أنت كاذبٌ مُبْطل. وإن زعمت أنه لا عقل لخصمي وإنما العقل لي- فهذه أيضاً دعوى خصمك. فبماذا تتميز عنه: أبطول اللحية[1]، أم ببياض الوجه، أم بكثرة السعل، أو الحدة في الدعاء[2]! وعند هذا يطلقون لسان الاستهزاء والاستخفاف، معتقدين أن لهم بكلامهم اليد البيضاء التي لا جواب عنها.

(الدلالة الثانية): قولهم إذا حاكمٌ مسترشد تشكك في مسئلة شرعية أو عقلية؛ وزعم أنه عاجز عن معرفة دليلها- فماذا تقولون له: أفتحيلونه على عقله- ولعله العاميّ الجلف الذي لا يعرف أدلة العقول؟ أو هو الذكي الذي ضرب سهام الرأي على حساب إمكانه فلم تنكشف له المسئلة وبقي متشككاً؟ أفتردونه إلى عقله الذي هو معترف بقصوره- [٦٦] وهذا محال أو تقولون له تعلم طريق النظر ودليل المسألة مني. فإن قلتم ذلك فقد ناقضتم قولكم بإبطال التعليم، إذ أمرتم بالتعليم وجعلتم التعليم طريقاً، وهو مذهبنا؛ إلاّ أنكم أبيتم لأنفسكم منصب التعليم، ولم تستحيوا من خصمكم المعارض لكم المماثل في عقله لعقلكم، إن هذا المتعلم يقول: قد دعاني إلى التعلم منه خصمك، وقد تحيرت في تعيين المعلم أيضاً. وليس يدعي واحدٌ منكم العصمة لنفسه، ولا له معجزة تميزه، ولا هو منفرد بأمر يفارق به غيره- فلا أدري: أتبع الفلسفي، أو الأشعري أو المعتزلي، وأقاويلهم متعارضة، وعقولهم متماثلة؛ ولست أجدُ في نفسي الترجيح بطول اللحية[3] وببياض الوجوه؛ ولا أرى افتراقاً إلا فيه إن اتفق. فأما العقل والدعوى واغترار كل بنفسه في أنه المحق وصاحبه المبطل كاغترار صاحبه- فما أشدّ تناقض هذا الكلام عند من يعرفه!

(الدلالة الثالثة) قولهم: الوحدة دليل الحق، والكثرة دليل الباطل، فإنا إذا قلنا: كم الخمسة مع الخمسة، فالحق واحد وهو أن يقال: عشرة، والباطل كثير لا حصر له وهو كلّ ما سوى العشرة مما فوقها أو تحتها. والوحدة لازمة مذهب التعليم، فإنه اجتمع ألف ألف على هذا الاعتقاد، واتحدت كلمتهم ولم يتصور بينهم اختلاف. وأهل الرأي لا يزال الاختلاف[4] والكثرة تلازمهم. فدل أن الحق في الفرقة التي تلازم الوحدة كلمتها. وعليه دل قوله تعالى:

(١) ق: لحيتك أو تناقص (!) وجهك.

(٢) ق: الدعوى.

(٣) ق: لحية أحدهم وبياض وجهه.

(٤) والكثرة: ناقصة في ق.

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيراً﴾[١].

«١٧» **(الدلالة الرابعة):** قولهم: الناظر[٢] إن كان لا يدركه المماثلة بين نفسه وبين خصمه فيحسن الظن بنفسه ويسيء[٣] بخصمه، فلا غرو فإن هذا الغرور[٤] مما يستولى على الخلق، وهو شَغَفَهُم بآرائهم وجودة عقولهم، وإن كان ذلك من أدلة الحماقة. وإنما العَجَب أنه لا يدرك المماثلة بين حالتيه، وكم[٥] رأى نفسه فى حالة واحدة وقد تحولت حالته[٦] فاعتقد الشىء مدة وحكم بأنه الحق الذى يوجبه العقل الصادق، ثم يخطر له خاطر فيعتقد نقيضه ويزعم أنه الآن تنبه للحق، وما كان يعتقد من قبل فخيال انخدع به، ويرى نفسه على اعتقاد قاطع فى الحالة الثانية تساوى اعتقاده السابق فإنه كان قاطعاً بمثل قَطْعه الآن! فليت شعرى من أين يأمن الانخداع وأنه سيتنبه لأمرٍ يتبين به[٧] أن ما يعتقده الآن[٨] باطل. وما من ناظر إلا ويعتقد مثله مراراً، ثم لا يزال يعتز[٩] آخراً بمعتقده الذى يماثل سائر معتقداته التى تركها وعرف بطلانها بعد التصميم عليها والقطع[١٠] بها.

(الدلالة الخامسة) وهى شرعية، قولهم: قال رسول الله- ﷺ-! - : «ستفترق أمّتى نيفاً وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة. فقيل ومن هم؟ فقال: أهل السنّة والجماعة. فقيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا الآن[١١] عليه وأصحابى». قالوا: وما كانوا إلا على الاتباع والتعليم فى كل ما شجر بينهم، وتحكيم الرسول- ﷺ- فيه لا على اتباع رأيهم وعقولهم. فدل أن الحق فى الاتباع، لا فى نظر العقول.

وهذا تحرير أدلتهم على أقوى وجه فى الإيراد. وربما يعجز معظمهم [٦٨] عن الإتقان فى تحقيقه إلى هذا الحد. فنقول وبالله التوفيق: الكلام عليه منهجان: جُملى، وتفصيلى.

(١) سورة «النساء» آية ٨٢.
(٢) ق: إن كان الباطن لا يدرك.
(٣) ق: وإساءة.
(٤) ق: مما قد يستولى.
(٥) ق: فإن رأى نفسه.
(٦) ق: حالة فيها.
(٧) ق: له.
(٨) الآن: ناقصة فى ب.
(٩) ب: نعبر أخرى بمعتقده؛ ق: يغتر أخرا المعتقده الذى...
(١٠) ب: عليها.
(١١) الآن: ناقصة فى ق.

المنهج الأول وهو الجملى

أنا نقول[١] : هذه العقيدة التى استنتجتموها[٢] من ترتيب هذه المقدمات، ونَظْمِها بطريق النظر والتأمل- فإن ادّعيتم معرفتها ضرورةً كنتم معاندين، ولم يعجز خصومكم عن دعوى الضرورة فى معرفتهم بطلان مذهبكم. وإن ادعوا ذلك كانوا أقوم قيلاً عند المنصف. وإن ادعيتم إدراكها بالنظر فى ترتيب هذه المقدمات ونظمها على شكل المقاييس المنتجة فقد اعترفتم بصحة النظر العقلى ويُدّعى بطلانه. فهذا الكلام مفحم[٣] له، وكاشف عن خزايته[٤] . أو يقال له: عرفت بطلان النظر ضرورةً أو نظراً؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، فإن الضرورى ما يشترك فى معرفته ذوو العقول السليمة، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والاثنان أكبر من الواحد، والشىء الواحد لا يكون قديماً محدثاً، والشىء الواحد لا يكون فى مكانين. وإن زعم أنه أدرك بطلان النظر بالنظر فقد تناقض كلامه، وهذا لا مخرج منه أبد الدهر. وهو وارد على كل باطنى يدعى معرفة شىء يختص به. فإنه إما أن يدّعى الضرورة أو النظر أو السماع من معصوم صادق يدّعى معرفة صدقه وعصمته أيضاً إما ضرورة أو نظراً. ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، وفى دعوى النظر إبطال عين المذهب. فلتتعجب من هذا التناقض البيّن وغفلة هؤلاء المغرورين[٥] عنه.

فإن قال قائل من منكرى النظر: هذا ينقلب عليكم، إذ يقال لكم: وبم عرفتم صحة النظر؟[٦٩] إن ادعيتم الضرورة اقتحمتم ما استبعدتموه، وتورطتم فى عين ما أنكرتموه. وإن زعمتم: إنّا أدركنا نظراً[٦] ، فالنظر الذى به الإدراك بم عرفتم صِحّته، والخلاف قائم؟ فإن ادعيتم معرفة ذلك بنظر ثالث لزم ذلك فى الرابع والخامس إلى غير نهاية.- قلنا: نعم[٧] كان هذا الكلام ينقلب[٨] إن كانت المعقولات بالموازنات اللفظية، وليس الأمر كذلك. فلتتأمل

(١) ق: المنهج الأول الجملى وهو أنا.

(٢) ب: بالأباحة من؛ ترتيب: ناقصة فى ق.

(٣) ق: معجز له كاشف عن عجمته (!) وحربه.

(٤) ب: حرابه؛ والتصحيح فى ج.

(٥) ق: المغرورين المستدرجين المعلى لهم فى طغيانهم يعمهون عنه.

(٦) نظراً: ناقص فى ق.

(٧) ب: نعم هذا. (٨) ب: منقلب.

دقيقة الفرق: فإنا نقول: عرفنا كون النظر العقلى دليلاً[١] إلى العلم بالمنظور فيه بسلوك طريق النظر والوصول إليه. فمن سلكه وصل، ومن وصل عرف[٢] أن ما سلكه هو الطريق، ومن استراب قبل السلوك فيقال: طريق رفع هذه الاسترابة السلوك[٣].

ومثاله ما إذا سئلنا عن طريق الكعبة فدللنا على طريق معين. فقيل لنا: من أين عرفتم كونه طريقاً؟ قلنا: عرفناه بالسلوك، بأنا سلكناه فوصلنا إلى الكعبة، فعرفنا كونه طريقاً. ومثاله الثانى أنا إذا قيل لنا: بم عرفتم أن النظر فى الأمور الحسابية من الهندسة والمساحة وغيرها طريق إلى معرفة ما لا يعرف اضطراراً؟- قلنا: سلوك طريق الحساب، إذ سلكناه فأفادنا علماً بالمنظور فيه، فعلمنا أن نظر العقل دليل فى الحساب. وكذلك فى العقليات: سلكنا الطريق النظرية فوصلنا إلى العلم بالمعقولات، فعرفنا أن النظر طريق. فهذا لا تناقض فيه. فإن قيل[٤]: وبم عرفتم أن ما وصلتم إليه علم متعلق[٧٠] بالمعلوم على ما هو به، بل هو جهلٌ ظننتموه علماً؟ قلنا: ولو أنكر العلوم الحسابية[٥] منكر فماذا يقال له؟ أو ليس يُسَفَّه[٦] فى عقله ويقال له[٧] : هذا يدل على قلة بصيرتك بالحسابيات. فإن الناظر فى الهندسة إذا حصر المقدّمات ورتبها على الشكل الواجب يحصل العلم بالنتيجة ضرورة على وجه لا يتمارى فيه. فهكذا جوابنا فى المعقولات: فإن المقدمات النظرية، إذا رتبت على شروطها أفادت العلم بالنتيجة على وجه لا يُتمارى فيه، ويكون العلم المستفاد من المقدمات بعد حصولها ضرورياً كالعلم بالمقدمات الضرورية المنتجة له. وإن أردنا أن نكشف ذلك لمن قلّت بضاعته فى العلوم فنضرب له مثالاً هندسياً، ثم نضرب له مثالاً عقلياً لينكشف له الغطاء وينجلى عن عقيدته الخفاء. أما المثال الهندسى فهو أن إقليدس رسم فى مُصَنَّفه فى الشكل الأول من المقالة الأولى مثلثاً، وادّعى أنه متساوى الأضلاع؛ ولا يعرف بذلك ببديهة العقل، ولكنه ادعى أنه يعرف بالبرهان نظراً. وبرهانه بمقدمات: (الأولى) أن الخطوط

(١) ق: طريقاً.

(٢) ب: عرف ومن عرف ما سلكه كان هو الطريق.

(٣) ق: عدم السلوك.

(٤) منار: ناقصة فى ب؛ ب: وماذا.

(٥) ق: يعزى فى عقله ويقال له.

(٦) له: ناقصة فى ب.

المستقيمة الخارجة من مركز الدائرة إلى المحيط متساوية من كل جانب، وهذه المقدمة ضرورية، إذ الدائرة ترسم بالبركار على فَتْح واحد، وإنما الخط المستقيم من المركز إلى الدائرة هو فَتْح البركار، وهو واحد فى الجوانب. (المقدمة الثانية) إذا تساوت دائرتان بالخطوط المستقيمة من مركزهما إلى محيطهما فالخطوط أيضاً [٧١] متساوية،- وهذه أيضاً ضرورية. (المقدمة الثالثة) أن المساوى للمساوى مساوٍ- وهذه أيضاً ضرورية. ثم الآن نشتغل بالمثلث ونشير إلى خطين منه ونقول: إنهما متساويان لأنهما خطان مستقيمان خرجا من مركز دائرة إلى محيطها[١]، والخط الثالث مثل لأحدهما لأنه خرج أيضاً من مركز الدائرة إلى محيطها مع ذلك الخط. وإذا ساوى أحد الخطين فقد ساوى الآخر، فإن المساوى للمساوى مساوٍ.- فبعد هذا النظر نعلم قطعاً تساوى أضلاع المثلث المفروض كما عرف سائر المقدمات مثل قولنا: الخطوط المستقيمة من مركز الدائرة إلى المحيط متماثلة، وغيرها من المقدمات.

المثال العقلى الإلهى: وهو أنا إذا أردنا أن ندلّ على واجب الوجود القائم بنفسه المستغنى عن غيره الذى منه يستفيد كلّ موجودٍ وجوده لم ندرك ثبوت موجود[٢] واجب الوجود مستغنياً عن غيره بالضرورة، بل بالنظر. ومعنى النظر هو أنّا نقول: لا شك فى أصل الوجود وأنه ثابت فإن من قال لا موجود أصلاً فى العالم فقد باهت الضرورة والحسّ. فقولنا: لا شك فى أصل الوجود- مقدمة ضرورية. ثم نقول: والوجود المعترف به من الكل إما واجب، وإمّا جائز. فهذه المقدمة أيضاً ضرورية، فإنها حاصرة بين النفى والإثبات مثل قولنا: الموجود إما أن يكون قديماً أو حادثاً، فيكون صدقة ضرورياً، وهكذا كل تقسيم[٣] دائر بين النفى والإثبات. ومعناه أن الموجودات إما أن تكون[٤] استغنت، أو لم تستغن. والاستغناء عن السبب هو المراد بالوجوب، [٧٢] وعدم الاستغناء هو المراد بالجواز؛ فهذه مقدمة ثالثة[٥]. ثم نقول[٦] : إن كان هذا الموجود المعترف به واجباً، فقد ثبت واجب الوجود؛ وإن كان جائزاً

---

(١) ب، ق: محيطهما.

(٢) ب: وجود.

(٣) ق: قسم.

(٤) تكون: ناقصة فى ب.

(٥) ب ثالثة، وفوقها: ثانية؛ ق: ثالثة.

(٦) ب: نقول هذا إن كان الوجود.

فكل جائز مفتقر إلى واجب الوجود. ومعنى جوازه أنه أمكن عدمه ووجوده على حد واحد، وما هذا وَصْفُه لا يتميز وجوده عن عدمه إلا بمخَصِّص؛ وهذا أيضاً ضرورى- فقد ثبت بهذه المقدمات الضرورية واجبُ الوجود، وصار العلم بعد حصوله ضرورياً لا يتمارى فيه. فإن قيل: فيه موضع شك، إذ يقول المعترف به جائز ويقول: قولكم إنه يفتقر إلى واجبٍ كلّ جائزٍ وجُوده- غيرُ مُسَلَّم، بل يفتقر إلى سبب، ثم ذلك السبب يجوز أن يكون جائز الوجود؟ قلنا: فى تلك المقدمات، ما اشتمل على رفع هذا بالقوة؛ فإن كل ما ثبت له الجواز فافتقاره إلى سبب ضروريٌ. فإن قُدّر السبب جائزاً دخل فى الجملة التى سمّيناها كلاً. ونحن نعلم بالضرورة أن كل الجائزات تفتقر إلى سبب، فإن فرضت السبب جائزاً فافرضه داخلاً فى الجملة واطلب سببه، إذ يستحيل أن يسند ذلك جائز آخر[1]، وهكذا إلى غير نهاية، فإنه يكون عند ذلك جميع الأسباب والمسبّبات جملةً جائزة، ووصف الجواز يصدق على آحادها وعلى مجموعها، فيفتقر المجموع إلى سبب خارج عن وصف الجواز المخرج، وفيه ضرورة إثبات واجب الوجود. ثم بعد ذلك نتكلم فى صفته ونبيّن أنه لا يجوز أن يكون واجب الوجود جسماً ولا منطبعاً فى جسم ولا متغيراً ولا متحيزاً- إلى سائر ما يتبع ذلك ويثبت كل واحد[٧٣] منها بمقدمات لا شكّ فيها، وتكون النتيجة بعد حصولها من المقدمات فى الظهور على ذوق[2] المقدمات.

فإن قيل: العلوم الحسابية معترف بها لأنها ضرورية، ولذلك لم يُخْتَلَف فيها؛ وأما النظريات العقلية فإن[3] كانت مقدماتها كذلك فلمّ وقع الاختلاف فيها؟ فوقوع الاختلاف فيها يقطع الأمان[4]؟- قلنا: هذا باطل من وجهين: (أحدهما) أن العلوم الحسابية اختُلِف فيها تفصيلاً وجملةً من وجهين: أحدهما أن الأوائل قد اختلفوا فى كثير من هيئات الفلك ومعرفة مقاديرها، وهى مثبتة على مقدمات حسابية. ولكن متى كثرت المقدمات وتسلسلت ضعف الذهن عن حفظها. فربما تَزل واحدةٌ عن الذهن فيغلط فى النتيجة. وإمكان ذلك لا يشككنا فى الطريق. نعم! الخلاف فيها أندر، لأنها أظهر، وفى العقليات أكثر، لأنها أخفى

(١) ق: جائز له آخر.

(٢) كذا فى النسختين.

(٣) ب: كان؛ ق: فإن كان.

(٤) كذا فى النسختين

وأستر. ومن النظريات ما ظهر فاتفقوا عليه، وهو أن القديم لا يُعْدَم- فهذه مسألة نظرية ولم يخالف فيها أحدٌ ألبتة، فلا فرق بين الحسابية والعقلية. الثانى[١] أن مَنع حَصَر مدارك العلوم فى الحواس وأنكر العلوم النظرية جملة: الحسابية وغير الحسابية، فخلاف هؤلاء: هل يشككنا فى علمنا بأن العلوم الحسابية صادقة حقيقية؟ فإن قلتم: «نعم!» اتضح[٢] ميلكم عن الإنصاف؛ وإن قلتم: «لا!» فلم وقع الخلاف فيه؟ فإن قلتم: خلافه لَمْ يشككنا فى المقدمات فلمَ يشككنا فى النتيجة؟ فكذلك خلاف[٧٤] من خالفنا فى تفصيل ما عرفناه من الدلالة على ثبوت واجب الوجود لم يشككنا فى مقدمات الدليل فَلم يشككنا فى النتيجة؟

والوجه الآخر من الجواب[٣] هو أن السوفسطائية أنكروا الضروريات وخالفوا فيها وزعموا أنها خيالات لا أصل لها، واستدلوا عليه بأن أظهرها المحسوسات، ولا ثقة بقطع الإنسان بحسّه. ومهما شاهد إنساناً وكلّمه فقوله أقطعُ بحضوره وكلامه، فهو خطأ، فلعله يراه فى المنام. فكم من منام يراه الإنسان ويقطع به ولا يتمارى مع نفسه فى تحققه، ثم ينتبه على الفور فيبين أنه لا وجود له، حتى يرى فى المنام يد نفسه مقطوعة ورأسه مفصولاً، ويقطع به ولا وجود لما يقطع به. ثم خلافُ هؤلاء لا يشككنا فى الضروريات، وكذلك النظريات فإنها بعد حصولها من المقدمات تبقى ضرورية لا يتُمارى فيها كما فى الحسابيات.

وهذا كله كلامٌ على من ينكر النظر جملةً. أما التعليمية فلا يقدرون على إطلاق القول بإبطال النظر جملةً، فإنهم يسوقون الأدلة والبراهين على إثبات التعليم، ويرتّبون المقدمات كما حكيناه. فكيف ينكرون ذلك؟! فمن هنا قالوا: نظر العقل باطل- فيقال: وبمَ عرفتم بطلانه وثبوت التعليم؟ أبنظر أم ضرورة؟ ولابد أن يقال: بنظر: ومهما استُدل بالخلاف فى النظريات على فساد النظريات فقابلهُ بالخلاف[٤] من السوفسطائية فى الضروريات. ولا فرق بين المقامين. فإذا قالوا: وبم أمِنْتَ الخطأ؟ وكم من مرة[٧٥] اعتدت الشىء نظراً ثم بان خلافه؟! فيقال له: وبم عرفت حضورك بهذا[٥] البلد الذى أنت فيه، وكم من كرة اعتقدت

(١) ق: إن من الناس من حصر.

(٢) ج: أنضح مثلكم (!)؛ ق: ميلكم على.

(٣) ب: الخلاف (وفوقها: ح الجواب)؛ والتصحيح وارد فى ق أيضاً.

(٤) ق: الخلاف.

(٥) ب: بهذا الذى أنت فيه؛ واقترح ج أنه سقطت كلمة مثل: البلد؛ والاقتراح وارد فى ق.

نفسك ورأيتها ببلد آخر[١] لم تكن فيه- فيمَ تميز بين النوم واليقظة؟ وبم تأمن على نفسك فلعلك الآن فى هذا الكلام نائم؟! فإن زعم: إنى أدرك التفرقة ضرورةً؛ فيقال: وأنا أدركت التفرقة بين ما يجوز الغلط فيه من المقدمات، وما لا يجوز أيضاً ضرورة ولا فرق. وكذلك كم يغلط الإنسان فى الحساب ثم يتنبه! وإذا تنبه أدرك التفرقة ضرورة بين حالة الإصابة والخطأ. فإن قال قائل من الباطنية: نحن ننكر النظر جملةً، وما ذكرتم ليس من النظريات فى شىء، بل هى مقدمات ضرورية قطعية رتّبناها- قلنا: فأنتم الآن لم تفهموا معنى النظر الذى نقول به: فلسنا نقول إلا بمثل ما نظمتموه من المقدّمات الضرورية الحقيقية كما سنبيّنها. فكل قياسٍ لم يكن بنظم مقدمات ضرورية، أو بنظم مقدمات مستنتجة من ضروريةً فلا حُجّة فيه. فهذا هو القياس المعقول. وإنما ينتظم أبداً من مقدّمتين: إما مطلقة، وإما تقسيمية، وقد تسمى حَمْلية وشرطية. أما المطلقة فكقولنا: العالم حادث، وكل حادث فله سبب. فهاتان مقدّمتان: الأولى حسيّة، والثانية ضرورية عقلية؛ ونتيجته: أن لحوادث العالم إذاً سبباً، وأما التقسيمية[٢] فهو أنا نقول: إذا ثبت أن لحوادث العالم سبباً فالسبب المفروض[٣] إما حادث وإما قديم. فإن بَطَل كونهُ حادثاً ثبت كونه قديماً. ثم نبطل حادثاً بمثل هذه المقاييس فيثبت بالآخرة أن لوجود العالم سبباً [٧٦] قديماً. فهذا هو النظر المقول به. فإن كنتم متشككين فى صحّته فبمَ تنكرون من يمتنع من قبول مقدماتكم التى نظمتموّها ويقول: أنا متشكك فى صحتها[٤]؟ فإن نسبتموه إلى إنكار الضرورة نسبناكم إلى مثله فيما ادعينا معرفته بالنظر- ولا فرق.

هذا هو المنهج الجملى فى الرد عليهم، إذا أبطلوا نظر لاعقول، وهو الجزم الواجب فى إفحامهم، فلا ينبغى أن نخوض معهم فى التفصيل، بل نقتصر على أن نقول لهم: كل ما عرفتموه من مذهبكم: من صدق الإمام وعصمته وبطلان الرأى ووجوب التعليم- بماذا عرفتموه؟ ودعوى الضرورة غير ممكنة[٥] فيبقى النظر والسماع. وصدق السمع أيضاً لا يُعْرَف

(١) ب: أخرى... فيها.

(٢) ب: تقسيمية.

(٣) ب: مفروض.

(٤) فى صحتها: ناقصة فى ب.

(٥) ب ق: غير ممكن.

ضرورةً فيبقى النظر، وهذا لا مخرج عنه. فإن قال قائل: لا يُظَن بعاقل يدّعى مذهباً ليس ضرورياً ثم ينكر النظر، فلعلهم يعترفون بالنظر، إلا أنهم يقولون: تعلم طريق النظر واجبٌ، فإن الإنسان لا يستقل بنفسه فى النظريات. فإن أنكرتم ذلك فقد أنكرتم العقول بديهةً، إذ لم يترشح المدّرسون[1] والمعلّمون إلا للتعليم، فلِمَ تصدّوْا مع الاستغناء عنهم؟ وإن اعترفتم بذلك فقد اعترفتم بوجوب المعلّم، وأن العقول ليس فى مجردها غُنْية[2]، فبقى أنكم جوّزْتم التعلم من كل أحدٍ، وهم أوجبوا التعلم من معصوم، لأن مذاهب المعلمين مختلفة ومتعارضة ولا ترجيح للبعض[3] على البعض- قلنا: وهذا السؤال أيضاً فاسد، فإنّا لا ننكر الحاجة إلى[4] التعلم، بل العلوم منقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يمكن تحصيله إلا بالسماع[5] والتعلم كالإخبار عما مضى من الوقائع(٧٧) ومعجزات الأنبياء وما يقع فى القيام وأحوال الجنة والنار. فهذا لا يعرف إلا بالسماع من النبىّ المعصوم، أو بالخبر المتواتر عنه. فإن سُمِع بقول الآحاد حصل به علمٌ ظنى لا يقينىّ.

هذا قسم. والقسم الآخر من العلوم النظرية العقلية فليس فى الفطرة ما يرشد إلى الأدلة فيه، بل لابد فيه من التعلم لا ليقلد المعلم فيه، بل[6] لينبهه المعلّم على طريقه، ثم يرجع العاقل فيه إلى نفسه فيدركه بنظره. وعند هذا فليكن المعلّم مَنْ كان[7] ولو أفْسَقَ الخلقِ وأكذبهم، فإنّا لسنا نقلّده بل نتنبّه بتنبيهه فلا نحتاج فيه إلى معصوم، وهى كالعلوم الحسابية والهندسية لا تُعْلَم بالفطرة وتحتاج إلى المعلم، ونسْتغنى عن معلّم معصوم بل يتعلم طريق البرهان ويساوى المتعلمُ المعلّمَ بعد النظر فى العقليات عندنا فالحسابيات عندهم. وكم من شخص يغلط فى الحسابيات، ثم ينتبه بالآخرة بعد زمان؛ وذلك لا يشكك فى الأدلة والبراهين الحسابية ولا يحتمل[8] الافتقار فيها إلى معلّم معصوم.

(١) المدرسون: ناقصة فى ق. (٢) ق: عنه.

(٣) ق: فلا ترجحيح لبعض.

(٤) الحاجة إلى: ناقصة فى ب- ق: التعليم.

(٥) ق: وهو التعلم.

(٦) ق: ولكن ينبهه- ب: لينبه.

(٧) ق: ولو كان.

(٨) ق: ولا يوجب.

القسم الثالث: العلوم الشرعية الفقهية، وهو معرفة الحلال والحرام، والواجب والندب. وأصل هذا العلم السماعُ من صاحب الشرع، والسماع منه يورث العلم، إلا أن هذا لا يمكن تحصيل العلم القطعيّ فيه على الإطلاق فى حقّ كل شخص وفى كل واقعة، بل لابُدّ من الاكتفاء بالظن فيه ضرورة فى طريقين: أحدهما فى المستمعين، فإن الخلق فى عصر النبى- ﷺ - انقسموا إلى من شاهد فسمع وتحقق وعرف، وإلى مَنْ غاب فسمع من المبلّغين وآحاد الأمراء والولاة[٧٨] فاستفادوا ظناً من قوله الآحاد، ولكن وجب عليهم العملُ بالظن للضرورة. فإن النبى- ﷺ !- عجز عن إسماع كل واحد بنفسه من غير واسطة، ولم يشترط أن تتواتر عنه كل كلمة فى كل واقع لتعذّره. والعلم يحصل بأحد هذين المسلكين، وهو متعذرّ قطعاً. (والطرف الثانى) فى نفس الصورة الفقهية والحوادث الواقعة، إذن ما من واقعة إلا وفيها تكليف. والوقائع لا حصر لها، بل هى فى الإمكان غير متناهية. والنصوص لا تُفْرض إلا محصورة متناهية، ولا يحيط قط ما يتناهى بما لا يتناهى. وغاية صاحب الشرع مثلاً أن ينصّ على حكم كل صورة اشتمل عليها تصنيف المُصنّفين فى الفقه إلى عصرنا هذا. ولو فعل ذلك واستوفاه كانت الوقائع الممكنة الخارجة عن التصانيف أكثر من المسطورات فيها، بل لا نسبة لها إليها؛ فإن المسطورات محصورة، والممكنات لا حصر لها. فكيف يستوفى ما لا يتناهى بالنصّ؛ فالضرورة لابدّ من تحكيم الظن فى التعلق بصيغ[١] العمومات، وإن كان يحتمل أنها أطلقت لإرادة الخصوص، إذ عليها أكثر العمومات. ولذلك[٢] لما بعث رسول الله ﷺ مُعاذاً إلى اليمن وقال له: بم تحكم؟ فقال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنّة رسول الله . قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيى. فقال- ﷺ !- الحمد للّه الذى وفّق رسول[٣] رسوله لما يرضاه رسولُه. فإنما رخّص له فى اجتهاد الرأى[٤] لضرورة العجز عن استيعاب النصوص للوقائع[٥].

هذا بيان هذا القسم، ولا حاجة فيه إلى [٧٩] إمام معصوم، بل لا يغنى الإمام المعصوم

(١) ق: بنصغ.

(٢) لذلك: ناقصة فى ق.

(٣) ق: وفق رسول اللّه (وفيه نقص).

(٤) ق: الرأى وهو ظن بضرورة...

(٥) للوقائع؛ ناقصة فى ب.

شيئاً[(١)] ، فإنه لا يزيد على صاحب الشرع؛ وهو لم يُغْنِ فى كلا الطرفين، فلا قدرة[(٢)] على استيعاب الصور بالنصوص، ولا قدرة على مشافهة جميع الخلق ولا على تكليفهم اشتراط[(٣)] التواتر فى كل ما ينقل عنه ﷺ[(٤)] . فليت شعرى؛ معلمهم المعصوم ماذا يغنى فى[(٥)] هذين الطرفين؟! أيعرف كافّةُ الخلق نصوص أقاويله، وهم فى أقصى الشرق والغرب، بقول آحاد هؤلاء الدعاة ولا عصمة لهم حتى يوثق بهم أو يشترط التواتر عنه فى كل كلمة وهو فى نفسه[(٦)] محتجب لا يلقاه إلا[(٧)] الآحاد والشواذ؟- هذا لو سلّم أنه مطّلع على الحق بالوحى فى كل واقعة كما كان صاحب الشرع. فكيف، والحال كما نعرفه ويعرفه خواص أشياعه المحدقين[(٨)] به فى بلده وولايته!

فقد انكشف بهذا الكلام أنهم يُلبِّسون ويقولون: إن قلتم لا حاجة إلى التعليم فقد أنكرتم العادات؛ وإن اعترفتم فقد وافقتمونا على إثبات التعليم. فيأخذون التعليم لفظاً مجملاً مُسَلَماً ثم يفصّلونه بأن فيه اعترافاً بوجوب التعلم من المعصوم. فقد فهمت أى علم يستغنى فيه عن المعلم، وأى علم يحتاج فيه إليه. وإذا احتيج فما الذى يستفاد من المعلم طريقه ولا يقلّد فى نفسه فيستغنى عن عصمته. وما الذى يقلّد فى نفسه فيحتاج فيه إلى عصمته، وأن ذلك المعصوم هو النبى- ﷺ - وأن ما يؤخذ منه كيف ينقسم إلى ما يُعْلَم تحقيقاً، وإلى ما يُظن؛ وأن كافة الخلق كيف يضطرون إلى القناعة بالظن فى صدق مبلغ الخبر عن صاحب[٨٠] الشرع وفى إلحاق غير المنصوص إلى النصوص. وإذا أيقنت هذه القاعدة استوليت على كشف تلبيساتهم كلها، فإن عادتهم أبداً إطلاق مقدمات مهملة بنوا عليها النتيجة الفاسدة، كقولهم: إنكم إذا اعترفتم بالحاجة إلى التعليم فد اعترفتم بمذهبنا- فنقول: اعترافنا بالتعلم فى النظريات كاعترافكم به فى الحسابيات.

هذا منهج الكلام الجُمْلى عليهم.

---

(١) شيئاً: ناقص فى ب.
(٢) يقول ج: لعله سقط هنا: له.
(٣) ج: أشراط.
(٤) عليه السلام: ناقصة فى ب.
(٥) ب: عن.
(٦) فى نفسه: ناقصة فى ق.
(٧) ق: إلا آحاد الناس.
(٨) ق: والمحدقين به فى بلده وولايته- من البلادة وقلة الفطنة والجهالة والحماقة والغباوة وسوء العشرة (غير واضحة) وقلة الديانة وكثرة الخيانة وإبطال الشرائع والأمر بالمنكر النهى عن المعروف وادعاء الربوبية فقد انكشف.

المنهج الثانى فى الرد عليهم تفصيلاً

وسبيلنا أن نتكلم على كل مقدمة، من مقدماتهم الثمانى[١] التى نظمناها فنقول: (المقدمة الأولى) وهى قولكم إن كل شىء يتكلم فيه بنفى وإثبات ففيه حق وباطل، والحق واحد، والباطل ما يقابله. فهذه مقدمة صادقة لا نعتقد نزاعاً فيها، ولكن لا يصحّ منكم استعمالها. فإنا نقول: من الناس مَن أنكر حقائق الأشياء، وزعم أنه لاحق ولا باطل، وأن الأشياء تابعة للاعتقادات: فما يعتقد فيه الوجود فهو موجود فى حق ذلك المعتقد، وما يعتقد فيه العدم فهو معدوم فى حق المعتقد. وهذه مقالة فرقة من فرق السوفسطائية. وربما يقولون: الأشياء لا حقيقة لها[٢]، فنقول: هل هذه المقدمة مقدمةٌ يقطعون بها، وأنتم ترونها فى المنام ولا حقيقة لها، فبماذا أمنتم الغلط فيها؟ وكم رأيتم أنفسكم فى المنام قاطعين بأمرٍ لا حقيقة له! وما الذى آمنكم من إصابة خصومكم وخطئكم؟ ولا نزال نورد عليهم ما يوردونه على أهل النظر للتشكيك فيه [٨١] فلا يجدون فصلاً. فإن[٣] زعموا أنا نعرف ضرورة خطأ من يخالفنا من السوفسطائية ونعلم ضرورة صدق هذه المقدمة- قيل لهم[٤]: فبم تنكرون على أهل النظر إذا ادعو ذلك فى مذهبهم وفى تفريقهم[٥] بين ما غالطوا فيه وبين ما لم يغالطوا فيه، وفرقهم بين أنفسهم ومخالفيهم؟ فإن زعموا أن ذلك يُفْتَقر فيه إلى تأمل، وما نحن فيه بديهى- (+ فنقول: والحسابيات يُحتاج فيها إلى أدق تأمل. فإن غَلِط فى مسئلة عرفتموها من الحساب+) رجلٌ قصر نظره أو ضَعُف ذكاؤه، فهل يشكككم ذلك فى أن العلوم الحسابية صادقة؟ فإن قلتم: لا!- قيل: فهكذا حالُ النظّار المحققين إذا خالفهم المخالفون. وهذا ينبغى

---

(١) ق: الثابتة- وهو تحريف واضح.

(٢) ق: لها ويشبهون المحسوسات بالمنامات التى يعتقد قطعاً حقيقتها ولا حقيقة لما فيها.. (وفيه نقص).

(٣) ق: فإن زعموا أن الفرق بين، ونحن نعلم بالضرورة خطأ مخالفينا السوفسطائية.

(٤) قيل لهم: ناقصة فى ب.

(٥) ق: بين ما غلطوا فيه بين أنفسهم ومخالفيهم (وفيه نقص).

(+...+) ناقص فى ق.

أن يكون عليهم[١] فى كل مقام، لأن تبجحهم[٢] الأكثر باختلاف النظار، وأن ذلك ينبغى أن يسقط الأمان. وخلافنا لهم لم يسقط أمانهم عن مقدماتهم التى نظموها ثم طمعُوا مع ذلك أن يسقط أماننا عن النظريات بخلاف المخالف فيها. وهذا مع الطمع البارد والظن الركيك الذى لا ينخدع بمثله عاقل.

أما[٣] «المقدمة الثانية» وهى قولهم: إذا ثبت فى كل واقعة حق وباطل فلابد من معرفة الحق فيه[٤].

فهذه مقدمة كاذبة، إذ تسلموها[٥] جملةً وفيها تفصيل. وهذه عادتهم فى التلبيس، فلا يغفُلَنّ عنها المحصّل. فنقول: قول القائل: الحق لابد من معرفته كقول القائل: المسألة لابد من معرفتها، أو المسائل لابُدّ من معرفتها. فيقال: هذا خطأ، بل المسألة اسم جنس يتناول ما لابد من معرفته، وما عن معرفته بد، فلابد من تفصيل. وكذلك[٦] الحق: بنا غُنْية من معرفته فى أكثر الأمور[٨٢] فإن جملة التواريخ والأخبار[٧] التى كانت وستكون إلى مُنْقَرضَ العالم أو[٨] هى كائنة واقعة اليوم فى العالم يُتكلّم فيها بنص وإثبات. والحق واحد، ولا حاجة بنا إلى معرفته. [٩] وهذا كقول القائل: ملك الروم الآن قائم، أم لا؟ والحق أحدهما لا محال. وما تحت قدمى[١٠] من الأرض بعد مجاوزة خمسة أذرع حجرٌ أو تراب؟ وفيه[١١] دودٌ، أم لا؟ والحق[١٢] أحدهما لا محالة. ومقدار كرة الشمس أو زحل ومسافتهما مائة فرسخ، أم لا؟ والحق أحدهما. وهكذا مساحات الجبال والبلاد وعدد الحيوانات فى البر والبحر وعدد الرمل. فهذه كلها فيها حق وباطل. ولا حاجة إلى معرفتها، بل العلوم المشهورة من النحو والشعر والطب والفلسفة والكلام وغيرها فمنها حق وباطل. ولا حاجة بنا إلى أكثر ما قيل فيها، بل الذى نسلم أنه لابد من معرفته مسألتان: وجود الصانع تعالى، وصدق الرسول ﷺ. وهذا

(١) ق: عليه. (٢) ق: حجيهم.
(٣) أما: ناقصة فى ب. (٤) فيه: ناقصة فى ق.
(٥) ب: سلموها. (٦) ق: فلذلك.
(٧) ق: والأحوال. (٨) ب: وهى.
(٩) ق: وهو. (١٠) ق: وما يجب من أرض (!).
(١١) وفيه .. لا: ناقص فى ق.
(١٢) ق: والحق واحد كذا مساحات... (وفيه نقص طويل).

لابد منه. ثم إذا أثبت صدق الرسول فالباقى يتعلق به تقليداً أو علماً بخبر المتواتر(١)، أو ظناً بخبر الواحد، وذلك من العلوم كافٍ فى الدنيا والآخرة، وما عداه مستغنىً عنه. أما وجود الصانع وصدقُ الرسول فطريق معرفته النظرُ فى الخلق حتى يستدل به على الخالق، وفى المعجزة حتى يستدل بها على صدق الرسول. وهذان لا حاجة فيهما إلى معلم معصوم، فإن الناس فيه قسمان: قسم اعتقدوا ذلك تقليداً وسماعاً من أبويهم، وصمّموا عليه العقد قاطعين به وناطقين بقولهم: لا إلا إلا الله، محمد رسول الله[٨٣] ﷺ، من غير بحث عن الطريق البرهانية وهؤلاء هم المسلمون حقاً. وذلك الاعتقاد يكفيهم، وليس عليهم طلب طرق البراهين. وعرفنا ذلك قطعاً من صاحب الشرع، فإنه كان يقصده أجلاف العرب وأغمار(٢) أهل السواد، وبالجملة طائفة(٣) أو قطعوا آراباً لم يدركوا شيئاً من البراهين العقلية، بل لا يبين تمييزهم عن البهائم إلا بالنطق. وكان يعرض عليهم كلمة الشهادتين، ثم يحكم لهم بالإيمان ويقنع منهم به، وأمرهم بالعبادات. فعُلِم قطعاً أن الاعتقاد المصمّم كافٍ وإن لم يكن عن برهان، بل كان عن تقليد. وربما كان يتقدم إليه الأعرابى فيحلفه أن رسول الله وأنه صادق فيما يقول، فيحلف له ويصدقه، فيحكم بإسلامه. فهؤلاء، أعنى المقلدين، يستغنون عن الإمام المعصوم.

(القسم الثانى) من اضطرب عليه تقليده إما بتفكر وإما بتشكيك غيره إياه أو يتأمله(٤) بأن الخطأ جائز على آرائه. فهذا لا ينجيه إلا البرهان القاطع الدالّ على وجود الصانع، وهو النظر فى الصنْع، وعلى صدق الرسول وهو النظر فى المعجزة. وليت شعرى ماذا يغنى عنهم إمامهم المعصوم! أيقول له: أعتقد أن للعالم صانعاً وأن محمداً ﷺ صادقٌ- تقليداً لى من غير دليل فإنى الإمام المعصوم؛ أو يذكر له الدليل فينبهه على وجه دلالته؟ فإن كان سَوْمه(٥) التقليد فمن أى وجه يصدقه، بل من أين يعرف عصمته وهو ليس يعرف عصمة صاحبه الذى يزعم أنه خليفته بعد درجات كبيرة؟! وإن ذكر الدليل افتقر المسترشد[٨٤] إلى أن ينظر فى الدليل ويتأمل فى ترتيبه ووجه دلالته، أم لا. فإن لم يتأمل

---

(١) ق: متواتر.
(٢) ب: أغنام.
(٣) ق: طوائف.
(٤) ق: وبتجويز الخطأ.
(٥) كذا فى النسختين. وسام سوماً: ذهب فى ابتغاء الشىء؛ ومعنى السوم إذن: المذهب، الإيحاء.

فكيف يدرك دون النظر والتأمل، وهذه العلوم ليست ضرورية؟ وإن تأمل وأدرك نتاج المقدمات الضرورية المنتجة المطلوبة بتأمله وخرج به عن حد التقليد له فما الفرق بين أن يكون المنبه له على وجه الدلالة ونظم المقدمات هذا هو المشار إليه المعصوم، أو داعية أو عالم آخر من علماء الزمان. فإن كل واحدٍ ليس يدعوه إلى تقليده، وإنما[1] يقوده إلى مقتضى الدليل، ولا يدرك مقتضى الدليل إلا بالتأمل. فإذا تأمل وأدرك لم يكن مقلداً لمعلّمه، بل كان كمتعلم للأدلة الحسابية. ولا فرق فى ذلك بين أفسق الخلق[2] وبين أورعهم، كمعلم الحساب فلا يحتاج فيه إلى الورع فضلاً عن العصمة لأنه ليس مقلداً؛ وإنما[3] الدليل هو المتبع. فإذاً لا يعدو الخلق هذين القسمين: فالأول مستغنٍ عن المعصوم، والثانى لا يغنى عنه المعصوم شيئاً. فقد بطلت مقدمتان: إحداهما أن كل حق فلابد من معرفته، والأخرى أنه لا يعرف الحق إلا من معصوم.

فإن قيل: لا تكفى معرفة الله ورسوله، بل لابد من معرفة صفات الله ومعرفته الأحكام الشرعية- قلنا: أما صفات الله تعالى فسمان: قسم لا يمكن معرفة صدق الرسول وبعثته إلا بعد معرفته، ككونه عالماً[4] وقادراً على الإرسال- فهذا يعرف عندنا بالأدلة العقلية كما ذكرناه؛ والمعصوم لا يُغْنِى، لأن المعتقد له تقليداً أو سماعاً من أبويه مستغنٍ عن المعلم كما سبق. والمتردد فيه ماذا يغنى عنه المعصوم! [٨٥] أفيقول له: قَلدْنى فى أنه تعالى قادر عالم، فيقول له: كيف أقلدك ولم تسمح نفسى بتقليد محمد بن عبد الله- ﷺ- وهو صاحب المعجزة؟! وإن ذكَر له وجه الدليل أعاد القول فيه إلى ما مضى فى أصل وجود الصانع وصدق الرسول من غير فرق. وأما الأحكام الشرعية فلابد لكل واحدٍ من معرفة ما يحتاج إليه فى واجباته، وهى قسمان: (القسم الأول) ما يمكن معرفته قطعاً وهو الذى اشتمل عليه نص القرآن وتواتر عنه[5] الخبرُ من صاحب الشرع: كعدد ركعات الصلوات الخمس، ومقادير

(١) ق: وأنه ينبهه.

(٢) ق: الخلفاء.

(٣) ق: وإنما المتبع هو الدليل.

(٤) ب: قادراً وعالماً على الإرسال.

(٥) ق: به.

النصُب فى الزكوات[١] وقوانين العبادات وأركان الحج؛ [٢] أوما أجمعت عليه الأمة. فهذا القسم لا حاجة فيه إلى إمام معصوم أصلا.- (القسم الثانى) ما لا يمكن معرفته قطعاً، بل يتطرق الظن[٣] إليه وهو إما نص يتطرق الظن إلى نقله من حيث ينقله الآحاد فيجب التصديق به ظناً، كما كان يجب على الخلق فى زمان رسول الله- ﷺ- فى سائر الأقطار؛ وإما صورة لا نصّ فيها فيحتاج إلى تشبيهها بالنصوص عليه وتقريبها منه بالاجتهاد؛ وهو الذى قال مُعاذٌ فيه: «أجتهد رأيى». وكون هذا مظنوناً ضرورىٌ فى الطرفين جميعاً إذ لا يمكن شرط التواتر فى الكل، ولا يمكن استيعاب جميع الصور بالنص فلا يُغْنى المعصوم فى هذا شيئاً، فإنه لا يقدر على أن يجعل ما نقله الواحد متواتراً، بل لو تيقنه لم يقدر على مشافهة كافة الخلق به، ولا تكليفهم السماع عنه تواتراً، فيقلد أشياعه دعاة المعصوم[٨٦] وهم غير معصومين، بل يجوز عليهم الخطأ والكذب. فنحن نقلد علماء الشرع، وهم دعاة محمد ﷺ المؤيد بالمعجزات الباهرة. فأى[٤] حاجة إلى المعصوم فيه؛ وأما الصورة التى ليست منصوصة فيجتهد فيها الرأى، [٥] إذ المعصوم لا يُغْنى عنها شيئاً، فإنه بين أن يعترف بأنه أيضاً ظانّ والخطأ جائزٌ[٦] فى كل ذى ظن؛ ولا يختلف ذلك بالأشخاص[٧]. فما الذى يميز ظنه من ظن غيره وهو مجوز للخطأ على نفسه؟! وإن ادعى المعرفة فيه: أيدعيها عن وحى، أو عن سماع نص فيه، أو عن دليل عقلى؟ فإن ادعى تواتر الوحى إليه[٨] فى كل واقعة، فإذاً هو مدّع للنبوة فيفتقر إلى معجزة. كيف ولا يتصور تقدير المعجزة إذ بأن لنا أن محمداً- ﷺ- خاتم الأنبياء: فإن جوّزنا الكذب على محمد فى قوله: «أنا خاتم الأنبياء»- مع إقامة المعجزة، فكيف نأمن كذب هذا المعصوم وإن أقام المعجزة؟! وإن ادعى معرفته عن نص بلغه فكيف لا يستحى من دعوى نص صاحب الشرع على وقائع لا يتصور حصرها وعدّها، بل لو

(١) فى الزكوات: ناقص فى ب؛ والزكوات: جمع زكاة.

(٢) ق: وما اجتمعت الأمة عليه.

(٣) ق: إليه الظن.

(٤) ق: فأى ‹حاجة› بنا إلى معصوم!

(٥) ق: بالرأى. (٦) ق: كائن.

(٧) ق: باختلاف الأشخاص.

(٨) إليه: ناقصة فى ق.

عُمر الإنسان عُمْر نوحٍ ولم يشتغل إلاّ بعدّ الصور والنصوص عليها لم يستوعب عشر عشرها. ففي أيّ عمر استوعب الرسول- ﷺ- جميع الصور بالنص! فإن ادعى المعرفة بدليل عقلي، فما أجهله بالفقهيات[1] والعقليات جميعاً، إذ الشرعيات أمورٌ وضعية اصطلاحية تختلف بأوضاع الأنبياء والأعصار والأمم كما نرى الشرائع مختلفة، فكيف[2] تجوز فيها الأدلة[٨٧] العقلية القاطعة؟! وإن ادعاها عن دليل عقلي مفيد للنظر فالفقهاء كلهم لهم هذه الرتبة!

فاستبان أن ما ذكروه تلبيس بعيد عن التحقيق، وأن العاميّ المنخدع به في غاية الحمق[3] لأنهم يلبسون على العوام بأن يتبعوا الظن وإن الظنّ لا يغني عن الحق شيئاً. والفقهيات لا بُدّ فيها من اتباع الظن فهو ضروري، كما في التجارات والسياسات وفصل الخصومات للمصالح، فإن كل الأمور المصلحية تُبنى على الظن. والمعصوم كيف يغني عن هذا الظن، وصاحب الشريعة[4] لم يغن عنه ولم يقدر عليه، بل أذن في الاجتهاد وفي الاعتماد على قول[5] آحاد الرواة عنه وفي التمسك بعمومات الألفاظ؛ وكل[6] ذلك ظنّ عمل به في عصره مع وجوده، فكيف يُسْتَقْبَح ذلك بعد وفاته!

فإن قيل: فإذا اختلف المجتهدون لاختلاف مسالك الظنون فماذا ترون؟ إن قلتم: «كل مجتهد مصيب»- تناقض كلامكم، فإن خصومكم مهما أصابوا في اعتقادهم[7] يقولون أخطأتمْ؛ أفلستم[8] مصيبين إذاً، فكيف[9] وفي الفرق من يستبيح سفك دمائكم؟ فإن كانوا مصيبين أيضاً فنحن في سفك دمائكم ونهْبَ أموالكم مصيبون؛ فلم تنكرون علينا؟ وإن قلتم: إن[10] المصيب واحد فيم نميز[11] المصيب من المخطئ؟ وكيف نتخلص[12] من خطر

(١) ق: بالعقليات والشرعيات جميعاً.

(٢) ق: تقال علها.

(٣) ب: العمق.

(٤) ب: المعجزة: ق: الشريعة صلوات الله عليه.

(٥) ق: الآحاد في الرواية عنه.

(٦) ق: وكذلك ظن.

(٧) ق: معتقدهم منهم يقولون.

(٨) ق: فلستم.

(٩) ب: وكيف وفي..

(١٠) إن: ناقصة في ب.

(١١) ب: تميز المسكين المصيب؛ وفوقها: بين المسلكين؛ ق: فيما نميز المسكين المقلد المصيب.

(١٢) ب: عن.

الخطأ والظن؟- قلنا[١]: فيه رأيان. فإن قلنا: كل[٢] مجتهد مصيب لم نتناقض، إذ نريد به أنه مصيب حكم الله فى حق نفسه ومقلديه[٣]، إذ حكم الله عليه أن يتبع غالب ظنه فى كل واقعة[٨٨] وقد اتبع؛ وهذا حكم الله على خصمه. (+ وقولهم: إنه مصيبٌ إذاً فى سفك الدم- فهو كلام جاهل +) بالفقهيات. فإن ما اقترف فيه الفرق مما يُرى فيه سفك الدماء مسائل قطعية عقلية، المصيب فيها واحد؛ والمسائل الظنية الفقهية المختلف فيها بين الشافعى وأبى حنيفة ومالك[٤] لا تفضى إلى التقاتل[٥] وسفك الدماء. بل كلّ فريق يعتقد احترام الفريق الآخر حتى يحكم بأنه لا ينقض حكمه إذا قضى به، وأنه يجب على المخالف الاتباع. نعم! اختلفوا فى أنه: هل يطلق اسم الخطأ على الفرقة الأخرى[٦] فى غير إنكار واعتراض أم لا؟ وقولهم: إن خصمك يقول: أنت مخطئ، فإن كان هو مصيباً فإذاً أنت مخطئ- قلنا: إن قال خصمى[٧]: أنت مخطئ، أى أظنّ خطأك فهو صادق؛ وأنا أيضاً صادق فى قول: إنى[٨] مصيب؛ ولا تناقض. وإن قال: أقطع بأنك مخطئ، فليس مصيباً فى هذا القول، بل بطلان قول من يقطع بالخطأ فى المجتهدات ليس مظنوناً، بل هو مقطوع[٩] فى جملة المسائل القطعية الأصولية. فالقول[١٠]: «إن المصيب من المجتهدين كلاهما أو أحدهما»- مسألة أصولية قطعية لا ظنية، وقد التبست عليهم الأصوليات بالفقهيات الظنية. ومهما[١١] كشف الغطاء لم يتناقض الكلام[١٢].- فإن قيل: فإذا رأيتم كل واحدٍ مصيباً فلْيَجُزْ للمجتهد أن يأخذ بقول خصمه ويعمل به لأنه مصيب، ولْيَجُزْ للمقلد أن يتبع منْ شاء من الأئمة المجتهدين، قلنا: أما اتباع المجتهد لغيره فخطأ؛ فإن حكم الله عليه أن يتبع ظن نفسه، وهذا مقطوع به. فإذا اتبع ظن غيره فقد أخطأ فى[٩٠] مسئلة قطعية[١٣]

(١) ق: والجواب أن نقول: فيه رأيان.
(٢) ق: إن كل.
(٣) ق: وحق مقلديه.
(+..+) ناقص فى ق.
(٤) ب: فلا.
(٥) ق: المقابل (!).
(٦) ق: من.
(٧) خصمى: ناقصة فى ق.
(٨) ق: أظن أنى مصيب.
(٩) به: ناقصة فى ق.
(١٠) ق: والقول بأن المصيبين من المجتهدين بر (!).
(١١) مهما= إذا.
(١٢) ق: الكلام منا.
(١٣) ق: وأصولية.

أصولية، وعرف ذلك بالإجماع القاطع. وأما[1] بخبر المقلدين الأئمة فقد قال به قائلون، ولكن المختار عندنا أنه يجب أن يقلد من يعتقد أنه أفضل القوم وأعرفهم. ومُسْتَنَدُ اعتقاده إمّا تقليد سماعي من الأبوين، وإما بحث عاميٌّ عن أحواله، وإما تسامعٌ عن ألسنة الفقهاء؛ وبالجملة يحصل له ظنّ غالب من هذه المستندات، فعليه اتباع ظن نفسه، كما على المجتهد اتباع ظن نفسه. وهذا ليس[2] بكليٍّ فى الشرع لأن[3] الشرع يشتمل على مصلحة جزئية فى كل مسئلة، وعلى مصلحة كلية فى الجملة. أما الجزئية فما يُعْرَف عنها دليلُ كل حكم وحكمته. أما المصلحة الكلية[4] فهى أن يكون كل مكلف تحت قانون معين من تكاليف الشرع فى جميع حركاته وأقواله واعتقاداته، فلا يكون كالبهيمة المسيّبة تعمل بهواها، حتى يرتاض بلجام التقوى وتأديب الشرع وتقسيمه إلى ما يطلقه[5] وإلى ما يُحجر عليه فيه: فيقدم حيث يُطْلَق الشرع، ويمتنع حيث يمنع ولا يتخذ إلهه هواه ويتّبع فيه مناه. ومهما خبرنا المقلدين فى مذاهب الأئمة ليستمد منها أطيبها عنده اضطرب القائلون فى حقه فلا يبقى له مرجع إلاّ شهوته فى الاختيار، وهو مناقض للغرض الكلى؛ فرأينا أن نحصره فى قالب وأن نضبطه بضابط[6] وهو رأى شخص واحد لهذا المعنى. ولهذا اختلفت قوانين الأنبياء فى الأعصار بالإضافة إلى التفصيل، ولم تختلف فى أصل التكليف ودعوة[91] الخلق عن اتباع الهوى إلى طاعة قانون الشرع. فهذا ما نراه مختاراً فى حق آحاد المقلدين.- هذا أحد الرأيين وهو أن كل مجتهد مصيب. ومَنْ رأى أن المصيب واحدٌ، فلا تناقض أيضاً فى كلامه[7]. وقوله: بم يأمن من إمكان الخطأ؟- قلنا: أولاً تعارضهم. فمن كان مسكنه بعيداً عن رسول الله ﷺ وكان يعول على قول الواحد، وكذا فى مسكنه بعيد عن معصومكم بينه وبينه البحار الحاجزة والمهامه المهلكة- [8] بمن يأمن الخطأ على المبلّغ وهو غير معصوم؟

(١) ق: الخبر المقلدين (!).

(٢) ق: وهذا السر (!) كلى فى الشرع وهو أنه الشرع يشتمل...

(٣) ب: لأن وهو أن (ورمج على الأولى).

(٤) ب: هو أن.

(٥) ق: وما لحجزه عليه فقام (!!).

(٦) وهو: ناقصة فى ب.

(٧) ق: قولكم (... بياض) من إمكان الخطأ فنقول أو لم يعارضكم (!).

(٨) ق: لمن.

فسيقولون: يحكم بالظن، وليس عليه أكثر من ذلك. فهذا جوابنا. فإن قلتم: إن له طريقاً إلى الخلاص من الظن، وهو أن يقصد النبى- ﷺ!- فإن التوجه إليه من الممكنات، فكذا يقصد للإمام المعصوم فى كل زمان- قلنا: وهل[1] يجب قصد ذلك مهما جوز الخطأ؟ فإن قلتم: لا، فأىّ فائدة فى إمكانه وقد جاز له اقتحام متن الخطر فيما جوز فيه الخطأ؟ فإذا جاز ذلك فلا بأس بفوات الإمكان. كيف ولا يقدر كل زَمِنٍ[2] مدبر لا مال له على أن يقطع ألف فرسخ ليسأل عن مسألة فقهية واقعة. كيف ولو قطعها، فكيف يزول ظنه بإمامكم المعصوم وإن شافهه به إذْ لا معجزة له على صدقه؛ فبأىّ وجه يثق بقوله[3]؛ وكيف يزول ظنه به؟ ثم يقول: لا خلاص له عن احتمال الخطأ، ولكن لا ضرر عليه. وغاية ما فى[4] هذا الباب أنى يكون فى درك الصواب[5] مزية فضيلة. والإنسان- فى جميع مصالحه[6] الدنيوية: من التجارة والحرب مع[92] العدوّ والزراعة- يقول على ظنون[7] فلا يقدر على الخلاص من إمكان الخطأ فيه، ولا ضرر عليه، بل[8] لو أخطأ صريحاً فى مسألة شرعية فليس عليه ضرر، بل الخطأ فى تفاصيل الفقهيات معفو عنه شرعاً بقوله ﷺ: من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. فما هوّلوا[9] من خطر الخطأ مستَحقر فى نفسه عند المحصلين من أهل الدين، وإنما يعظم به الأمر على العوام الغافلين عن أسرار الشرع. فليس الخطأ فى الفقهيات من المهلكات فى الآخرة، بل ليس ارتكاب كبيرة موجباً لتخليد العقاب ولا للزومه على وجه لا يقبل العفو. أما المجْتَهَدات فلا مأثم على من يخطئ فيها. والحنفى يقول: يصلّى المسافر ركعتين؛ والشافعى يقول: يصلى أربعاً، وكيفما فعل فالتفاوت قريب؛ ولو قُدّر فيه خطأ فهو معفوٌ عنه. فإنما العبادات مجاهدات ورياضات تُكْسِب النفوس صفاءً وتُبْلغ فى الآخرة مقاماً محموداً، كما أن تكرار المتفعة لما يتعلّمه يجعله فقيه النفس ويبلّغه رتبة العلماء. ومصلحته تختلف بكثرة التكرار وقلّته، ورفعه صوته فيه مخفضه. فإن أخطأ فى الاقتصار على التكرار لدرس واحد مرّتين، وكانت الثلاث أكثر تأثيراً فى نفسه فى علم

---

(1) ق: وهل يجب قصده فى كل مهما. (2) كل زمن: ناقصة فى ق.

(3) ب: إلى قوله. (4) هذا: ناقصة فى ب.

(5) مزية: ناقصة فى ق. (6) مصالحه: بياض فى ق.

(7) ق: ظنونه. (8) ق: ولو.

(9) أى الباطنية.

الله تعالى، أو أخطأ فى الثلاث وكان الاقتصار على الاثنين أكثر تأثيراً فى صيانته عن التبرم المُبَلِّد[1]، أو أخطأ فى خفض الصوت وكان الجهر أوفق لطبعه وللتأثير فى تنبيه نفسه، أو كان[٩٣] الخفض أدعى له إلى التأمُّل فى كنه معناه، لم يكن الخطأ فى شيء من ذلك فى ليلة أو ليال مؤيساً عن رتبة الإمامة وويل فقه النفس، وهو فى جميع ما يخمّن ويرتب[2] فى مقادير التكرار من حيث الكمية والكيفية والوقت مجتهد فيه[3] وظانّ وسالك إلى طريق الفوز بمقصوده ما دام مواظباً على الأصل، وإن كان قد تيقّن له الخطأ أحياناً فى التفاصيل وإنما الخطر فى التغليظ[4] والاعتراض والاغترار بالفطنة الفطرية ظناً بأن فيها غنية عن الاجتهاد، كما ظن فريق من الباطنية أن نفوسهم زكيّة مرتاضة مستغنية عن الرياضات بالعبادات الشرعية فأهملوها وتعرّضوا بسببها للعقاب الأليم فى دار الآخرة. فليعتقد المسترشد أن إفضاء المجاهدات الشرعية إلى المقامات المحمودة السَّنيّة فى دار الآخرة كإفضاء الاجتهاد- فى ضبط العلوم والمواظبة[5] عليها- إلى مقام الأئمة. وعند[6] هذا نستحقر ما عظَّم الباطنيةُ الأمر فيه من خطر الخطأ على المجتهدين فى الجهر بالبسملة وتثنية الإقامة وأمثالها؛ فالتفاوت فيه بعد المواظبة على الأصول المشهورة كالتفاوت فى الجهر بالتكرار أو الخفض به من غير فرق وكيف. وقد نبه الشرع على تمهيد عذر المخطئ فيه[7] كما تواتر ذلك من صاحب الشرع. هذا تمام الكلام على المقدمة الثانية:

وأما (المقدمة الثالثة) وهى قولهم: إذا ثبت وجوب معرفة الحق فلا يخلو إما أن يعرفه الإنسان من نفسه، أو من غيره. فهذه مقدمة[٩٤] صادقة لا نزاع فيها. نعم! المجادلة[8] عليها بما يُفحم الباطنية ويمنعهم من استعمالها كما ذكرنا فى المقدمة الأولى، وهى جارية فى كل مقدمة صادقة.

(١) المبلد: ناقص فى ق.

(٢) قد أهاج: يريب؛ ق: ويركب من مقادير.

(٣) ق: أوظان. (٤) ق: الغفلة.

(٥) ق: بالمواظبة.

(٦) وعندهم هذا الكلام يستحقر مغائم ما عظم الباطنية.

(٧) فيه: ناقصة فى ب.

(٨) ق: الجواب عنها بما يفحم..

وأما (المقدمة الرابعة) وهى قولهم: إذا بطلت[١] معرفته من نفسه بطريق النظر ثَبَت وجوب التعلّم من غيره. فهذه صادقة على[٢] تقدير بطلان النظر وتسليم معرفة الحق. ولكنّا لا نسلم بطلان النظر، كما سبق وكما سنذكر فى إفساد شُبَهِهم المزخرفة[٣] لإبطال النظر؛ ولا نسلّم وجوب معرفة الحق، لأنّ من جملته ما بنا مندوحة عنه، والمحتاج إليه معرفةُ الصانع وصدق الرسول. والناس قد اعتقدوها سماعاً وتقليداً لأبويهم[٤]، وفى ذلك ما يغنيهم فلا حاجة بهم إلى استئناف تعلّم من معلّم معصوم. فإن قنعوا بالتعليم من الأبوين فنحن نسلّم حاجة الصبيان فى مبدأ النشوء إلى ذلك ولا ننكره. ولا مستروح لهم فى هذا التسليم[٥].

ومن هذه المقدمة قولهم: إذا ثبتت الحاجة إلى المعلم فليكن المعلم معصوماً، وهذا متنازع فيه، فإن المعلّم إن كان يعلم ويذكر معه[٦] الدليل العقلى وينبّه على وجه الدلالة ليتأمل المتعلم فيه بمبلغ عقله ويجوز له الثقة بمقتضى عقله بعد تنبيه المعلم، فليكن المعلم ولو أفسق الخليفة فلم يحتاج إلى عصمته وليس يتلقف المتعلم منه تقليد[٧] ما يتلقفه، بل هو كالحساب لابد من معرفة الحق فيه لمصالح[٨] المعاملات ولا يعرفه الإنسان من نفسه، ويفتقر إلى معلم ولا يحتاج إلى عصمته لأنه ليس علماً تقليدياً، بل هو برهانى[٩]. وإن زعمتم أن المتعلم ليس يتعلم بالبرهان والدليل لأن ذلك[٩٥] يدركه بنظر عقله، ولا ثقة بعقله مع ضعف عقول الخلق وتفاوتها فلذلك يحتاج إلى معصوم- فهذا الآن حماقة، لأنه إما أن يعرف عصمته ضرورة أو تقليداً؛ ولا سبيل إلى دعوى شىء منه، فلابد أن يعرفه نظراً، إذ لا شخص فى العالم يعرف عصمته ضرورة أو يواثق بقوله مهما قال أنا معصوم. وإذا لم يعرف عصمته كيف يقلده! وإذا لم يثق بنظره كيف يعرف عصمته! فإن كان الأمر كما ذكرتموه فقد وقع الناس عن تعلم الحق وصار ذلك من المستحيلات فإذا قالوا: لابد من تعلم الحق لا بطريق النظر، كان كمن يقول: لابد من الجمع بين البياض والسواد، لأنه إن تعلم من غيره بتأمّل دليل المسئلة التى يتعلمها

---

(١) ب: بطل.

(٢) ق: صادقة بشرط تسليم بطلان النظر وتسليم وجوب معرفة الحق. هيهات فإنا لا نسلم.

(٣) ق: التى زخرفوها.

(٤) ق: لآبائهم.

(٥) بغير واو فى ق.

(٦) معه: ناقصة فى ق.

(٧) ق: تقليداً بل هو كالحساب.

(٨) ق: بمصالح.

(٩) ق: برهان.

كان ناظراً مقتحماً خطر الخطأ؛ وإن قلّده لكونه معصوماً كان مدركاً عصمته بالنظر فى دليل العصمة. وإن لم يعتقد العصمة ويعلم ممن كان فقد رجع الأمر بالآخرة إلى ما استبعدوه وهو التعلم ممن لم تعرف عصمته وفيهم كثرةٌ وأقوالهم متعارضة كما ذكروه، وهذا لا مخلص عنه أبد الدهر.

وأما (المقدمة الخامسة» وهى قولهم: إن العالم لا يخلو إما أن يشتمل على ذلك المعصوم المضطر إليه، أو يخلو عنه؛ ولا[١] وجه لتقدير خلوّ العالم عنه فإن ذلك يؤدى إلى تغطية الحق وذلك ظلمٌ لا يليق بالحكمة- فهو[٢] أيضاً مقدمة فاسدة، لأنّا إن سلّمنا سائر المقدمات وسلّمنا ضرورة الخلق إلى معلم معصوم[٣] فنقول: لا يستحيل خلو العالم عنه، بل عندنا[٤] يجوز خلوّ العالم عن النبى أبداً، بل يجوز لله أن يعذّب جميع خلقه[٩٦] وأن يضطرهم إلى النار، فإنه بجميع ذلك متصرف فى مُلْكه بحسب إرادته، ولا مُعْتَرِض على المالك من حيث العقل فى تصرفاته، وإنما الظلم وضع الشىء فى غير موضعه، والتصرف فى غير ما يستحقه المتصرف. وهذا لا يُتصورَ من الله. فلعل العالم خال عنه على معنى أن الله لم يخلقه.

فإن قيل: مهما قدر الله على إرشاد الخلق إلى سبيل النجاة ونيل السعادات ببعثة الرسل ونصب الأئمة ولم يفعل ذلك كان إضراراً بالخلق مع انتفاء المنفعة عن الله تعالى فى هذا الإضرار، وهو فى غاية القبح المناقض لأوصاف الكمال من حكمته وعدله، ولا يليق ذلك بالصفات الإلهية- قلنا: هذا الكلام مختل وغطاء ينخدع به العامى ويستحقره الغوّاص[٥] فى العلوم. وقد انخدع به طوائف من المعتزلة. واستقصاء وجه الرد عليهم فى فن الكلام. وأنا الآن مقتصرٌ على مثال واحد يبين قطعاً أن الله تعالى ليس يلزمه فى نعوت كماله أن يرعى مصلحة خلقه، وهو: أنَّا نفرض ثلاثة من الأطفال مات أحدهم طفلاً، وبلغ أحدهم مسلماً ثم مات، وبلغ الآخر وكفر[٦] ثم مات؛ فيجازى الله كلّ أحد[٧] بما يستحقه، فيكون مقيماً

(١) ب: فلا.
(٢) ق: فهذا.
(٣) ق: معصوم جداً (!).
(٤) ق: يجوز عندنا.
(٥) ق: الغواصون.
(٦) ق: كافراً.
(٧) ق: واحد.

للعدل[١] فينزل الذى بلغ وكفر فى دركات لظى، والذى بلغ وأسلم[٢] فى درجات العُلا، والذى مات طفلاً من غير إسلام ومقاساة عبادة بعد البلوغ فى درجة دون درجة الذى بلغ وأسلم. فيقول الذى مات طفلاً: يارب[٣]! لم أخرتنى عن أخى[٤] المسلم الذى بلغ ومات، ولا يليق بكرمك[٩٧] إلاّ العدل، وقد منعتنى[٥] من مزايا تلك الرتبة، ولو أنعمت علىّ بها لانتفعت بها ولم تضرك- فكيف يليق بالعدل ذلك؟ فيقول له[٦] بزعم من يدعى الحكمة: إنه بلغ وأسلم وتعب[٧] وقاسى شدائد العبادات- فكيف يقتضى العدلُ التسوية بينك وبينه؟ فيقول الطفل[٨]: يارب! أنت الذى أحييته وأمتّنى[٩]؛ وكان ينبغى أن تمد حياتى وتبلّغنى إلى رتبة الاستقلال وتوفّقنى للإسلام كما وفّقته. فكان[١٠] التأخير عنه فى الحياة هو الميل عن العدل. فيقول له[١١] بزعم من يدعى الحكمة: كانت مصلحتك فى إماتتك فى صباك. فإنك لو بلغت لكفرت واستوجبت النار. فعند ذلك ينادى الكافر الذى مات بعد بلوغه من دركات لظى فيقول: يارب! قد عرفت منى أنى إذا بلغت كفرت. فهلاّ أمتّنى فى صباى فإنى قانع بالدرجة النازلة التى أنزلت فيها الصبىّ المتشوّق إلى درجات العُلا. وعند هذا لا يبقى[١٢] لمن يدعى الحكمة فى التسوية إلا الانقطاع عن الجواب والاجتراء.

وبهذا التفاوت يستبين أن الأمر أجلّ مما يظنون، فإن صفات الربوبية لا توزن بموازين الظنون، وإن الله يفعل ما يشاء ولا يُسْأل عما يفعل وهم يُسْألون. وبهذا يستبين أنه لا يجب بعث نبىّ ولا نصب إمام. فقد بطل قولهم إنه لابد أن يشتمل العالم عليه.

وأما (المقدمة السادسة) وهى قولهم: إذا ثبت أن المعصوم موجود فى العالم فلا يخلو

---

(١) ق: للعدل بزعمهم بأن ينزل الذى بلغ.

(٢) ق: وأسلم ثم مات فى درجات الجنة.

(٣) يا: ناقصة فى ق.

(٤) أخى: ناقصة فى ب.

(٥) ق: وقد نعتنى أبا (!) تلك الرتبة.

(٦) له: ناقصة فى ب.

(٧) ب: وتعنى.

(٨) الطفل: ناقصة فى ب.

(٩) بغير واو فى ب.

(١٠) ق: فتأخيرك إلى عنه (!) فى الحياة.

(١١) له: ناقصة فى ق.

(١٢) ق: ينبغى.

إمّا أن يصرح بالدعوى ويدعى العصمة، أو يخفيه؛ وباطلٌ إخفاؤه، لأن ذلك واجب عليه، والكتمان [٩٨] معصية تناقض العصمة، فلابد أن يصرح بها- فهذه مقدمة فاسدة، لأنه لا يبعد ألا يصرح به لكونه محفوفاً بالأعداء، مستشعراً فى نفسه، خائفاً على روحه[١]، (+ فيُخْفِى ذلك تَقِيّةً +)، وذلك مما اتفقوا على جوازه. وإليه ذهبت الإمامية بأجمعهم، وزعموا أن الإمام حىّ قائم موجود، والعصمة[٢] حاصلة له، ولكنه تربص تصرم دولة الباطل وانقراض[٣] شوكة الأعداء. وإنما هو الآن متحصّن بجلباب الخفاء[٤]، حارسٌ نفسه عن[٥] الهلاك لصيانة السر عن الإفشاء إلى[٦] أن يحضر أوانه وينقرض إمام الباطل وزمانه. فما جواب هؤلاء الباطنية عن مذهب الإمامية؟ وما الذى يمنع احتمال ذلك فإنهم ساعدوهم على جميع مقدماتهم إلا على هذه المقدمة[٧]، وذلك لما شاهدوا من اختلال حال من وسمه هؤلاء بالعصمة وتحققوا من الأسباب المناقضة للورع والصيانة، فاستحيوا من دعوى العصمة[٨] لمن يشاهدون من أحواله نقيضها، فزعموا أن المعصوم مختف، وأنّا ننتظر ظهوره فى أوانه.

وعند هذا نقول: بم عرفت الباطنية بطلان مذهب الإمامية فى هذه القضية؟ فإن عرفوها ضرورةً فكيف قام الخلاف فى الضروريات؛ وإن عرفوها نظراً فما الذى أوجب صحة نظرهم دون نظر خصومهم وتزكية عقولهم دون عقولهم؟ أيعرف ذلك بطول اللحى أو ببياض الوجوه (+ وهلم جرّا إلى عين المسلك الذى نهجوه؟+) وهذا لا محيص عنه بحال من الأحوال.[٩٩].

وأما (المقدمة السابعة) وهى قولهم: إذا ثبت أن المعصوم لابُدّ أن يصرح، فإذا لم يكن فى العالم إلاّ مصرح واحد كان هو ذلك المعصوم لأنه لا خصم له ولا ثانى له فى الدعوى حتى يعسر التمييز. فهذه فاسدة من وجهين أحدهما: أنهم بماذا عرفوا أنه لا مدّعى للعصمة ولا مصرح بها فى أقطار العالم سوى شخص واحد؟ فلعل فى أقصى الصين أو فى أطراف

(١) ق: على وجه (!).

(+..+) ناقص فى ق.

(٢) ق: والصفة. (٣) ق: وانصرام.

(٤) ب: الخفاء متحصن حارس...

(٥) ق: من.

(٦) ق: الا. (٧) ق: المقدمات.

(٨) ق: العصمة لصاحب الباطنية وزعموا أن المعصوم تخفى وأنهم ينتظرون مذهب الإمامة... «وفيه نقص».

المغرب[١] من يدّعى شيئاً من ذلك؛ وانتفاء ذلك مما لا يُعْرف ضرورةً: ولا نظراً.- فإن قيل: يُعْرف ذلك ضرورةً إذ لو كان لانتشر لأن مثل هذا تتوافر الدواعى على نقله- قلنا: يحتمل أنه كان ولم ينتشر إلى بلادنا، مع بُعْد المسافة، لأن المدّعى له ليس يتمكن من ذكره إلاّ مع سوسه وصاحب سره، وحوله جماعة من أعدائه، فيفزع من إظهار السر وإفشائه، ويرى المصلحة فى إخفائه؛ أو هو مُفْش له ولكن المستمعين له ممنوعون عن الانتشار فى البلاد وإخبار العباد به لأنهم محاصرون من جهة الأعداء، مضطرون إلى ملازمة الوطن خوفاً من نكاية المستولين عليهم. فما الذى يبطل هذا الاحتمال، وهو[٢] أمرٌ- قدّر قريباً أو بعيداً- فهو ممكن ليس من قبيل المحالات، وأنتم تدّعون القطع فيما توردون؛ فكيف[٣] يصفو القطع مع هذا الاحتمال؟!

(الوجه الثانى) فى إفساد هذه المقدمة: هو أنكم ظننتم أنه لا يدعى العصمة فى العالم سوى شخص واحد، وهو خطأ؛ فإنا بالتواتر نتسامع بمدعيين أحدهما [١٠٠] فى جيلان[٤] فإنها لا تنفك قط عن رجل يلقب نفسه بناصر الحق ويدعى[٥] لنفسه العصمة، وأنه نازلٌ منزلة الرسول. ويستعبد الحمقى من سكان ذلك القطر إلى حد يُقطعهم جوانب الجنة[٦] مقدراً بالمساحة ويضايق فى بضعهم إلى حد لا يبيع ذراعاً من الجنة لاّ بمائة دينار. وهم يحملون إليه ذخائر الأموال، ويشترون منه مساكن فى الجنة. فهذا أحد الدعاة. فبمَ عرفتم أنه مبطل؟! وإذ قد تعدد المدعى ولا مرجح[٧]، إذ لا معجزة، فلا تظنوا أن الحماقة مقصورة عليكم، وأن هذه الكلمة لا ينطق بها لسان غيركم، بل التعجب من ظنكم أن هذه الحماقة مقصورة عليكم فى الحال أكثر من العجب فى أصل هذه الحماقة. فأما المدعى الثانى فرجل فى جزائر البصرة

(١) ق: العرب (!).

(٢) ق: وهو أمر مقدر قريب أو بعيد فهو ممكن.

(٣) كيف يتفق، أو يجوز.

(٤) ق: خيلان (!) فإنه لا..

وجيلان (بكسر الجيم): اسم لبلاد كثيرة من وراء طبرستان، وهى قرى كلها فى مروج بين جبال، وعلى ساحل طبرستان.

(٥) ق: ويدعى العصمة لنفسه. (٦) ق: مقداراً بالمساحة.

(٧) ق: ولا ترجيح.

يدعى الربوبية. وقد شرع ديناً ورتب قرآناً ونصب رجلاً يقال له: على بن كحلا[١]. وزعم أنه بمنزلة محمد ﷺ، وأنه رسوله إلى الخلق. وقد أحدق به طائفة[٢] من الحمقى زهاء عشرة آلف نفس، ولعله يزيد عددهم على عددكم، وهو يدعى لنفسه العصمة[٣] وما فوقها. فما جوابكم عن رجل من[٤] الشاباسية[٥] يسوق هذه المقدمات إلى هذه المقدمة ثم يقول: إذا لم يكن بد من معلم معصوم، ولا معجزة للمعصوم وإنما يعرف بالدعوى، وصاحب الباطنية لا يدعى الربوبية- (+ كيف وصاحب الشباسية يدعى الربوبية+)، فأتباعه أولى. فإن قلتم: من يدعى الربوبية يعرف بطلان قوله ضرورة- فالجواب من وجهين: أحدهما أنه إنما يدعى ذلك بطريق الحلول ويزعم أن ذلك[١٠١] توارث فى نسبهم؛ وقد استمر ذلك فى بيتهم عصراً طويلاً، والمدعى الآن كان جده مدعياً لذلك. والحلول قد ذهب إليه طوائف كثيرة، فليس بطلان مذهب الحلولية ضرورياً؛ فكيف يكون ضرورياً وفيه من الخلاف المشهور[٦] ما لا يكاد يخفى، حتى مال إلى ذلك طائفة كبيرة من محققى الصوفية وجماعة من الفلاسفة، وإليه أشار الحسين[٧] ابن منصور الحلاج الذى صلب ببغداد حيث كان يقول: «أنا الحق؛ وكان يقرأ[٨] فى وقت الصلب: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ﴾[٩]. وإليه أشار أبو يزيد البسطامى بقوله:

(١) ق: نحلا. (٢) ق: جماعة.

(٣) ق: فما فوقها.

(٤) ق: السياسة (!).

(٥) نسبة إلى شاباس أو شباس. قال ابن حزم وهو يتحدث عن الفرقة الغالية الذين يقولون بالألوهية لغير الله: «.. وقالت طائفة منهم بإلهية شباس المقيم فى وقتنا هذا (توفى ابن حزم سنة ٤٥٦هـ) حياً بالبصرة» («الفصل» جـ٢ ص٤٣، القاهرة سنة ١٣٤٧هـ).

وقال ياقوت فى «معجم البلدان» تحت مادة: صيمرة، «وهى فى موضعين أحدهما بالبصرة على فم نهر معقل، وفيها عدة قرى تسمى بهذا الاسم، جاءهم فى صدور سنة ٤٥٠ رجل يقال له ابن الشباس، فادعى عندهم أنه إله، فاستخف عقولهم بترهات، فانقادوا له وعبدوه. وقد ذكرت من خبره جملة فى كتاب «المبدأ والمآل» عند ذكر فرق الإسلاميه» (ياقوت «معجم البلدان» طبع دار صادر فى بيروت سنة ١٩٥٧ كراسة ١٢ ٤٣٩ عمود ١).

(+..+) ناقص فى ق.

(٦) ب: الشهود (!). (٧) ق: حسين.

(٨) ق: ناقصة فى ق.

(٩) سورة «النساء» آية ١٥٦.

«سبحانى، سبحانى! ما أعظم شأنى!». وقد سمعت أبا شيخاً من مشايخ الصوفية تعقد عليه الخناصر ويشار إليه بالأصابع(١) فى متانة دين، وغزارة علم، حكى لى عن شيخه المرموق فى الدين والورع أنه قال: ما تسمعه من أسماء الله الحسنى، التى هى تسعة وتسعون، كلها يصير وصفاً للصوفى السالك بطريقه إلى الله، وهو يعد من جملة السائرين إلى الله لا من زمرة الواصلين. وكيف يُنكر هذا وعليه مذهب(٢) النصارى فى اتحاد اللاهوت بناسوت عيسى عليه السلام حتى سمّاه بعضهم إلهاً، وبعضهم ابن الإله(٣)، وبعضهم قالوا: هو نصف الإله(٤). واتفقوا على أنه لما قتل(٥) إنما قتل منه الناسوت دون اللاهوت. كيف وقد تخيل جماعة من الروافض(٦) ذلك فى على- رضي الله عنه!- وزعموا أنه الإله. وكان ذلك فى زمانه حتى أمر بإحراقهم بالنار، فلم يرجعوا وقالوا: بهذا[١٠٢] يبين صدقنا فى قولنا إنه الإله لأن(٧) رسول الله ﷺ قال: لا يعذّب بالنار! إلا ربّها(٨). فبهذا يبين أن بطلان هذا المذهب ليس بضرورى، ولكنه ضرب من الحماقة، ويعرف بطلانه بالنظر العقلى، كما يعرف بطلان مذهبهم. (+ فإذا قد بطل قولهم: لا مدعى للعصمة سوى صاحبنا +)؛ بل قد ظهر من يدعى العصمة وزيادة.

(الوجه الثانى) فى الجواب عن قولهم: «+ إن بطلان مذهبهم ضرورةً. ولا فرق بين ما يُعرف بطلانه ضرورةً وبين ما يعرف بطلانه مشاهدة أو تواتراً. وعدم العصمة فيمن ادعيتم

---

(١) ق: مع.

(٢) ق: وعليه اتفق مذهب.

(٣) ق: ابنا الله، تعالى الله.

(٤) الإله: ناقصة فى ق.

(٥) إنما قتل: ناقصة فى ق.

(٦) من الروافض: ناقصة فى ق.

(٧) ب: لأنه قال رسول الله ﷺ: لا..

(٨) ب: ربنا.

وقد ذكر ذلك ابن حزم فى «الفصل» فقال: «والقسم الثانى من فرق الغالية الذين يقولون بالإلهية لغير الله عز وجل. فأولهم قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميرى، لعنه الله، أتوا إلى على بن أبى طالب فقالوا مشافهة: أنت هو. فقال لهم: ومن هو، قالوا: أنت الله. فاستعظم الأمر وأمر بنار أفججت وأحرقهم بالنار؛ فجعلوا يقولون وهم يرمون فى النار: الآن صح عندنا أنه الله لأنه لا يعذب بالنار إلا الله» (ابن حزم: «الفصل» ج٤ ص ١٤٢؛ القاهرة سنة ١٣٤٧هـ).

(+..+) ناقص فى ق.

عصمته معلوم بمشاهدة ما يناقض الشرع(+ من وجوه: أولها جمع الأموال وأخذ الضرائب والمواصير[1] واستئداء الخراجات الباطلة وهو الأمر المتواتر فى جميع الأقطار؛ ثم الترفه فى العيش، والاستكثار من أسباب الزينة، والإسراف فى وجوه التجمل واستعمال الثياب الفاخرة من الإبريسم وغيرها؛ وعدالة الشهادة فتحرم[2] +) بعشر عشر ذلك، فكيف العصمة! فإن أنكروا هذه الأحوال أنكروا ما شاهده خلق كثير من تلك الأقطار وتواتر على لسانهم إلى سائر الأمصار. ولذلك لا ترى لأحد من أهل تلك البلاد اغتراراً وانخداعاً بهذه التلبيسات لمشاهدتهم ما ينقاضها. ومن وجوه حيلهم أنهم لا يبثون الدعوة إلاّ فى بلاد نائية، يحتاج المستجيب إلى قطع مسافة شاسعة لو اعترضت له ريبةٌ فيها، حتى تدفعه العوائق عن النهضة والرحلة. فإنهم لو شاهدوا لانكشف لهم عوار تلك التلبيسات المزخرفة والحيل الملفقة.

أما (المقدمة [١٠٣] الثانية) وهى قولهم: إذا بان أن المدعى للعصمة وحده؛ فإذاً هو الإمام المعصوم. فهذه مقدمة تكذبهم فيها، ولا نسلم أن صاحبهم يدعى لنفسه العصمة، فإذا لم نسمعه ألبتة، ولم يتواتر إلينا من لسان من سمعه منه. بل إنما سمع ذلك من آحاد دعاتهم وليسوا معصومين ولا هم بالغون حدّ التواتر، ولو أنهم بلغوا حدّ التواتر فلا يحصل العلم بقولهم وخبرهم لوجهين: أحدهما أن المشافهين لهذه الدعوة من جهة صاحبهم قليل فإنه محتجب لا يظهر إلا للخواص، ثم لا يشافه بالخطاب إلاّ خواصّ الخواص، ثم لا يُفْشى هذه الدعوة إلا مع خاص من جملة خواص الخواص. فالذين يسمعون عنه لا يبلغون عدد التواتر؛ وإن بلغوا فكلهم إن انتشروا لم يكن فى بلدة منهم إلا واحد؛ وأكثر البلاد أيضاً يخلو عن آحادهم.

الوجه الثانى: أنهم وإن بلغوا حدّ التواتر فقدْ فُقِد شرط التواتر فى خبرهم، إذ شرط ذلك الخبر ألا يتعلق بواقعة ينتشر التواطؤ فيها من طائفة كبيرة لمصلحة جامعة لهم، كما يتعلق بالسياسات، فإن أهل معسكر واحد قد يجمعهم غرض واحد فيحدثّون على التطابق بشىء

(+..+) ناقص فى ق.

(١) فى ج أن نيلدكه يفهم هذه الكلمة بمعنى استخلاص آخر ما فى حلمه الضرع، من الفعل: مصر. ومصر الشاة والناقة (من باب نصر) مصراً: حلبها بأطراف الأصابع الثلاث أو الإبهام والسبابة فقط.

(٢) يقول ج: لعلها تتحرم.

(٣) ب: عشير.

واحد، ولا يورث ذلك العلم. ورب واحد أو اثنين يخبر عن أمر فيعلم أنه لا يجمعهما غرض فيحصل له العلم. وهؤلاء الدعاة لعلهم قد تواطئوا على هذا الاختراع ليتوصلوا به إلى استتبياع العوام واستباحة أموالهم؛ فيتوصلون بها إلى آمالهم. وعلى الجملة فحسن[(١)] الظن بصاحبهم[١٠٤] يقتضى تكذيبهم، فإنهم لو حدّثوا بذلك عن مريض فى دار المرضى[(٢)] لاعتقدنا كذبه، إلاّ أن يعتقد الجنون فى ذلك المريض، إذ لا يدعى عاقلٌ العصمة عن المحرمات وتناول المحظورات مع مشاهد أهل العلم تناوله لها ومباشرته لها، فأقل آثار العقل الحياء عن فضيحة الاجتراء. ومن تحلى بغير ما هو فيه، وكان ذلك جلياً ظاهراً لمن يتأمل فيه، استُدل به على اختلال عقله. فإذاً ليس يبين لنا صدقهم فى نسبتهم هذه الدعوى إلى صاحبهم، وهى مقدمتهم الأخيرة.

فإن قيل: لو أنكر الناس فى أطراف العالم فى عصر رسول الله- ﷺ!- صدق الدعاة من رسول الله وقالوا لا نصدقكم فى قولكم أن محمداً يدّعى الرسالة، بل لا يظن بعقله ذلك- ماذا كان يقال لهم؟- قلنا: بئس ما شبهته الملائكة بالحدادين، إذ لا مساواة فإنه ﷺ كان ظاهراً بنفسه وأشياعه مبرزاً للقتال متردداً فى الأقطار مُظْهراً للدعوة على ملأ من الناس غير محتجب، ولا متستر ثم كان يظهر المعجزات الخارقة للعادة، فانتشرت دعوته لانتشار خروجه ومقاتلته وانتشار وجوده؛ وليس الآن فى صاحبكم كذلك. نعم! تواتر وجوده وترشحه مع آبائه للخلافة ودعواهم أنهم أولى بها من غيرهم. أما دعواه ودعوى من سبق من آبائه العصمة عن المعاصى وعن الخطأ والزلل والسهو ومعرفة الحق فى جميع أسرار العقليات والشرعيات- فلم يظهر ذلك لنا ، بل لم تظهر دعواه العلم أصلاً بفنّ من الفنون كالفقه[١٠٥] أو الكلام أو الفلسفة على الوجه الذى يدّعيه آحاد العلماء فى البلاد. فكيف ظهرت دعواه معرفة أسرار[(٣)] النبوة والإطلاع على علوم الدنيا والآخرة؟! وهذا[(٤)] ما تواطأ على اختراعه توصلاً إلى استدراج المستجيب[(٥)] وخداعه.

(١) ق: ظنهم.

(٢) ق: لاعتقد كذبهم.

(٣) ق: الربوبية.

(٤) ق: مما.

(٥) ق: استدراج العوام وخداعهم.

هذا تمام الرد عليهم فى المقدّمات تفصيلاً، مع أن[١] فى المنهج الأول المنطوى على الرد عليهم جملةً كافية ومقنعاً. ولم يبق إلا القول فى إفساد أدلتهم المذكورة لإبطال النظر.

أما (الدلالة الأولى) وهى قولهم من صدق عقله فقد كذبه إذ صدق عقل خصمه، وخصمه يصرخ بتكذيبه. فنقول: هذا تخييل باطل من وجوه: الأول المعارضة بمثال، وهو أنا نقول: نحن صدقنا العقول فى نظرياتها، وأنتم صدقتموها فى ضرورياتها؛ وخصومكم من السوفسطائية يكذبونكم فيها. فإن اقتضى ذلك لزوم الاعتراف بكذب العلوم الضرورية لزمنا من خلافكم الاعتراف بكذب العلوم النظرية؛ فإن العقل إن صدق فى الضروريات، فما بال عقل السوفسطائية كذب؛ وما الفرق بين عقلكم وعقلهم؟ أفتقولون إن ذلك منهم حماقة وسوء مزاج- قلنا: وكذلك حالكم فى إنكار النظريات، وهو كمن ينكر الحسابيات من العلوم؛ فإنه لا يشككنا فى البراهين الحسابية وإن كان البليد لا يفهم، ومنكر النظر أصلاً بجحده؛ ولكن طريقنا معه أن نورد عليه المقدمات، وهى ضرورية. فإذا أدركها أدرك النتيجة[١٠٦] فكذلك خصمنا إذا كذبنا فى مسألة من المسائل كإنكار ثبوت واجب الوجود عرضنا عليه مقدمات القياس الدالة عليه وقلنا: أتمارى فى قولنا: لا شك[٢] فى أصل الوجود؟ أو فى قولنا: إن كل موجود إما جائز وإما واجب؟ أم فى قولنا: إن كان واجباً فقد ثبت واجب الوجود؟ أم فى قولنا: إن كان جائزاً فكل جائز مستند إلى واجب الوجود فى آخر الأمر لا محالة؟- وإذا لم يمكنه التشكك فى المقدمات لم يمكنه التشكك فى النتيجة، وإنما يختلف الناس فيها لأن الفطرة غير كافية فى تعريف الترتيب لهذه المقدمات، بل لابُدّ من تعلمها من الأفاضل، وذلك الفاضل لابد أن يكون تعلم أكثرها أو استأثر باستنباط بعضها، وهكذا حتى ينتهى الأمر إلى معلم معصوم هو نبى مُوحى إليه من جهة الله تعالى. هكذا تكون العلوم كلها. فإن زعموا أنكم اعترفتم بالحاجة إلى المعلم ومن لم يعترف فهو معاند للمشاهدة، فالافتقار إليه معترف به، ولكنه كالافتقار إليه فى علم الحساب، فإنه لا يحتاج فيه إلى معصوم، إذ لا تقليد فيه، ولكن يحتاج إلى حساب[٣] ينبه على طريق النظر، فإذا تنبه المعلم ساوى المعلم فى العلم الضرورى المستفاد من المقدمات بعضها على بعض. ولا شك فى أن

---

(١) أن: ناقصة فى ق.

(٢) فى: ناقصة فى ق.

(٣) ب: محاسب.

معلم الحساب أيضاً يَعْلَم أكثر مما يُعَلِّم، وإن استقل باستنباط ترتيب البعض، وكذا القول فى معلم المعلم إلى أن ينتهى مبدأ العلم الحسابى إلى نبى من الأنبياء مؤيد بالوحى والمعجزة، ولكن بعد إفاضة[١٠٧] الله علم الحساب فيما بين الخلق استغنى فى تعلمه عن معلم معصوم؛ فكذلك العلوم العقلية النظرية، ولا فرق.

(الاعتراض الثانى) أن يقال لهم: أنكرتم من خصومكم تصديق العقل فى نظره واخترتم تكذيبه، فبماذا تعرفون الحق وتميزون بينه وبين الباطل: أبضرورة العقل ولا سبيل إلى دعواها، أو بنظره فتضطرون إلى الرجوع إلى النظر؟ فقد صدقتموه إذاً بعد تكذيبه فتناقض كلامكم. فإن قلتم: نحن نأخذه من الإمام المعصوم- قلنا[١]: وبم تعرفون صدقه؟ فإن قلتم: لأنه معصوم، قلنا: وبم[٢] تعرفون عصمته؟- فإن قلتم بضرورة العقل لم يخف عليكم خزيكم وعرفتم فى الباطن من أنفسكم خلاف ما أظهرتم، فإن عصمة رسول الله ﷺ مع معجزته لم تُعْرف بضرورة العقل، حتى أنكر رسالته طوائفُ، بل أنكر بعثة الرسل جميع البراهمة، وأنكر الأكثرون من المسلمين عصمة الأنبياء، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾[٣]- إلى غير ذلك مما اشتمل القرآن على حكايته من أحوال الأنبياء. فإذا لم تُعرف عصمة صاحب المعجزة ضرورة فكيف تُعرف عصمة صاحبكم ضرورةً؟! فإن قيل: نحن نعرفه بالنظر، ولكن[٤] النظر تعلّم منه، والنظر ينقسم إلى صحيح وفاسد؛ وتمييز صحيحه عن فاسده ممتنع على كافة الخلق إلا على الإمام الحق. فهذا الميزان الموضّح للفرقان بين الشبهة والبرهان. فقد عرفنا صحة النظر الذى استفدنا منه فاطمأنت نفوسنا إليه بتزكيته وتعليمه[١٠٨]. قلنا: والنظر الذى علمكموه هل افتقرتم فى فهمه إلى تأمل، أم هو مدرك على البديهة؟ فإن ادعيتم البديهة فما أشد جهلكم إذ يرجع حاصله إلى أن معرفة عصمته عرفت بالبديهة، وهو كذب صريحٌ. وإن افتقرتم إلى التأمل فلذلك التأمل يعرف بالعقل، أم لا؟ ولابد أن يقال: إنه بالعقل. فنقول: والعقل إذا قضى عند التأمل بقضية فهو صادق أم لا؟ فإن قالوا: لا، فلم صدقوه؟ وإن قالوا: نعم هو صادق، فقد أبطلوا أصل مذهبهم وهو قولهم: إن العقول لا سبيل

---

(١) ق: قلنا لكم.

(٢) ق: وبماذا عرفتم أنه معصوم.

(٣) سورة «طه» آية ١٢١.

(٤) ق: ولكن ذلك النظر بتعلم منه.

إلى تصديقها. فإن قيل: الإمام يعرف من بواطن أسرار الله أموراً إذا ذكرها حصل للمتعلم عند سماعها علمٌ بديهي ضروري بصدقه، ويستغني به عن تدقيق النظر والتأمل. فنقول: ورسول الله- ﷺ -؛ هل عرف ذلك، أم لا؟ فإن قلتم: لا- فقد فضّلتم الخليفة على الأصل؛ وإن قلتم: نعم؟ فلم أخفاها، وهلاّ أظهرها وأفشاها، حتى كانت العقول تضطر على[1] البديهة إلى ذكرها وكانت تتسارع إلى التصديق له في دعاويه؟ ولم تَرك طوائف الخلق مضطربين في مغاصات الشبه متعثرين في أذيال الضلالات مجاهدين بأموالهم وأنفسهم في نصرة الخيالات الباطلة؟ كيف وأنتم إذا تعلمتم من إمامكم ذلك، وقدرتم على ذكره حتى يعرف بالبديهة صدقه فتلك الدقيقة لماذا أخفيت، ولأي يوم أجّلت، وكتمان الدين من أكبر الكبائر؟! ثم كيف انقسم المستمعون فنون[2] ضلالكم: إلى قائل مستمع، وراد، ومنخدع، ومنتبه؛ وهلاّ أسْلك الكل في ربقة التصديق والانقياد؟![١٠٩] وعلى الجملة فدعوى مثل هذا الكلام لا تدلّ إلاّ على الوقاحة وقلة الحياء؛ وإلاّ فنحن بالضرورة نعلم أنكم على البديهة لم تدركوا صدق إمامكم وعصمته، وكذلك يفعل الله بذوي الضلال والأهواء. فنعوذ بالله[3] من سقطة الأغبياء. فما هذه الكذبة الصادرة منكم قولةٌ تُقَال أو عثرة تُقال، أو خدعة يسبق إليها الجهّال فضلاً عن أفاضل الرجال.

(الاعتراض الثالث) وهو أن نقول للمسترشد مثلاً، إذا شك في صحّة النظر واستدل بالاختلاف المجمل[4]: ينبغي أن تعيّن المسألة التي تشك فيها فإن المسائل منقسمة إلى ما لا يمكن أن يُعْلم بنظر العقل، وإلى ما يمكن أن يُعْلم علماً ظنّياً، وإلى ما يُعْلم علماً يقيناً. ولا معنى لقبول السؤال المجمل، بل لابد من تعيين المسألة التي فيها الإشكال حتى يُكَشْف الغطاء عنها وينبّه السائل على أن المخالف فيها جَهِل وجه ترتيب المقدمات المنتجة له، ونحن لا ندعي الآن[5] المعرفة إلاّ في مسألتين: إحداهما وجود الصانع الواجب الوجود المستغني عن الصانع والمدبر؛ والثانية: صدق الرسول. ويكفينا في باقي المسائل أن نتلقاها تقليداً من

---

(١) ب: إلى البديهة:

(٢) ق: المستمعون منكم إلى.

(٣) ق: من الغباوة والعمى، فما هذه..

(٤) ق: للمجمل.

(٥) الآن ناقصة.

الرسول ﷺ. فهذا القدر الذى لابُدّ منه فى الدين. وباقى العلوم لا يتعين تحصيلها، بل الخلق مستغنون عنها وإن كان ذلك ممكناً كالعلوم الحسابية والطبية والنجومية والفلسفية. وهاتان المسألتان[١١٠] نعرفهما يقيناً. أما ثبوت واجب الوجود فبالمقدمات التى عرفناها؛ وأما صدق الرسول فبمقدمات تماثلها. ومن أحاط بها لم يشك فيها، وعَلم غلط المخالف فيها، كما يعلم غلط المحاسب نعرفهما يقيناً. أما ثبوت واجب الوجود فبالمقدمات التى عرفناها؛ وأما صدق الرسول فبمقدمات تماثلها. ومن أحاط بها لم يشك فيها، وعَلم غلط المخالف فيها، كما يعلم غلط المحاسب فى الحساب. وخصومنا أيضاً مضطرون إلى معرفة هاتين المسألتين بالنظر. وإلاّ فقول النبى لا يغنى فيهما، فكيف يُغْنى فيهما قول المعصوم! فإن قيل: معرفة صفات الله ومعرفة الشرائع[١] ومعرفة الحشر والنشر- كل ذلك لابُدّ منه، فمن أين يعرف؟- قلنا: يتعلم من النبى ﷺ- المعصوم المؤيد بالمعجزة ونصدقه فيما يخبر عنه كما تقلدون أنتم صاحبكم الذى لا عصمة[٢] له ولا معجزة. فإن قيل: وبم تفهمون كلامه؟ قلنا: بما نفهم به كلامكم هذا فى أسئلتكم، وتفهمون كلامنا فى أجوبتنا، وهو معرفة اللغة وموضوع الألفاظ، كما تفهمون أنتم من المعصوم عندكم. فإن قيل: ففى كلام الرسول وفى القرآن المشكلات والمجملات كحروف أوائل السور، والمتشابه كأمر القيامة- فمن يطلعكم على تأويله والعقل لا يدل عليه؟- قلنا: للألفاظ الشرعية ثلاثة أقسام: ألفاظ صريحة لا يتطرق إليها الاحتمال فلا حاجة فيها إلى معلِّم، بل نفهمها كما تفهمون أنتم كلام المعلم المعصوم، إذ لو اقتصر صريح كلام الشارع إلى معلم ومؤول لاقتصر صريح كلام المعلم المعصوم إلى مؤول ومعلم آخر، ولتسلسل إلى غير نهاية. [١١١].

الثانى: ألفاظ مجملة ومتشابهة كحروف أوائل السور فمعانيها لا يمكن أن تدرك بالعقل، إذ اللغات تعرف بالاصطلاح، ولم يسبق اصطلاح من الخلق على حروف التهجى، وإن «الر» و «حم عسق» عبارة عماذا فالمعصوم أيضاً لا يفهمه، وإنما يُفْهم ذلك من الله تعالى إذا بين المراد به على لسان رسوله فيهم ذلك سماعاً[٣]. وذلك لا يخلو إما: أن لم يذكره الرسول لأنه لا حاجة إلى معرفته ولم يُكلف الخلق به؛ فالمعصوم شريك فى أنه لا يعرفه إذ لم

(١) ق: الشرعيات.

(٢) ق: لا معجزة له ولا عصمة.

(٣) ق: سماعاً منه.

يسمعه من الرسول؛ وإن عرفه وذكره فقد ذكر ما بالحق مندوحة عن معرفته، فإنهم لن يكلفوه. وإن ذكره الرسول فقد اشترك[1] في معرفته مَنْ بلغة الخبر- متواتراً كان أو آحاداً- وفيه عن ابن عباس وجماعة من المفسرين نقل. فإن كان متواتراً أفاد علماً. وإلا أفاد ظناً. والظن فيه كاف، بل لا حاجة إلى معرفته فإنه لا تكليف فيه. وأما وقتُ القيامة فلم يذكره الله تعالى، ولا ذكره رسوله ﷺ. وإنما يجب التصديق بأصل القيامة ولا يجب معرفة وقتها، بل مصلحة الخلق في إخفائها عنهم، ولذلك طوى منهم. فالمعصوم مِنْ أين عرف ذلك الكلام ولم يذكره الله ولا رسوله، ولا مجال لضرورة العقل ولا لنظره في تعيين الوقت؟! ثم لنقدر أنه عرف ذلك وزعم أنه- ﷺ- ذكره سراً مع على بن أبي طالب- رضي الله عنه!- وذكره كل إمام مع سوسه[١١٢] فأيّ فائدة للخلق فيه وهو سرّ لا يجوز أن يذكر إلا مع الأئمة؟ فإن ذكره معصومكم وأفشى هذا السر الذي أمر الله تعالى بكتمانه إذ قال تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[2]، كان معانداً لله ورسوله؛ وإن كان لا يفشيه فكيف يتعلم منه ما لا يجوز تعليمه؟ فدلّ على أن الأمور العقلية محتاجة إلى التعليم. ولكن المعلم إن كان بينه على طريق النظر فيه فلا يشرط عصمته (+)؛ وإن كان يقلد من غير دليل فلابد أن تعرف بالمعجزة عصمته(+) وهو النبيّ، وناهيك به معلماً، فلا حاجة إلى غيره.

القسم الثالث: الألفاظ التي ليست مجملة ولا صريحة، ولكنها ظاهرة فإنها تثير ظناً، ويكتفى[3] بالظن في ذلك القبيل والفن، وسواء كان ذلك في الفقهيات وأمور الآخرة أو صفات الله فليس يجب على الخلق إلاّ أن يعتقدوا التوحيد، والألفاظ فيها صريحة، وأن يعتقدوا أنه قادر عليم[4] سميع بصير ليس كمثله شيء. وكل ذلك اشتمل القرآن عليه، وهو مصرح به. أما النظر في كيفية هذه الصفات وحقيقتها وأنها تساوي قدرتنا وعلمنا وبصرنا، أم لا- فقوله[5]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ دالٌّ على نفي المماثلة لسائر الموجودات. وهذا قد

---

(١) ق: يشرك.

(٢) سورة «طه» آية ١٥.

(+..+) ناقص في ق.

(٣) ق: والظن يكفي في هذا الفن وسواه...

(٤) ب: عالم.

(٥) سورة «الشورى» آية ١١.

اكتفى من الخلق به، فلا حاجة بهم إلى معصوم. والعارف بذوق اليقين. وإذا تيقّن لم يتمار فيه، ولم يشككه قصور غيره عن الدرك. وربما تضعف نفسهُ ويشككه خلاف غيره. وكل ذلك لا مضرة له، لأنه ليس مأموراً به، والمعصوم لا يغنى عنه شيئاً لو تابعه، فإن محض التقليد لا يكفيه. وإن ذكر وجه الدليل فذلك لا يختلف صدوره عن معصوم أو غيره كما سبق.

وأما (الدلالة الثانية) وهى قولهم: إذا جاءكم مسترشد متحير[١] وسألكم عن العلوم الدينية أفتحيلونه على عقله ليستقل بالنظر وهو عاجزٌ، أو تأمرونه باتباعكم فى مذهبكم وينازعكم المعتزلى والفلسفى وكذا سائر الفرق- فبماذا يتميز مذهب عن مذهب وفرقةٌ عن فرقة؟- فالجواب من وجهين (الأول) هو أنا نقول لهم: لو جاءكم متحير فى أصل وجود الصانع وصدق الأنبياء- انقلب عليكم هذا الإشكال، فماذا تقولون؟ إن ذكرتم دليلاً عقلياً لم نثق بنظره، وإن رددتموه إلى عقله فكمثل. فعساكم تشفون غليله بالحوالة على المعصوم. فما أبرد هذا الشفاء! فإنه يقول: قدرونى قد جئت مسترشداً فى زمان محمد بن عبد الله ومعه معجزته، فمعصومكم لا يقدر[٢] على معجزة؛ أو قدروا أنى شاهدت معصومكم قلب[٣] العصا ثعباناً، أو أحيا الموتى، أو أبرأ الأكمه والأبرص وأنا أشاهده، فلا يبيُن لى صدقه بضرورة العقل ولا أثق بالنظر. وكم [١١٤] من أصناف الخلائق شاهدوا ذلك وأنكروه، فحمله بعضهم على السحر والمخرقة، وبعضهم على غيره. فلعلكم تشبعون[٤] غُصّته بأن تقولوا له: قَلدّ الإمام المعصوم ولا تسأل عن السبب؛ فيقول: ولم لا أقلد المخالفين لكم فى إنكار النبوة والعصمة، وهل بينهما فرق[٥] من طول لحية أو بياض وجه- إلى غير ذلك مما هذوا به؟! وهذا قلب[٦] لو اجتمع أولهم مع آخرهم على الخلاص منه دون الأمر بالتفكر والنظر فى الدليل لم يجدوا إليه سبيلاً.

(الجواب الثانى) وهو التحقيق: هو أنّا نقول للمسترشد: ماذا تطلب؟ فإن كنت تطلب العلوم كلها، فما أشد فضولك وأعظم خَطْبك وأطول أملك! فاشتغل من العلوم بما يهمك.-

---

(١) متحير: ناقصة فى ق.

(٢) ب: لا يزيد عليه أو قدروا...

(٣) ق: وهو يقلب. (٤) ق: تسقون.

(٥) ق: فروق.

(٦) قلب بمعنى: رد الحجة عليهم.

وإن قال: أريد ما يهمني. قلنا: ولا مُهِمّ إلاّ معرفة الله ورسوله؛ وهذا معنى قوله: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله». فهاتان مسألتان يسهل علينا تعليمك إياهما. وعند ذلك تذكر له المقدمات الضرورية التي ذكرناها في إثبات واجب الوجود، ثم مثلها في دلالة المعجزة على صدق الرسول. فإن زعم أن خلاف المخالفين هو الذي يشككني في هذه المعرفة، أفأتبعكم أو أتبع مخالفيكم؟ فنقول[1] له: لا تتبعنا ولا تتبع مخالفينا، فإن تعلم طريق التقليد مُباح، والتقليد في النتيجة غير موثوق به. فشكك[2] في أي مقدمة من مقدماتنا: أفي قولنا إن أصل الوجود معترف به؟ فإن كان[3] كذلك فعلاجُك في دار المرضى فإن هذا من سوء المزاج، فإن مَنْ شك في أصل الوجود فقد شكّ أولاً في وجود نفسه. وإن قلت: لا أشك في هذا[١١٥] بخلاف[4] السوفسطائية.- قلنا: فقد تيقنت[5] مقدمة واحدة، فهل تشك في الثانية وهي قولنا: إن كان هذا الوجود واجباً فقد ثبت واجب الوجود. فنقول: هذا أيضاً ضروريٌ. قلنا: فهل نشك في قولنا إن كان جائزاً فلا يتخصص أحد طرفي الجواز من الطرف المماثل له إلا بمخصص. فهذه أيضاً مقدمة ضرورية عند من يدرك معنى اللفظ؛ وإن كان فيه توقف فالتوقف في درك مراد المتكلم من لفظه. فإن قال: نعم! لا شك فيه- قلنا: فذلك المخصص المفتقر إليه إن كان جائزاً فالقول في ذلك لا كالقول فيه فيفتقر إلى مخصص غير جائز، وهو المراد بواجب الوجود، ففيماذا نتشكك؟ فإن قال: قد بقي لي شكّ- عُرف به بلادته وسوء فهمه وقطع الطمع عن رشده. وليس هذا بأول بليد لا يدرك[6] الحقائق فنخليّه.[7] وهو كمن يطلب[8] علم الحساب فذكرنا له الغوامض من مقدمات الحساب من الشكل (القطاع)[9] الذي هو آخر كتاب إقليدس فلم يفهمه لبلادته، بل في الشكل الأول الذي مضمونه إقامة البراهين على مثلث متساوي الأضلاع فلم يدركه- عرفنا أن مزاجه ليس

(١) له: ناقصة في ب. (٢) ب: فتشكك.

(٣) ب: فإنه كذلك؛ ق: معترف به فلاجك..

(٤) ق: الخلافة السوفسطائية (!).

(٥) ق: فقد بانت لك مقدمة.

(٦) الحقائق: ناقصة في ب.

(٧) ب: فتحمله؛ وفوقها: ط: فحمله؛ ق: فحمله.

(٨) ب: يدرك.

(٩) القطاع: ناقصة في ق.

يحتمل هذا العلم الدقيق؛ فليس كل خلقه يحتمل العلوم، بل الصناعات والحرف- فهذا لا يدل على فساد هذا الأصل.- فإن قال المسترشد: لستُ أشكُّ فى هذه المقدمات ولا فى النتيجة، ولكن لِمَ يخالفكم مَنْ يخالفكم؟ قلنا: لجهله ترتيب هذه المقدمات، أو لعناده[١]، أو لبلادته. وينكشف الغطاء بأن نشافه واحداً منهم يميل[١١٦] إلى الإنصاف ونراجعه فى هذه المقدمات حتى يتبين لك أنه بين أن يفهم ويصف ويعترف، أو لا يفهم لبلادته، أو يمنعه التعصّب والتقليد عن حسن الإصغاء إليه فلا يدركه، وعند ذلك يطلع على خطئه. وكذلك يصنع به فى كل مسألة وينظر فيه إلى ما تحتمله حاله ويقبله على خطئه. وكذلك يصنع به فى كل مسألة وينظر فيه إلى ما تحتمله حاله ويقبله ذكاؤه وفطنته، ولا يحمّله ما لا يطيقه بل ربما يقنعه بما يورث له اعتقاداً فى الحق مصمماً، فإن أكثر عوام الخلق قنع منهم الشرع بذلك؛ ولا يكشف له عن وجه البراهين فربما لا يفهمها.

وأما (الدلالة الثالثة) وهى قولهم: الوحدة دليل الحق، والكثرة دليل الباطل؛ ومذهب التعليم تلزمه الوحدة، ومذهبكم تلزمه الكثرة، إذ لا تزال الفرقة المخالفة للتعليم يكثر اختلافهم، ولا تزال الفرقة القابلة للتعليم يتحد طريقهم.

فالجواب من وجوه: أحدها المعارضة، والآخر الإبطال، والثالث[٢] التحقيق. أما المعارضة فتقول: والصائرون إلى الافتقار إلى معلم معصوم اختلفوا فى ذلك المعصوم[٣]، فقالت الإمامية: إنه ليس بظاهر وليس يعرف عينه[٤]، ولكن أخفى نفسه تقيّةً. وقال آخرون: ليس موجوداً، ولكنه منتظر الوجود وسيوجد إذا احتمل الزمان إظهار الحق؛ ولو[٥] كان يحتمل الزمان إظهاره لوجد، فإنه لا فائدة فى كونه موجوداً مع تعذر الإظهار للتقية، وقال آخرون[٦] فى بعض الخلفاء الذين مضوا لسبيلهم إنهم أحياء وسيظهرون فى أوانه. واختلفوا فى تعيينه حتى اعتقد فريق[٧] أن الملقب بالحاكم هو حيّ بعد. وقال آخرون ذلك فى غيره، إلى نوع من

(١) ق: أو لغباوته. (٢) ق: والآخر.

(٣) المعصوم: ناقصة فى ق.

(٤) ق: عنه (!).

(٥) ق: ولكن ما دام لا يحتمل الزمان إظهاره لو وجد فإنه..

(٦) ق: وهو من بعض الخلفاء الذين مضوا وهو «فى النسخة: وهى» سيظهر فى أوانه.

(٧) ق: أنه المقلب (كذا وصوابه الملقب) «.. بياض» وأنه حى بعد وأعتقد آخرون ذلك..

الخبط طويل. فإن قيل: هؤلاء جماعة من الحمقى غير معدودين فى زمرتنا فإذا ضممتموهم إلينا وجمعتم بيننا وبينهم [١١٧] تطرقت الكثرة إلينا؛ فلم تجمعون إلينا من يخالفنا[١] كما يخالفكم؟ بل الإنصاف أن تنظروا إلينا وحدنا[٢] ونحن لا تختلف كلمتنا أصلاً- قلنا: ونحن أيضاً إذا اعتبرنا وحدنا فنحن لا نخالف أنفسنا. وقد يُردَ هذا الاعتراض لا محالة من يعتقد مذهباً فى جميع المسائل لا يخالف نفسه، ومعه جماعة من الخلق يوافقونه فى معتقده[٣] فى الجميع؛ فإذا اعتبرتموه مع فرقته ولم تجمعوا إليهم من يخالفهم فبالحماقة والبلادة وقصور النظر ألفيت كلمتهم متحدة؛ فلا يدل على أن الحق فيهم. فإن قلتم: وبم عرفتم حماقة مخالفيكم؟ انقلب[٤] ذلك عليكم من مخالفتكم[٥] القائلين بوجوب التعليم من المعصوم. وإن زعمتم أن القائلين بأن النظر صحيح فرقة واحدة وإن اختلفوا فى ت فصايل المذهب- قلنا: والقائلون بأن الإمام المعصوم لابد منه فرقة واحدة، وإن اختلفوا فى التفصيل. وهذا لا محيص عنه أبد الدهر.

الجواب الثانى: وهو أنا نقول: قولكم الوحدة أمارة الحق، والكثرة أمارة الباطل- باطلٌ فى الطرفين: فرُبّ واحد باطل، وربُّ كثير لا ينفك عن الحق. فإنا إذا قلنا: العالم حادث أو قديم، فالحادث واحد والقديم واحد؛ فقد اشتركا فى لزوم الوحدة، وانقسما فى الحق والباطل. وإذا قلنا: الخمسة والخمسة عشرة، أم لا؟ فقولنا: لا- نفىٌ واحد، كقولنا عشرة: إثبات واحد، ثم اختلفا فكان أحدهما حقاً والآخر باطلاً. فإن قلتم: [١١٨] إن قولكم عشرة لا يمكنكم أن تُقَسم[٦] وتفصل إلا بواحد؛ وقولكم لا يفصل بالتسعة والسبعة وسائر الأعداد ففيه الكثرة- قلنا: ولزوم الكثرة فى مثل هذا التفصيل لا يدل على البطلان، فإنا إذا عمدنا إلى جسمين متاقربين قلنا: إنهما متساويان أم لا؟ فقولنا: متساويان- واحدٌ وهو باطل، ولا يمكن أن يفصل إلا بواحد. وقولنا: لا، إذ قلنا متفاوتان- حق، وهو واحد، ويقبل التفصيل بما ينقسم

(١) ق: من يخالفنا ونخالفه كما يخالفكم، والإنصاف.

(٢) وحدنا: ناقصة فى ب.

(٣) فى معتقده: ناقصة فى ق.

(٤) ذلك: ناقصة فى ب.

(٥) ب: فى مخالفتكم من القائلين.

(٦) ب: يفسر.

إلى الحق والباطل، إذ يقال: هذا الجسم مفاوت لذلك الجسم، أى هو أكبر؛ أو يفسر بأنه زصغر والحق أحدهما والباطل يقابله فى كونه واحداً وفى مشاركته فى الاندراج تحت لفظ واحد هو حق يدل على أن ما ذكروه تلبيس.

(الجواب الثالث) عن قولهم إن الكثرة أمارة الباطل؛ فمذهبنا واحدٌ لا كثرة فيه، وإنما الكثرة فى الأشخاص الذين اجتمعوا على مسئلة ثم افترقوا فى مسائل؛ فلم قابلوا هذا بكثرة فى جواب المسألة وهو فى قولنا: كم الخمسة والخمسة؟ بل ورأيه من المذهب أن يفتى فى مسئلة واحدة بفتاوى كثيرة متناقضة؛ فعند ذلك يقال: الكثرة دليل الباطل؛ ولسنا نفتى فى كل مسألة إلا بواحد، فإنا نقول: الله واحد، ومحمد ﷺ رسوله، وهو صادق ومؤيد بالمعجزة فهذه[1] فتوى واحدة فلتكن حقاً؛ وإن كان باطلاً فهو موافق لمذهبهم. وقولنا: إن نظر العقل طريق يوصّل إلى درك ما لا يدرك اضطراراً- مذهب واحدٌ لا كثرة فيه فليكن حقاً، كما أن قولنا: العلوم الحسابية علوم صادقة- قول [١١٩] واحد وكان حقاً. وليتعجب من إبعادهم فى التلبيس إذ أخذوا لفظة «الكثرة» وهى لفظة مضافة مشتركة، تارة يراد بها الكثرة فى الأجوبة عن مسألة واحدة كالجواب عن الخمسة والخمسة، والسبعة والستة وغيرها، وتارة تطلق ويراد كثرة الأشخاص المتفقين فى مذهب والمختلفين فيه، فرأوا مفارقة الباطل للكثرة المضافة إلى عدد الأجوبة فى مسئلة واحدة، فاستدلوا به على بطلان قول واحد فى مسألة واحدة اجتمع عليها جماعة كثيرة اختلفت كلمتهم فى مسائل سوى تلك لامشكلة. ولكنّ هذا وإن كان تلبيساً بعيداً عن المحصل فمقصود واضعه التلبيس على العوام، وذلك مما يتوقع رواجه. فالحيلة على العوام فى استدراجهم ليست ممتنعة على جماعة من الحمقى قد ادعوا الربوبية؛ فكيف تتعسر عن غيرها! وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[2] فهو من هذا الطراز فى التلبيس، فإن المراد به تناقض الكلمات فى المتكلم الواحد إذ تناقض كلامه فسد؛ ونحن لم يتناقض كلام الواحد منا فى مسألة، بل اجتمع طائفة على مسألة وهى إثبات النظر، كما اجتمع طائفة على التعليم وإثباته، ثم اختلفوا فى مسائل أخرى. فأين هذا من اختلاف الكلام الواحد؟!

---

(١) ب ق فهذا.

(٢) سورة النساء آية: ٨٢.

فإن قيل: المتعلمون إذا أجمعوا على التعليم وعلى معلّم واحد وأصغوا بأجمعهم إليه لم يكن بينهم خلاف وإن كانوا ألف ألف- قلنا: والناظرون إذا أجمعوا على النظر [١٢٠] فى الدليل وعلى تعيين دليل واحد فى كل مسألة ووقفوا عليها لم يتصور بينهم خلاف. فإن قلتم: فكم من ناظر فى ذلك الدليل بعينه قد خالف!- قلنا: وكم من مُصْغٍ إلى معلمكم وقد خالفَ فإن قلتم: لأنه لم يصدقه فى كونه معصوماً- قلنا: ولأن الناظر لم يعرف وجه دلالة الدليل. فإن قلتم: ربما يعرف وجه الدلالة ثم ينكر- قلنا: هذا لا يتصور إلا عناداً، كما يعتقد واحدٌ كون الإمام المعصوم حقاً ثم يخالفه فلا يكون ذلك إلا عن عنادٍ. ولا فرق بين المسلكين.

وأما (الدلالة الرابعة) وهى قولهم إن كان لا يدرك الناظر المساواة. بينه وبين خصمه فى الاعتقاد، فلِمَ يدرك المساواة بين حالتيه؟ وكم من مسألة اعتقدها نظراً ثم تغير اعتقاده، فبم يعرف أن الثانى ليس كالأول؟ قلنا: يعرف ذلك معرفة ضرورية لا يتمارى فيها[1]. وهذا معتقدكم أيضاً فى مثالين، ولا كلام أقوى من القلب[2] والمعارضة فى مثل هذه المقالات؛ فإن عادتهم مدّ يد الاعتصام إلى إشكالات لا تختص بمذهب فريق، فيحيرون عقول العوام به ويخيلون أنه من خاصة مذهب مخالفيهم. والعامى المسكين متى يتنبه لانقلاب ذلك عليه فى مذهبه! فنقول: هذا القائل اعتقد مذهب التعليم وإبطال النظر تقليداً سماعاً من أبويه، أو سمع من الأبوين مذهباً ثم تنبه بعد ذلك لبطلانه؟ فإن قال: اعتقدته سماعاً من الأبوين- قلنا: وأولاد النصارى واليهود والمجوس وأولاد مخالفيكم فى مسألة النظر وقع نشوؤهم على خلاف معتقدكم، فبماذا تفرقون به بين أنفسكم وبينهم؟ [١٢١] أبطول اللحى أو سواد الوجوه، أم بسبب غيره والتقليد شامل؟ وإن قلتم: لا، بل اعتقدنا مذهبكم ثم تركنا التقليد وتنبهنا لصحة مذهب التعليم. قلنا: تنبهتم لبطلان مذهبنا: على البديهة، أو بنظر العقل؟ فإن كان على البديهة فكيف خفى عليكم البديهى فى أول أمركم وعلى آبائكم وعلينا ونحن العقلاء وقد طبقنا وجه الأرض ذات الطول والعرض؟ وإن عرفتم ذلك بنظركم فلم وثقتم بالنظر ولعل حالكم اللاحقة كالحال السابقة، فما الفارق؟ فإن قلتم: عرفنا من المعلم- قلنا: إن كان تقليداً فما الفرق بين التقليد للأخير والتقليد للأول، وبين تقليدكم وتقليد طوائف

(١) ب، ق: فيه.

(٢) القلب: رد الحجة عليه بمثلها.

المخالفين من اليهود والنصارى والمجوس والمسلمين؟ وإن فهمتم بالنظر فما الفرق بينكم وبين سائر النظار؟ وهذا مما لا جواب عنه إلا أن يقال: بالضرورة ندرك التفرقة بين ما عُلِم يقيناً لا يمكن فيه الخطأ، وبين ما يمكن. فهكذا جوابنا.

المثال الثانى: إن من غلط فى مسألة حسابية ثم تنبه لها: هل يتصور أن يزول شكّه بعد التنبيه؟ نجيب: يعلم أنه ليس مخطئاً وأن الخطأ غير جائز عليه؛ وإنما كان الخطأ فيما تقدم لمقدمة شذت عنه. فإن قلتم: لا- فقد أنكرتم المشاهدة. وإن قلتم: نعم، فبما ذا تدرك التفرقة إلا بالضرورة؟! وقد انقلب الإشكال [١٢٢] بعينه. وكيف تنكر ذلك وقد رأيت من يدعى الذكاء والفطنة فى علم الحساب حكم بأن التيامن فى القبلة واجبٌ ببلد نيسابور، وأنه لابد من الميل على محرابها المتفق عليه إلى اليمين. واستدل عليه بمقدمة مسلمة[١] وهى أن الشمس تقف وسط السماء[٢] على سمت الرأس بمكة فى أطول النهار وقت الزوال، ثم قال: ترى الشمس فى أطول النهار وقت الزوال بنيسابور مائلة قليلاً إلى يمين[٣] المستقبل فى محرابها فيعلم أنه على سمت رأس[٤] الواقف بمكة، وأن مكة مائلة إلى اليمين. فاتبعه على ذلك جماعة من الحُسّاب، واعتقدوا أن ذلك هو الواجب بحكم هذا الدليل، حتى تنبهوا[٥] على محل الغلط فيه وإحلالهم بمقدمة أخرى[٦]، وهى أن ذلك[٧] إنما يلزمه لو كان وقت الزوال بنيسابور هو وقت الزوال بمكة؛ وليس كذلك، بل يقع بعد ساعة، وتكون الشمس قد أخذت إلى صوب المغرب فى جانب اليمن عرضاً، فيرى وقت الزوال مائلاً عن قبلة نيسابور، لأنه ليس وقت الزوال والغروب فى جميع المواضع متفقاً. ويعرف ذلك باختلاف ارتفاع القطبين وانخفاضهما، بل باستتارهما وانكشافهما فى البقاع المختلفة- فهذا الغلط وأمثاله فى الحساب أفيدل ذلك على أن النظر فى الحساب ليس طريقاً موصلاً إلى معرفة الحق؟، أو

---

(١) ب: وهو.

(٢) ق: السماء بمكة على سمت الرأس فى أطول الأيام وقت الزوال.

(٣) ب: مائلة المستقبل قليلاً فيعلم.

(٤) ب: الرأس.

(٥) ق: نبهوا.

(٦) أخرى: ناقصة فى ب.- واحلالهم كذا، والأوضح أن يقال وأبدلوها.

(٧) ق: ذلك هو الواجب بحكم، هذا الدليل حتى نبهوا على بمالها (!) فإن يلزم أن لو كان..

يتشكك المتنبه بعدها فيقول: لعله شذّت عنى مقدمة أخرى وأنا غافل عنها كما فى الأول. هذا لو فتح(١) بابه فهو السفسطة المحضة ومدعو ذلك إلى بطلان العلوم والاعتقادات كلها[١٢٣] فكيف يبقى معه وجوب التعلم ومعرفة العصمة، ومعرفة إبطال النظر!

وأما **(الدلالة الخامسة) وهى قولهم إن صاحب الشرع- ﷺ-** قال: «الناجى من الفرق واحدة وهم أهل السنّة والجماعة» ثم قال: «ما أنا الآن عليه وأصحابى»- فهذا من عجيب الاستدلالات فإنهم أنكروا النظر فى الأدلة العقلية لاحتمال الخطأ فيه، وأخذوا يتمسكون بأخبار الآحاد والزيادات الشاذة فيها. فأصل الخبر من قبيل الآحاد؛ وهذه زيادة شاذة، فهو ظن على ظن؛ ثم هو لفظ محتمل من وجوه التأويل ما لا حصر له. فإن ما كان عليه هو وأصحابه إن اشترط جميعه فى الأقوال والأفعال والحركات والصناعات كان محالاً؛ وإن أخذ بعضه فذلك البعض ممّن يعينه ويقدره؟. وكيف يدرك ضبطه، وهل يتصور ذلك إلاّ بظنّ ضعيف، وربما لا يرتضى مثله فى الفقهيات مع خفّة أمرها، فكيف يستدل على القطعيات(٢) بمثلها؟؟(٣) على أن نقول: هم كانوا على اتباع نبى مؤيد بالمعجزة. فلستم إذن(٤) من الفرقة الناجية، فإنكم اتبعتم من ليس هو نبياً ولا مؤيداً بالمعجزة. فسيقولون: ليس تجب مساواته من كل وجه(٥). قلنا: فنحن على مساواتهم من كل وجه: فإنا نأمر باتباع الكتاب والسنة والاجتهاد عند العجز عن التمسك بهما، كما أمر مُعاذاً به، وكما استمر عليه الصحابة بعد وفاته [١٢٤] من المشاورة والاجتهاد فى الأمور. فالحديث قاض لنا بالنجاة ولكم بالهلاك، فإنكم انحرفتم عن اتباع النبى المعصوم إلى غيره. فإن قيل: ومعانى الكتاب والسنّة كيف تفهمونها؟ قلنا: قد بينا أنها (+ ثلاثة أقسام: صريحة، وظاهرة، ومجملة؛ وبينا أن معرفتنا لها كمعرفة سائر +) الصحابة، وكمعرفة منْ تدّعون له العصمة من غير فرق. فإن قيل: وأنتم تدعون إلى نظر العقل، وما كان هذا(٦) من أدب الصحابة. قلنا: هيهات! فإنا ندعو

---

(١) ب: لو صح، وفوها: ط فتح.

(٢) ق: القواعد العظيمة.

(٣) ق: بمثل هذا الدليل.

(٤) إذن: ناقصة فى ب.

(٥) ق: الوجوه.

(+.. +) ناقص فى ق.

(٦) ق: ذلك.

إلى الاتباع، وإلى تصديق رسول الله ﷺ فى قول: لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله. فمن صدّق بذلك سبقاً إليه من غير منازعة ومجادلة قنعنا منه كما يقنع رسول الله- ﷺ- به من أجلاف العرب. والناس[١] على ثلاثة أقسام: قسم هم العوام المقلدون نُشئوا على اعتقاد الحق سماعاً من آبائهم، فهم مقرّون عليه بصحة إسلامهم. الثانى: الكفار الذين نُشئوا على ضدّ الحق سماعاً عن آبائهم وتقليداً؛ فهم[٢] مدعوّون عندنا إلى تقليد النبى المعصوم المؤيد بالمعجزة واتباع سنته وكتابه، وأنتم تدعونه إلى معصومكم. فليت شعرى! أينا أشبه بصحابة رسول الله- ﷺ !-: أمَنْ يدعو إلى النبى المؤيد بالمعجزة، أم من يدعو[٣] إلى من يدعى العصمة بشهوته من غير معجزة؟!- القسم الثالث: مَنْ فارق حيز المقلدين وعرف أن فى التقليد خطر الخطأ، فصار لا يقنع به، فنحن ندعوه إلى النظر فى خلق السموات والأرض ليعرف به الصانع، وإلى التفكير فى معجزات النبى ﷺ ليعرف به صدقه، وأنتم تدعونه إلى تقليد المعصوم [١٢٥] وتكذبون نظر العقل وتزخرفونه. فليت شعرى أى الدعوتين أوفق لدعوة أصحاب رسول الله ﷺ! فمتى قالوا للمسترشد[٤] المتشكك: إياك ونظر العقل وتأمّله فإن فيه خطر الخطأ، ولذلك اختلف الناظرون؛ بل عليك أن تقلد ما تسمعه منا من غير بصيرة وتأمل.- هذا لو صدر من مجنون لضحك[٥] منه، ولقيل له: لم نقلدك ولا نقلد من يكذبك؟ فإذا طوى بساط الدليل المفرّق بطريق النظر بينك وبين خصمك، ولم يمكن درك التفرقة بالضرورة فبم تميز عن مخالفك المكذّب؟! فليت شعرى من فتح باب النظر الذى يسوق إلى معرفة الحق متبعاً فيه ما اشتمل عليه القرآن من الحث على التدبر والتفكر فى الآيات وفى القرآن وعجز الخلق عن الإتيان بمثله واستدلاله به- هو أقرب إلى موافقة الصحابة وأهل السنّة والجماعة، أو من يؤيس الخلق عن النظر فى الأدلة بالتكذيب حتى لا يبقى للدين عصام يتمسك به إلاّ الدعاوى المتعارضة؟ وهل هذا إلاّ صنع من يريد أن يطفىء نور الله ويغطى شرع رسول الله – ﷺ !- بسدّ طريقه المفضى إليه؟! فإن قيل: فنراكم تميلون تارة إلى

---

(١) على: ناقصة فى ق.

(٢) ج: فيهم يدعون (!).

(٣) ق: يدعى إلى مدعى.

(٤) ج: المتسلك (!) ق: المشكك.

(٥) ق: تضحك.

الاتباع، وتارة إلى النظر. قلت: هكذا تعتقده، ولكنه فى حق شخصين، فالذين سعدوا بالولادة بين المسلمين فأخذوا الحق تقليداً مستغنون عن النظر؛ وكذا الكفار إذا تيسر لهم تصديق رسول الله ﷺ تقليداً، كما كان يتيسر لأجلاف العرب، والذى يتشكك ويعرف غَرَرَ التقليد فلابد له من معرفة على اتباع رسول الله- ﷺ !- ولن يعرف التوحيد والنبوة إلاَّ بالنظر فى دليله الذى دلّ عليه الصحابة ودعا الرسول الخلق به؛ فإنه ما دعاهم بالتحكم المحض والقهر المجرد، بل بكشف سُبُل الأدلة. فهذا[١] صورة القول مع كل متشكك؛ وإلا فليبرز الباطنى معتقده فى حقّه وأنه كيف ينجو عن شكه إذا حسم[٢] عليه باب التأمل والنظر!

فهذا حلّ هذه الشبهات. وهى[٣] أرَكُّ عند المحصل من أن يفتقر فى حلها إلى كل هذه الإطناب. ولكن اغترار بعض[٤] الخلق به وظهور التلبيس فى هذا الزمان يتقاضى هذا الكشف والإيضاح. والله تعالى يوفقنا للعلم والعمل[٥] والرشد والإرشاد، بمنه ولطفه.

---

(١) ب: فهو رضورة؛ وفوقها: ط: فهذا صورة: ق: فهو ضرورة القول..

(٢) أى: قُطع.

(٣) ب: وهو.

(٤) بعض: ناقصة فى ب.

(٥) ب: والعلم بمنه ولطفه.

الباب السابع
فى إبطال تمسكهم بالنص فى إثبات الإمامة والعصمة
وفيه فصلان

الفصل الأول
فى تمسكهم[1] بالنص على الإمامة

وقد عجزت طائفة منهم عن التمسك بطريق النظر لمناقضة[2] ذلك مسلكهم فى إبطال نظر العقل وإيجاب الاتباع، فعدلوا إلى منهج الإمامية بحيث استدلوا على إمامة علىّ- رضي الله عنه- بالنص[3] وزعموا أنها مطردة فى عشرته؛ فطمع هؤلاء فى التمسك بالنص مع مخالفة مذهبهم[4] مذهب الإمامية فزعموا أنه- عليه السلام- نص على علىّ، ونص علىّ على ولده[5]، حتى انتهى إلى الذى هو الآن متصدّ للإمامة[6]، بكونه منصوصاً عليه[7] ممن كان قبله. وهذا غير ممكن لهذه الفرقة، فإنهم[8] بين التعلق فيه بأخبار آحاد [١٢٧] لا تورث العلم ولا تفيد اليقين وثلج الصدر، بل يحتمل فيه تعمد[9] الكذب تارة[10] والغلط فيه

---

(١) فى تمسكهم: ناقصة فى ب.
(٢) ق: بمناقضة مسلكهم.
(٣) بالنص: ناقصة فى ب.
(٤) مذهبهم: ناقصة فى ق.
(٥) ق: وهكذا لم يزل ينص والد منهم على ولده حتى انتهى.
(٦) ق: للأمر.
(٧) ق: بجهة من كان قبله.
(٨) قى: من التعلق
(٩) تعمد: ناقصة فى ق.
(١٠) ق: والغلط أخرى.

أخرى، ولمنهج[1] هؤلاء اجتنبوا طرق النظر فى العقليات احترازاً عما بها من الخطأ فكيف يستتب لهم التمسك بأخبار الآحاد! فيضطرون إلى دعوى خبر متواتر فيه من صاحب الشرع صلوات الله عليه، تجرى فى الوضوح مجرى الخبر المتواتر فى بعثته ودعوته وتحديه بالنبوة وشرعه الصلوات الخمس والحج والصوم وسائر الوقائع المستفيضة. ومهما راجع العاقل[2] بصيرته استغنى فى معرفة استحالة هذه الدعوى عن مرشد يرشده ويسدد[3] منهجه على وجه الاستحالة. كيف وقد استحالت هذه الدعوى وتعذرت على الإمامية فى دعوى إمامة عَلىٍّ فقط- فكيف تستتب لهؤلاء دعوى إمامة صاحبهم مع تضاعف[4] الشغل عليهم وكثرة دعاويهم إلى أن ينساقوا[5] إلى إثبات الإمامة لمن اعتقدوا إمامته اليوم! ولكنا مع الاستغناء عن الإيضاح[6] لفساد دعواهم، ننبه على ما فيه من العسر والاستحالة ونقول: مدعى الإمامة اليوم لشخص معين من عشرة رسول الله- ﷺ- يفتقر إلى نص متواتر عن رسول الله على علىّ - رضي الله عنه- ينتهى فى الوضوح إلى[7] حد الخبر المتواتر عن وجود[8] على ومعاوية[9] وعمرو بن العاص. (+ فإنا بالتواتر عرفنا وجودهم[10] [١٢٨] ومهما ادعى تواتر هذا الخبر فى زمان رسول الله- ﷺ !- افتقر إلى حد التواتر بعده+) فى كل عصر ينقرض، حتى لا يزال النقل متواتراً على تناسخ الأعصار وانقراض القرون بحيث يستوى فى بلوغ المخبرين حدّ التواتر طرفُ الخبر وواسطته. وهذا ممتنع، يفتقر فى كل واحدٍ من على

(١) ق: ومنهج هؤلاء احتوى بعد طريق النظر فى العقليات احترازاً عما فيها من خط الخطأ يستلب (!) لهم...

(٢) العاقل: ناقصة فى ق.

(٣) ب: وسدد منههة (!)؛ ق: ومسدد يفهمه.

(٤) ق: المشتغل.

(٥) ق: ساو (!)؛ ب: ينساق.

(٦) ب: الوضوح تنبيه.

(٧) الخبر: ناقصة فى ب.

(٨) على: ناقصة فى ب.

(٩) ب: وعمر.

(١٠) ج تعليق: الأصح: وجودهما.

(+.. +) ناقص فى ق.

وأولاده- رضى الله عنهم- إلى يومنا هذا أربعة أمور: الأول أن يثبت أنه مات عن ولد لم يمت أبتر لا ولد له حتى يُعْرف ولده كما عُرف عليّ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ !- وتُعرف صحة أنسابهم كما عرف صحة أنساب عليّ. الثاني: أن يثبت أن كل واحد منهم نص على ولده قبل وفاته، وجعله وليّ عهده، وعيّنه من بين سائر أولاده فانتصب للإمامة بتوليته؛ ولم يمت واحدٌ إلا بعد التنصيص والتعيين على وليّ عهده. الثالث: أن يُنْقَل أيضاً- خبراً متواتراً- أنه ﷺ جعل نصّ جميع أولاده بمنزلة نصّه في وجوب الطاعة ومصادفته لمظنّة الاستحقاق ووقوعه على المستحق للمنصب من جهة الله تعالى حتى لا يتصور وقوع الخطأ لواحدٍ منهم في التعيين. الرابع: أن ينقل أيضاً بقاء العصمة والصلاح للإمامة من وقت نصه على[1] من نُص عليه إلى أن توفى هو[2] بعد نصّه على غيره. فلو انخرمت رتبةٌ من هذه الرتَب لم تستمر دعاويهم. ولو أثبتوا تواتر نص كل واحدٍ منهم ووجود ولده في العصر الأول فلا يغنيهم حتى يثبتوا تواتره كذلك في سائر الأعصار المتوالية [١٢٩] بعده عصراً بعد عصر. وهذه أمورٌ لو ثبت التواترُ لها لُعلِمتْ كما يُعْلَم وجود الأنبياء ووجود الأقطار التى لم تُشاهَد كالصين وقيروان المغرب، ووجود الوقائع كحرب بدر وصِفّين، ولا يشترك الناس في دركه، حتى كان لا يقدر أحدٌ على أن يشكّك فيه نفسه. وليس يخفى أن الأمر في هذه الدعاوى بالضد، إذ لو كُلِّف الإنسان أن يتسع لتجويز ما قالوه وإمكانه لم يتمكن، بل علم قطعاً خلافه. فكيف يُتصوّر الطمع في إثباته! وكيف يتواقحون[3] على دعواه وقد اختلف القائلون بوجوب الإمام المعصوم في جماعة من الأئمة بزعمهم[4] أنه خلف ولداً أو لم يخلف؛ واختلفوا في تعيين الإمامة في بعضهم؛ واختلفوا في ظهوره، فقال قائلون:[5] الإمام موجود ولكنه ليس يَظهرُ تقيّةً، وقال آخرون هو ظاهر؛ فكيف خالفهم[6] أصحابهم؟! وإن كانوا قد عرفوا ذلك بنصّ

---

(١) ب: من وقت ما نص عليه.

(٢) هو: ناقصة في ق.

(٣) ق: يتولونه على دعواه.

(٤) بزعمهم: ناقصة في ق.

(٥) ق: قائلون هو موجود.

(٦) ق: خالف بعضهم بعضاً.

متواتر فكيف قبلوه من الآحاد إن لم يكن متواتراً، وقولُ الآحاد لا يورث إلا الظن؟! فاستبان أن ما ذكروه طمعٌ فى غير مطمع، وفَزَعٌ إلى[١] غير مفزع. ومثالهم من الفرار[٢] من مسلك النظر إلى مسلك النصّ مثال من يميل من البَلَل إلى الغَرَق؛ فإن المسلك[٣] الأول أقرب إلى التلبيس من هذا المسلك.

فإن قال قائل: قد طولتم الأمر عليهم وأحرجتموهم [١٣٠] إلى إثبات النص على علىّ، ثم إثبات[٤] النص من كل واحد من أعقابه ولداً ولداً؛ ثم صحة نَسَبه؛ ثم استفاضة هذه الأخبار أولاً ووسطاً وآخراً، وهم يستغنون عن جميع ذلك بخبرٍ واحد وهو أن رسول الله ﷺ قال: «الإمامة بعدى لعَلىٍ وبعده لأولاده لا تخرج[٥] من نسبى، ولا ينقطع نسبى أصلاً، ولا يموت واحدٌ منهم قبل توليته العهدَ لولده»- وهذا القدر يكفيهم- قلنا: نعم! يكفيهم هذا القدر إن كان كلّ ما يخطر بالبال ويوافق شهوة الضلال يمكن اختراعه ونقله متواتراً. ولكن هذا على هذا الوجه لم يقع ولا نُقل، ولا ادّعى مدّعٍ وقوعه، معتقداً[٦] بالباطلٍ ولا على سبيل العناد، فضلاً عن أن ينطق[٧] به عن الاعتقاد. ونَقْلُ هذا النصّ ودعوى التواتر فيه كدعوى مَنْ نقل مضادّه، وهو أن الإمامة ليست لعلىّ بعدى وإنما هى لأبى بكر، وإنما تكون بعده بالاختيار والشورى؛ وأن من ادّعى النصّ أو اختصاص الإمامة بأولاده من سائر قريش فهو كاذب مُبْطل. فكما نعلم أن هذا الخبر لم يكن ولم يُنْقَل- لا آحاداً ولا تواتراً- نعلم ذلك فيما يناقضه[٨] . ومهما فُتِح باب الاختراع اشترك فى الاقتدار عليه كل من يحاول اللجاج والنزاع، وذلك مما لا يستحلّه ذوو الدين أصلاً.

---

(١) غير: ناقصة فى ق.

(٢) ق: الفزع من مسلك.

(٣) ق: مسلك النظر.

(٤) ق: ثم إثبات النص على كل واحد من ولده، ثم إثبات أعقاب كل واحد منهم ولداً، ثم صحة نسبه ثم استفاضت.

(٥) ق: لا تخرج ولا ينقطع نسبى أصلاً.

(٦) بين السطور فى ب مع الإشارة إلى نسخة ط؛ ق: ولا ادعى مدع وقوعه على سبيل العناد.

(٧) به: ناقصة ب.

(٨) مهما = إذاً.

فإن قال قائل: هذه الدعاوى لا تستتب لهؤلاء؛ فهل تستتب للإمامية فى دعوى النص على علىّ رضي الله عنه ؟- قلنا: لا؛ إنما الذى يستتبّ لهم دعوى ألفاظ محتملة نقلها الآحاد. فأما اللفظ الذى [١٣١] هو نص صريح، فلا. ودعوى التواتر أيضاً لا يمكن. وتيك الألفاظ كما رووا أنه قال: «من كُنْتُ مولاه فعلىٌّ مولاه»، وقوله: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»- إلى غير ذلك من الألفاظ المحتملة، لا تجرى مجرى النصوص الصريحة، فأما دعوى النص الصريح المتواتر فمحالٌ من وجوهٍ موضعُ استقصائها فى كتاب الإمامة من علم الكلام. وليس من غرضنا الآن، ولكنا نذكر استحالته بمسلكين: أحدهما أنه لو كان ذلك[١] متواتراً لما شككنا فيه، كما لم يُشَكّ فى وجود علىّ- رضي الله عنه[٢]، ولا فى انتصابه للخلافة بعد رسول الله ﷺ، ولا فى أمر رسول الله[٣]- ﷺ - بالصلاة والصيام والزكاة[٤] والحجّ. فإن قوله- عليه السلام !- فى التنصيص على الخلافة بعده على ملأٍ من الناس ليس قولاً يُسْتحقر فيُسْتَر ولا[٥] يتساهَل فى سماعه فيهمل، بل تتوفر الدواعى على إشاعته، ولا تسمح النفوس بإخفائه والسكوت عنه[٦]، ولم تسمح[٧] بالسكوت عن أخبارٍ وأحوالٍ تقع دون ذلك فى الرتبة. فهذا قاطع فى بطلان دعواهم[٨] الخبر المتواتر. وعلى هذه[٩] الجملة فلا تتميز دعواهم عن دعوى البكرية حيث قالوا: إن النبى[١٠]- ﷺ- نصّ عن أبى بكر- رضي الله عنه !- نصاً صريحاً متواتراً[١١]، ولا عن دعوى الرَّوندية[١٢] إذ قالوا إنه نصّ على العباس نصاً متواتراً. وهذه الأقاويل متعارضة لأنها لم تعرف ولم تظهر[١٣] بعد وفاة رسول الله- ﷺ!- عند الخوض فى الإمامة.

فلا تبقى بعد[١٤] ذلك ريبةٌ فى بطلان هذه الدعوى.

---

(١) ق: لو كان كما زعموا متواتراً لما تشككنا فيه. (٢) ق: ولا فى وجود أبى بكر رضي الله عنه.

(٣) ق: النبى صلى الله. (٤) والزكاة: ناقصة فى ب.

(٥) ب: فيستتر أو يتساهل. (٦) ق: كما لم.

(٧) ب: تسمح النفس. (٨) ق: دعوى الإمامية للخبر.

(٩) ق: وبالجملة. (١٠) ق: إن رسول الله.

(١١) متواتراً: ناقصة فى ق.

(١٢) قال ابن حزم فى «الفصل» (٤: ٧٥): «وقالت طائفة لا تجوز الخلافة إلا فى ولد العباس بن عبد المطلب، وهو قول الراوندية».

(١٣) ولم تظهر: ناقصة فى ق. (١٤) ب: ولا تبقى على ذلك.

المسلك [١٣٢] الثاني: أن الذين نازعوا فى إمامة أبى بكر وتصدّوا للنضال عن علىّ- ﷺ - تمسكوا فى نصرته بألفاظ محتملة نقلها آحادٌ، كقوله ﷺ[١]: «من كنتُ مولاه فعلىٌّ مولاه»، وقوله: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»[٢]؛ وكيف سكتوا عن النص المتواتر الذى لا يتطرق التأويل إلى متنه والطعن على سَنده؛ ومعلوم أن النفوس فى مثل هذه المثارات تضطرب[٣] بأقصى الإمكان ولا تتعلق بالشبه إلا عند العجز عن البرهان. فهذا أيضاً يعرف المنصف[٤] ضرورةً كذب المخترعين لهذه الأمور. وإنما[٥] هداهم إلى اختراع دعوى النص المتواتر طائفة من الملحدين أرادوا الطعن على الدين، وهم الذين لقنوا اليهود على أن ينقلوا عن موسى نصاً بأنه خاتم النبيين وأنه قال لليهود: «عليكم بالسبت ما دامت السموات والأرضون». وكان سبيلنا فى الردّ عليهم أن اليهود، [٦] مع ما جرى عليهم من الذل والإرقاق والسبى للذرارى والأولاد وتخريب البلاد وسفك الدماء فى طول زمان رسول الله ﷺ، كانوا يحتالون[٧] بكل حيلة فى طمس شريعته وتطفئة نوره ودفع استيلائه؛ فلمَ لم ينقلوا[٨] عن موسى ﷺ ذلك، ولمَ لم يقولوا له: ما جئت إلا بتصديق موسى وأنه قال: أنا خاتم النبيين. ومعلوم أن الدواعى[٩] تتوافر على نقل مثل[١٠] ذلك توفراً لا يطاق السكوتُ معه؛ وقد[١١] كان فيهم الأحبار والمتقدمون، وكلهم كانوا مضطرين تحت[١٢] القهر والذل، متعطشين إلى دفع حُجتَه بأقصى الجد؛ وهذا بعينه هو الذى يكشف عن اختراع هؤلاء وتهجمهم على الاختلاق والتخرص[١٣].

فإن قيل: [١٣٣] لعلّه تمسك به المتمسكون، إلا[١٤] أنه اندرس ولم يُنْقَل إلينا، قلنا: كيف نُقِل إلينا التمسك بالألفاظ الظاهرة، ونُقل المنازعة فى الإمامة من الأنصار وقول

---

(١) عليه السلام: ناقصة فى ب. (٢) بغير واو فى ق.
(٣) ق: ويضطرب ويتعلق بأقوى ما يمكن ولا يتعلق بأشبه.
(٤) ق: المصنف- وهو تحريف واضح. (٥) ق: حملهم على دعوى النص.
(٦) على: ناقصة فى ق. (٧) ق: يتحيلون.
(٨) ق: فبماذا لم ينقلوا له له عن... (٩) ق: الدعاوى- وهو تحريف واضح.
(١٠) نقل مثل: ناقص فى ب. (١١) قد: ناقصة فى ب.
(١٢) تحت: ناقصة فى ق- مضطرين: كذا فى النسختين، ولعل أصله: مضطربين.
(١٣) ق: التخرس- وهو غلط املائى. (١٤) ق: ولكنه اندرس.

قائلهم[١] : «أنا جُذَيْلُها المُحَكَّك وعُذَيْقُها المُرَجَّب» والدواعى على نقل النص أوفر. ولو جاز فتح هذا الباب لجاز لكل ملحد- إذا احتججنا عليه بالقرآن وعجز الخلق عن معارضته، وبيّنا به صدق محمد ﷺ!- أن يقول: لعلّه عورِض ولكنه لم يُنْقَل. وتعاطى المسلمون إخفاءه. فإن قيل: أنتم مضطرون إلى معرفة هذا الخبر المتواتر. ولكنكم تعاندون فى إخفائه تعصباً- قلنا: ولِمَ تنكرون على من يَقْلِب[٢] عليكم ويقول: أنتم تعرفون بطلان ما ينقلون ضرورة ولكنكم تعاندون فى الاختراع؟ وبم تنفصلون عن البكرية والرَوَنْدية إذا ادّعوا ذلك فى النص على أبى بكر والعباس ﵄ ؟- فإن قيل: ألستم تدعون فى معجزات الرسول- ﷺ- انشقاق القمر وكلام الذئب وحنين الجِذْع وتكثير الطعام القليل- إلى غير ذلك مما أنكره كافة الكفار وطوائف من المسلمين ولم يكن خلافهم مانعاً لكم من دعوى التواتر- قلنا: نحن لا ندّعى التواتر الذى يوجب العلم الضرورى إلا فى القرآن: أمّا ما عداه من هذه المعجزات فلو نقلها خلق[٣] كثير بلغوا حد التواتر لما تصوروا الشك فيها؛ وإنما نقلها جماعة دون تلك الكثرة يُعْرَف صدقهم بضروبٍ من الأدلة النظرية والاستدلال بالقرائن الحالية من روايتهم ذلك، وسكوت الآخرين [١٣٤] عن الإنكار- إلى غير ذلك من الأمور التى يتُوصّل إلى استفادة العلم منها عند إمعان النظر فيها بدقيق الفكر. ومَنْ أعرض عن النظر فى تيك الدلائل والقرائن ولم يتأمّلها حق التأمل لم يحصل له العلم. وأما أنتم فلا تقنعون فى خبركم بالنقل من عدد دون عدد التواتر، ولا بالحاجة فيه إلى النظر والاستدلال والتأمل فإنكم تبطلون طُرُق

---

(١) فى حديث «سقيفة» بنى ساعدة التى اجتمعوا فيها بعد وفاة الرسول ليختاروا خليفة رسول الله: والعذيق تصغير عذق (بفتح العين وسكون الذال) وهو النخلة يحملها، وهو تصغير تعظيم، والجذل المحكك: الذى ينصب فى العطن لتحتك به الإبل الجربى، فمثل نفسه بالجذل وهو أصل الشجرة وذلك أن الجربة من الإبل تحتك إلى الجذل فتشتفى به، فعنى به أى الحباب بن المنذر الأنصارى يوم سقيفة بنى ساعدة أنه يشتفى برأيه كما تشتفى الإبل بهذا الجذل الذى تحتك إليه. قال الأزهرى: إنه أراد أنه منذ قد جرب الأمور وعرفها وجرب، فوجد صلب المكسر غير رخو لا يعز عن قرنه، والترجيب إرفاد النخلة من جانب ليمنعها من السقوط أى أن لى عشيرة تعضدنى وتمنعنى.

(٢) ج: تغلب (!).

ويقلب عليكم: أى يقلب عليكم نفس الحجة التى تحتجون بها، أى يردها عليكم فيستعملها ضدكم.

(٣) ب: حد.

النظر، فلا تستقيم هذه المقابلة منكم. فإن قيل: انشقاق القمر من الآيات[1] العُلْوية والبراهين السماوية- فكيف يتصور أن يختص بمشاهدته عدد دون عدد التواتر؟- قلنا: ولو شاهده عدد التواتر كيف كان يتصور التردد فيه والإنكار له؟ وهل ترى أحداً يتردد فى وجود مكّة ووجود أبى حنيفة والشافعى وسائر المشهورين، وهى من الأمور[2] الأرضية؟ وهل ترى أن أحداً يتردد فى أن الشمس كانت تطلع فى أيام نوحٍ ﷺ ضرباً للمثل؟- فإن ذلك لما كان من الأمور المتواترة لم تُتَصور الاسترابة[3] فيه. يبقى قولكم إنه كيف اختص بمشاهدة انشقاق القمر طائفة؟ فقد قال العلماء الأصوليون المنكرون لالتباس ما يتواتر من الأخبار: هذه آية ليلة فى وقت كان الناس فيه نياماً، أو كانوا تحت السقوف والظلال والأستار؛ والمصحرون[4] منهم المنتبهون لا تستحيل عليهم الغفلة فى لحظة، فيكون ذلك مثل انقضاض كوكب تختص (+ بمشاهدته شرذمة قليلة؛ وذلك ممكن، فلم يكن الانشقاق أمراً دائماً زماناً طويلاً، فليس يمتنع أن يختص بمشاهدته +) من حدّق إليه بصره ممن كان حول رسول الله- ﷺ- حيث احتج على قريش [١٣٥] بانشقاق القمر. وقال قائلون أيضاً: يحتمل أن يكون الله تعالى خصّص برؤية ذلك من حاجّ النبى ﷺ فى تلك الساعة وناظره حيث قال ﷺ: «آيتى أنكم ترفعون رءوسكم[5] فترون القمر منشقاً»- وحَجَب الله أبصار[6] سائر الخلق عن رؤيته بحجاب أو سحاب أو تسليط عقله وصرف داعية النظر (٧ لمصلحة الخلق فيه٧) حتى لا يتحدى لنفسه بعض الكذابين فى الأمصار فيستدل به على صدق نفسه؛ أو يكون[8] معجزة للنبى ﷺ من وجهين خارقين للعادة: أحدهما إظهاره لهم، والآخر إخفاؤه عن غيرهم. وهذه الاحتمالات ذكرها العلماء حتى قال بعضهم إن انشقاق القمر ثابت بالقرآن وهو قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾[9] . والكلام فيه طويل. وعلى الأحوال كلها فما بلغ حدّ التواتر لا يتصور التشكك فيه. هذه قاعدة معلومة عليها تنبنى[10] جميع قواعد الدين؛ ولولاه لما حصلت الثقة بأخبار التواتر، ولما عرفنا شيئاً من أقوال رسول الله- ﷺ!- إلا بالمشاهدة. والكلام فى هذا يحتمل الإطناب، ولكنه بعيد عن مقصود الكتاب[11]، فرأيت الإيجاز فيه

(١) ب: الآثار العلوية والآيات السماوية. (٢) وهى... الأرضية: ناقصة فى ق.
(٣) هذه الجملة محرفة كلها فى ق. (٤) أصحر القوم: برزوا فى الصحراء.
(+..+) ناقص فى ق. (٥) ق: أبصاركم.
(٦) أبصار: ناقصة فى ب. (٧..٧) ناقص فى ق. (٨) ق: ولتكن.
(٩) سورة «القمر» آية ١. (١٠) ق: تبنى. (١١) ق: كتابنا هذا فرأينا الإيجاز فيه أولى.

الفصل الثانى

فى إبطال قولهم إن الإمام لابد[1] أن يكون معصوماً من الخطأ والزلل والصغائر والكبائر

فنقول لهم[2]: وبماذا عرفتم صحّة كونه معصوماً ووجود عصمته؟ أبضرورة العقل أو بنَظره أو سماع خبرٍ متواتر [١٣٦] عن رسول الله- ﷺ- يورث العلم الضرورى؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، ولا إلى دعوى الخبر المتواتر المقيد للعلم الضرورى، لأنّ كافة الخلق تشترك فى دركه. وكيف يُدّعى ذلك وأصلُ وجود الأمام لا يُعْرف ضرورةً ، بل نازع منازعون فيه، فكيف تُعلّم عصمته ضرورةً؟!- وإن ادعيتم ذلك بنظر العقل؛ فنظر العقل عندكم باطل. وإن سمعتم من قول إمامكم أن العصمة واجبة للإمام فلم صدقتموه قبل معرفة عصمته بدليل آخر؟ وكيف يجوز أن تعرف إمامته وعصمته بمجرد قوله؟

على أن تقول: أى نظر عرفكم وجوب عصمة الإمام؟ فلابد من الكشف عنه فإن قيل: الدليل عليه وجوبُ الاتفاق على كون النبى- ﷺ- معصوماً، ولم نحكم بوجوب عصمته، إلا لأنا بواسطته نعرف الحق ومنه نتلقفه ونستفيده. ولو جوزّنا عليه الخطأ والمعصية سقطت الثقة بقوله. فما من قول يصدر عنه إلا ونتصور أن يقال: لعله أخطأ فيه، أو تعمد الكذب، فإن المعصية ليست مستحيلة عليه وذلك مما لا وجه له- فكذلك الإمام منه نلتقّى الحق، وإليه نرجع فى المشكلات كما كنا نرجع إلى رسول الله- ﷺ - فإنه خليفته وبه نستضئ فى مشكلات التأويل والتنزيل وأحوال القيامة والحشر والنشر. فإن لم تثبُتْ عصمته فكيف[3] يوثق به؟- قلنا: مثار غلطكم ظنكم أنا نحتاج إلى الإمام لنستفيد منه العلوم، ونصدّقه فيها. وليس كذلك، فإن العلوم منقسمة إلى عقلية وسمعية. أما العقلية فتنقسم إلى قطعيه

(١) ق: وأن.

(٢) لهم: ناقصة فى ب.

(٣) ب: كيف.

وظنّية ولكل واحدٍ[١] من القطع والظن مسلك [١٣٧] يفضى إليه ويدل عليه. وتعلم[٢] ذلك ممن يعلمه، ولو مِنْ أفسق الخلق، ممكن، فإنه لا تقليد فيه، وإنما المتّبعُ وجهُ الدليل.- وأما السمعيات فَمسندها سماع: إما متواتر، وإما آحاد، والمتواتر تشترك الكافّة فى دركه، ولا فرق بين الإمام وبين[٣] غيره؛ والآحاد (+ لا تفيد إلا ظناً، سواء كان المبلِّغ إليه أو المبلغ الإمام أو غيره+). والعمل بالظن فيما يتعلق بالعمليات واجب شرعاً. والوصول إلى العلم فيه ليس بشرط. ولذلك يجب[٤] عندهم تصديق الدعاة المنتشرين فى أقطار[٥] الأرض، مع أنه لا عصمة لهم أصلا. وكذلك كان ولاة رسول الله ﷺ فى زمانه، فإذاً لا حاجة إلى عصمة الإمام، فإن العلوم يشترك فى[٦] تحصيلها الكل، والإمام لا يولد عالماً ولا يوحى إليه، ولكنه متعلم[٧]. وطريق تعلم غيره كتعلمه، من غير فرق.

فإن قيل: فلماذا نحتاج إلى الأمام إذ كان يُسْتَغنى عنه فى التعليم؟- قلنا: ولماذا يُحتاج فى كل بلدٍ إلى قاضٍ؟ وهل يدلّ الاحتياجُ إليه على أنه لابُدّ أن يكون معصوماً؟ فيقولون[٨]؛ إنما نحتاج إليه لدفع[٩] الخصومات، وجمع[١٠] شتات الأمور، وجزم القول فى المجتَهدات، وإقامة حدود الله تعالى، واستيفاء حقوقه وصرفها إلى مستحقيها إذ لا سبيل إلى تعطيلها[١١] ، ولا سبيل إلى تفويضها إلى كافّة الخلق فيتزاحمون عليها متقاتلين ويتكاسلون عنها متواكلين ومتخاذلين، فتعطل الأمور؛ فجملة[١٢] الدنيا فى حق الإمام كبلدة واحدة فى حق القاضى. فكما يستغنى[١٣] عن عصمة القاضى فى البلد ويُحتاج إلى

(١) ق: أحد.

(٢) ق: ويتعلم ذلك من كل من يعلمه ولو من فسق الخليفة.

(٣) بين: ناقصة فى ق. (+..+) نقاص فى ق.

(٤) ب: يجوز. (٥) ق: البلاد.

(٦) ق: الكل فى طريق تحصيلها.

(٧) ق: يتعلم. (٨) ق: فسيقولون.

(٩) ق: الفصل. (١٠) ق: وجميع.

(١١) إلى تعطيلها ولا سبيل: ناقصة فى ق.

(١٢) ق: فنقول: جملة الدنيا.

(١٣) ق: استغنى.

قضائه [١٣٨] فكذلك يُستغنى عن عصمة الإمام ويُحتاج[١] إليه كما يُحتاج إلى القضاة ولأمورٍ أخرى كلية سياسية: من حراسة الإسلام، والذب عن بيضته[٢] والنضال دون حوزته، وحشد العساكر والجنود إلى أهل الطغيان والعناد، وتطهير وجه الأرض عن الطُغاة والبُغاة والساعين فى[٣] الأرض بالفساد وملاحظة أطراف البلاد بالعين الكالئة[٤]، حتى إذا ثارت فتنة بادر إلى الأمر بتطفئتها. وإذا نبغت نابغة تقدم على الفور بإزالتها قبل أن تستحكم غائلتها، وتستطير فى الأرض نائرتها[٥]. هذا وما يجرى مجراه هو الذى يراد لأجله الإمام، وذلك[٦] يحتاج إلى عدالة وعلم ونجدة وكفاية وصرامة وشرائط أخرى سنذكرها فى الباب التاسع.

فأما العصمة فُيستَغنى عنها كما فى حق القضاة والولاة. فإن (+ منعوا وادعوا العصمة للقضاة والولاة +) وكل مترشّح لأمر من الأمور من جهة الإمام- وهذا[٧] ما اعتقده الإمامية حتى أوردَ عليهم الحارس والمتعسس والبواب ويرتبط بكل واحدٍ منهم أمر- فأجابوا[٨] بأن هذه الأمور إن كانت أموراً دينية شُرِطت العصمة فى المتكلفين[٩] بها. والمنتصب لها بنصب الإمام لا يكون إلا معصوماً. ونعوذ بالله من اعتقاد مذهب يضطر ناصره والذابّ عنه[١٠]

---

(١) ق: ويحتاج إلى الإمام أيضاً لأمور.

(٢) بيضة القوم: حوزتهم وحماهم؛ الذب عن بيضته: الدفاع عن حماه.

(٣) ق: فيها بالفساد.

(٤) ق: الكافية.

(٥) ج: ثائرتها؛ ق: فى الخلق نائرها.

(٦) ق: وذلك إنما.

(+..+) ناقص فى ق.

(٧) ق: وقد ألزم بعض الأمامية الجاسوس المتعسس والثواب «!» لأنه يتربط «!» بكل واحد منهم أمر- فأجاب بأن هذه..

(٨) ب، ج: أفاجابوا؛ ق: فأجاب.

(٩) ق: المتكلفين والمنتصبين لها ونعوذ بالله.

(١٠) والذاب عنه: ناقص فى ق؛- فى ق: ناصره إلى جحد ما يشاهده ضرورة ويدركه على البديهة من استيلاء الفسق والفساد واحتياج (!- صوابها؛ واختلال) أموال (- صوابها: أحوال) الخلق بالظلم، وهذا مشاهد من أحوال المنتصبين.

إلى أن يجاحد ما يشاهده ويدركه على البدهية والضرورة. فالظلم على طبقات الناس مشاهد من أحوال المنتصبين من جهة إمامهم. ولا ينفكّ أورع متديّن منهم عن استحلال الأموال المغصوبة[1] باسم الخراج والضريبة (+ من أموال المسلمين +) مع [١٣٩] العلم بتحريمه[2]. ومهما[3] انتهى كلام الخصم إلى مجاحدة الضرورة[4] فلا وجه إلا الكفّ عنه، والاقتصار على تعزيته فيما أصيب به من عقله.

---

(١) فوقها في ب: المأخوذة.

(+..+) ناقص في ق.

(٢) ق: بتحريم ذلك.

(٣) ومهما= ومتى.

(٤) ق: البديهة.

الباب الثامن

فى الكشف عن فتوى الشرع فى حقهم من التكفير وسفك الدم

ومضمون هذا الباب فتاوى فقهية. ونحصر[١] مقصوده فى فصول أربعة:

الفصل الأول فى تكفيرهم أو تضليلهم أو تخطئتهم: ومهما سئلنا عن واحد منهم، أو عن جماعتهم، وقيل لنا: هل تحكمون بكفرهم؟ لم نتسارع إلى التكفير إلا بعد السؤال عن معتقدهم ومقالته، ونراجع[٢] المحكوم عليه[٣] أو نكشف عن معتقدهم[٤] بقول عدولٍ يجوز الاعتماد على شهادتهم؛ فإذا عرفنا حقيقة الحال حكمنا بموجبه.

ولمقالتهم مرتبتان: إحداهما توجب التخطئة والتضليل والتبديع، والأخرى توجب التكفير والتبرّى.

فالمرتبة الأولى - وهى التى توجب التخطئة والتضليل والتبديع-[٥] هى أن نصادف عامّياً يعتقد أن استحقاق الإمامة فى أصل البيت، وأنّ المستحق اليوم المتصدّى لها منهم، وأن المستحق لها فى العصر الأول كان هو علىّ- رضي الله عنه - فَدفع عنها بغير استحقاق. وزعم، مع ذلك، أن الإمام معصوم عن الخطأ والزلل، فإنه[٦] لابد أن يكون معصوماً، ومع ذلك[٧] فلا يستحل سفك دمائنا ولا يعتقد كفرنا، ولكنه يعتقد فينا أنّا أهل البغى، زلّت بصائرنا عن درك الحق خطأ[٨]، إذ عدلنا عن اتباعه، عناداً ونكداً[٩]. فهذا الشخص لا يُستباح

---

(١) ج: وتختصر.
(٢) ق: ترجيح.
(٣) عليه: ناقصة فى ج.
(٤) ق: نستكشف عن معتقده تقول.
(٥) ب: هو. ق: وهو.
(٦) ق: وأنه.
(٧) ق: لا.
(٨) ج، ب: أو.
(٩) ق: نكراً.

سفكُ دمه، ولا يحكم بكفره لهذه[1] الأقاويل [١٤٠]، بل يحكم بكونه ضالاً مبتدعاً فيُزْجَر عن ضلاله[2] وبدعته بما يقتضيه رأى الإمام. فأما أن يحكم بكفره ويستباح دمه بهذه المقالات- فلا. وهذا إنما يقتصر على تضليله وتبديعه[3] إذْ لم يعتقد شيئاً مما حكينا[4] من مذهبهم فى الإلهيات وفى أمور الحشر والنشر، ولكنه[5] لم يعتقد فى جميع ذلك إلا ما نعتقده. وإنما تميزّ عنا بالقدر الذى حكيناه الآن. فإن قيل: هلا كفرتموهم بقولهم إن مستحق الإمامة فى الصدر الأوّل كان علياً دون أبى بكر وعمر[6] ومَنْ بعده وأنه[7] دُفع بالباطل، وفى ذلك خرقٌ لإجماع أهل[8] الدين؟- قلنا: لا ننكر ما فيه من القحوم[9] على خرق الإجماع، ولذلك ترقينا من التخطئة[10] المجرّدة (+ التى نطلقها ونقتصر عليها فى الفروع فى بعض المسائل+) إلى التضليل والتفسيق والتبديع، ولكن لا تنتهى إلى التكفير؛ فلم يَبين[11] لنا أن خارق الإجماع كافر، بل الخلاف قائم بين المسلمين فى أن الحُجّة هل تقوم بمجرد الإجماع؟ (+ وقد ذهب النظام وطائفته إلى إنكار الإجماع، وأنه لا تقوم به حجةٌ أصلاً+). فمن التبس عليه هذا الأمر لم نكفّره بسببه، واقتصرنا على تخطئته وتضليله- فإن قيل: وهلا كفرتموهم[12] لقولهم إن الإمام معصوم، والعصمة من الخطأ والزّلل وصغير المآثم وكبيرها من خاصيّة النبوة؛ فكأنهم[13] أثبتوا خاصيّة النبوة لغير النبى[14] ﷺ؟! قلنا: هذا

(١) ب: بهذه. (٢) ق: ضلالته.

(٣) ب: تضليله إذا. (٤) ق: ذكرناه.

(٥) ق: وإنما <أعتقد> فى ذلك مثل ما نعتقده، فإن قيل: هلا كفرتموه بقوله.

(٦) عن: ناقصة فى ب.

(٧) ق: وأن على رضي الله عنه دفع بالباطل.

(٨) ق: من أهل.

(٩) غير واضحة فى ق.

وقحم (من باب نصر) قحوماً: رمى نفسه فى أمر عظيم؛ يقال: قحم فى الأمر وقحم عليه فهو قاحم..

(١٠) ق: مجرد التخطئة إلى التضليل والتبديع والتفسيق هـ.

(+..+) ناقض فى ق. (١١) ق: يتبين.

(+..+) ناقص فى ق. (١٢) ق: كفرتموه لقوله.

(١٣) ق: فكانه قد أثبت.

(١٤) ق: عليه السلام.

لا يوجب الكفر[1]، وإنما الموجب له[2] أن يثبت النبوّة لغيره وبعده؛ وقد ثبت أنه خاتم النبيين، أو يثبت لغيره منصب النسخ لشريعته [١٤١]. فأما العصمة فليست خاصية النبوة وإلا إثباتها كإثبات النبوة. فلقد قالت طوائف من أصحابنا: العصمة لا تثبت للنبي[3] من الصغائر، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾[4]، وبجملة[5] من حكايات الأنبياء. فمن يعتقد فى فاسق أنه مطيع ومعصوم عن الفسق لا يزيد على من يعتقد فى مطيع أنه فاسق ومُنْهمك فى الفساد. ولو اعتقد إنسان فى عدلٍ أنه فاسق لم يزد على تخطئة من اعتقد فى غير معصوم أنه معصوم- كيف يحكم بكفره؟ نعم يحكم بحماقته واعتقاده أمراً يكاد يخالف المشاهد من الأحوالِ وأمراً لا يدلّ عليه نظرُ العقل ولا ضرورته.

فإن قيل: فلو اعتقد معتقدٍ فسق أبى بكر وعمر ﵄ وطائفة من الصحابة فلم يعتقد كفرهم، فهل تحكمون بكفره؟- قلنا: لا نحكم بكفره، وإنما نحكم بفسقه وضلاله ومخالفته لإجماع الأمة. وكيف نحكم بكفره ونحن نعلم أن الله تعالى لم يوجب على من قذف مُحصناً بالزنا إلا ثمانين جلدة[6]، ونعلم أن هذا الحكم[7] يشتمل كافّة الخلق ويعمهم على وتيرة واحدة، وأنه لو قذف قاذف أبا بكر وعمر- ﵄- بالزنا[8] لما زاده على إقامة حدّ الله تعالى المنصوص عليه فى كتابه، ولم يدّعوا لأنفسهم التمييز بخاصيّة فى الخروج عن مقتضى العموم، فإن قيل: فلو صرّح مصرّح بكفر أبى بكر وعمر- ﵄- ينبغى أن ينزّل منزلة من لو كفّر شخصاً آخر من آحاد المسلمين أو القضاة والأئمة من بعدهم- قلنا: هكذا نقول، فلا يفارق تكفيرهم تكفير غيرهم من آحاد الآمة والقضاة، [١٤٢] بل أفراد المسلمين المعروفين بالإسلام إلا فى شيئين: أحدهما فى مخالفة الإجماع وخرقه، فإن مكفرّ غيرهم[9] ربما لا يكون خارقاً لإجماعٍ[10] معتدّ به. الثانى: أنه ورد فى حقهم من الوعد بالجنة والثناء عليهم

(١) ق: التكفير.

(٢) ق: الموجب التفكير أن يثبت النبوة لغير لمحمد ﷺ وقد ثبت.

(٣) ق: على الصغائر.

(٤) سورة «طه» ١٢١.

(٥) ق: أو.

(٦) سورة «النور» آية ٤.

(٧) الحكم: ناقصة فى ق.

(٨) ق: بالزنا وهم حضور.

(٩) ج: بكفرهم حيرة (!).

(١٠) ق: للإجماع بعينه.

والحكم بصحة دينهم وثبات يقينهم وتقدمهم على سائر الخلق أخبارٌ كثيرة. فقائل[١] ذلك إن بلغته الأخبار واعتقد مع ذلك كفرهم فهو كافرٌ لا بتكفيره[٢] إياهم ولكن بتكذيبه رسول الله ﷺ، فمن[٣] كذّبه بكلمة من أقاويله فهو كافرٌ بالإجماع. ومهما قُطِع النظر عن التكذيب فى هذه الأخبار وعن خرق الإجماع نزل تكفيرهم منزلة سائر القضاة والأئمة وآحاد المسلمين- فإن قيل: فما قولكم فيمن يكفّر مسلماً: أهو كافرٌ، أم لا؟ قلنا: إن كان يعرف أن معتقده التوحيد وتصديق الرسول- ﷺ!- إلى سائر المعتقدات[٤] الصحيحة فمهما[٥] كفره بهذه المعتقدات فهو كافر، لأنه رأى[٦] الدين الحق كفراً وباطلاً. فأما إذا ظن أنه[٧] يعتقد تكذيب الرسول أو نفى الصانع أو تثنيته أو شيئاً مما يوجب التكفير فكفرّه بناء على هذا الظن فهو[٨] مخطئ فى ظنه المخصوص بالشخص، صادقٌ فى تكفير من يعتقد ما يظن أنه مُعْتَقَد هذا الشخص. وظن الكفر بمسلمٍ ليس بكفرٍ، كما أن ظن الإسلام بكافرٍ ليس بكافر. فمثل هذه الظنون قد تخطئ وتصيب، وهو جهلٌ بحال شخصٍ من الأشخاص. وليس من شرط دين الرجل أن يعرف إسلام كل مسلم، وكفر كل كافر، بل ما من شخصٍ يُفْرض إلا ولو جهله لم يضرّه فى [١٤٣] دينه، بل[٩] إذا آمن شخصٌ بالله ورسوله[١٠] وواظب على العبادات ولم يسمع باسم[١١] أبى بكر وعمر[١٢] ومات قبل السماع مات مسلماً. فليس الإيمان بهما[١٣] من أركان الدين حتى يكون الغلط فى صفاتهما موجباً للانسلاخ[١٤] من الدين. وعند هذا ينبغى أن يقبض عنان الكلام، فإن الغوص فى هذه المغاصة يفضى[١٥] إلى إشكالات وإثارة تعصبات[١٦]، وربما لا تذعن جميع الأذهان[١٧] لقبول الحق المؤيد بالبرهان لشدة[١٨] ما

(١) ق: فالذى يكفرهم إن كان بلغته الأخبار ثم اعتقد بعد ذلك.
(٢) ق: وإياها.
(٣) ج: ومن.
(٤) ق: معتقدات الإسلام الصحيحة.
(٥) فمهما: فإذا.
(٦) ق: رأى أن.
(٧) ق: أن معتقده تكذيب.
(٨) ب: محط.
(٩) ق: فإذا.
(١٠) ورسوله: ناقطة فى ق.
(١١) ب: اسم.
(١٢) ق: أومات.
(١٣) ب: بهم... صفاتهم.
(١٤) ق: للانسلال.
(١٥) يقضى: بياض فى ق.
(١٦) ق: مقصياة (!).
(١٧) ق: بقبول.
(١٨) ب، ق: فشدة

يرسخ فيها من المعتقدات المألوفة التى وقع النشوء عليها والتحق بحكم استمرار الاعتياد بالأخلاق الغريزية التى يتعذرّ إزالتها. وبالجملة: القول فيما يوجب الكفر والتبرّى وما لا يوجبه لا يمكن استيفاؤه فى أقل من مجلدة وذلك عند إيثار الاختصار فيه، فلنقتصر فى هذا الكتاب على الغرض المهم.

المرتبة(١) الثانية
المقالات الموجبة للتكفير

وهى أن يعتقد ما ذكرناه ويزيد عليه فيعتقد كفرنا واستباحة أموالنا وسفك دمائنا. فهذا يوجب التكفير لا محالة، لأنهم عرفوا أننا نعتقد أن للعالم صانعاً واحداً قادراً عالماً مريداً متكلماً سميعاً بصيراً حياً(٢) ليس كمثله شىء، وأن رسوله(٣) محمد بن عبد الله ﷺ صادق فى كل(٤) ما جاء به من الحشر والنشر والقيامة والجنة والنار. وهذه الاعتقادات هى التى تدور عليها صحة الدين، فمن رآها كفراً فهو كافرٌ لا محالة. فإن انضاف إلى هذا شىء مما حُكِى من معتقداتهم من إثبات إلهين وإنكار الحشر والنشر وجحود الجنة والنار والقيامة فكل واحدٍ من هذه المعتقدات موجب(٥) للتكفير [١٤٤]، صدر منهم أو من غيرهم. فإن قيل: لو اعتقد معتقدٌ وحدانية الإله ونفى الشرك ولكنه تصرّف فى أحوال النشر والحشر والجنة والنار بطريق التأويل للتفصيل دون إنكار الأصل، بل اعترف بأن الطاعة وموافقة الشرع وكفّ النفس عن المحرّمات والهوى سببٌ يفضى إلى السعادة، وأن الاسترسال على الهوى ومخالفة الشرع فيما أمر ونهى يسوق صاحبه إلى الشقاوة، ولكنه زعم أن السعادة عبارة عن لذة روحانية تزيد لذّتها على اللذة الجسمانية الحاصلة من المطعم والمنكح اللذَيْن تشترك فيهما البهائم وتتعالى عنهما(٦) رتبة الملكية؛ وإنما تلك السعادة اتصال بالجواهر

(١) ق: الرتبة.

(٢) حياً: ناقصة فى ب.

(٣) ق: ركسول الله ﷺ محمد.

(٤) ق: فيما جاء به.

(٥) ب، ق: موجبة.

(٦) ب: تتعلى عنهما رتبة الملائكة وإنما تيك السعادة؛ ق: وتتعالى عنها رتبة الملائكة.

العقلية الملكية، وابتهاجُ بنيل ذلك الكمال؛ واللذات الجسمانية محتقرة بالإضافة[١] إليها، وأن الشقاوة عبارة عن كون الشخص محجوباً عن ذلك الكمال العظيم محلّه[٢] الرفيع شأنه مع التشوق إليه والشغف به، وأن ألم ذلك يُسْتَحقر معه ألم النار الجسمانية، وأن ما ورد فى القرآن مَثَلُه ضُرِب لعوام الخلق لما قصر فهمهم عن درك تلك اللذات- فإنه لو تعدى النبى فى ترغيبه وترهيبه إلى غير ما ألِفوه وتشوقوا إليه وفزعوا منه لم تنبعث دواعيهم للطلب والهرب، فذكر من اللذات أشرفها عندهم وهى المُدْركات بالحواس من الحور والقصور إذ تحظى بها حاسّة البصر، ومن المطاعم والمناكح إذ تحظى بها القوة الشهوانية[٣]. وما عند الله لعباده الصالحين خيرٌ من جميع ما أعربت عنه العبارات ونبّهت عليه. ولذلك قال تعالى فيما حكى عنه[٤] النبى ﷺ «أعددت لعبادى [١٤٥] الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر». وكُل ما يُدْرَك من الجسمانيات فقط خطر على قلب بشر أو يمكن إخطاره بالقلب.

وزعم هذا القائل أن المصلحة الداعية إلى التمثيل للذآت[٥] والآلام بالمألوف منها عند العوامّ كالمصلحة فى الألفاظ الدالة على التشبيه[٦] فى صفات الله تعالى، وأنه لو كُشف لهم الغطاء ووُصِف لهم جلال الله الذى لا تحيط به الصفات والأسماء، وقيل لهم: صانع العالم موجود، ليس بجوهر ولا عَرض ولا جسم، ولا هو متصل بالعالم، ولا هو منفصل عنه، ولا هو داخل فيه ولا خارج عنه، وأن الجهات محصورة فى ست، وأن سائر الجهات فارغة منه، وليس شاغلاً لواحدٍ منها فلا داخل العالم به مشغول، ولا خارج العالم عنه مشغول[٧]، لبادر الخلق إلى إنكار وجوده، فإن عقولهم لا تقوى على التصديق بوجود موجود ترده الأوهامُ والحواس، فذُكر لهم ما يشير إلى ضروب التمثيل ليرسخ[٨] فى نفوسهم التصديق بأصل الوجود

(١) ب: مختصرة وأشياء وأذلة بالإضافة.

(٢) محله: ناقصة فى ق.

(٣) ق: الشهوانية وما أعد الله عباده الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت. (فيه نقص).

(٤) ب: منه. (٥) ق: اللذات.

(٦) ق: التسمية- وهو تحريف واضح.

(٧) ق: بادر إلى إنكاره وجحوده.

(٨) ب: ضروب التمثيل ليترسخ.

فيسارعون[١] إلى امتثال الأوامر تعظيماً له، وإلى الانزجار عن المعاصى مهابةً منه فيمن هذا منهاجه.

قلنا: أما القول بإلهين[٢] فكفر صريحٌ لا يتوقف فيه. وأما هذا فربما يتوقف فيه الناظر ويقول: إذا اعترفوا بأصل السعادة والشقاوة وكون الطاعة والمعصية سبيلاً إليهما فالنزاع فى التفصيل كالنزاع فى مقادير الثواب والعقاب، وذلك لا يوجب تكفيراً فكذلك النزاع فى التفصيل. والذى نختاره ونقطع به أنه لا يجوز التوقف فى [١٤٦] تكفير من يعتقد شيئاً من ذلك لأنه تكذيب صريحٌ لصاحب الشرع ولجميع كلمات القرآن من أولها إلى آخرها. فوصف الجنة والنار لم يتفق ذكره مرة واحدة أو مرتين، ولا جرى بطريق كتابة أو توسع وتجوز بل بألفاظ صريحة لا يُتمارى فيها ولا يُستراب، وأن صاحب الشرع أراد بها المفهوم من ظاهرها، فالمصير[٣] إلى ما أشار إليه هذا القائل تكذيبٌ وليس بتأويل، فهو كفر صريح لا يتوقف فيه أصلا. ولذلك نعلم على القطع أنه لو صرّح مصرّحٌ بإنكار الجنة والنار والحور والقصور فيما بين الصحابة لبادروا إلى قتله واعتقدوا ذلك منه تكذيباً لله ولرسوله. فإن قيل: لعلهم كانوا يفعلون[٤] ذلك ويبالغون فيه حسماً لباب التصريح به، إذ مصلحة العامة تقتضى أن لا يجرى الخطاب معهم إلا بما يليق بأفهامهم ويؤثر فى نفوسهم وإثارة دواعيهم؛ وإذا رفعت عن نفوسهم هذه الظواهر وقصرت عقولهم عن درك اللذات العقلية أنكروا الأصل وجحدوا الثواب والعقاب، وسقط عندهم تمييز الطاعة عن العصيان والكفر عن الإيمان.- قلنا[٥]: فقد اعترفت بإجماع الصحابة على تكفير هذا الرجل وقتله لأنه مصرح به. ونحن لن نزد على أن المصرح به كافر[٦] يجب قتله، وقد وقع الاتفاق عليه؛ وبقى قولكم إن سبب تكفيرهم مراعاة مصلحة العوام، وهذا وهم وظن محض لا يغنى عن الحق شيئاً، بل نعلم قطعاً أنهم كانوا يعتقدون ذلك تكذيباً لله تعالى ولرسوله ورداً لما ورد به الشرع ولم يدفعه العقل.

(١) ب: فيتسارعون. (٢) ب: بالإلاهين.

(٣) ب: فالمصير إلى هذا تكذيب.

(٤) على هامش ب: يصرحون- وفى ق- مطموس.

(٥) ق: فالجواب أن نقول فى الجملة: قد اعترفتم باجتماع الصحابة.

(٦) ج: يكفر.

* الترقيم بـ ١٤٦ مكرر وارد فى المخطوط ب وقد تابعناه على هذا التكرار.

فإن قيل: فهلا سلكتم هذا المسلك فى التمثيلات الواردة فى صفات الله تعالى من آية الاستواء[١٤٦م] وحديث النزول ولفظ «القدم» ووضع الجبار قدمه فى النار، ولفظ «الصورة» فى قوله ﷺ: «إن الله خلق آدم- ﷺ!- على صورته»- إلى غير ذلك من أخبار لعلها تزيد على ألف. وأنتم تعلمون أن السلف الصالحين ما كانوا يؤولون هذه الظواهر، بل كانوا يُجْرونها على الظاهر. ثم إنكم لم تكفّروا منكر الظواهر ومؤولها، بل اعتقدتم التأويل وصرحتم به- قلنا[١]: كيف تستتب هذه الموازنة والقرآن مصرّحٌ بأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٢]، والأخبار الدالة عليه أكثر من أن تُحْصى. ونحن نعلم أنه لو صرّح فيما بين الصحابة بأن الله تعالى لا يحويه مكان ولا يحده زمان ولا يماس جسماً ولا ينفصل عنه بمسافة مقدرة وغير مقدرة ولا يعرض له انتقالٌ وجيئة وذهاب وحضور وافول، وأنه يستحيل أن يكون من الآفلين والمنتقلين والمتمكنين إلى غير ذلك من نفى صفات التشبيه لرأوا ذلك عين التوحيد والتنزيل. ولو أنكر الحور والقصور والأنهار والأشجار والزبانية والنار لعُدّ ذلك من أنواع الكذب والإنكار. ولا مساواة بين الدرجتين. وقد نبهّنا على الفرق فى باب الرد عليهم فى مذهبهم بوجهين آخرين: أحدهما أن الألفاظ الواردة فى الحشر والنشر والجنة والنار صريحةٌ لا تأويل لها ولا معدل عنها إلا بتعطيلها وتكذيبها. والألفاظ الواردة فى مثل الاستواء والصورة وغيرهما كنايات وتوسعات على اللسان تحتمل التأويل فى وصفه. والآخر أن البراهين العقلية تدفع اعتقاد التشبيه والنزول والحركة والتمكن من المكان وتدل على استحالتها دلالة لا يتمارى فيها. ودليل العقل لا يحيل وقوع ما وُعد به من [١٤٧] الجنة والنار فى الدار الآخرة، بل القدرة الأزلية محيطة بها مستولية عليها، وهى أمورٌ ممكنة فى نفسها ولا تتقاصر[٣] القدرة الأزلية عمّا له نعت الإمكان فى ذاته فكيف يُشَبّه[٤] هذا بما ورد[٥] من صفات الله تعالى؟! ومساق هذا الكلام يتقاضى بث جملة من أسرار الدين إن شرعنا فى استقصائها ورغبنا فى كشف غطائها. وإذ ورد ذلك معترضاً فى سياق الكلام غير مقصود فى نفسه فلنقتصر على هذا القدر الذى انطوى فى هذا الفصل. ولنشتغل بما هو الأهم من مقاصد هذا الكتاب. وقد بينا فى هذا الفصل من يكفرك منهم ومن لا يكفر، ومن يضل ومن لا يضل.

---

(١) ق: فالجواب أن نقول تسباب (!).
(٢) سورة «الشورى» آية ١١.
(٣) ق: تتقاعد.
(٤) ج: تشتبه.
(٥) ق: فى صفات الله تعالى. وعلى الجملة تسابق (!) هذا الكلام.

الفصل الثانى

فى أحكام من قضى بكفره[1] منهم

والقول الوجيز فيه أنه يُسْلَك بهم مسلك المرتدّين فى النظر فى الدم والمال والنكاح والذبيحة ونفوذ الأقضية وقضاء العبادات. أما الأرواح فلا يُسْلَك بهم مسلك الكافر الأصلىّ، إذ يتحيّز الإمام فى الكافر الأصلىّ بين أربع خصال: بين المنّ والفداء والاسترقاق والقتل. ولا يتخير فى حق المرتد، بل لا سبيل إلى استرقاقهم[2] ولا إلى قبول الجزية منهم ولا إلى المن والفداء، وإنما الواجب قتلهم[3] وتطهير وجه الأرض منهم- هذا حكم الدين يُحْكَم بكفرهم من الباطنية. وليس يختص جواز قتلهم ولا وجوبه بحالة قتالهم، بل نغتالهم ونسفك دماءهم فإنهم مهما اشتغلوا بالقتال جاز قتلهم. وإن كانوا من الفرقة الأولى التى لم يحكم فيهم بالكفر وهو أنهم عند القتال يلتحقون بأهل البغى، والباغى يُقْتَل ما دام مقبلاً على القتال وإن كان مسلماً؛ إلا أنه إذا أدبر وولى لم يتبع مدبرهم [١٤٨] ولم يوقف على جريحهم. أمّا من حكمنا بكفرهم فلا يتوقف فى قتلهم- إلى تظاهرهم بالقتال وتظاهرهم على النضال.

فإن قيل: هل يقتل صبيانهم ونساؤهم؟ قلنا: إما الصبيان فلا، فإنه لا يؤاخذ الصبىّ، وسيأتى حكمهم. وأما النسوان فإنّا نقتلهم مهما[4] صرّحن بالاعتقاد الذى هو كفرٌ على مقتضى ما قررناه، فإن المرتدّة مقتولة عندنا بعموم قوله ﷺ: «من بَدّل دينه فاقتلوه». نعم، للإمام أن يتبع فيه موجب اجتهاده، فإن رأى أن يسلك فيهم مسلك أبى حنيفة ويكف عن قتل النساء فالمسألة فى محل الاجتهاد. ومهما[4] بلغ صبيانهم عرضنا الإسلام عليهم، فإن قَبِلو قُبِل إسلامهم ورُدّت السيوف عن رقابهم إلى قُرُبها[5] . وإن أصروا على كفرهم

(١) ق: تكفيره.

(٢) غير واضحة فى ق- وفى ب: لقتالهم. والتصحيح فى.

(٣) ج، ب: قتله... منه.

(٤) مهما= متى.

(٥) جمع: قراب.

متبعين[١] فيه آباءهم مددنا سيوف الحق إلى رقابهم وسلكنا بهم مسلك المرتدّين. وأما الأموال فحكمها حكمُ أموال المرتدين. فما وقع الظفر به من غير إيجاف الخيل والركاب فهو فىء، كمال المرتدّ، فيصرفه إمام الحق على مصارف الفئ على التفصيل الذى اشتمل عليه قوله[٢] تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية. وما استولينا عليه بإيجاف خيل وركاب فلا يبعد أن يُسْلَكَ به مسلك الغنائم حتى يُصْرَف إلى مصارفها، كما اشتمل عليه قوله تعالى[٣]: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ الآية. وهذه أحد مسالك الفقهاء فى المرتدّين، وهو أول ما يُقضى به فى حق هؤلاء، وإن كانت الأقاويل مضطربة فيه.

ومما يتعلق بالمال أنهم إذا ماتوا لا يتوارثون فلا يرث بعضهم بعضاً، ولا يرثون من المُحقين، ولا يرث المحق ما لهم إذا كان بينهم قرابة، بل ولاية الوراثة منقطعة بين [١٤٩] الكفار والمسلمين.

وأما أبضاع نسائهم فإنها محرّمة، فكما لا يحلّ نكاح مرتدة لا يحلّ نكاح باطنية معتقدة[٤] لما حكمنا بالتكفير بسببه من المقالات الشنيعه التى فصّلناها. ولو كانت متدينة ثم تلقفت[٥] مذهبهم انفسخ النكاح فى الحال إن كان قبل المسيس، ويوقف على انقضاء العدة بعد المسيس. فإن عادت إلى الدين الحق وانسلخت عن المُعْتَقَد الباطل قبل تصرم العدة بقضاء[٦] مدتها استمر النكاحُ على وجهه. وإن أصرّت واستمرت حتى انقضت المدة[٧] وتصرّمت العدّة تبيّن انفساخ النكاح من وقت الردة. ومهما تزوج الباطنى المحكوم بكفره[٨] بامرأة من أهل الحق أو من أهل دينه فالنكاح باطلٌ غير منعقد[٩]، بل تصرفه فى ماله بالبيع وسائر العقود مردود[١٠] فإن الذى اخترناه فى الفتوى الحكمُ[١١] بزوال ملك المرتدين بالردة.

(١) ب: متقبلين فيه آباءهم- ق: وإن أصروا على كفر آبائهم متبعين لهم...

(٢) سورة «الحشر» آية ٧.

(٣) سورة «الأنفال» آية ٤١.

(٤) ق: معتقدها ما حكينا بالتكفير بسببه.

(٥) ق: بما تلفقت (!) مذهبهم.

(٦) ق: وانقضاء.

(٧) المدة: ناقصة فى ق.

(٨) ق: بتكفيره.

(٩) ق: معتقد.

(١٠) ق: مردودة.

(١١) ق: بزوال المرتد من الردة (!)

ويتصل بتحريم المناكحة تحريم الذبائح فلا تحلّ ذبيحة واحد منهم، كما لا تحلّ ذبيحة المجوسى[١] والزنديق، فإن الذبيحة والمناكحة تتحاذيان، فهما محرّمتان[٢] فى حق سائر أصناف الكفّار إلا اليهود والنصارى لأن ذلك تخفيف فى حقهم لأنهم أهل كتاب[٣] أنزله الله تعالى على نبى صادق ظاهر الصدق مشهور الكتاب. وأما أقضية حكامهم[٤] فباطلة غير نافذة، وشهادتهم مردودة، فإن هذه أمور يُشترط الإسلام فى جميعها، فمن حكم بكفره من جملتهم لم تصحّ منه هذه الأمور، بل لا تصح عبادتهم ولا ينعقد صيامهم وصلاتهم ولا يتأدى[٥] حجهم وزكاتهم؛ ومهما تابوا وتبرأوا عن معتقداتهم وحكمنا بصحّة توبتهم وجب عليهم قضاء جميع العبادات التى فاتت والتى أدّيت فى حالة الكفر، كما يجب ذلك [١٥٠] على المرتدّ.

فهذا هو القدر الذى أردنا أن ننبه عليه من جملة أحكامهم. فإن قيل: ولماذا حكمتم[٦] بإلحاقهم بالمرتدّين، والمرتدّ مَن التزم بالدين الحق وتطوّقه ثم نزع عنه مرتداً ومنكراً له، وهؤلاء لم يلزموا الحقّ قط، بل وقع نشوؤهم على هذا المعتقد- فهلا ألحقتموهم بالكافر الأصلىّ؟- قلنا: ما ذكرناه واضحٌ فى الذين انتحلوا أديانهم وتحوّلوا إليها معتقدين لها بعد اعتقاد نقيضها أو بعد الانفكاك عنها. وأمّا الذين نشأوا على هذا المعتقد سماعاً من آبائهم فهم أولاد المرتدّين، لأن آباءهم وآباء آبائهم لابُدّ أن يُفْرض فى حقهم تنحّل هذا الدين بعد الانفكاك عنه، فإنه ليس معتقداً يستند إلى نبىّ وكتاب منزل كاعتقاد اليهود والنصارى، بل هى البدع المحدثة من جهة طوائف من الملحدة والزنادقة فى هذه الأعصار القريبة المتراخية.
وحكم الزنديق أيضاً حكم المرتد لا يفارقه فى شىء أصلا، وإنما يبقى النظر فى أولاد المرتدين. وقد قيل فيهم إنهم أتباعٌ فى الردة كأولاد الكفار من أهل الحرب وأهل الذمة. وعلى هذا فإن بلغ طولب بالإسلام. وإلا قُتِل ولم يُرْض منه بالجزية ولا الرق[٧]. وقيل إنهم

(١) ق: ذبحة المرتد والزنديق.
(٢) ق النسختين: محرمان.
(٣) ق: منزل على نبى.
(٤) ب: أحكامهم؛ ق وأما القضبه (!) حكامهم فباطلة.
(٥) ق: ينادى. (٦) ق: لو حكمتم.
(٧) ب: ولا ضرب الرقى.

كالكفار الأصليين إذا وُلدوا على الكفر. فإذا بلغوا وآثروا الاستمرار على كفر آبائهم جاز تقديرهم[١] بالجزية وضرب الرق عليهم. وقيل إنه يحكم بإسلامهم لأن المرتد مؤاخذ بعلائق الإسلام فإذا بلغ ساكتاً فحكم الإسلام يستمر إلى أن يُعْرَض عليه الإسلام. فإن نطق به فذاك، وإن أظهر كُفْرَ أبويه، عند ذلك حكمنا بردّته فى الحال. وهذا هو المختار عندنا فى صبيان الباطنية، فإن علقة من [١٥١] علائق الإسلام كافية للحكم بإسلام الصبيان، وعلقة الإسلام باقية على كل مرتد فإنه مؤاخذ بأحكام الإسلام فى حال ردّته. وقد قال ﷺ[٢]: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهوّدانه وينصرّانه ويمجسّانه» فيحكم بإسلام هؤلاء. ثم إذا بلغوا كُشِف لهم عن وجه الحق ونهوا عن فضائح مذهب الباطنية، وذلك يكشف للمصغى إليه فى أوحى ما يقدر، وأسرع ما ينتظر، فإن أبى إلا دين آبائه فعند ذلك يحكم بردته من وقته، ويُسْلك به مسلك المرتدّين.

الفصل الثالث

فى قبول توبتهم وردّها

وقد ألحقنا هؤلاء بالمرتدين[٣] فى سائر الأحكام. وقبول التوبة من المرتدّ لابد منه. بل الأولى ألاّ يُبادر إلى قتله إلا بعد استتابته وعَرْض الإسلام عليه وترغيبه فيه. وأما توبة الباطنية وكل زنديق مستتر بالكفر يرى التقيّة ديناً ويعتقد النفاق وإظهار خلاف المعتقد عند استشعار الخوف حقاً- ففى هذا خلافٌ بين العلماء: ذهب ذاهبون إلى قبولها، لقوله[٤] ﷺ:

(١) ق: جاز كفرهم بالجزية.

(٢) ذكره أبو يعلى فى «مسنده» والطبرانى فى «الكبير»، والبيهقى فى «السنن الكبرى» عن الأسود بن سريع، والحديث صحيح؛ ويرد أحياناً فى هذه الصيغة: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» (راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ج٣ ص ٨٢؛ بولاق سنة ١٢٩٣هـ).

(٣) ق: بالمرتدين فقبول توبتهم لابد منه بل الأولى.

(٤) ذكره الشيخان البخارى ومسلم فى الصحيحين وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى السنن عن أبى هريرة؛ وهو متواتر، ومن صيغه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللّه وأنى رسول اللّه: فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على اللّه»- وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده.

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ؛ فإذا قالوها عَصَمُوا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقّها»؛ ولأن الشرع إنما بَنى الدين على الظاهر فنحن لا نحكم إلا بالظاهر والله يتولى السرائر. والدليل عليه أن المُكْرَه إذا أسلم تحت ظلال السيوف وهو خائفٌ على روحه نعلم بقرينة حاله أنه مُضْمر غير ما يظهره، فنحكم بإسلامه ولا نلتفت إلى المعلوم بالقرائن من سريرته. ويدل عليه أيضاً ما روى أن أسامة قتل كافراً فسلّ عليه السيف بعد أن تلفظ بكلمة الإسلام. فاشتد ذلك على رسول الله- ﷺ!- فقال أسامة [١٥٢]: «إنما فعل ذلك فَرَقاً من السيف». فقال ﷺ: «هلا شققت عن قلبه!»- منبّهاً به على أن البواطن لا تطّلع عليها الخلائق وإنما مناط التكليف الأمور الظاهرة... ويدل عليه أيضاً أن هذا صنف من أصناف الكفار؛ وسائر أصناف الكفّار لا يُسَدّ عليهم طريق التوبة والرجوع إلى الحق؛ فكذلك ها هنا.

وذهب ذاهبون إلى أنه لا تُقبل توبته؛ وزعموا أن هذا الباب لو فُتح لم يمكن حسم مادتهم وقمع غائلتهم، فإنّ من سرّ عقيدتهم التدين بالتقية والاستسرار بالكفر عند استشعار الخوف. فلو سلكنا هذا المسلك لم يعجزوا عن النطق بكلمة الحق وإظهار التوبة عند الظفر بهم، فيلهجون بذلك مُظْهِرين ويستهزئون بأهل الحق مُضْمرين. وأما الخبر فإنما ورد فى أصناف من الكفار دينُهم أنه لا يجوز التصريح بما يخالفه، وأن من التزم الإسلام ظاهراً صار تاركاً للتهود والتنصر- هذا معتقدهم، ولذلك تراهم يقطعون إرباً إرباً بالسيوف وهم مصرون على كفرهم ولا يسمحون فى موافقة المسلمين بكلمة[١]. فأمّا من كان دينه أن النطق بكلمة الإسلام غير ترك لدينه. بل دينه أن ذلك عين دينه، فكيف نعتقد بتوبته ممّا هو عين دينه والتصريح به وفاء لشرط دينه كيف يكون تركاً للدين!

هذا ما ذُكر من الخلاف فى قبول توبتهم[٢] . وقد استقصينا ذلك فى كتاب «شفاء العليل» فى أصول الفقه، ونحن الآن نقتصر على ذكر ما نختاره فى هذه الفرقة التى فيهم الكلام- فنقول: للتائب من هذه الضلالة أحوال: الحالة الأولى أن يتسارع إلى إظهار التوبة

(١) ق: فى كلمة الإسلام فلما كان من دينه أن النطق بكلمة الإسلام ترك لدينه فقد ظهر بنطقه أنه تارك دينه، فأما الزنديق فليس من دينه أن التقية ترك دينه، بل دينه، أن ذلك غير دينه فكيف تعرف توبته مما هو غير دينه والتصريح به وما شرط دينه فالوفاء شرط الدين كيف يكون تركاً للدين.

(٢) ب: هذا ما ذكر من الجانبين وقد استقصينا.

واحدٌ منهم من غير قتال ولا إرهاق واضطرار، [١٥٣] ولكن على سبيل الإيثار والاختيار متبرعاً به ابتداء من غير خوف. واستشعار هذا ينبغى أن يقطع بقبول توبته، فإنا إن نظرنا إلى ظاهر كلمته صدّقناها موافقة لعين الإسلام. وإن نظرنا إلى سريرته كان الغالب أنها على مطابقة اللسان وموافقته، فإنا لم نعرف الآن له باعثاً على التقيّة، وإنما المباح عندهم إظهار نقيض المعتقَد تقيةً عند تحقيق الخوف. فأمّا فى حالة الاختيار فهو من أفحش الكبائر ويُعْضَد ذلك بأمر كُلّى وهو أنه لا سبيل إلى حسم باب الرشد عليهم. فكم من عامّىّ ينخدع بتخيل باطل ويغترّ برأى قائل[١] ثم ينتبه من نفسه أو ينبّهه منبّه لما هو الحقّ فيؤثر الرجوع إليه والشروع[٢] فيه بعد النزوع عنه. فلا سبيل إلى حسم مسلك الرشاد على ذوى الضلال والعناد.

الحالة الثانية: الذى يسلم تحت ظلال السيوف، ولكنه من جملة عوامّهم وجهّالهم لا من جملة دُعاتهم وضُلالهم[٣]. فهذا أيضاً تُقْبل توبته. فمن لم يكن مترشحاً للدعوة فضرر كفره مقصور عليه فى نفسه. ومهما أظهر الدين احتمل كونه صادقاً فى إسراره وإظهاره. والعامىّ الجاهل يظن أن التلبيس بالأديان والعقائد مثل المواصلات والمعاقدات الاختيارية فيصلها مدة بحكم المصلحة ويقطعها أخرى، وباطنه يوافق الظاهر فيما يتعاطاه من التزام وإعراض. ولذلك ترى من يُسبى من العبيد والإماء من بلاد الكفر إلى دار الإسلام يدينون بدينهم معتقدين وشاكرين لله على ما أتاح لهم من الرشد ورحَض عنهم من وَضر [١٥٤] الكفر والغىّ. ولو سئلوا عن السبب فى تبديل الدين وإيثار الحق المبين على الباطل لم يعرفوا له سبباً إلا موافقة السادة على وفق مصلحة الحال. ثم ذلك يؤثر فى باطن عقائدهم كما نرى ونشاهد. فإذا عرف أن العامىّ سريع التقلب فنصدّقه فى انقلابه إلى الحق كما نصدّقه فى إضرابه عنه إذا ظهر من مُعْتَقده خلاف الحق، فإنا بين أن نُغْضى عن كافر مستسرّ ولا نقتله بل نتعامى عنه، أو نهجم على قتل مسلم ظاهراً أو باطناً إن كان مضمراً لما يظهر. وليس فى التغاضى عن كفر كافر ليست له دعوة تنتشر وليس فيه شرّ يتعدى- كبير محظور. فكم مننّا على[٤] الكفار وأغضينا عنهم ببذل الدينار؛ فليس ذلك ممتنعاً. أمّا اقتحام الخطر فى قتل

(١) ب: قائل؛ ق: ويغتر بقول قائل.

(٢) والشروع فيه: ناقصة فى ق.

(٣): وصلاتهم (!). (٤) ب: عن.

من هو مسلم ظاهراً، ويحتمل أن يكون مسلماً باطناً احتمالاً قوياً- فمحظور.

الحالة الثالثة: أن نظفر بواحد من دُعاتهم ممن يعرف منه أنه يعتقد بطلان مذهبه، ولكنه ينتحله غير معتقد له ليتوصّل إلى استمالة الخلق وصرف وجوههم إلى نفسه[1] طلباً للرياسة وطمعاً في حطام الدنيا- هذا هو الذي يُتّقى شرّه. والأمر فيه منوط برأي الإمام ليلاحظ قرائن أحواله ويتفرّس من ظاهره في باطنه، ويستبين أن ما ذكره يكون إذعاناً للحق واعترافاً به بعد التحقيق والكشف، أو هو نفاق وتقية، وفي قرائن الأحوال ما يدل عليه. والأولى ألاّ يوجب على الإمام قتله لا محالة ولا أن يحرم قتله، بل يفوّض إلى اجتهاده. فإن غلب على ظنه أنه سالك منهج التقية فيما أداه [١٥٥] قَتَله؛ وإن غلب على ظنّه أنه تنبّه للحق وظهر له فساد الأقاويل المزخرفة التي كان يدعو إليها، قَبِل توبته وأغضى عنه في الحال. وإن بقيت به ريبة وكل به من يراقب أحواله ويتفقده في بواطن أمره ويحكم فيه بموجب ما يتضح له منه. فهذا هو المسلك القَصْدُ القريب من الإنصاف والبعيدُ من التعصب والاعتساف.

الفصل الرابع

في حيلة الخروج عن إيمانهم وعهودهم إذا عقدوها على المستجيب

فإن قال لنا قائل: ما قولكم في عهودهم ومواثيقهم وأيمانهم المعقودة على المستجيبين- هل تنعقد؟ وهل يجوز الحنث فيها؟ أم يجب الحنث أو يحرم؟ وإن حنث الحالف يلزمه بسببه معصية وكفّارة؟ أم لا يلزم؟ وكم من شخص عُقِد عليه العهد وأكدت عليه اليمين فتطوقه اغتراراً بتخيلهم، ثم لما انكشف له ضلالهم تمنى افتضاحهم والكشف عن عوراتهم ولكن منعته الأيمان المغلّظة المؤكدة عليه، فالحاجة ماسّة إلى تعليم الحيلة في الخروج عن تلك الأيمان- فنقول: الخلاص من تلك الأيمان ممكن، ولها طرق تختلف باختلاف الأحوال والألفاظ:

الأول: أن يكون الحالف قد تنبّه لخطر اليمين وإمكان اشتماله على تلبيس وخداع فذكر

---

(١) ب: طالباً-؛ طلباً للرياضة: ناقصة في ق.

(٢) حيلة: لم ترد في ق.

فى نفسه عقيب ذلك الاستثناء وهو قوله: «إن شاء الله»- فلا ينعقد يمينه ولا يمتنع عليه الحنث. وإن حنث لم يلزمه بالحنث حكمٌ أصلاً. وهذا حكم كل يمين أردف بكلمة الاستثناء كقوله: «والله لأفعلنّ كذا إن شاء الله» وكقوله: «إن فعلتُ كذا فزوجتى طالق إن شاء الله» وما جرى مجراه.

الثانى: أن يؤدى[1] فى يمينه أمراً وينوى خلاف ما يلتمس منه [١٥٦] ويضمر خلاف ما يظهر ويكون الإضمار على وجه يحتمله اللفظ فيدبر[2] بينه، وبين الله عز وجل؛ فله أن يخالف ظاهر كلامه ويتبع فيه موجب ضميره ونيته. فإن قيل: الاعتماد فى اليمين على نية المستحلف إذ لو عُوّل على نية الحالف واستثنائه لبطلت الأيمان فى مجالس القضاة ولم يعجز المحلف بين أيديهم عن إضمار نيّة وإسرار استثناء، وذلك يؤدى إلى إبطال الحقوق- قلنا: القياس أن يكون التعويل على نيّة الحالف واستثنائه فإنه الحالف، والمحلف عارض عليه اليمين ولكنه حكم باتباع نية المستحلف مراعاة للحقوق وصيانة لها بحكم الضرورة الداعية إليه وذلك فى المحقّ فى التحليف الموافق للشرع وموارد التوقيف فيه. فأمّا[3] المُكْرِه ظلماً والمخادع عدواناً وغشماً، فلا. ويعتبر أمر الحالف معه فى القانون القياسى فى الاعتبار بجانب الحالف لأن سبب العدول إلى اعتبار جانب المستحلف شدة الحاجة. وأى حاجة بنا إلى تسليط الظلمة على تأكيد اليمين على ضعفاء المسلمين بأنواع الخداع والتلبيس؛ فيجب الرجوع فيه إلى القانون.

الثالث: أن ينظر إلى لفظ الحلف، فإن قال: عليك عهد الله وميثاقه وما أخذ[4] على النبيين والصّديقين من العهود. وإن أظهرت السرّ فأنت برىء من الإسلام والمسلمين، أو كافرٌ بالله رب العالمين أو جميع أموالك صدقة- لا ينعقد بهذه الألفاظ يمينٌ أصلاً. فإنه إن قال إ فعلت كذا فأنا برىء من الإسلام ومن الله ورسوله لم تكن هذه يميناً لقوله ﷺ: «مَنْ حَلَف

---

(١) فوقها فى ب: يقول؛ ق: بريد.

(٢) ج: فيؤثر.

(٣) ب: فإن قيل فما.

(٤) أخذ: ناقصة فى ق.

(٥) ب، ق: أو يصمت. والحديث رواه مسلم فى كتاب الأيمان والنذور، الحديث الرابع (صحيح مسلم ج٤ ص١٠).

فليحلف بالله أو فليصمت»[٥]. والحلف بالله أن يقول: تالله ووالله وما [١٥٧] يجرى مجراه. وقد استقصينا صريح الأيمان فى فن الفقه، وهذه الألفاظ ليست من جملتها. وكذا قوله: «علىّ عهد الله وميثاقه وما أخذه الله على النبيين»، فإنه إذا لم يأخذ الله ميثاقهم وعهده لا ينعقد ذلك بقول غيره، والله تعالى لم يأخذ ميثاقهم على كتمان سر الكفر والضلال، ولا هذا العهد مماثل عهد الله فلا يلزم به شىء. وكذلك لو قال الإنسان: «إن فعلتُ كذا فأموالى صدقة»- لا يلزمه شىء إلاّ أن يقول: «فللّه علىّ أن أتصدق بمالى» وهو يمين الغضب واللجاج؛ ويخلصه على الرأي المختار كفّارة يمين.

الرابع: أن ينظر إلى المحلوف عليه، فإن كان لفظ المحلف فيه ما حكيناه فى نسخة عهودهم[١] وهو قولهم[٢]: «تكتم سرّ ولىّ الله وتنصره ولا تخالفه»[٣]- فليظهر السرّ مهما أراد ولا يكون حانثاً لأنه حلف على كتمان سرّ ولىّ الله تعالى وقد كتمه، وإنما الذى أفشاه سرّ عدوّ الله؛ وكذا قولهم: تنصر أقاربه وأتباعه. فكل ذلك يرجع إلى ولىّ الله ولا يرجع إلى مَنْ قصده المُحلّف لأنه عدوّ الله لا وليّه. فأمّا إذا عين شخصاً بالإشارة أو عرّفه باسمه الذى يعرف به وقال: «تكتم سرّى» أو قال: «تكتم سرّ فلان ولىّ الله» أو «سرّ هذا الشخص الذى هو ولىّ الله »- فقد قال قائل: لا يحنث عند إفشاء السرّ نظراً إلى الصفة وإعراضاً عن الإشارة. وقالوا هو كما لو قال: بعتُ منك هذه النعجة- والمشار إليه رمكة[٤] فإنه لا يصح. والمختار عندنا أن الحنث يحصل والإشارة المعرفة المعينة التى لا يتطرق إليها الكذب بحال أعلى وأغلب من الوصف المذكور كذباً على وجه الفضول مع الاستغناء [١٥٨]. وليس هذا كما لو قال: والله لأشربنّ ماء هذا الإداوة[٥]؛ ولا ماء فيها؛ إن اليمين لا تنعقد لأنه لا وجود لمتعلّق اليمين. وكذلك لو ترك الإضافة إلى الإداوة وذكر قوله: هذا الماء؛ وأشار باليد- لم ينعقد لفقد المتعلق ها هنا، ولو اقتصر على قوله: «لا يفشى سرّ هذا الشخص أو سر زيد»- انعقد وإن سكت عن قوله: إنه ولىّ الله. ومهما انعقدت اليمين على

---

(١) ب: عهده.

(٢) ق: قوله.

(٣) ق: ولا تخالفهم.

(٤) الرمكة: الفرس والبرذونة تتخذ للنسل، والجمع رَمَك ورماك.

(٥) الإداوة: إناء صغير يحمل فيه الماء؛ والجمع: إداوى.

هذا الوجه فيباح إفشاء السرّ، بل يجب إفشاء السرّ ثم تلزم الكفّارة كفارة يمين. ويكفيه أن يطعم عشرة مساكين كل مسكين مداً من الطعام. فإن عجز عن هذا: صام ثلاثة أيام. وما أهون من هذا القدر فإنه قريب محتمل. ثم لا يعصى بالحنث لقوله[٣] ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير وليكفّر عن يمينه»؛ ومن حلف على أن يزنى ولا يصلى وجب عليه الحنث ولزمته الكفّارة- فهذا جار مجرى ذلك.

الخامس: إذا ترك الحالف[٤] النيّة والاستثناء وترك المحلف لفظ[٥] العهد والميثاق ولفظ ولىّ الله وأتى بأيمان صريحة بالله وبتعليق الطلاق والعتاق فى مماليكه الموجودين[٦] وزوجاته وفيما سيملك من بعد إلى آخر عمره وعلق بالحنث لزوم مائة حجة وصيام مائة سنة وصلاة ألف ألف ركعة والتصدق بألف دينار وما جرى هذا المجرى فطريقه فى اليمين بالله أن يطعم عشرة مساكين أو يصوم عند العجز كما سبق. وهذا أيضاً يخلصه عن تعليق الصدقة والحج والصيام والصلاة بالحنث لأن ذلك يمين مما غضب ولجاج لا يلزم [١٥٩] الوفاء بموجبه. وأما تعليق الطلاق والعتق فيما سيملك من النساء والعبيد والإماء- فباطل غير منعقد، فليحنث ولينكح مَنْ شاء متى شاء إذ لا طلاق قبل نكاح، ولا عتاق قبل ملك. وإن كان فى ملكه رقيق وخاف من عتقه فطريقه أن يبيعه من أهله[٧] أو من ولده أو من صديقه، ثم يفشى السر ثم يستعيده إلى ملكه[٨] بالشراء أو الاستيهاب أو بما شاء. ولا يعجز أحدٌ عن صديق يثق بصداقته وأمانته فيبيعه منه ثم يرده عليه مهما أراد. وأما زوجته إن حلف بطلاقها فيخالعها بدرهم معها، أو مع أجنبىّ، ويفشى السرّ، ثم يجدد نكاحها فيأمن لحوق الطلاق بعده.- فإن قيل: إن كان قد طلق قبل ذلك تطليقتين[٩] ولم تبقا له إلا طلقة واحدة،

---

(١) ج: وأهو الخطب.

(٢) ق: الثانى (!).

(٣) رواه أحمد بن حنبل فى «مسنده» ومسلم فى «صحيحه» والترمذى فى «السنن» عن أبى هريرة (راجع «السراج المنير» ج ٣ ص ٣١٢).

(٤) ق: الموارة.

(٥) ق: ولفظ ولى الله ولفظ العهد (غير واضحة) والميثاق وأتى بأعيان..

(٦) ق: الموحدين وأزواجه. (٧) ق: أو ولده أو صديقه.

(٨) ق، ب: بالشرى. (٩) ق: طلقتين.

وفى الخلع ما يحرّمها[١] عليه إلى أن تنكح زوجا غيره- فما سبيله؟- قلنا: سبيله أن يقول: مهما وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثاً. فمهما حَنَث[٢] لا يقع طلاقه. وهذه هى اليمين الدائرة التى تخلص[٣] من الحنث وتمنع وقوع الطلاق. فإن قيل: فقد اختلف العلماء فى ذلك وربما لا يرتضى[٤] المتورّع اقتحام شبهة الطلاق- قلنا: السائلُ إن كان مقلداً فعليه تقليد المفتى ومتابعته. وعهدة الطلاق[٥] يختص بتَطوّقها المفتى دون المقلدّ، وإن كان المفتى مجتهداً فعليه موجب اجتهاده، فإن أدى اجتهاده إلى ذلك لم يمنع وقوع الطلاق، فهو مخير بين[٦] أن يستبدل بها غيرها أو يسكت عن إفشاء سرهم فيترك معتقدهم. وليس فى السكوت عن إفشاء ما قالوه موافقة لهم فى الدين[٧]، بل الموافقة أن يعتقد ما اعتقدوه وأن يُعْرب عن اعتقاده [١٦٠] ويدعو إليه. فإن صرف ضلالهم ظاهراً وباطناً فليس يلزمه أن ينطلق بما سمعه منهم، إذ ليس يتعين حكاية الكفر عن كل كافر. فهذه طرق الحيل فى الخروج عن اليمين. وذهب بعض الخائضين فى هذا الفنّ إلى أن الأيمان الصادرة منهم لا تنعقد بحال، وهو كلامٌ يصدر عن قلة البصيرة بالأحكام الفقهية. وإنما الموافق لتصرف الفقه وأحكام الشرع الذى ذكرناه؛ والسلام!

---

(١) ق: تحريمها.

(٢) ق: لم.

(٣) ق: عن غائلة الحنث.

(٤) ق: يرضى المتورع باقتحام.

(٥) ق: الخلاف تختص بنظر هذا المفتى.

(٦) ق: بين أن يحنث أو يسكت عن إفشاء سرهم ويترك معتقدهم.

(٧) ق: الزنا (!).

الباب التاسع

فى إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق « طاعته » فى عصرنا هذا هو الإمام المستظهر بالله، حرس الله ظلاله

والمقصود من هذا الباب: بيان إمامته على وفق الشرع، وأنه يجب على كافة علماء الدهر الفتوى، على البتّ والقطع، بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ أقضيته بمنهج الحق، وصحة توليته للولاة وتقليده للقضاة، وبراءة[1] ذمة المكلّفين عند صرف حقوق الله تعالى إليه، وأنه خليفة الله على الخلق، وأن طاعته على كافة الخلق فرض.

فهذا باب[2] يتعين- من حيث الدين- صرفُ العناية إلى تحقيقه وإقامة البرهان على منهج الحق وطريقه، فإن الذى يسير إليه كلام أكثر المصنفين فى الإمامة يقتضى ألاّ نعتقد فى عصرنا هذا وفى أعصار منقضية خليفةً غير مستجمع لشرائط الإمامة متصف بصفاتهم فتبقى الإمامة معطّلة لا قائم بها، ويبقى المتصدى لها متعدياً عن شروط الإمامة غير مستحقّ لها ولا متصف بها وهذا هجوم عظيم [١٦١] على الأحكام الشرعية وتصريح بتعطيلها وإهمالها، ويتداعى إلى التصريح بفساد جميع الولايات وبطلان قضاء القضاة وضياع حقوق الله تعالى وحدوده وإهدار الدماء والفروج والأموال، والحكم ببطلان الأنكحة الصادرة من القضاة فى أقطار الأرض، وبقاء حقوق الله تعالى فى ذمم الخلق؛ فإن جميع ذلك لا يتأدى على وفق الشرع إلاّ إذا صدر استيفاؤها من القضاة. ومصدر القضاة تولية الإمام. فإن بطلت الإمامة بطلت التولية، وانحلّت ولاية القضاة والتحقوا بآحاد الخلق وامتنعت التصرفات فى النفوس والدماء والفروج والأموال، وانطوى بساطُ الشرع بالكلية فى

(١) ب: وبراء دمه.

(٢) ج: بان.

هذه المهمات العظيمة. فالكشف عن فساد كل مذهب يتداعى إلى هذه العظائم من مهمّات الدين وفرائضه؛ إلا أن تقرير ذلك متوعر، وترتيبه مع الاحتراز عن التهدف للإشكالات والاعتراضات متعسر. ونحن بتوفيق الله نكشف الغطاء عنه فنقول: ندعى أن الإمام المستظهر بالله- حرس الله أيامه- هو الإمام الحق الواجب الطاعة. فإن طوّلنا بإقامة البرهان عليه تدرجنا فى تحقيقه وتلطفنا فى تفهيمه، إلى أن يعترف المستريب[1] فيه بالحق، ويلوح له وجه الصواب والصدق. ونقول: لابد من إمام فى كل عصر، ولا مترشح للإمامة سواه فهو الإمام الحق إذاً: لابد من إمام فى كل عصر، ولا مترشح للإمامة سواه فهو الإمام الحق إذاً: فهذه نتيجة بنيناها على مقدمتين: إحداهما قولنا لابد من الإمام، والأخرى قولنا: لا يترشح للإمامة سواه. ففى أيهما النزاع؟ فإن قيل: بِمَ تنكرون على من لايسلم أنه لابد من إمام، بل يقول: لنا غنية عنه؟- قلنا: هذا سؤال اتفقنا نحن والباطنية وسائر أصناف المسلمين[2] على بطلانه، [١٦٢] فإنهم أجمعوا وتطابقوا على أنه لابد من إمام؛ وإنما نزاعهم فى التعيين لا فى الأصل. ولم يذهب أحد إلى أن الإمام لا يجب[3] نصبه وأنه يُستَغْنى عنه إلاّ رجل يعرف بعبد الرحمن بن كيسان[4]. ولا يستريب محصل فى بطلان مذهبه وفساد معتقده، وكأننا ننبّه المسترشد عليه بمسلكين: الأول هو أن ابن كيسان مسوق فيما يدعيه بإجماع الأمة قاطبة. ولقد هجم بما انتحل من المذهب على خرق الإجماع وتضمخ برذيلة العدول عن سَنَن الاتباع. فليلاحظ العصر الأول كيف تسارع الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى نصب الإمام وعقد البيعة، وكيف اعتقدوا ذلك فرضاً محتوماً وحقاً واجباً على الفور والبدار وكيف اجتنبوا فيه التوانى والاستئخار حتى تركوا!- بسبب[5] الاشتغال به- تجهيز رسول الله ﷺ وعلموا أنه لو تصرم[6] عليهم لحظة لا إمام لهم فربما هجم عليهم[7] حادثة ملّمة وارتبكوا

(١) فيه: ناقصة فى ق. (٢) ق: الإمامية.

(٣) لا: ناقصة فى ق.

(٤) هو أبو بكر الأصم الذى كان «يزعم أن القرآن جسم مخلوق، وأنكر الأعراض أصلاً، وأنكر صفات البارى تعالى» (الشهرستانى: «الملل والنحل» بهامش «الفصل» لابن حزم، جـ٢ ص ٨١: القاهرة سنة ١٣٤٧هـ).

(٥) ب: لسبب.

(٦) ج: تضرم (وهو خطأ).

(٧) فى هامش ب: واقعة؛ وكذلك فى ق.

فى حادثة عظيمة تتشتت فيها الآراء، وتختلف فيها الأهواء، ولا يصادفون فيها متبوعاً مطاعاً يجمع شتات الآراء- لا نخرم النظام وبطل العصام وتداعت بالانفصام عُرَى الأحكام. فأجل ذلك آثروا البدار إليه، ولم يعرجوا فى الحال إلا عليه. وهذا قاطع فى أن نصب الإمام أمرٌ ضرورى فى حفظ الإسلام.

المسلك الثانى: هو أن نقول: لا يتمارى متدينٌ فى أن الذبَّ عن حوزة الدين والنضال دون بيضته والانتداب لنصرته وحراسته بالمحافظة على نظام أمور جند الإسلام وعُدته- أمرٌ ضروريٌ واجب لابد منه، [١٦٣] وأن النظام لا يستمر على الدوام إلاَّ بمترصِّد يكلأ الخلق بالعين الساهرة. فمهما شرأبت فئة للثوران وكشرّت عن نابها وأشرفت على الاستحكام بادر إلى تطفئتها وحسم غائلتها، فإنها لو تركت حتى إذا ثارت اشتغل بتطفئتها العوام والطغام والأفراد والآحاد- لأفضى ذلك إلى التعادى والتضادّ، وصارت الأمور شورى ، وبقى الناس فوضى مهملين سُدى متهافتين على ورطات الردى، مقتحمين فيه مسالك الهوى ومناهج المُنى. وعند ذلك تتناقض الإرادات، وتتنازع الشهوات، وتفضى[١] بالآخرة إلى استيلاء الرذائل على الفضائل وتوثب الطغام على علماء الإسلام والأماثل[٢]، وتمتد الأيدى إلى الأموال والفروج، وأصبحت[٣] الأيدى السافلة عالية. وليس يخفى ما فى ذلك من حلّ عصام الأمور الدينية والدنيوية. فيتبين بهذا للناظر البصير أن الإمام ضرورة الخلق[٤] لا غُنْية لهم عنه فى دفع الباطل وتقرير الحق. فقد ثبتت هذه المقدمة وهى أن الإمام لابُدّ منه. فإن قيل: وبم تنكرون على من ينازع فى المقدمة الثانية- وهى قولكم: لا يترشح للإمامة سواه؟ فإن الباطنية يدعون الخلق إلى مترشح لها غير ما إليه دعوتكم- فكيف تستتب لكم هذه الدعوى.

قلنا: لا ننكر دعوى بعض المدّعين للإمامة بغير استحقاق. ولكنّا نقول: إذا بطل ما تدعيه الباطنية تعيّنت الإمامة لمن يدعيها[٥]، وحصل ما نرومه ونبتغيه. فإنه إذا لم يكن بُدّ

(١) ق: ويفضى الأمر إلى تشبث الأرذال بالأفاضل.

(٢) والأماثل: ناقصة فى ب.

(٣) ق: وتصبح الأيدى الغالبة مغلوبة.

(٤) ق: الخلق إليه وأنه لا غنية بهم عنه؛- ولعل الأصل: للخلق.

(٥) ق: يدعيه.

من إمام وفاقاً، وثبت أن الإمامة لا تعدو شخصين، وثبت بطلان الإمامة فى حقّ واحد لم تَبْق ريبةٌ فى ثبوتها للثانى. والمسالك الدالة على إبطال الإمامة التى تدعيها الباطنية وترجيح الإمامة التى ندّعيها [١٦٤] أكثر من أن تدخل تحت الحصر. فلسنا نسلك فيه مسلك الاستقصاء، ولكنّا نقتصر على دليلين واقعين قاطعين نقر بهما كل عين، ويشترك فى دركهما الفَطِن والغبىّ والمحنّك والصبىّ، والمعاند والمنصف، والمقتصد والمتعسّف.

الأول: هو أن عصام شرائط الإمامة صحّة العقيدة وسلامة الدين. ولقد حكينا عن مذهب الباطنية وصاحبهم ما اقتضى أدنى درجاته التبديع والتضليل، وأعلاه التكفير(١) والتبرى، وذلك فى إثباتهم إلهين قديمين، على ما أطبق عليه جميع فِرقهم.

والثانى: فى إنكارهم الحشر والنشر والجنة والنار وجملة ما اشتمل عليه وَعْدُ القرآن ووعيده بفنون من التأويلات باطلة. وذلك مما نعلم أنه لو ذُكر شىء منه فى زمان رسول الله ﷺ وعصر الصحابة بعده لبادروا إلى حزّ الرقبة ولم يتماروا أنه صريح التكذيب لله ولرسوله. فمن كذّب الله فى وحدانيته ولم يصدّق بالآيات الواردة فى التوحيد ولم يصدّق بالقيامة والبعث والنشور كيف يصلح أن ينتصب منصب الإمامة وأن يُناط به عُرى الإسلام؟! وهذا المسلك يتحققه الناظر إذا تصفح ثم رجع إلى مذاهبهم التى ذكرناها فى إبطالها،، فيصحّح له بمجموع النظرْين ما ذكرناه من اختلال الدين وفساد العقيدة. وأنى(٢) يصلح للإمامة من فيه مثل هذه الرذيلة!

المسلك الثانى: أنّا نسلّم(٣) جدلاً- على سبيل التبرع والتقرير لمورد هذا السؤال- أن صاحب الباطنية صالح للإمامة بصفاء الاعتقاد وصحّة الدين وحصول سائر الشروط، فمسلك الترجيح غير منحسم، فإن الإمامة التى ندّعيها أجمع عليها أئمة العصر [١٦٥] وعلماء الدهر، بل جماهير الخلق وأقاليم الأرض فى أقصى المشرق وفى أقصى المغرب حتى تطوّق الطاعة له والانقياد لأمره(٤) كلّ من على بسيط الأرض إلاّ شرذمة الباطنية، ولو جمع قضّهم وقضيضهم وصغيرهم وكبيرهم لم يبلغ عددهم عدد أهل بلدة واحدة من متّبعى الإمامة

(١) قك التبرى والتكفير.

(٢) ج: وأنى تضام الإمامة هذه الرذيلة (!).

(٣) ق: لو سلمنا جرياً على سبيل التبرع بمور (!) هذا السؤال.

(٤) ق: حكمة (!).

العبّاسية. فكيف إذا قيسوا بأهل ناحية أو بأهل إقليم أو بكافة من على وجه الأرض من منتحلى الإمام! أفيتمارى المنصف فى أن الغُلاة من الباطنية على أهل الحق لو جُمع منهم الصغير والكبير لم يبلغ عُشْر العشير من ناصرى هذه الدولة القاهرة ومتّبعى هذه العصابة المُحقة؟! وإذا كانت الإمامة تقوم بالشوكة، وإنما تقوى الشوكة بالمظاهرة والمناصرة والكثرة فى الأتباع والأشياع وتناصر أهل الاتفاق والاجتماع[١] ‹فهذا› أقوى مسلك من مسالك الترجيح[٢] . وهذا بعد أن أعطيناهم بطريق المسامحة والتبرّع صحّة دينهم ووجود شروط الإمامة فى صاحبهم.

فإن قيل: ليس ينكر منكرٌ كثرة هذه العصابة بالإضافة إليهم، ولكن الحق لا يتّبع الكثرة، فإن الحقّ خفىّ لا يستقل بدركه إلاّ الأقلّون، والباطل جلىّ يبادر إلى الانقياد له الأكثرون. وأنتم فقد بنيتم الترجيح على قيام الشوكة بكثرة الأنصار والأشياع. وهذا إنما يستقيم لو[٣] كانت الإمامة فى أصلها تنعقد باجتماع الخلق على الطاعة، فإن ذلك لا يرجح عند التجويز والاختلاف بالكثرة، وليس الأمر كذلك، بل الإمامة إنما تنعقد عند الباطنية بالنص، والمنصوص عليه مُحقٌ بويع أو لم يبايَع، قلّ مبايعوه أو كثروا؛ والمخالف له مُبْطلٌ [١٦٦] ساعدته دولته فكثر بسببها أتباعه أو لم تساعده. فمن أى وجه يصح الاستدلال بكثرة الأتباع؟- قلنا: إما يستبين وجه دلالة الكثرة من فهم مأخذ[٤] الإمامة. وقد بان أنها ليست مأخوذة عن الناس كما قدرناه فى الباب السابع ونبهّنا على حماقة من يدّعى تواتر النص من كل واحد منهم على ولده، بل بيّنا جهل من يدعى ذلك فى علىّ رضي الله عنه. فإن ذلك لو كان لاستدل به علىّ ولم يعجز عن إظهاره ولا رضى به؛ فهو الذى جرّ العساكر والجنود فى زمان معاوية حتى قُتل من أبطال الإسلام فى تلك المعارك ألوف ولم يكترث بقتلهم. فما الذى كان نزعه وأشياعه عن الاستدلال بنصّ رسول الله ﷺ؟! وقد بيّنا أن ذلك يقابله دعوى البكرية فى النص على أبى بكر- رضي الله عنه!- ودعوى الروندية[٥] فى النص على العباس رضي الله عنه!.

(١) ق: والإجماع.

(٢) ق: الترجيح، لما روى عنه ﷺ أنه قال فى حديث طويل: عليكم بالسواد الأعظم. هذا بعد أن أعطيناهم.

(٣) بن، ق: أن لو. (٤) ق: مآخذ.

(٥) ق: الرويدية (!)

= الروندية (أو الريوندية كما فى «شذرات الذهب») جماعة ظهرت فى سنة ١٤١هـ، «وهم قوم الخرسانيون =

فإذا بطل تلقى الإمامة من النص لم يبق إلاّ الاختيار من أهل الإسلام والاتفاق على التقديم والانقياد. وعند ذلك يبين أنه مهما وقع الاتفاق على نَصْب واحد كما اتفقوا فى بداية إمامة العباسيّة فمن طمح إلى طلبها لنفسه كان(١) باغياً. فإنهم لو اختلفوا فى مبدأ الأمر(٢) وجب الترجيح بالكثرة فى ذلك عند تقابل العدد وتقاربهم، فكيف إذا أطبق كل من شرقت عليهم الشمس شارقة وغاربة، لم يخالفهم إلا فئة معدودة وشرذمة يسيرة لا يؤبه ولا يعبأ بهم لشذوذهم بالإضافة إلى الخلق الكثير والجم الغفير(٣) الذين هم فى مقابلتهم (+ ولا عشر العشر من أعشارهم وما هم إلا كالحسوة فى البحر الزاخر والموج المتلاطم+ ».

فإن قيل: ويم تنكرون على من يقول: لا مأخذ للإمامة إلاّ النص أو الاختيار، فإذا بطل الاختيار ثبت [١٦٧] النص؟ ويدل على بطلان الاختيار أنه لا يخلو إمّا أن يُعتَبَر فيه إجماع كافة الخلق، أو إجماع كافة أهل الحلّ والعقد من جملة الخلق فى جميع أقطار الأرض، أو يعتبر إجماعُ أهل البلد الذى يسكنه الإمام ويقدرّ بإجماع عشرة أو خمسة أو عدد مخصوص، أو يكتفى بمبايعة شخص واحد. وباطلٌ أن يعتبر فيه إجماع كافة الخلق فى جميع أقطار الأرض، فإن ذلك غير ممكن ولا مقدور لأحد من الأئمة، ولا فُرض ذلك أيضاً فى الأعصار الخالية للأئمة الماضين. وباطلٌ أن يعتبر إجماعُ جميع أهل الحل والعقد فى جميع أقطار الأرض، لأن(٤) ذلك مما يمتنع أو يتعذر تعذراً يفتقر فيه إلى انتظار مدة عساها تزيد على عمر الإمام، فتبقى الأمور فى مدة الانتظار مهملة؛ ولأنه لما عُقدت البيعة لأبى بكر - رَضِّيَالِلَّهُ عَنْهُ!- لم ينتظر انتشار الأخبار إلى سائر الأمصار، ولا تواتر(٥) كتب البيعة(٦) من أقاصى

= على رأى مسلم «الخراسانى» صاحب الدعوة «العباسية» يقولون بتناسخ الأرواح، وأن ربهم الذى يطعمهم ويسقيهم: المنصور، وأن الهيثم بن معاوية: جبريل؛ فأتوا قصر المنصور وطافوا فيه..» («شذرات الذهب» ج١ ص ٢٠٩).

(١) ق: كان خارجاً باغياً. (٢) ب: الأمور.

(٣) ق: الغفير فى مقابلتهم ولا عشر العشر من أعشارهم ولا هم إلا كالحسوة فى البحر الزاخر والموج المتلاطم.

(+..+) ناقص فى ب.

(٤) ق: لأن ذلك ممتنع ومتعثر.

(٥) ب: بواردن (!) ج: توارد.

(٦) ب: فى. وغير واضحة فى ق.

الأقطار، بل اشتغل بالإمامة وخاض فى القيام بموجب الزعامة محتكماً فى أوامره ونواهيه على الخاصة والعامّة. وإذا بطل اشتراط إجماع كافّة الخلق وكافة أهل الحلّ والعقد فالتخصيص بعد ذلك تحكّم، إذ ليس من يشترط باتفاق أهل بلدة بأولى مما يكتفى بأهل محلة أو قرية أو لم يشترط اتفاق أهل ناحية أو إقليم، ومن لا يشترط إجماع أربعين أو خمسة أو أربعة أو اثنين بأولى من غيره من الأعداد. وهذه المقدّرات قد ذهب إلى التحكم بها ذاهبون بمجرد التشهىّ من غير مستند، فلا يبقى إلا الاكتفاء ببيعة شخص واحد وفى الأشخاص كثرة، وأحوالهم متعارضة، ولا يترجّح شخص على شخص إلاّ بالعصمة. فيجب أن يكون إذاً [١٦٨] مولى العهد واحداً، وليكن ذلك الشخص معصوماً وهو معتقدنا، وعند هذا لا تنفع الكثرة فى المخالفين لذلك الواحد المتميز بخاصيّة عن غيره. فإذاً لا معتصم[١] فى الكثرة التى تعلقتم بها.

قلنا[٢]: نعم! لا مأخذ للإمامة إلا النصّ، أو الاختيار. ونحن نقول مهما[٣] بطل النص ثبت الاختيار. وقولهم إن الاختيار باطل لأنه لا يمكن اعتبار كافة الخلق ولا الاكتفاء بواحد، ولا التحكم بتقدير عدد معين بين الواحد والكل- فهذا جهلٌ بمذهبنا الذى نختاره ونقيم البرهان على صحته. والذى نختاره أنه يكتفى بشخص واحد يعقد البيعة للإمام مهما[٣] كان ذلك الواحد مطاعاً ذا شوكة لا تطال ومهما[٣] كان مال إلى جانب مال بسبب الجماهير ولا يخالفه إلا من لا يكترث بمخالفته. فالشخص الواحد المتبوع المطاع الموصوف بهذه الصفة إذا بايع كفى، إذ[٤] فى موافقته موافقة الجماهير. فإن لم يحصل هذا الغرض إلا لشخصين أو ثلاثة فلابد من اتفاقهم[٥] . وليس المقصود أعيان المبايعين، وإنما الغرض[٦] قيام شوكة الإمام بالأتباع والأشياع، وذلك يحصل بكل مستول مطاع. ونحن نقول: لما بايع عمر أبا بكر- ﷺ !- انعقدت الإمامة له بمجرد بيعته؛ ولكن[٦] لتتابع الأيدى إلى البيعة بسبب

---

(١) ق: لا معول على الكثرة.

(٢) ق: الجواب أن نقول: نعم ولا مأخذ.

(٣) مهما= إذاً.

(٤) ب: كفى إذاً فى مرافقة الجماهير.

(٥) ق: اتفاقه.

(٦) ق: وإنما المقصود قيام.

مبادرته. ولو لم يبايعه غير عمر وبقى كافة الخلق مخالفين، أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الإمامة، فإن شرط ابتداء الانعقاد قيامُ الشوكة وانصراف القلوب إلى المشايعة ومطابقة البواطن والظواهر على المبايعة، فإن المقصود الذى طلبنا له الإمام جمع شتات الآراء فى مصطدم[١] تعارض الأهواء، ولا تتفق الإرادات [١٦٩] المتناقضة والشهوات المتباينة المتنافرة على متابعة رأى واحد إلاّ إذا ظهرت شوكته وعظمت نجدته وترسّخت فى النفوس رهبته ومهابته. ومدار جميع ذلك على الشوك، ولا تقوم الشوكة إلا بموافقة الأكثرين من معتبرى كل[٢] زمان.

فإذا بان أن[٣] هذا مأخذ الإمامة، فليس يُتمارى[٤] فى أن الجهة الشريفة التى ننصرها قد صرف الله وجوه كافة الخلق إليها وجَبَل قلوبهم على حبّها. ولذلك قامت الشوكة له[٥] فى أقطار الأرض، حتى لو ظهر باغ يظهر خلافاً فى هذا الجناب الكريم، ولو بأقصى الصين أو المغرب، لبادروا إلى اختطافه وتطهير وجه الأرض منه، متقرّبين إلى الله تعالى.

وقد لاح لك الآن كيف ترقينا من هذه المغاصة المظلمة، وكيف دفعنا ما أشكل على جميع جماهير النظار من تعيين المقدار فى عدد بأهل الاختيار، إذ لم نعين له عدداً، بل اكتفينا بشخص واحد يبايع، وحكمنا بانعقاد الإمامة عند بيعته، لا لتفرّده فى عينه، ولكن لكون النفوس محمولة[٦] على متابعته ومبايعة من أذعن هو لطاعته، وكان فى متابعته قيام قوة الإمام وشوكته، وانصراف قلوب الخلائق إلى شخص واحد أو شخصين أو ثلاثة على ما تقتضيه الحال فى كل[٧] عصر، ليس أمراً اختيارياً يتوصّل إليه بالحيلة البشرية، بل هو رزقٌ إلهى يؤتيه الله من يشاء. فكأنّا فى الظاهر رددنا تعيين الإمامة إلى اختيار شخص واحد

---

(١) ق: فى مضطرد.

(٢) ق: أهل كل زمان.

(٣) أن: ناقصة فى ق.

(٤) ق: ينك ويتمارى فى أن الترجيح بكثرة الأنصار والأتباع واجب ثم لا يشك ولا يتمارى بأن الجهة الشريفة النبوية أعز الله أنصارها قد صرف الله.

(٥) له: ناقصة فى ب.

(٦) ق: مجبولة.

(٧) ق: بكل عصر.

وفى الحقيقة رددناها إلى اختيار الله تعالى ونصبه؛ إلا أنه قد يظهر اختيار الله عقيب متابعة شخص واحد أو أشخاص. وإنما المصحّح لعقد الإمامة [١٧٠] انصراف قلوب الخلق لطاعته والانقياد له فى أمره ونهيه. وهذه نعمة وهدية من الله تعالى. فإذا أتاحها لعبد من عباده وصرف إلى محبته وجوه أكثر خلقه، كان ذلك من الله تعالى لطفاً فى اختياره لخلافته وتعيينه للاقتداء بأوامره فى تفقد عباده، وذلك أمرٌ لا يقدر كل البشر على الاحتيال لتحصيله.

فلينظر الناظر إلى مرتبة الفريقين إذا نسبت الباطنية أنفسها إلى أن نصب الإمام عندهم من الله تعالى، وعند خصومهم من العباد، ثم لم يقدروا على بيان وجه نسبة ذلك إلى الله تعالى إلاّ بدعوى الاختراع على رسوله فى النص على علىّ، ودعوه بقاء ذلك فى ذرّيته بقاء كل خلف لكل واحد، ودعوى تنصيصه على أحد أولاده بعد موته إلى- ضروب من الدعاوى الباطلة، ولما نسبونا[١] إلى أنّا ننصب الإمام بشهوتنا واختيارنا، ونقموا[٢] ذلك منّا، كشفنا لهم[٣] بالآخرة أنّا لسنا نقدم إلاّ من قدمه الله، فإن الإمامة عندنا تنعقد[٤] بالشوكة، والشوكة تقوم بالمبايعة، والمبايعة لا تحصل إلا بصرف الله تعالى القلوب قهراً إلى الطاعة والموالاة، وهذا لا يقدر عليه البشر. ويدلّك عليه أنه لو أجمع خلقٌ كثير لا يحصى عددهم على أن يصرفوا وجوه الخلق وعقائدهم عن الموالاة للإمامة العباسّية عموماً، وعن المشايعة للدولة المستظهرية- أيدها الله بالدوام!- خصوصاً، لأفنوا أعمارهم فى الحيل والوسائل وتهيئة[٥] الأسباب والوسائل ولم يحصلوا على آخر الأمور إلاّ على الخيبة والحرمان.

فهذا طريق إقامة البرهان على أن الإمام الحقّ هو أبا العباس أحمد(+) المستظهر بالله- حرس الله ظلاله فى هذا العصر- ولم يَبْق إلا حَسْم مطاعن المنكرين فى [١٧١] دعواهم اختلال شرائط الإمامة وفوات صفات الأئمة. وها نحن نبين وجه الحق فيه فى معرض سؤال وجواب.

---

(١) ق: ولما نسبوها إلى نصبنا الإمام.

(٢) ق: لقموا.

(٣) لهم: بالأدلة الواضحة والحجج الباهرة أنا لسنا.

(٤) تنعقد: ناقصة فى ق.

(٥) ق: تسبيب. (+) أبا العباس أحمد: وردت فى ق ولم ترد فى ب.

فإن قال قائل: ما ذكرتموه من الترجيح وتعيين هذه الجهة[١] الكريمة لمن يستحق الإمامة إنما يستتب[٢] إذا أظهرتم وجود شرائط الإمامة وصفات الأئمة؛ ولها شروط كثيرة لا تنعقد دون شروطها، بل لو تطرّق الخلل إلى شرط من شرائطها امتنع انعقادها، ففصّلوا الشروط وبيّنوا تحققّها حتى نسلّم لكم ثبوت الإمامة ونبطل مذهب القائلين بأن هذا العصر والأعصار الخالية القريبة كانت خالية عن الإمام لفقد شروط الإمامة فى المترشحين لها-.

الجواب: إن الذى عدّه علماء الإسلام من صفات الأئمة وشروط الإمامة تحصرها عشر صفات: ست منها خِلْقية لا تكتسب، وأربع منها تكتسب أو يفيد الاكتساب فيها مزيداً. فأمّا الست الخلقية فلا شكّ فى حضورها، ولا تتصور المجاحدة فى وجودها: الأولى: البلوغ- فلا تنعقد الإمامة[٣] لصبىّ لم يبلغ؛ الثانية: العقل- فلا تنعقد لمجنون[٤]، فإن التكليف ملاك الأمر وعصامه، ولا تكليف على صبىّ ومجنون؛ الثالثة: الحرّية- فلا تنعقد الإمامة لرقيق، فإن منصب الإمامة يستدعى استغراق الأوقات فى مهمات الخلق. فكيف ينتدب لها من هو كالمفقود فى حق نفسه الموجود لمالك ينصرف تحت تدبيره وتسخيره! كيف وفى اشتراط نسب قريش ما يتضمن هذا الشرط، إذ ليس يتصور الرق فى نسب قريش بحال من الأحوال. الرابعة: الذكورية- فلا تنعقد الإمامة لامرأة وإن اتصفت بجميع خلال[٥] الكمال وصفات الاستقلال. وكيف تترشّح امرأة لمنصب [١٧٢] الإمامة، وليس لها منصب القضاء، ولا منصب الشهادة فى أكثر الحكومات! الخامسة: نسب قريش[٦] لابد منه لقوله- ﷺ- الأئمة من قريش. واعتبارُ هذا مأخوذ من التوقيف ومن إجماع[٧] أهل الأعصار الخالية على أن الإمامة ليست إلاّ فى هذا النسب، ولذلك لم يتصدّ لطلب[٨] الإمامة غير قرشى فى عصر من

(١) ق: الجهة لاستحقاق الإمامة، وشروط الأئمة يحصرها عشر صفات (وفيه نقص طويل).

(٢) ج: تسبب. (٣) ق: بصبى.

(٤) ق: بمجنون.

(٥) ق: بجميع صفات الكمال وخصال الاستغلال.

(٦) ب: ولابد.

(٧) ق: ومن اجتماع الأعصار الخالية على أن الإمام لا يكون إلا فى هذا النسب ولذلك لم يقصد الطلب للإمام غير قرشى.

(٨) ب: لم يقصد للإمامة؛ ج: ينصب للإمامة.

الأعصار مع شغف الناس بالاستيلاء والاستعلاء وبذلهم غاية[١] الجهد والطاقة فى الترقى إلى منصب العُلا. ولذلك لمّا همّ المخالفون بمصر[٢] لطلب هذا الأمر ادّعوا أولاً لأنفسهم الاعتزاء إلى هذا النسب، علماً منهم بأن الخلق متطابقون على اعتقادهم لانحصار الإمامة فيهم. السادسة: سلامة حاسّة السمع والبصر- إذ لا يتمكن الأعمى والأصمّ من تدبير نفسه، فكيف يتقلد عهدة العالم! ولذلك لم يستصلحا لمنصب القضاء. وأضاف مصنّفون إلى هذا اشتراط السلامة من البرص والجذام والزمانة وقطع الأطراف وسائر العيوب الفاحشة المنفّرة، وأنكره منكرون وقالوا لا حاجة إلى وجود السلامة من هذه الأمراض؛ فإن التكفّل بأمور الخلق والقيام بمصالحهم لا تستدعيها، ولم يرد من الشارع توقيف وتعبّد فيها. وليس من غرضنا بيان الصحيح من المذهبين، وإنما المقصود أن هذه الصفات الست غريزية لا يمكن اكتسابها، وهى بجملتها حاضرة حاصلة فلا تثور منها شُبْهة المعاندة.- أما الصفات الأربع المكتسبة، وهى النجدة والكفاية والعلم والورع. فقد اتفقوا على اعتبارها. ونحن نبين[٣] وجود [١٧٣] القدر المشروط لصحّة الإمامة فى الإمام[٤] المستظهر بالله أمير المؤمنين ثبت الله دولته، وأن إمامته على وفق الشرع، وأنه يجب على كل مفْتٍ من علماء الدهر أن يُفْتَى على القطع بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ أقضيته بالحق، وبصحة توليته للولاة، وتقليده للقضاة، وصرْف[٥] حقوق الله إليه ليصرفها إلى مصارفها ويوجّهها إلى مظانها ومواقعها. ونتكلم فى هذه الصفات الأربع على الترتيب.

---

(١) ق: عليه الجهد.

(٢) ق: المارقون لطلب هذا الأمر.

والمخالفون بمصر: أى الفاطميون. إذ ادعى مؤسس دولتهم أبو محمد عبيد الله بن محمد ابن عبد الله بن ميمون أنه من نسل الإمام على. قال أبو الفدا فى تاريخه: «وقد اختلف العلماء فى صحة نسبه فقال القائلون بإمامته إن نسبه صحيح ولم يرتابوا فيه، وذهب كثير من العلويين العالمين بالأنساب إلى موافقتهم أيضاً. وذهب آخرون إلى أن نسبهم مدخول ليس بصحيح. وبالغت طائفة منهم إلى أن جعلوا نسبهم فى اليهود فقالوا: لم يكن اسم المهدى عبيد الله، بل كان اسمه سعيدبن أحمد بن عبد الله القداح ابن ميمون بن ديصان..» (تاريخ أبى الفدا ج٢ ص ٦٧- ٦٩٨، يطبعة استانبول سنة ١٢٨٦هـ).

(٣) نبين: ناقصة فى ق.

(٤) ق: فى أبى العباس المستظهر بالله أمير المؤمنين وأن إمامته...

(٥) ق: ويجواز صرف.

القول فى الصفة الأولى وهى النجدة. فنقول: مراد الأئمة بالنجدة ظهورُ الشوكة، وموفور العدة، والاستظهار بالجنود، وعقد الألوية[١] والبنود، والاستمكان- بتضافر الأشياع والأتباع- من قمع البغاة والطغاة ومجاهدة الكفرة والعتُاة وتطْفئة نائرة الفتن وحسم مواد المحن قبل أن يستظهر شررها وينتشر ضررها. هذا هو المراد بالنجدة، وهى حاصلة لهذه[٢] الجهة المقدسة. فالشوكة فى عصرنا هذا من أصناف الخلائق للترك[٣]، وقد أسعدهم الله تعالى بموالاته ومحبته حتى إنهم[٤] يتقرّبون إلى الله بنصرته وقمع أعداء دولته، ويتديّنون باعتقاد خلافته وإمامته ووجوب طاعته، كما يندينون بوجوب أوامر الله وبتصديق[٥] رسله فى رسالته. فهذه نجدة لم يثبت مثلها لغيره، فكيف يُتمارى[٦] فى نجدته؟

فإن قيل: كيف تحصل نجدته بهم وإنا نراهم يتهجمون[٧] على مخالفة أوامره ونواهيه، ويتعدون الحدود المرسومة لهم فيه- وإنما تحصل الشوكة بمن يتردد تحت الطاعة على حسب الاستطاعة؛ وهؤلاء فى حركاتهم لا يترددون إلاّ خلف شهواتهم؛ وإذا هاج لهم غضبٌ أو حركتهم شهوة أو أوغر صدورهم ضغينة [١٧٤] لم يبالوا بالاتباع ولم يعرفوا إلا الرجوع إلا ما جُبلوا عليه من طباع السباع- فكيف تقوم الشوكة بهم؟

قلنا: هذا سؤال فى غاية الركاكة، فإن الطاعة المشروطة فى حق الخلق لقيام شوكة الامام لا تزيد على الطاعة المشروطة على الأرقّاء والعبيد فى حق ساداتهم، ولا على الطاعة المفروضة على المكلّفين لله ورسوله. وأحوالُ العبيد فى طاعة سيدهم وأحوالُ العباد فى طاعة ربّهم لا تنفكُ عن الانقسام إلى موافقة ومخالفة. فلما[٨] انقسم المكلّفون إلى المطيعين

---

(١) ب: الولاية؛ ق: الألوية- وقد صححها ج كما فى ق.

(٢) ق: بهذه.

(٣) ق: للتركى والتركمانى.

(٤) إنهم: ناقصة فى ق.

(٥) ق: وتصديق روسول الله ﷺ. فهو نجده.

(٦) ق: يتمارى أو يشك فى نجدته فكيف وسيفه القاطع وحجره الدامغ من العصمة الراشدة والفرقة الطاهرة بالمغرب وهى الفرقة المجاهدة والمرابطة التى أسعدها الله بموالاته واعتقاد محبته وإمامته. فهذا لا شك فى نجدته فإن قيل: <كيف> تحصل [فى المخطوط: يحص!] نجدته به ونحن نراهم يتهجمون.

(٧) قد أهاج: يتملحون (!)- وهو خطأ.

(٨) ق: وربما.

والعصاة، ولم ينسلخوا به عن إهاب الإسلام، ولا انسلّوا به عن ربقته ما داموا معتقدين أن الطاعة لله مفروضة وأن المخالفة محرّمة ومكروهة- فهذا حال[١] الجدّ فى الطاعة لصاحب الأمر. فإنهم وإن خالفوا أمراً من الأوامر الواجبة الطاعة اعتقدوا المخالفة إساءةً والموافقة حَسَنة، ولذلك تراهم لا يغيرون العقيدة عن الموالاة ولو قطعوا إرباً. وما من شخص يقدر مخالفته فى أمر من الأمور إلا وهو بعينه إذا انتهى إلى العتبة الشريفة صفع على الأرض خاضعاً وعفّر خده فى التراب متواضعاً، ووقف وقوف أذلّ العبيد على بابه، وانتهض ماثلاً على رجليه عند سماع خطابه. ولو نبغت نابغة فى طرف من أطراف الأرض على معاداة هذه الدولة الزاهرة لم يكن فيهم أحدٌ إلا ويرى النضال دون حوزتها جهاداً فى سبيل الله نازلاً منزلة جهاد الكفار. فأية طاعة فى عالم الله تزيد على هذه الطاعة! وأية شوكة فى الدنيا تقابل هذه الشوكة! [١٧٥] وليت شعرى لم لا يتذكر الباطنية عند إيراد هذا السؤال ما جرى لعلىّ- رضي الله عنه !- من اضطراب الأحوال وتخلف أشياعه عنه فى القتال ومخالفتهم لاستصوابه فى أكثر الأقوال والأفعال، حتى كان لا تفنك خطبة من خُطبه عن شكايتهم فى الإعراض عنه والاستبداد برأيهم، حتى كان يقول[٢] : «لا أرى لمن لا يطاع»؟ فإذا كانت تقوم شوكته باتباع الأكثر من أتباعه من انتصاب من انتصب لمخالفته- فكيف لا تقوم الشوكة فى زماننا هذا، والحال على ما ذكرنا؟! فإن قيل: كان علىّ- رضي الله عنه!- يتولى الأمر[٣] بنفسه (+ ويباشر الحروب ويتبرج للخلق ولا يحتجب عنهم- قلنا: ومن الذى شرط فى الإمامة مباشرة الأمور وتعاطيها بنفسه؟! نعم، لا حرج عليه لو باشر بنفسه +). فإذا استغنى بجنوده وأتباعه عن المقاسة للحرب بنفسه جاز لا الاقتصار على مجرد الرأى والتدبير إذا روجع فى الأمور القريبة منه[٤] ومن قطره، والتفويض إلى ذوى الرأى الموثوق ببصيرتهم فى الأمور البعيدة عنه. وهذا الآن فى عصرنا مستغنى عنه: فقد سخر الله رجال العالم وأبطالهم لموالاة هذه الحضرة وطاعتها حتى تبدّدوا فى أقطار الدنيا، كما نشاهد ونرى (+ فليس وراء هذه الشوكة أمرٌ يشترط وجوده لصحّة الإمامة +).- فإن قيل: وما بالكم تنظرون إلى هؤلاء ولا تنظرون إلى

---

(١) ق: وهذا مثال الجهد فى الطاعة.

(٢) راجع «منهج البلاغة» من طبعة الحلبى بالقاهرة.

(٣) ق: الأمور. (+..+) ناقص فى ق.

(٤) ب: عنه. (+..+) ناقص فى ق.

جنود المخالفين، وهم أيضاً مستظهرون بشوكة على مخالفة هذه الشوكة؟- قلنا: مهما كانت الكثرة من هذا الجانب لم تقدح مخالفة المخالفين. أفترى لم لم ينظر الباطنى إلى شوكة معاوية وعدّته ومقاومته لعلىّ بجنوده وأنصاره؛ فكيف لم يشترط فى صحّة الإمامة أن تصفو له جوانب الدنيا عن قَذى [١٧٦] المخالفة، ولو شرط هذا فى الإمامة لم تنعقد الإمامة لأحد قط من مبدأ الأمر إلى زماننا هذا. فقد اتضح أن المشروط من هذه الصفة موجود[١] وزيادة.

القول فى الصفة الثانية وهى الكفاية

ومعناها التهدّى لحق المصالح فى معضلات الأمور، والاطلاع على المسلك المقتصد عند تعارض الشرور، كالعقل[٢] الذى يميز الخير عن الشر وينصف[٣] به الجمهور، وإنما العزيز[٤] المعون عقل[٥] يعرف خير الخيرين وشر الشريرين، وذلك أيضاً فى الأمور العاجلة وهى هيّنة قريبة؛ وإنما الملتبس عواقب الأمور المخطرة ولن يستقلّ بها إلاّ مسدّد للتوفيق من جهة الله تعالى. ونحن نقول: إن هذه الصفة حاصلة، فإن أسبابها متوافرة، فإنها مهما حصل من غريزة العقل وأنفك عن العته والخبل كان الوصول إلى درك عواقب الأمور بطريق الظنّ والحدس مبنياً[٦] على ركنين: أحدهما الفكر والتدبير، وشرط الفطنة والذكاء، وهذه خصلة تميز فيها المتصور إمامته والمفروض طاعته عن النظراء بمزيد النفاذ والمضاء حتى صار أكابر العقلاء يتعجبون فى معضلات الوقائع من رأيه الصائب وعقله الثاقب[٧] وتفطنه للدقائق[٨] يشذ عن درك المحنكين من ذوى التجارب، وهذه صفة غريزية، وهى من الله تحفة وهدية.

والركن الثانى الاستضاءة بخاطر ذوى البصائر واستطلاع رأى أولى التجارب على طريق المشاورة، وهى الخصلة التى أمر الله بها نبيه إذ قال[٩]: ﴿وشاورهم فى الأمر﴾. ثم شرط أن

---

(١) ب: موجودة (٢) ج، ب: والعقل.

(٣) الواو ناقصة فى النسختين.

(٤) ق: العاجى (!)؛ ب: العزيز، ج: العزيز (واقترح إمكان: العزيز).

(٥) ق: عقلا. (٦) ج: مبتنياً.

(٧) ج: ويفطنه. (٨) ب، ق: الدقائق.

(٩) سورة آل عمران آية ١٥٣. تخريج الآية خطأ.

يكون المستشير[١] مميزاً بين المراتب [١٧٧] عارفاً للمناصب معولاً على رأى من يوثق[٢] بدهائه وكفايته ومضائه وصرامته[٣] وشفقته وديانته. وهذا هو الركن الأعظم فى تدبير الأمور، فإن الاستبداد بالرأى، وإن كان من ذوى البصائر. مذمومٌ ومحذورٌ. وقد وفق[٤] الله الإمام بتفويض مقاليد أمره إلى وزيره الذى لم يقطع ثوب الوزارة الا على قدّه[٥] حتى استظهر بآرائه السديدة فى نوائب الزمان ومعضلات الحدثان ومراعاة مصالح الخلق فى حفظ نظام[*] الدين والملك، وهو الجامع للصفات التى شرطها الشرع والعقل فى المدبر والمشير: من متانة الدين ونقابة الرأى وممارسة الخطوب ومقاساة الشدائد فى طوارق الأيام ورزانة العقل والعطف على الخلق والتلطف بالرعية. وبمجموع هذين الأمرين يُفْهَم مطلوب الكفاية، فإن مقصودها إقامة تناظم الأمور الدينية والدنيوية. وهذه قضية يُستدل على وجودها بمشاهدة الأحوال والأفعال. فلينظر المنصف كيف عالج معضلات الزمان بحسن رأيه، لما استأثر الله بروح الإمام المقتدى وأمتع كافة الخلق بالإمامة الزاهرة المستظهرية وقد وافق وفاته إحداق العساكر بمدينة السلام وازدحام أصناف الجند على حافتها، والزمان زمان الفترة، والدنيا طافحة بالمحن متموّجة بالفتن، والسيوف مسلولة فى أقطار الأرض، والاضطراب عامٌ فى سائر البلاد لا يسكن فيها أوار الحرب، ولا تنفكّ عن الطعن والضرب؛ وامتدت أطماع الجند إلى الذخائر ففغروا أفواههم [١٧٨] نحو الخزائن، وكان يتداعى إلى تغيير الضمائر وثوْر الأحقاد والضغائن. فلم يزل بدهائه وذكائه وحسن نظره ورأيه مراعياً لنظام الأمر، متردداً بين اللطف والعنف حتى انعقدت البيعة وانتشرت الطاعة، وأذعنت الرقاب واتسقت الأسباب وانطفأت الفتن الثائرة، وظَلَّ ظِلُّ الخلافة بحسن تدبيره وبرأى وزيره ممدوداً، وأصبح لواء النصر بحسن مساعيه معقوداً، وطريق الفساد بهيبته مسدوداً، وأضحت الرعايا فى رعايته وادعة؛ وصارت عين الحوادث بحسن كلاءته عن مدينة السلام هاجعة. فليت شعرى هل تكسب[٦]

(١) ق: المستشار أميناً مميزاً بين المراتب.

(٢) ق: وثق. (٣) وصرامته: لم ترد فى ب.

(٤) قك وقد وفق أبو الإمام العباسى أمير المؤمنين أعزه الله بطاعته لتفويض مقاليد أمره إلى وزيره.

(٥) ق: قدره.

(*) من هنا خرم كبير فى نسخة فاس، ويستمر حتى منتصف صفحة ٢١٠ فى نسخة المتحف البريطانى أى مقدار ٢٣ صفحة من نسخة ب؛ (= هنا من هذه الصفحة حتى ص ٢١٧).

(٦) ب: تسكسب؛ وفى ج اقتراح ما أثبتنا.

مثل هذه العظائم إلاّ بكمال الكفاية ونباهة الحزم والهداية! وهل يستدل على كفاية الملوك بشيء سوى انتظام التدبير وحسن الرأى فى اختيار المشير والوزير؟ فليس يعتبر فى صحة الإمامة من صفة الكفاية إلاّ ما يسر الله سبحانه له أضعاف ذلك. فليقطع بوجود هذه الشريطة أيضاً مضمومة إلى سائر الشرائط.

القول فى الصفة الثالثة
وهى الـــورع

وهذه هى أعزّ الصفات وأجلّها وأولاها بالرعايات، وأجدرها. وهو وصف ذاتى لا يمكن استعارته ولا الوصل إلى تحصيله من جهة الغير؛ أما النجدة فتحصيلها من الغير لا محالة. والهداية وإن اعتمدت <على> غزارة العقل ففوائدها يمكن فيها الاستعارة بطريق المراجعة والاستشارة. والعلم أيضاً يمكنه تحصيله بالاستفتاء واستطلاع رأى العلماء. والورع هو الأساس والأصل، وعليه يدور الأمر كله [١٧٩]. ولا يغنى فيه ورع الغير وهو رأس المال ومصدر جملة الخصال. ولو اختل هذا- والعياذ بالله!- لم يبق مُعْتَصم فى تحقيق الإمامة. فالحمد لله الذى زين أحوال الإمام، الحق المنصور إمامته، بالورع والتقوى حتى أوفى فيه على الغاية القصوى فتميّز بمتانة الدين وصفاء العقل واليقين فى جماهير الخلفاء، حتى ظهر من أحواله، منذ تجمل صدرُ الخلافة بجماله، من إفاضة الخيرات والعطف على الرعايا وذوى الحاجات وقطع العمارات التى كانت العادة جارية بالمواظبة عليها- كل ذلك إضراباً عن عمارة الدنيا وإكباباً على ما ظهر من عمارة الدين- هذا مع ما ظهر من سيرته فى خاصّة حالته: من لبس الثياب الخشنة واجتناب الترفه والدعة، والمواظبة على العبادات، ومهاجرة الشهوات واللذات- استحقاراً لزخارف الدنيا، وتوقياً من ورطات الهوى، والتفاتاً إلى حسن المآب فى العقبى فهو على التحقيق الشابّ الذى نشأ فى عبادة الله- هذا كله فى عنفوان السن وغرة من الشباب وبداية الأمر، يُنَبّه العقلاء لما سينتهى إليه الحال إذا قارب سن الكمال:

إن الهلال إذا رأيت نُمُوَّهُ أيقنت أن سيصير بدراً كاملاً

والله تعالى يمده بأطول الأعمار وينشر أعلامه فى أقاصى الديار.

فإن قال قائل: كيف تجاسرتم على دعوى التقوى والورع، ومن شرطه التجرّد عن الأموال حتى لا يأخذ قيراطاً إلا من حلّه، ولا يدعه إلاّ في مظنّة استحقاقه. وقد قال [١٨٠] رسول الله- ﷺ!- «اتقوا النار ولو بشق تمرة». وليس يتم الورع بالمواظبة على الفرائض واجتناب الموبقات والكبائر، بل عماد هذا الأمر العدل واجتناب الظلم فى طرفى الإعطاء والأخذ. فإن ادعيتم حصول هذا الشرط نفرت القلوب عن التصديق؛ وإن اعترفتم باختلال الأمر فيه انخرم ما ادعيتموه من حصول الورع والتقوى- قلنا: هذا السؤال نكسر أولا سوْرَته، ثم ننبه على سر هذا منتهى الإنصاف فنقول: إن صدر الاعتراض عن باطنيٍّ فلعله لو راجع صاحبه الذى بواليه واستقرى ما شاهده من هذه الأحوال فيه، افتضح[١] أحد علماء العصر الذى يعتقدون خلو الزمان عن الإمام لفقد شرطه، فيقال له: هَوِّنْ على نفسك، فإن دعوى وجود هذا الشرط غير مستبعدة[٢]، فإن الأموال المنصبة إلى الخزائن المعمورة أربعة أصناف: الصنف الأول ارتفاع المستغلآت، وهى مأخوذة من أموال موروثة له. والصنف الثانى أموال الجزية، وهى من أطيب ما يؤخذ. والصنف الثالث: أموال التركات، ولم يُعْهَد منه قط إلى الآن الطمع فى تركة يتعين لاستحقاقها وارث، ومن لا وارث له فمنصبّه بيت المال- الصنف الرابع: أموال الخراج المأخوذة من أرض العراق. ومذهب الشافعى وطوائف من العلماء أن أرض العراق وقف- وهى من عبّادان إلى الموصل طولاً، [١٨١] ومن القادسية إلى حلوان عرضاً- إنما وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين ليكون جميع خراجها منصباً إلى بيت المال ومصالح المسلمين فهذه هى الأموال المأخوذة، وأخذها جائز، ويبقى النظر فى مصارفها. وهى مع اختلاف جهاتها تحويها أربع جهات، وفيها تنحصر مصالح الإسلام والمسلمين: الجهة الأولى المرتزقة من جند الإسلام، إذ لابد من كفايتهم، وأكثرهم فى هذا العصر مكفيون بثروتهم واستظهارهم، ومقتدرون على كفاية غيرهم؛ ومع ذلك فقد أمدّهم الرأى الشريف النبوى فى هذه الأيام مدة مقام العسكر بمدينة السلام بأموال استفرغ فيها الخزائن، وأفاض عليهم من ضروب التشريفات والإنعام ما يخلد ذكره على مكرّ الأيام والأعوام- الجهة الثانية: علماء الدين وفقهاء المسلمين القائمون بعلوم الشريعة، فإنهم حرّاس الدين بالدليل والبرهان، كما أن الجنود حرّاسه بالسيف والسنان وما من واحد منهم إلاّ وهو مكفى من جهته برسم وإدرار، ومخصوصٌ بإنعام وإيثار.

(١) ج: أفيصح (وهو خطأ).

(٢) ج، ب: مستبعد.

والمستحق لهم أيضاً على بيت المال قدر الكفاية، وهو مبذول لكل من يتشبّه بأهل العلم، فضلاً عمّن يتحلى بتحقيقه.

الجهة الثالثة: محاويج الخلق الذين قصرت بهم ضرورة الحال وطوارق الزمان على اكتساب قدر الكفاية. وليس ينتهى إليه الخبر فى حاجة إلاّ سدّها، ولا يرتفع إليه قصد ذى فاقة إلاّ تداركها. ومواظبته على الصدقات فى نُوَبٍ متواليات فى السرّ والعلانية كافية جميع الحاجات. [١٨٢]-.

الجهة الرابعة: المصالح العامة من عمارة الرباطات والقناطر والمساجد والمدارس، فيصرف لا محالة إلى هذه الجهة عند الحاجة قدرٌ من بيت مال المسلمين. فلا ترى هذه المواضع فى أيامه إلا معمورة وملحوظة بالتعاهد من القوّام بها والمتكلفين لها. وهذا وجه الدخل والخرج.

ونختم الكلام بما يقطع مادّة الخصام وتبين فيه غاية الإنصاف فنقول: لايظن أن نشترط فى الإمامة العصمة، فإن العلماء اختلفوا فى حصولها للأنبياء، والأكثرون على أنهم لم يعصموا من الصغائر. ولو اعتبرت العصمة من كل زلّة لتعذرت الولايات وانعزلت القضاة، وبطلت الإمامة وكيف يحكم باشتراط التنقى من كل معصية والاستمرار على سمت التقوى من غير عدول، ومعلوم أن الجبلاّت متقاضية للّذات، والطباع محرضة على نيل الشهوات، والتكاليف يتضمنها من العناء ما يتقاعد عن احتمالها الأقوياء، ووساوس الشيطان وهواجس النفس مستحثة[1] على حب العالة واستحقار الآجلة، والجبلة الإنسانية بالسوء أمّارة، والتقىُّ فى أرجوحة الهوى يغلب تارة ويعجز تارة؛ والشيطان ليس يفتر عن الوساوس، والزلات تكاد تجرى على الأنفاس- فكيف يتخلص البشر عن اقتحام محظور والتورط فيه محظور! ولذلك قال الشافعى- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فى شرط عدالة الشهادة: لا يعرف أحدٌ[2] بمحض الطاعة حتى لا يتضمخ بمعصية؛ ولا أحد بمحض المعصية حتى لا يقدم على طاعة، ولا ينفك أحدٌ عن تخليط؛ ولكن من غلبت الطاعات فى حقه المعاصى، وكانت تسوؤه سيئته وتسره حسنته فهو مقبول الشهادة [١٨٣] ولسنا نشترط فى عدالة القضاء إلا ما نشترطه فى الشهادة، ولا نشترط فى الإمامة إلا ما نشترطه فى القضاء. وهذا ذكرناه إذا لج ملاحٍ أو

(١) ج: مسحنة (!).

(٢) ب: أحداً.

ألحّ مُلحّ ولازم اللدد فى تصوير أمر من الأمور لا يوافق ظاهر الشرع، وإرداته الطعن فى الإمامة والقدح فيها- عرف أن ذلك غير قادح فى أصل الإمامة بحال من الأحوال.

القول فى الصفة الرابعة
وهى العلم

فإن قال قائل: اتفق رأى العلماء على أن الإمامة لا تنعقد إلاّ لمن نقال رتبة الاجتهاد والفتوى فى علوم الشرع، ولا يمكنكم دعوى وجود هذه الشريطة، ولو ادعيتم أن ذلك لا يشترط كان انسلالاً عن وفاق العلماء قاطبة. فما رأيكم فى هذه الصفة؟

قلنا: لو ذهب ذاهب إلى أن بلوغ درجة الاجتهاد لا يشترط فى الإمامة لم يكن فى كلامه إلاّ الإعْزاب عن العلماء الماضين. وإلا فليس فيه ما يخالف مقتضى الدليل وسياق النظر. فإن الشروط التى تدعى للإمامة شرعاً لابدّ من دليل يدلّ عليها. والدليل إما نص من صاحب الشرع، وإما النظر فى المصلحة التى طلبت الإمامة لها. ولم يرد النص من شرائط الإمامة فى شىء إلا فى النسب إذ قال: إن الأئمة من قريش. فأما ما عداه فإنما أخذ من الضرورة والحاجة الماسة فى مقصود الإمامة إليها، فهذا كما شرطنا: العقل، والحرية، وسلامة الحواس، والهداية، والنجدة، والورع، فإن هذه الأمور لو قُدّر عدمها لم ينتظم أمر الإمامة بحال من الأحوال. وليست رتبة الاجتهاد مما لابد منه فى الإمامة ضرورةً، بل الورع الداعى إلى مراجعة أهل العلم فيه كافٍ. فإذا كان المقصود ترتيب الإمامة على وفق الشرع فأىّ فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره، أو يعرفه [١٨٤] باتباع أفضل أهل زمانه؟! وإذا جاز للمجتهد أن يعوّل على قول واحد، ويروى له حديثاً فيحكم به، إماماً كان أو قاضياً، فما المانع من أن يحكم بما يتفق عليه العلماء فى كل واقعة؟ وإن اختلف فيتّبع فيه قول الأفضل الأعلم. ولم لا يكون مُكَمّلاً بأفضل أهل الزمان مقصود العلم؛ كما كمّل بأقوى أهل الزمان مقصود الشوكة، وبأدهى أهل الزمان وأكفاهم رأياً ونظراً مقصود الكفاية، فلا تزال دولته محفوفة بملك من الملوك قوىّ يمدّه بشوكته، وكافٍ من كفاة الزمان يتصدى لوزارته فيمده برأيه[١] وهدايته، وعالم مقدم فى العلوم يفيض ما يلوح من قضايا الشرع فى كل واقعة[٢]

(١) ب: برائته.

(٢) ج: التى.

إلى حضرته. هذا لو قال به قائل لكان مستمداً من قواطع الأدلة والبراهين التى يجوز استعمالها فى مظانّ القطع واليقين، فكيف فى مواقع الظن والتخمين! وأكثر مسائل الإمامة وأحكامها مسائل فقهية ظنية يحكم فيها بموجب الرأى الأغلب. وما ذكرته مسلكٌ واضح فيه، ولكنى لا أوثر الإعزاب عن الماضين ولا الانحراف عن جادة الأئمة المنقرضين، فإن الانفراد بالرأى والانسلال عن موافقة الجماهير لا ينفكّ عن إثارة نفرة القلوب. لكنى أستميح مسلكاً مقتبساً من كلام الأئمة المذكورين[1] وأقول: اختلف الناس فى أن أهل الاختيار لو عقدوا عقد البيعة للمفضول وأعرضوا عن الأفضل هل تنعقد الإمامة مع الاتفاق على أن تقديم الأفضل عند القدرة واجب متعين. ثم ذهب الأكثرون إلى أنها إذا عقدت للمفضول مع حضور الأفضل انعقدت ولم يجز خلعه [١٨٥] لسبب الأفضل. وأنا من هذا أنشئ وأقول: إن رددناها فى مبدأ التولية بين مجتهد فى علوم الشرع وبين متقاصر عنها فيتعين تقديم المجتهد لأن اتباع الناظر علم نفسه له مزيّة رتبةٍ على اتباع علم غيره بالتقليد، والمزايا لا سبيل إلى إهمالها مع القدرة على مراعاتها. أمّا إذا انعقدت الإمامة بالبيعة أو تولية العهد لمنفك عن رتبة الاجتهاد، وقامت له شوكة وأذعنت له الرقاب، ومالت إليه القلوب: فإن خلا الزمان عن قرشى مجتهد يستجمع جميع الشروط وجب الاستمرار على الإمامة المعقودة إن قامت له الشوكة. وهذا حكم زماننا. وإن قدر– ضرباً للمثل– حضور قرشى مجتهد مستجمع للورع والكفاية وجميع شرائط الإمامة واحتاج المسلمون فى خلع الأول إلى تعرض لإثارة فتن واضطراب أمور لم يجز لهم خلعه والاستبدال به، بل تجب عليهم الطاعة له والحكم بنفوذ ولايته وصحة إمامته، لأنّا نعلم بأن العلم مزية روعيت فى الإمامة تحسيناً للأمر وتحصيلاً لمزيد المصلحة فى الاستقلال بالنظر والاستغناء عن التقليد! وإن الثمرة المطلوبة من الإمامة تطفئة الفتن الثائرة فى تفرق الآراء المتنافرة. فكيف يستجيز العاقل تحريك الفتنة وتشويش نظام الأمور وتفويت أصل المصلحة فى الحال تشوّفاً إلى مزيد دقيقة فى الفرق بين النظر والتقليد! وعند هذا ينبغى أن يقيس الإنسان ما ينال الخلق بسبب عدول الإمام عن النظر إلى تقليد الأئمة بما يناهم لو تعرّضوا لخلعه واستبداله أو حكموا إمامته غير منعقدة. وإذا أحسن إيراد هذه المقالة علم أن التفاوت بين اتّباع الشرع نظراً واتّباعه تقليداً [١٨٦] قريبٌ هينٌ، وأنه لا يجوز أن تخرم بسببه قواعد الإمامة.– وهذا تقدير تسامحنا به من وجهين: أحدهما

(١) ب: المذكورة– والتصحيح عن ج.

تقدير قرشي مجتهد مستجمع الصفات متصد لطلب الإمامة- وهذا لا وجود له في عصرنا.

والثاني: تقدير اقتدار الخلق على الاستبدال بالإمام والتصرف فيه بالخلع والانتقال- وهذا محال في زماننا، إذ لو أجمع أهل الدهر وتألبوا على أن يصرفوا الوجوه والقلوب عن الحضرة المقدّسة المستظرية لم يجدوا إليها سبيلاً، فيتعين على كافة علماء العصر الفتوى بصحة هذه الإمامة وانعقادها بالشرع. ولكن بعد هذا شرطان: أحدهما أن لا يمضى كل قضية مشكلة إلا بعد استنتاج[1] قرائح العلماء والاستظهار بهم، وأن يختار لتقليده عند التباس الأمر واختلاف الكلمة أفضل أهل الزمان وأغزرهم علماً. وقلما تنفك مدينة السلام عن شخص يُعْتَرَفُ له بالتقدم في علم الشرع. فلابدّ من تعرّف الشرع في الوقائع منه لينوب ذلك عن الاجتهاد.- والثاني أن يسعى لتحصيل العلم وحيازة رتبة الاستقلال بعلوم الشرع، فإن الإمامة وإن كانت صحيحة منعقدة في الحال فخطاب الله تعالى قائم بإيجاب العلم وافتراض تحصيله. وإذا ساعدت القدرة عليه لم يكن للتواني فيه عذر، لاسيما والسن سنّ التحصيل، وريعان الشباب معين على الغرض، والقدر الواجب تحصيله شرعاً[2]- إذا صرف إليه الهمة الشريفة- حصل في قدر يسير من الزمان، ولا يليق تطلب غايات الكمال إلاّ بالحضرة المقدسة الشريفة النبوية المحفوفة بالعزّ والجلال.

وإذا اتضح؛ في هذا الباب، بهذه البراهين اللائحة أن مقتضى [١٨٧] أمر الله <أن> الإمام الحق المستظهر بالله هو المتعين لخلافة الله فما أجدر هذه النعمة أن تقابل بالشكر؛ وإنما الشكر بالعلم وبالعمل وبالمواظبة على ما أودعته في الباب الآخر من الكتاب؛ وعلى الجملة فشكر هذه النعمة ألا يرضى أمير المؤمنين أن يكون لله على وجه الأرض عبدٌ أعْبَد وأشْكَر منه؛ كما أن الله تعالى لم يرض أن يكون له على وجه الأرض عبدٌ أعزَ وأكرم من أمير المؤمنين. فهذا هو الشكر الموازي لهذه النعمة.

والله وليّ التوفيق، بمنّه ولطفه.

---

(١) ب: استناج.

(٢) ج: وإذا.

الباب العاشر

فى الوظائف الدينية التى بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة

ومن فرائض الدين على أمير المؤمنين- زاده الله توفيقاً- المداومة على مطالعة هذا الباب والاستقصاء على تأمله وتصفحه ومطالبة النفس الكريمة حتى تستمر عليه. فإن ساعد التوفيق للمجاهدة فى الاقتدار على وظيفة من هذه الوظائف ولو فى سَنَة فهى السعادة القُصْوى. وهذه الوظائف بعضها علمية، وبعضها عملية. فتُقدمَ العلمية، فإن العلم هو الأصل، والعمل فرعُ له، إذ العلوم لا حصر لها؛ ولكنا نذكر أربعة أمور هن: أمهات وأصول:

الأول: أن يعرف أن الإنسان فى هذا العالم لم خُلق، وإلى أى مقصد وُجّه. ولأى مطلب رشِّح. وليس يخفى على ذى بصيرة أن هذه الدار ليست دار مقرّ، وإنما هى دارُ ممرّ؛ والناس فيها على صورة المسافرين. ومبدأ سفرهم بطون أمّهاتهم ، والدار الآخرة[١] مقصد سفرهم، وزمان الحياة مقدار المسافة، وسنُوه منازلة وشهوره فراسخه وأيامه أميـاله، وأنفاسه خطاه، ويصار بهم عبر السفينة براكبها. [١٨٨] ولكل شخص عند الله عمر مقدر لا يزيد ولا ينفصل. ولهذا قال عيسى- صلوات الله عليه وسلم!- الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها. وقد دُعى الخلق إلى لقاء الله فى دار السلام وسعادة الأبد، فقال الله تعالى[٢]: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾. وهذا السفر لا يفضى إلى المقصد إلاَّ بزاد وهو التقوى؛ ولذلك قال تعالى[٣]: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾. فمن لم يتزود فى دنياه لآخرته بالمواظبة على العبادة فسيرجع منه عند الموت ما اغتر من جسده وماله فيتحسر حيث لا يغنيه التحسر

(١) الآخرة فوق كلمة «الدار» مع الرمز ط.

(٢) سورة «يونس» آية ٢٥.

(٣) سورة «البقرة» آية ١٩٧.

ويقول[1]: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بآيَات رَبِّنَا وَنَكُونَ منَ الْمُؤْمنينَ﴾، ويقول[2]: ﴿فَهَل لَّنَا من شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾. فحينئذ: ﴿لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً﴾[3]. وهذا الإنسان من وجه آخر فى دنياه حارث، وعمله حرْثه ودنياه مُحترثه، ووقت الموت وقت حصاده. ولذلك قال ﷺ: «الدنيا مزرعة الآخرة، وإنما البذر هو العمر، فمن انقضى عليه نفس من أنفاسه ولم يعبد اللّه فيه بطاعة فهو مغبون لضياع ذلك النفس فإنه لا يعود قط». ومثال الإنسان فى عمره مثال رجل كان يبع الثلج وقت الصيف ولم تكن له بضاعة سواه، فكان ينادى ويقول: ارحموا من رأس ماله يذوب. فرأس مال الإنسان عمره الذى هو وقت طاعته. وإنه ليذوب على الدوام: فكلما زاد سنّه [١٨٩] نقص بقيةُ عمره. فزيادته نقصانه على التحقيق. ولذلك قال ﷺ: «من استوى يوماه فهو مغبون، ومَنْ كان يومه شراً من أمسه فهو ملعون». فكل من صرف عمره إلى دنياه فقد خاب سعيه وضاع عمله كما قال تعالى[4]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ الآية؛ ومنْ عمل لآخرته فهو الذى أنجح سعيه كما قال تعالى[5]: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُوراً﴾.

الوظيفة الثانية: أنه مهما عرف أن زاد السفر إلى الآخرة التقوى فليعلم أن التقوى محلها ومنبعها[6] القلب لقوله ﷺ: «التقوى ها هنا»- وأشار إلى صدره. وينبغى أن يكون الاجتهاد فى إصلاح القلب أولاً، إذ صلاح الجوارح تابعٌ له، لقوله ﷺ: «إن فى بدن ابن آدم لبُضعة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب». وإصلاح القلب شرطه تقدّم تطهيره عليه، وطهارته فى أن يُطهر عن حب الدنيا لقوله- ﷺ-: «حبّ الدنيا رأس كل خطيئة». وهذا هو الداء الذى أعجز الخلق. ومنْ ظنّ أنه يقدر على الجمع بين التنعم فى الدنيا والحرص على ترتيب أسبابها، وبين سعادة الآخرة فهو

(١) سورة «الأنعام» آية ٢٧.

(٢) سورة «الأعراف» آية ٥٣.

(٣) سورة «الأنعام» آية ٦- التخريج خطأ.

(٤) سورة «هود» آية ١٥.

(٥) سورة «الإسراء» آية ١٩.

(٦) ب: ومنبعه.

مغرور؛ كمن يطمع في الجمع بين الماء والنار، لقول أمير المؤمنين ﷺ: الدنيا والآخرة ضرّتان: مهما أرضيت إحداهما أسخطت الأخرى. نعم! لو كان الإنسان يشتغل بالدنيا لأجل الدين، لا لأجل شهوته، كمن يصرف عمره إلى تدبير [١٩٠] مصالح الخَلْق شفقةً عليهم، أو يصرف بعض أوقاته إلى كسب القوت، ونيّته في كسب القوت إلى أن يتقوى بتناوله على الطاعة والتقوى فهذا من عين الدين. وعلى هذا المنهاج جرى حرص الأنبياء والخلفاء الراشدين في أمور الدنيا. ومهما ثبت أن الزاد هو التقوى، وأن التقوى شرطها[1] خلوّ القلب عن حبّ الدنيا- فليكن الجهد في تخليته عن حبّها، وطريقه أن يعرف الإنسان عيب الدنيا وآفتها، ويعرف شرف السعادة في الدار الآخرة وزينتها، ويعلم أن في مراعاة الدنيا الحقيرة فوتَ الآخرة الخطيرة، وأقلّ آفات الدنيا، وهي مستيقنة لكل عاقل وجاهل، أنها منقضية على القرب، وسعادة الآخرة لا آخر لها. هذا إذا سلمت الدنيا صافيةً عن الشوائب والأقذاء[2] خالية عن المؤذيات والمكدّرات، وهيهات هيهات! فلم يسلم أحدٌ في الدنيا من طول الأذى ومقاساة الشدائد. ومهما عرف تصرّم الدنيا وتأبّد السعادة في العقبى فليتأمل أنه لو شغف إنسان بشخص واستهتر به وصار لا يطيق فراقه، وخُيّر بين أن يعجّل لقاءه ليلة واحدة وبين أن يصير عنه تلك الليلة مجاهداً نفسه ثم يُخَلى بينه وبينه ألف ليلة- فكيف لا يسهل عليه الصبر ليلة واحدة لتوقع التلذذ بمشاهدته ألف ليلة! ولو استعجل تلك الليلة وعرض نفسه لعناء المفارقة ألف ليلة لعُدّ سفيهاً خارجاً عن حزب العقلاء. فالدنيا معشوقة كلّفنا الصبرَ عنها مدة يسيرة، ووُعدنا أضعاف هذه اللذات مدة لا آخر لها. وتركُ الألف بالواحد ليس من العقل، واختيار الألف على الواحد المعَجّل ليس بمتعذر [١٩١] على العاقل. وعند هذا لا ينبغي أن يقيس الإنسانُ أقصى مُدّة مقامه في الدنيا وهي مائة سنة مثلاً، ومدة مقامه في الآخرة ولا آخر لها. بل لو طلبنا مثالاً لطول مدة الأبَد لعجزنا عنه. إلا أن نقول: لو قدرنا الدنيا كلها إلى منتهى السموات ممتلئة بالذرة، وقدرنا طائراً يأخذ بمنقاره في كل ألف سنةً حبّةً واحدة فلا يزال يعود حتى لا يبقى من الذرة حبة واحدة فتنقضي هذه المُدّة وقد بقي من الذرة أضعافها. فكيف لا يقدر العاقل- إذا حقّق على نفسه هذا الأمر- على أن يستحقر الدنيا ويتجرّد لله تعالى! هذا لو قد قدّر بقاء العمر مائة سنة، وقدرت

(١) ب: شرطه.

(٢) ب: الامدا.

الدنيا صافية عن الأقذاء؛ فكيف والموت بالمرصاد في كل لحظة، والدنيا غير صافية من ضروب التعب والعناء؛ وهذا أمرٌ ينبغي أن يطول التأمل فيه حتى يترسّخ في القلب، ومنه تنبعث التقوى. وما لم يظهر للإنسان حقارة الدنيا لا يتصور منه أن يسعى للدار الآخرى. وينبغي أن يستعان على معرفة ذلك بالاعتبار بمن سلف من أبناء الدنيا كيف تعبوا فيها ثم ارتحلوا عنها بغير طائل؛ ولم تصحبهم إلا الحسرة والندامة. ولقد صدق مَنْ قال من الشعراء حيث قال:

أشد الغمّ عندي في سرور تَيَقّنَ عنه صاحبهُ انتقالا

وهذه حالُ لذّات الدنيا.

الوظيفة الثالثة: أن معنى خلافة الله على الخَلق إصلاحُ الخلق، ولن يقدر على إصلاح أهل الدنيا من لا يقدر على إصلاح أهل بلده؛ ولن يقدر على إصلاح أهل البلد مَنْ لا يقدر على إصلاح أهل منزله؛ ولا يقدر على إصلاح أهل منزله من لا يقدر على إصلاح نفسه؛ ومن لا [١٩٢] يقدر على إصلاح نفسه فينبغي أن تقع البداية بإصلاح القلب وسياسة النفس؛ ومن لم يصلح نفسه وطمع في إصلاح غيره كان مغروراً كما قال الله تعالى[١]: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾. وفي الحديث أن الله تعالى قال لعيسى بن مريم: «عظْ نفسك، فإن اتعظَتْ فعظْ الناس، وإلا فاستحي مني». ومثال من عجز عن إصلاح نفسه وطمع في إصلاح غيره مثال الأعمى إذا أراد أن يهدي العُمْيان، وذلك لا يستتب[٢] له قطّ، وإنما يقدر على إصلاح النفس بمعرفة النفس؛ ومثل معرفة الإنسان في بدنه كمثل والٍ في بلده، وجوارحه وحواسه وأطرافه بمنزلة صُنّاع وعَمَلة، والشرع له كمشير ناصحٍ ووزير مدبّر؛ والشهوة فيه كعبد سوء جالب للميرة والطعام، والعَصَب له كصاحب شرطة، والعبد الجالب لسيرة خبيث ماكر يتمثل للإنسان بصورة الناصح، وفي نصحه دبيب العقرب، فهو يعارض الوزير في تدبيره، ولا يغفل ساعة من منازعته ومعارضته؛ فكان الوالي في مملكته متى استشار في تدبيراته وزيره دون هذا العبد السوء الخبيث، وأدّب صاحب شرطته وجعله مؤتمراً لوزيره، وسلطه على هذا العبد الخبيث وأتباعه حتى يكون هذا العبد مسوساً لا سائساً،

(١) سورة «البقرة» آية ٤٤.

(٢) ج: سنسب.

ومدبراً لا مدبَّراً- استقام أمر بلده. وكذا النفس. متى استعانت فى تدبيراتها بالشرع والعقل، وسلطته على الشهوة، واستتب أمرها؛ وإلا فسدت واتبعت الهوى ولذات الدنيا، كما قال الله تعالى[١]: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ الآية؛ وقال تعالى[٢]: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾؛ وقال[٣]: ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾ [١٩٣] وقال تعالى[٤] فى مدح من عصاها: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ الآية. وعلى الجملة فنيغى أن يكون العبد طول عمره فى مجاهدة غضبه وشهوته، ومتشمراً لمخالفتها كما يتشمر لمخالفة أعدائه فإنهما عدوّان كما قال ﷺ: «أعدى عدوٍّ نفسُك التى بين جنبيك».- ومثال من اشتغل بالتلذذ عند الشهوات، والانتقام عند الغضب مثل رجل فارسٍ صيّاد له فرس وكلب غفل عن صيده، واشتغل بتعهّد فرسه وطعمة كلبه وضيّع فيه جميع وقته؛ فإن شهوة الإنسان كفرسه، وغضبه ككلبه. فإن كان الفارس حاذقاً والفرس مروضاً والكلب مؤدّباً ومعلّماً فهو قمينٌ بإدراك حاجته من الصيد. ومتى كان الفارس أخرق وفرسه جموحاً أو حروناً وكلبه عقوراً فلا فرسه ينبعث تحته منقاداً، ولا كلبه يسترسل بإشارته مطيعاً، فهو قمينٌ أن يعطب، فضلاً أن يدرك ما طلب. ومهما جاهد الإنسان فيها هواه فله ثلاثة أحوال: الأول: أن يغلبه الهوى فيتبعه ويُعْرِض عن الشرع كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾؛ الثانى: أن يغالبه فيقهره مرةً ويقهره ‹الهوى› أخرى، فله أجرُ المجاهدين، وهو المراد بقوله ﷺ : «جاهدوا هواكم كما تجاهدوا أعداءكم»؛ الثالث: أن يَغْلب هواه ككثير من الأنبياء وصفوة الأولياء، لقوله ﷺ: «ما من أحدٍ إلا وله شيطان، وإن اللّه قد أعانني على شيطانى حتى ملكتُه». وعلى الجملة فالشيطان يتسلّط على الإنسان بحسب وجود الهوى فيه. وإنما مثلت الشهوة بالفرس والغضب بالكلب لأنه لولاهما لما تصورت العبادة المؤدية إلى سعادة الآخرة. فإن الإنسان يحتاج فى عبادته إلى بدنه [١٩٤] ولا قيام إلا بالقوت، ولا يقدر على الاقتيات إلا بشهوة، وهو محتاج إلى أن يحرس نفسه عن الهلكات بدفعها؛ ولا يدفع المؤذى إلا بداعية الغضب، فكأنهما خادمان لبقاء البدن؛ والبدن مَرْكَب النفس، وبواسطتهما يصل

---

(١) سوة «ص» آية ٢٦.

(٢) سورة «الجاثية» آية ٢٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٧٦.

(٤) سورة «النازعات» آية ٤٠.

إلى العبادة، والعبادة طريقه إلى النجاة.

الوظيفة الرابعة: أن يعرف ان الإنسان مركّب من صفات ملكية وصفات بهيمية، فهو حيران بين الملك والبهيمة. فمشابهته للملك بالعلم والعبادة والعفة والعدالة والصفات المحمودة؛ ومشابهته للبهائم بالشهوة والغضب والحقد والصفات المذمومة. فمن صرف همته إلى العلم والعمل والعبادة فخليق أن يلحق بالملائكة فيُسَمّى ملكاً وربانياً كما قال تعالى[1]: ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾. ومَنْ صرف همّته إلى إتّباع الشهوات واللذات البدنية يأكل كما تأكل البهائم فخليق أن يلحق بالبهائم فيصير إمّا غمراً كثور، وإمّا شرهاً كخنزير، وإما ضرعاً ككلب أو حقوداً كجمل أو متكبراً كنمر أو ذا رَوَغان ونفاق كثعلب، أو يجمع ذلك فيصير كشيطان مَريد. وعلى ذلك دلّ قوله تعالى[2]: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، وقال[3]: ﴿كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، وقال[4]: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾ .- وهذه الصفات الذميمة تجتمع فى الآدمى فى هذا العالم وهو فى صورة الإنسان، فتكون الصفة باطنة والصورة ظاهرة؛ وفى الآخرة تتحد الصور والصفات، فيصور كل شخص بصفته التى كانت غالبة عليه فى حياته: فمن غلب عليه الشر، حُشِر فى صورة خنزير، ومن غلب عليه الغضب حشر فى صورة سبع، ومَنْ غلب عليه الحمق حشر فى صورة حمار، ومَنْ غلب عليه التكبر حشر فى صورة نَمر- وهكذا جميع الصفات. ومَنْ غلب عليه العلم [١٩٥] والعمل واستولى بهما على هذه الصفات حشر فى صورة الملائكة ﴿وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[5].

وهذه الوظائف التى ذكرناها علميةٌ يجب التأمل فيها حتى تتمثل فى القلب فتكونُ نُصْبَ العين فى كل لحظة. وإنما تترسّخ هذه العلوم فى النفس إذا أكّدت بالعمل كما سنذكره فى الوظائف العملية بعدُ.

---

(١) سورة «يوسف» آية ٣١.

(٢) سورة «المائدة» آية ٦٠.

(٣) سورة «الفرقان» آية ٤٤.

(٤) سورة «الأنفال» آية ٢٢.

(٥) سورة «النساء» آية ٦٩.

القول فى الوظائف العلمية

وهى كثيرة، أولاها- وهى من الأمور الكلية-: أن كلّ من تولى عملاً على المسلمين فينبغى أن يحكم نفسه فى كل قضية يبرمها؛ فما لا يرتضيه لنفسه لا يرتضيه لغيره. فالمؤمنون كنفسٍ واحدة. فقد روى عبد الله بن عمر- ﷺ- أن رسول الله ﷺ قال: «مَن سرّه أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فليدركه موته وهو مؤمن بالله واليوم الآخر؛ وليأتِ إلى الناس الذى يحبُ أن يؤتى إليه». وروى أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أصبح وهَمه غيرُ الله تعالى فليس من الله فى شىء؛ ومن أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس من المسلمين».

ومنها: أن يكون والى الأمر متعطشاً إلى نصيحة العلماء ومتبجحاً بها إذا سمعها، وشاكراً عليها، فقد روى أن أبا عبيدة ومعاذاً كتبا إلى عمر- رضى الله عنهم: «أما بعد! فإنا عهدناك وشأن نفسك لك مهمّ؛ وأصبحت وقد وليت بأمر هذه الأمة: أسودها وأحمرها، يجلس بين يديك الشريفُ والوضيع، والصديق العود؛ ولكلّ حصّتُه من العدل. فانظرْ كيف أنت عند ذلك يا عمر! وإنا نحذرك مما حُذِرَتْ الأممُ قبلك: يوم تعنو فيه الوجوه وتجب فيه القلوب، وتقطع فيه الحجّة لعزّ ملكٍ قهرهم جبروتهُ والحق داخرون له ينتظرون قضاءه ويخافون عقابه. وإنه ذُكر لنا أنه سيأتى على الناس زمانٌ يكون إخوان العلانية أعداء السريرة. فإنّا نعوذ بالله أن ينزل كتابنا من قبلك سوى المنزل [١٩٦] الذى نزل من قلوبنا. وإذا كتبنا إليك نصيحةً. والسلام!» فكاتبهما بجوابه، وذكر فى آخر ما كتب: «إنكما كتبتما إلىَّ نصيحة فتعهدانى منكما بكتاب، فإنى لا غنى بى عنكما. والسلام عليكما!».

ومنها: ألا يستحقر الوالى انتظار أرباب الحاجات، ووقوفهم بالباب فى لحظة واحدة؛ فإن الاهتمام بأمر المسلمين أهم له، وأعودُ عليه مما هو متشاغل به من نوافل العبادات، فضلاً عن اتباع الشهوات. فقد روى أن عمر بن عبد العزيز- ﷺ!- جلس يوماً للناس. فلما انتصف النهار ضجر وملّ. فقال للناس: مكانَكم حتى أعود إليكم فدخل يستريح ساعةً. فجاء ابنه عبد الملك فاستأذن فدخل عليه فقال: يا أمير المؤمنين!! ما سبب دخولك؟ قال: «أردت أن أستريح ساعة». فقال: «أأمنت أن يأتيك الموت ورعيتك على الباب ينتظرونك وأنت محتجب عنهم! فقال عمر: «صدقت»، فقام من ساعته وخرج إلى الناس.

ومنها: أن يترك الوالى للأمر الترفه والتلذذ بالشهوات فى المأكولات والملبوسات. فقد

روى أن عمر- رضي الله عنه - كتب إلى سلمان الفارسى يستزيره. فلما قدم عليه سلمان تلقاه فى أصحابه فالتزمه وضمّه إليه وصار إلى المدينة. فلما خلا به عُمَر قال له: يا أخى! هل بَلَغكَ منى ما تكرهه؟ فقال: لا. قال: عزمتُ عليك إن كان بَلَغك منى ما تكرهه إلا أخبرتنى. فقال؛ لولا ما عزمت علىّ، أوّلاً ما أخبرتك: بلغنى أنك تجمع بين السَّمْن واللحم على مائدتك؛ وبلغنى أن لك حُلتين: حُلّةً تلبسها مع أهلك، وحلة تخرج فيها إلى الناس. فقال عمر: هل بَلَغك غيرُ هذا؟ فقال: لا. فقال: أما هذان فقد كفيتهما فلا أعود إليهما.

ومنها: [١٩٧] أن يَعْلم والى الأمر أن العبادة تيسّر للولاة ما لا يتيسّر لآحاد الرعايا، فلتغتنم الولاية لتعبد الله بها، وذلك بالتواضع والعدل والنصح للمسلمين والشفقة عليهم. فقد روى عن أبى بكر رضي الله عنه وهو على المنبر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: الوالى العَدْل المتواضع ظِل الله ورُمْحه فى أرضه فمن نصحه فى نفسه وفى عباد الله حشره الله تعالى فى وقدة يوم لا ظل إلا ظلّه؛ وفى غَشّه فى نفسه وفى عباد الله خذله الله تعالى يوم القيامة. ويُرْفَع للوالى العدل المتواضع فى كل يومٍ وليلة عمل ستين صديقاً كلهم عَبْدٌ مجتهدٌ فى نفسه». فهذه رتبة عظمية لا تسلم فى كل عصر إلا لواحد. وإنما تنال هذه الرتبة بالعدل والتواضع. وقد روى أبو سعيد الخدرى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سبعةٌ يظلهم الله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل؛ وشاب نشأ فى عبادة الله؛ ورجلٌ قلبه متعلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه؛ ورجلان تحاباً فى الله فاجتمعا على ذلك وتفرقا عليه؛ ورجل ذَكَرَ الله خالياً ففاضت عيناه؛ ورجل دعته امرأة ذات حَسبٍ وجمال إلى نفسها فقال: إنى أخاف الله ربّ العالمين، ورجلٌ تصدقٌ بصدقة وأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»- فهذه سَبْعٌ لا يتصورّ اجتماعها إلا فى أمير المؤمنين. وإنما يقدر غيرهُ من الخَلْق على آحادها دون مجموعها. فليجتهد فى نيل رتبةٍ لم تُدّخر إلا له، ولن يقوم بها سواه. فقد روى أيضاً أبو سعيد الخدرى أنه قال: «إن أحب العباد إلى الله تعالى وأقربهم منه مجلساً: إمامٌ عادل؛ وإن أبغض الناس إلى الله وأشدّهم عذاباً يوم القيامة إمامٌ جائر». وقد روى أبو هرير عن النبى ﷺ [١٩٨] قال[1]: «ثلاثة لا يرد الله لهم دعوة: الإمام العادل، والصائم حتى

(١) رواه أحمد بن حنبل فى «مسنده» والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة وقال الترمذى: حسن. ويرد برواية أخرى هكذا: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حتى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها الله تعالى فوق الغمام وتفتح لها أبواب السما، ويقول الرب تبارك وتعالى: وعزتى لأنصرنك ولو بعد حين» («السراج المنير» ج٢ ص ١٨٢، القاهرة سنة ١٢٩٣).

يفطر، والمظلوم؛ يقول الله عالى: وعزتى وجلالى وارتفاعى فوق عرشى لأنتصرنّ لك ولو بعد حين». وقد روى عبد الله بن مسعود أنه قال ﷺ!-: «عدل ساعةٍ خيرٌ من عبادة سَنَة. وإنما قامت السموات والأرض بالعدل». وقد روى عن ابن عباس أنه ﷺ قال: والذى نفسُ محمدٍ بيده إن الوالى العدل ليرفع الله له كل يومٍ مثل عمل رعيته، وصلواته فى اليوم تعدل تسعين ألف صلاة». وروى ابن عباس أيضاً- أنه- ﷺ- قال: «الإسلام والسلطان أخوان توأمان لا يصلح أحدهما إلا بصاحبه: «فالإسلام أسّ والسلطان حارس. فما لا أسّ له منهدم، وما لا حارس له ضائع»- وقد روى أنَس أنه- ﷺ- قال: «(ما) مِنْ أحدٍ أفضل منزلة عند الله من إمام إن قال صَدَق، وإن حَكَم عَدَل، وإن استرحم رَحم!» والقصد من رواية هذه الأخبار التنبيه على عظم قدر الإمامة وأنها إذا تربت بالعدل كانت أعلى العبادات. وإنما يُعرف العدلُ مَنْ الظلم بالشرع. فليكن دين الله وشرع رسول الله- ﷺ!- هو المَفْزَع والمرجع فى كل وِرْدٍ وصَدَر. وتفصيل العدل مما يطول ولعل الوظائف التى تأتى يشتمل عليه طرفٌ منها.

ومنها: أن يكون الرفقُ فى جميع الأمور أغلبَ من الغلظة، وأن يوصل كلّ مستحق إلى حقّه. فقد روت عائشة- رضي الله عنها - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أيّما والدٍ ولّى فلاناً ورَفق به رُفق به يوم القيامة».. وروت عائشة أيضاً أنه قال ﷺ: «اللهم مَنْ وَلى مِنْ أمر أمتى شيئاً فرفق ببهم فارفُقْ به، ولمن شفق عليهم فأشفق عليه». هذا دعاء رسول الله[١٩٩] ﷺ وإنه يستجاب لا محالة. وقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال عند النبى ﷺ : «نعم الشىء الإمارة لمن أخذها بحقّها وحلّها؛ وبئس الشىء الإمارة لمن أخذها بغير حقها فتكون حسرة عليه يوم القيامة». وكل أميرٍ عدل عن الشرع فى أحكامه فقد أخذ إمارة بغير حقّها.

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: «إن بنى إسرائيل كان يسوسهم الأنبياء عليهم السلام فكلما هلك نبىٌّ قام نبىٌّ مكانه، وإنه لا نبىّ بعدى، وإنه يكون بعدى خلفاء». قيل: «يا رسول الله! ما تأمرنا فيهم؟» قال: «اعطوهم حقّهم، واسألوا الله تعالى حقكم، فإن الله تعالى سائلهم عما استرعاهم هو».- قد حكى أن هشام بن عبد الملك قال لأبى حازم وكان من مشايخ الدين «كيف النجاة من هذا الأمر» يعنى من الإمارة. قال: «ألا تأخذ الدرهم إلا من حلِه، ولا تضعه إلا فى حقه». قال: «ومَنْ يطيق ذلك؟» قال: «مَن طلب الجنة وهرب من النار».

ومنها: أن يكون أهم المقاصد عنده تحصيل مرضاة الخلق ومحبتهم بطريقٍ يوافق الشرع

ولا يخالفه. فقد روى عُوف بن مالك عنه ﷺ أنه قال: «إن خيار أئمتكم الذين تحبونهم وتصلّون عليهم ويُصلّون عليكم. وشر أئمتكم الذين تُبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم[1] ويلعنونكم». قيل: يا رسول الله! أفلا ننابذهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة؛ إلا مَنْ ولى عليه والٍ فرآه يأتى شيئاً من معاصى الله تعالى فليكره ما أتى من معاصى الله تعالى، ولا ينزع يداً عن طاعة الله». وقد روى عبد الله بن عمر عن النبى- ﷺ!- أنه قال: «لخليفتى على الناس السمعُ والطاعة ما استرحموا فرحموا، وحكموا، فعدلوا، وعاهدوا فوفوا. ومَنْ لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

ومنها: [٢٠٠] أن يعلم أن رضا الخلق لا يحسن تحصيله إلا فى موافقة الشرع، وأن طاعة الإمام لا تجب على الخلق إلا إذا دعاهم إلى موافقة الشرع كما روى عن محمد بن على أنه قال: «إنى لأعلم قبيلتين تُعبدان من دون الله». قالوا: مَنْ هم؟ قال: «بنو هاشم وبنو أمية. أما والله ما نصبوهم لسجدوا لهم ولا ليصلوا لهم، ولكن أطاعوهم واتبعوهم على ما أمدوهم. والطاعة عبادة».- وقد روى ابن عباس أنه ﷺ قال: «لا تُسْخِطَنّ الله برضا أحدٍ من خلقه، ولا تَقَرّبوا إلى أحدٍ من الخلق بتباعُدٍ من الله. إن الله تعالى ليس بينه وبين أحدٍ من خلقه قرابة يعظمهم بها ولا يصرف عن أحد شراً إلا بطاعته واتباع مرضاته واجتناب سخطه؛ وإن الله تعالى يعصم مَنْ أطاعه ولا يعصم من عصاه ولا يجد الهارب منه مهرباً».- وقد روى عمر بن الحكم أن رسول الله ﷺ بعث سريةً وأمّر عليهم رجلاً من أصحابه، فأمر ذلك الرجل عبد الله بن حذاقة وكان ذا دعابة. فأوقد ناراً وقال: ألستم سامعين مطيعين لأميركم؟ قالوا: بلى. قال: عزمتُ عليكم إلا وقعتم فيها. ثم قال: إنما كنت ألعب معكم. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «مَنْ أمركم من الأمراء بشىء من معصية الله فلا تطيعوه».- وقد روى عن أبى بكر الصديق- رضي الله عنه!- أنه صَعد المنبر بعد وفاة رسول الله ﷺ بسبعة أيام، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على رسول الله ﷺ ثم قال: «أيها الناس! إنكم وليتمونى أمركم ولستُ بخيركم. فإن أحسنت فأعينونى، وإن ضعفتُ أو عدلت عن الحق فقوّمونى، ولا تخافوا فى الله أحداً. إن أكيس الكيس التقى، وإن أحمق الحمق للفجور. ثم إنى أخبركم أنى سمعت رسول الله ﷺ!- وهو يقول فى الغار: إن الصدق أمانة، وإن الكذب

---

(١) ب: ويلعنوهم ويلعنونهم.

خيانة. ألا أن الضعيف منكم القوى عندنا حتى يُعْطى الحقّ غير متعتع ولا مقهور [٢٠١] والقويّ هو الضعيف عندنا حتى نأخذ منه الحق طائعاً أو كارهاً». ثم قال: «أطيعونا ما أطعنا الله ورسوله؛ فإذا عَصَيْنا الله ورسوله فلا طاعة لنا عليكم. فقوموا إلى صلاتكم، رحمكم الله».- وقد روى عبد الرحمن بن عبد ربّ الكعبة أنه قال: انتهيت إلى عبد الله بن عمر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وهو جالس فى ظلّ الكعبة، والناس حوله مجتمعون فسمعته يقول: قام رسول الله ﷺ- فقال: «إنه لم يكن شيء إلا كان حقاً على الله أن يدلّ أمته على ما يعلمه خيراً لهم، وينذرهم ما يعلمه شراً لهم. وإن أمتكم هذه جُعِلَتْ عاقبتها فى أولها وإلى آخرها، سيصيبهم بلاء وأمورٌ ينكرونها وتجئ ‹سَنَة› ألفين فيقول المؤمن: هذه هذه؛ ثم تنكشف فمن سرّه منكم أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتدركه موتته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأتِ إلى الناس ما يُحِبّ أن يُؤتى إليه: ومَن تابع إماماً وأعطاه صفية قلبه وثمرة فؤاده فليعطه ما استطاع». فقلت: أناشدك الله، أنت سمعته من رسول الله؟ قال: سمعتْ أذناى ووعى قلبى. فقلت: هذا ابن عمك يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل وأن نقيل أنفسنا. فقال: قال الله تعالى: «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» الآية؛ قال: فجمع يديه فوضعهما على جبهته ثم نكس رأسه فقال: أطعْه فى طاعة الله، وأعصيه فى معصية الله.

فبهذه الأحاديث يتبيّنُ أن الطاعة واجبة للأئمة، ولكن فى طاعة الله لا فى معصيته.

ومنها أن يعرف أن خطر الإمامة عظيم، كما أن فوائدها فى الدنيا والآخرة عظيمة؛ وأنها إن روعيت على وجهها ففى سعادة، وإن لم تُراع على وجهها فهى شقاوة ليس فوقها شقاوة. فقد روى ابن عباس- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عن النبى ﷺ أنه أقبل وفى البيت رجالٌ [٢٠٢] من قريش. فأخذ بعضادتى الباب ثم قال: «الأئمة من قريش ما قاموا فيكم بثلاث: ما إن استُرحموا رحموا، وإن حكموا عدلوا، وإن قالوا أوفَوا، ومن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. لا يقبل الله منه صرفاً ولا عَدْلا»- الصرف النافلة، والعدل الفريضة. وهذا قول رسول الله- ﷺ. وما أعظم الخطر فى أمر ينتهى إلى ألا يقبل بسببه فريضةٌ ولا نافلة. وقد روى أيضاً أنه ﷺ قال: «مَن حَكَم بين اثنين فجار وظَلَم فلعنة الله على الظالمين».- وقد روى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: الإمام الكذّاب، والشيخ الزانى، والعائل المزهوّ..»- وروى الحسن عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يفتح عليكم مشارق الأرض ومغاربها. عُمّالُها كلهم فى النار إلا من اتقى الله وأدّى

الأمانة». وقد روى عن الحسن أنه قال: عاد عبيد الله بن الحسن معقلاً فى مرضه الذى قُبض فيه. فقال له معقل: إنى محدّثك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبدٍ يسترعيه الله تعالى رعية يموت يوم يموت غاشًا لرعيته إلا حرم الله تعالى عليه الجنة»- وروى زياد بن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ وَلِى من أمر المسلمين شيئًاً ولم يُحِطْهم بالنصيحة كما يحوط على أهل بيته فليتبوأ مقعده من النار». وقد حكى عن سفيان الثورى أنه عاتب رجلاً من إخوانه قد كان همّ أن يتلبّس بشىء من أمر الولاية فقال: يا أبا عبد الله! إنّ علىّ عيالاً. فقال له: لأنْ تجعل فى عنقك مخلاة تسأل على الأبواب خيرٌ لك من أن تدخل فى شىء من أمور الناس. وقد روى معقل بن يسار عنه ﷺ أنه قال: «رجلان من أمتى لا تنالهما شفاعتى: إمام ظلوم غشوم، وغالٍ فى الدين مارق منه». وروى أبو سعيد الخُدْرى أنه ﷺ قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمامٌ جائر». [٢٠٣] وروى عن النبى- ﷺ- أنه قال: «خمسةٌ غضب الله تعالى عليهم. إن شاء أمضى غضبه عليهم فى الدنيا، وإلا فمأواهم فى الآخرة النار: أميرُ قومٍ يطيعونه فلا يسوّى بين الضعيف والقوىّ ويتكلّم بالهوى؛ ورجل لا يأمر أهله وولده بطاعة الله ولا يعلمهم أمور دينهم ولا يبالى ما أخذوا من دنياهم وما تركوا؛ ورجل استأجر أجيراً فيستعمله ولا يوفيه أجره؛ ورجل ظلم امرأة مهرها».- وقد روى أن عمر بن الخطاب خرج فى جنازة ليصلى عليها. فلما وُضِعَتْ فإذا برجلٍ قد سبق إلى الصلاة. ثم لما وُضِع الرجلُ فى قبره تقدم الرجلُ فوضع يده على التراب وقال: «اللهم إن تعذّبه فربما عصاك، وإن ترحمه ‹فإنه› فقير إلى رحمتك؛ طوبى لك إن لم تكن أميراً أو عريفاً أو كاتباً أو شرطياً أو جابياً. قال: ثم ذهب الرجل فلم يُقْدرَ عليه. فأُخْبِر عمر به فقال: لعله الخضْر ﷺ. ورُوِى عن مالك بن دينار أنه قال: قرأتُ فى بعض الكتب: «ما من مظلوم دعا بقلبٍ محترقٍ إلا لم تنته دعوتُه حتى تصعد بين يدى الله، فتنزل العقوبةُ على من ظلمه، أو استطاع أن يأخذ له فلم يأخذ له».- وروى أبو هريرة أنه ﷺ قال: «ويلٌ للأمراء! ويلٌ للعرفاء! ويلٌ للأمناء! ليتمنّينٌ قوم يوم القيامة أن ذوائبهم كانت معلقة بالثريا يتدلّون بين السماء والأرض وأنهم لم يَلُوا عملا». وروى[١] أبو بُرَيْدة عنه ﷺ أنه قال: «لا يؤمَر رجلٌ على عشيرة فما فوقهم إلا جىء به يوم القيامة مغلولة يدُه إلى عنقه. فإن كان محسناً فُكّ عنه غلّه؛ وإن كان مسيئاً زِيدَ غلا إلى غُلّه».

(١) ب: بن بريده.

وهذا الخطر ثابت فى أن يفرق الأمير بين نفسه وبين رعيته فى الترفه بالمباحات. فقد رُوى أن رسول الله ﷺ جلس يوم بدرٍ فى الظل. فنزل جبريل فقال: «يا محمد! أنت فى الظل وأصحابك فى الشمس!» [٢٠٤] وروى عن عمر- رضي الله عنه- أنه قال: «ويلٌ لديان أهل الأرض من ديّان أهل السماء، يوم يلقونه، إلا من أمَرَ بالعدل وقضى بالحق ولم يقض بهوى ولا قرابة ولا رهبة ولا رغبة، ولكن جعل كتاب الله مرآة بين عينيه».- وأقل الأمور حاجة الإمام إلى تخويف بحكم السياسة. وقد روى ابن عمر أن النبى ﷺ قال: «يؤتى بالولاة يوم القيامة فيقول الرب تعالى: أنتم كنتم رُعاة غنمى وخُزّان أرضى، فيقول لهم: ما حملكم على أن جلدتم فوق ما أمرتم؟ فيقول: أىْ رب! غضبتُ لك. فيقول: أينبغى لك أن تكون أشدّ غَضباً منى؟ ويقول للآخر: ما حملك على أن جلدت دون ما أمرتْ؟ فيقول: أى ربّ؟ رَحِمْتُه. فيقول: أينبغى لك أن تكون أرحمَ منى؟- خذوا المقصر عن أمرى والزائد على أمرى فسُدوا بهما أركان جهنم».- وبهذا الحديث يتبين أنه لا ينبغى أن نفزع إلا إلى الشرع، وأنه لا شىء أهمّ للأئمة من معرفة أحكام الشرع.- وروى عن حذيفة أنه قال: ما أنا بمُثْنٍ على والٍ خيراً: عادٍ لهم وجائرهم. فقيل له. لمَ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتى بالولاة يوم القيامة عادلهم وجائرهم فيوقفون على الصراط، فيوحى الله تعالى إلى الصراط فيزحف بهم زحفة لا يبقى جائر فى حكمه ولا مرتش فى قضائه ولا مُمَكّن سمعه لأحدٍ الخصمين ما لم يمكن للآخر إلا زالت قدماه سبعين عاماً فى جهنم». وروُى أن داود عليه السلام كان يخرج مُتَنَكّراً يطوف فى الآفاق يسأل عن سيرة داود فيهم، فتعرّض له جبريل- عليه السلام- على صورة آدمى، فسأله عن سيرته، فقال جبريل: نعْم الرجلُ داود، ونِعْمَ السيرةُ سيرتهُ [٢٠٥] غير أنه يأكل من بيت مال المسلمين ولا يأكل من كدّ يده. فرجع باكياً متضرعاً إلى محرابه يسأل ربّه تعالى أن يعلّمه صنعة يأكل منها، فعلمه صنعة الدروع وألان له الحديد، فذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ﴾(١) الآية.

هذا خَطَرُ الإمامة، وفيها أحاديث كثيرة يطول إحصاؤها. وهذا القدر كافٍ للبصير المعتبر. وعلى الجملة فيكفى من معرفة خطرها سيرة عُمَرَ رضي الله عنه. فإنه كان يتجسّس ويتعسس ليلاً ليعرف أحوال الناس وكان يقول: لو تركت حربه على ضفة الفرات لم يطلا بالهنا فأنا المسئول عنها يوم القيامة. ومع ذلك فقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال:

(١) سورة «الأنبياء» آية ٨٠.

«دعوتُ الله تعالى اثنتى عشرة سنة: اللهم أرنى عمر بن الخطاب فى منامى. فرأيته بعد اثنتى عشرة سنة كأنما اغتسل واشتمل بالإزار. فقلت: يا أمير المؤمنين! كيف وجدت الله تعالى؟ قا: يا أبا عبد الله؛ كم منذ فارقتكم؟ قلتُ: منذ اثنتى عشرة سنة. قال: كنتُ فى الحساب إلى الآن. ولقد كادت تزل سريرتى لولا أنى وجدتُ رباً رحيماً».- فهذه حال عمر، ولم يملك من الدنيا سوى درّة، فليُعْتبر به.

وقد حُكى عن يزدجرد بن شهريار، آخر مُلوك العجم أنه بعث رسولا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأمره أن ينظر فى شمائله. فلما دخل المدينة قال: أين ملككم؟ قالوا: ليس لنا ملكا؛ لنا أمير خرج براً. فخرج الرجل فى أثره فوجده نائماً فى الشمس ودرّته تحت رأسه وقد عرق جنبه حتى ابتلت منه الأرض. فلما رآه على حالته قال: «عدلت فأمنت فنمت؛ وصاحبنا جار فخاف فسهر. أشهد أن الدين دينكم؛ ولولا أنى رسولٌ لاسلمت. وسأعود بإذن الله تعالى».

ومنها أن يكون الوالى متعطشاً إلى نصيحة علماء الدين ومتعظاً بمواعظ الخلفاء الراشدين ومتصفحاً فى مواعظ مشايخ الدين للأمراء المنقرضين. ونحن نورد الان بعض تلك المواعظ: فإنه قد روى أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبى موسى الأشعرى: «[٢٠٦] أما بعد فإن أسعد الرعاة عند الله منْ سعدت به رعيته؛ وإن أشقى الرعاة عند الله من شقيت به رعيته. وإياك أن ترتع فترتع عمالك فيكون مثلك عند الله مثل بهيمة نظرت إلى خضرة من الأرض فرتعت فيها تبتغى فى ذلك السّمن، وإنما حتفها فى سمنها». وإنما قال ذلك لأن الوالى مأخوذٌ بظلم عماله وظلم جميع حواشيه، فكل ذلك فى جريدته وينسب إليه. وقد روى أنه أنزل فى التوراة على موسى عليه السلام أنه ليس على الإمام من ظلم العامل وجوْره ما لم يبلغ ذلك من ظلمه وجوره؛ فإذا بلغه فأقرّه شركه فى ظلمه وجوره. وقد روى أن شقيق[١] البلخى دخل على هارون الرشيد فقال له: أنت شقيق الزاهد؟ فقال له: أمّا شقيق فنعم، وأما الزاهد فيقال. فقال له: عظْنى! فقال له: «إن الله تعالى أنزلك منزلة الصديق وهو يطلب منك الصدق. كما تطلبه منه؛ وأنزلك منزلة الفاروق. وهو يطلب منك الفرق بين الحق والباطل كما تطلبه منه، وأنزلك منزلة ذى النورين[٢] وهو يطلب منك الحياء والكرامة كما تطلبه منه؛

(١) شقيق البلخى الصوفى الشهير، شيخ خراسان، توفى فى غزوة أبى على سنة ١٩٤هـ- راجع «طبقات» الشعرانى ج١ ص ٨٤، القاهرة بولاق سنة ١٢٨٦.

(٢) ذو النورين: عثمان بن عفان.

وأنزلك منزلة على بن أبى طالب وهو يطلب منك العلم كما تطلبه منه». ثم سكت. فقال له: زدنى؛ قال: «نعم؛ إن لله تعالى داراً سماها جهنم وجعلك ثواباً لها؛ وأعطاك بيت مال المسلمين وسيفاً قاطعاً وسوطاً موجعاً؛ وأمرك أن ترد الخلق عن هذه الدار بهذه الثلاث: فمن أتاك من أهل الحاجة فأعطه من هذا البيت؛ ومن تقدم على نهى الله فأوجعه بهذا السوط؛ ومن قتل نفساً بغير حق فاقتله بهذا السيف بأمر ولىّ المقتول. فإنك إن لم تفعل ذلك فأنت السابق والخلق تابعٌ لك إلى النار». قال: زدنى؛ قال: «نعم؛ أنت العين، والعمال والانهار: [٢٠٧] إن صفَت العين لم يضرْ كدر الأنهار؛ وإن كدرت العين لم يُرْجِ صفاء الأنهار». وقد حكى أن هارون الرشيد قصد الفُضَيل[١] بن عياض ليلاً مع العباس فى داره، فلما وصل إلى بابه سمع قراءته وهو يقرأ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٢]- فقال هارون للعباس: «إن انتفعنا بشىء فبهذا». فدق العباس الباب وقال: أجبْ أمير المؤمنين. قال: وما يعمل عندى أمير المؤمنين؟ فقال: أجبَ إمامك. ففتح الباب وأطفأ سراجه وجلس فى وسط البيت فى الظلمة، فجعل هارون يطوف حتى وقعت عليه يده فقال: آه من يدٍ ما ألينها إن نجت من عذاب الله يوم القيامة! فجلس وقال: «يا أمير المؤمنين! استعدّ لجواب الله تعالى يوم القيامة فإنك تحتاج أن تتقدم مع كل مُسلْم ومسلمة ومؤمن ومؤمنة». فجعل هارن يبكى. فقال العباس: اسكت فقد قتلت أمير المؤمنين. فقال: يا هامان تقتله أنت وأصحابك وتقول لى أنت قتلته؟! فقال هارون: ما سمّاك هامان إلاّ وجعلنى فرعون. فقال له هارون: هذا مهر والدتى ألف دينار تقبلها منى. فقال: يا أمير المؤمنين! لا جزاك الله إلا جزاءك، أقول لك رُدّها على من أخذتها منه، وتقول لى: خذها أنت؟!» فقام وخرج.- وقد حكى عن محمد بن كعب القرظى[٣] أنه قال له عمر بن عبد العزيز: صفْ لى العدل! فقال: يا أمير المؤمنين! كنْ

(١) أبو على الفضيل بن عياض التميمى المروزى، زاهد وأحد العلماء الأعلام، حدث عنه الشافعى ويحيى القطان وغيرهما. ولد بسمرقند وقدم الكوفة شاباً ثم جاور بمكة إلى أن مات سنة ١٨٧هـ- راجع عنه: «شذرات الذهب» لابن العماد ج١ ص ٣١٦- ٣١٨: «وتذكرة الحفاظ» للذهبى ج١ ص ٢٤٥ الترجمة رقم ٢٣٢، طبع حيدر أباد سنة ١٩٥٥م.

(٢) سورة «الجاثية» آية ٢١.

(٣) محمد بن كعب القرظى، الكوفى المولد والمنشأ، ثم عاش فى مكة؛ روى عن كبار الصحابة؛ ويقال إنه ولد فى حياة النبى؛ وقال عنه الذهبى إنه كان كبير القدر، ثقة، موصوفاً بالعلم والصلاح والورع. =

لصغير المسلمين أباً، وللكبير منهم ابناً، وللمثل أخاً؛ وعاقب كل واحدٍ منهم بقدر ذنبه على قدر جسمه؛ وإياك أن تضرب بغضبك سوطاً واحداً فتدخل النار.- وقد حكى عن الحسن(١) أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز: أما بعد؛ فإن الهول الأعظم ومقطعات الأمور كلهن أمامك، لم تقطع منهن شيئاً فلذلك فاعددّ [٢٠٨] ومن شرّها فاهربْ. والسلام عليك!».- وقد حكى أن بعض الزهاد دخل على بعض الخلفاء فقال له: عظنى! فقال له: «يا أمير المؤمنين! كنت أسافر الصين فقدمتها مدة وقد أصيب ملكها بسمعه، فبكى بكاءً شديداً وقال: أما إنى لست أبكى على البليّة النازلة ولكنى أبكى لمظلومٍ على الباب يصرخ فلا يؤذن له ولا أسمع صوته؛ ولكنى إن ذهب سمعى فإن بصرى لم يذهب. نادوا فى الناس: لا يلبس أحدٌ ثوباً أحمر الا متظلم. ثم كان يركب الفيل فى نهاره حتى يرى حمرة بباب المظلومين. فهذا يا أمير المؤمنين مُشْرك بالله تعالى غلبت عليه رأفته ورحمته على المشركين وانت تؤمن بالله تعالى من أهل بيت نبيه ﷺ، كيف لا تغلب رأفتك بالمؤمنين!».- وحكى أيضاً أن سليمان بن عبد الملك قدم المدينة وهو يريد مكة. فأقام بها أياماً. فأرشد إلى أبى حازم(٢)، فدعاه. فلما دخل عليه قال له سليمان: «يا أبا حازم! كيف القدوم على الله تعالى غداً؟ قال: «يا أمير المؤمنين! أما المحسن فكالغائب يقدم على أهله؛ وأما المسئ فكالآبق يقدم على مولاه!» فبكى سليمان وقال: ليت شعرى ما لى عند الله غداً. قال أبو حازم: «اعرض عملك على كتاب الله تعالى حيث يقول: إن الأبرار لفى نعيم، وإن الفجار لفى جحيم». قال سليمان: فأين رحمة الله؟ قال: «قريب من المحسنين». ثم قال سليمان: يا أبا حازم! أىّ عباد الله أكرم؟ قال: «أهل المروءة والتقى». قال: أى الأعمال أفضل؟ قال: «أداء الفرائض مع اجتناب المحارم». قال: فأى الدعاء أسمع؟ قال: «دعاء المُحْسَن إليه للمحسنين». [٢٠٩] قال: فأى الصدقة أزكى قال: «صدقةٌ على السائل الناس، وجهد المقل ليس فيها منٌّ

= توفى فى سنة ١٠٨هـ، وقيل فى سنة ١١٧هـ- راجع عنه «شذرات الذهب» ج١ ص ١٣٦.

(١) المقصود هو الحسن البصرى، إمام أهل البصرة ولد سنة ٢١هـ، وتوفى سنة ١١٠هـ- راجع «شذرات الذهب» ج١ ص ١٣٦- ١٣٩.

(٢) أبو حازم سلمة بن دينار المخزومى المدنى الأعرج، «عالم المدينة وزاهدها وواعظها؛ سمع سهل بن سعد وطائفة. وكان أشقر فارسياً، وأمه رومية؛ وولاؤه لبنى مخزوم. قال ابن خزيمة: ثقة، لم يكن فى زمانه مثله. له حكم ومواعظ» («شذرات الذهب» ج١ ص ٢٠٨) توفى سنة ١٤٠هـ «وقال عنه عد الرحمن بن زبن بن أسلم: ما رأيت أحداً الحكمة أقرب إلى فيه من أبى حازم» («تذكرة الحفاظ» للذهبى ج١ الترجمة رقم ١١٩ ص ١٣٣؛ طبع حيدر أباد سنة ١٩٥٥م).

ولا أذى». قال: فأى القول أعدل؟ قال: «قول الحق عند من يخاف ويرجو». قال: فأى المؤمنين أكيس؟ قال: رجلٌ عمل بطاعة الله تعالى وذكر الناس عليها». قال: فأى المؤمنين أفسق؟ قال: «رجل أخطأ فى هدى أحبه وهو ظالم باع آخرته بدنيا غيره». قال سليمان: فما تقول فيما نحن فيه؟ فقال: «يا أمير المؤمنين! أو تعفينى؟» قال لا: ولكن نصيحة تلقيها إلىّ. قال: «يا أمير المؤمنين! إن آباءك قهروا الناس بالسيف وأخذوا هذا الملك عنوة من غير مشورة المسلمين ولا رضا أحد. حتى قتلوا، وقد قتلوا قتلة عظيمة. وقد ارتحلوا. فلو شعرت ما قالوا وما قيل لهم!» فقال له رجل من جُلسائه: بئس ما قلت! قال أبو حازم: «إن الله تعالى أخذ الميثاق على العلماء ليبيننَّه للناس ولا يكتمونه». فقال: كيف لنا أن نصلح هذا الفساد؟ فقال: «أنْ تأخذه من حلِّه، وتضعه فى حقه». فقال: ادْعُ لى! قال أبو حازم: «اللهم إن كان سليمان وليك فيسره لخير الدنيا والآخرة؛ وإن كان عدوك فخُذْ بناصيته إلى ما تُحب وترضى». فقال سليمان: أوصنى! قال: «أوصيك وأوجز: عَظِّمْ ربَك، ونزهة أن يراك حيث نهاك، أو يفقدك حيث أمرك»- وقد حكى عن أبى قلَابة[1] أنه دخل على عُمر بن عبد العزيز فقال له: يا أبا قلابة! عظنى! فقال: «يا أمير المؤمنين! إنه لم يبق من لدن آدم- ﷺ - إلى يومنا هذا خليفة غيرك». قال له: زدنى! قال: «أنت أول خليفة يموت». قال: زدنى! قال إذا كان الله معك فمن تخاف؛ وإذا كان عليك فمن ترجو!» قال: حسبى!- وحكى عن سليمان بن عبد الملك أنه تفكر يوماً فقال: كيف تكون حالى وقد ترفّهتُ فى هذه الدنيا؟ فأرسل إلى أبى حازم وقال: تبعث إلى بذلك الذى تفطر عليه بالعشاء. فأنفذ [٢١٠] إليه شيئاً من النخالة المقلية. قال: أبلَ هذا الماء فأفطر به فهو طعامى، فبكى سليمان وعمل ذلك فى قلبه وصام ثلاثة أيام ما ذاق شيئاً حتى فرغ بطنه من مأكولاته. ثم أفطر فى اليوم الثالث بتلك النخالة. فقضى أن قارب أهله تلك الليلة فولد له عبد العزيز بن سليمان، ومنْ عبد العزيز عُمَر فهو واحد زمانه، وذلك من بركة تلك النية الصادقة.- وحكى أنه قيل لعمر بن عبد العزيز: ما كان بدء توبتك؟ قال: أردت ضرب غلامٍ فقال لى(*): يا عمر! اذكر ليلة

(١) أبو قلابة الجرمى: «عبد الله بن زيد البصرى الإمام؛ طلب للقضاء فهرب، ونزل الشام فنزل بداريا، وكان رأساً فى العلم والعمل. سمع من سمرة وجماعة. ومناظرته مع علماء عصره فى القسامة بحضرة عمر بن عبد العزيز- مشهورة فى الصحيح» («شذرات الذهب» ج١ ص ١٢٦)؛ وتوفى فى سنة ١٠٤هـ وقيل فى سنة ١٠٧هـ، وقال ابن معين سنة ست أو سبع. راجع عنه أيضاً «تذكرة الحفاظ» للذهبى ج١ ص ٩٤ الترجمة رقم ٨٥؛ طبع حيدر أباد سنة ١٩٥٥م .

(*) إلى هنا ينتهى الخرم فى نسخة القرويين بفاس.

صحبتها[١] يوم القيامة- وحكى أن زاهداً كتب إلى عمر بن عبد العزيز وقال فى كتابه: اعتصم بالله يا عمر اعتصام الغريق بما ينجه من الغرق؛ وليكن دعاؤك دعاء المنقطع المشرف على الهلكة، فإنك قد أصبحت عظيم الحاجة شديد الإشراف على المعاطب.- وقد حكى عن هارون الرشيد أنه قال للفضيل[٢] : عظنى! قال: بلغنى أن عمر ابن عبد العزيز شُكِى إليه بعض عماله. فكتب إليه: «يا أخى! اذكر سهَر أهل النار فى النار مع خلود الأبد بعد النعيم والظلال، فإن ذلك يطرد بك إلى ربّك نائماً ويقظان[٣]. وإياك أن يتصرف بك منْ عند الله فتكون[٤] آخر العهد منقطع الرجاء». فلما قرأ الكتاب قدم على عمر فقال له[٥]: ما أقدمك؟ قال: «خلع قلبى كتابك، لا وليت ولاية حتى ألقى الله تعالى»[٦].- وقد حكى عن إبراهيم بن عبد الله الخراسانى[٧] أنه قال: حججت مع أبى سنة حج الرشيد، فإذا نحن بالرشيد <وهو> واقف حاسر حافٍ على الحصباء[٨] ، وقد رفع يديه وهو يرتعد ويبكى ويقول: «يا ربّ! أنت أنت، وأنا أنا![٩] أنا العوّاد إلى الذنب وأنت العوّاد إلى المغفرة[١٠] اغفر لى[١١]!» فقال لى: يا بُنَىّ! انظر إلى جبّار الأرض كيف[١٢] يتضرع إلى جبّار السماء!- [١٣] وحكى [٢١١] أنه دخل رجلٌ على عبد الملك بن مروان وكان يوصف بحسن العقل والأدب. فقال له: عظنى! فقال: «يا أمير المؤمنين! إن للناس فى القيامة جَوْلةً لا ينجو من غصص مرارتها ومعاينة الردى فيها إلاّ من أرضى الله بسخط نفسه». قال: فبكى عبد الملك ابن مروان[١٤]، ثم قال: «لا جرم لأجعلنّ[١٥] هذه الكلمات مثالاً نُصْب عينى ما عشْتُ أبداً»[١٦] - وحكى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لأبى حازم: «عظنى! قال:

(١) ب: صحتاه.

(٢) ب: للفضل- والمقصود الفضيل بن عياض.

(٣) ب: نفصاما.

(٤) فتكون بياض فى ق.

(٥) ق: عمر قال إنما قدمت قال لقد خلع.

(٦) ق: الله عز وجل.

(٧) الخراسان: غير واضحة فى ق.

(٨) ق: الحصى.

(٩) أنا: مرتين فى ق.

(١٠) ق: بالمغفرة.

(١١) اغفر لى: ناقصة فى ق.

(١٢) كيف: ناقصة فى ق.

(١٣) ق: وقد حكى.

(١٤) ابن مروان: ناقصة فى ق.

(١٥) ب: اجعل.

(١٦) أبداً: ناقصة فى ب.

«اضطجع[١] ثم اجعل الموت عند رأسك، ثم انظر ما تحب أن يكون فيك تلك الساعة فخذ به الآن؛ وما تكره أن يكون فيك تلك الساعة فدعه الآن، فلعل الساعة قريبة».- وحكى أن أعرابياً دخل على سليمان بن عبد الملك، فقال له[٢] : تكلم يا أعرابى! فقال: «يا أمير المؤمنين! إنى مُكَلّمك بكلام فاحتمله؛ وإن كرهته فإن وراءه ما تحب إن قبلته[٣] فقال: يا أعرابى! إنّا لنجود بسعة[٤] الاحتمال على ما نرجو[٥] نصحه ونأمن غشه. فقال الأعرابى:[٦] إنه قد تكنفك رجال أساءوا الاختيار لأنفسهم فابتاعوا دنياهم بدينهم، ورضاك بسخط ربهم؛ خافوك فى الله، ولم يخافوا الله فيك؛ حربٌ للآخرة، سِلْمٌ للدنيا. فلا تأمنهم على ما امتحنك الله عليه. فإنهم لن يألوا فى الأمانة تضييعاً وفى الأمة خسفاً وعسفاً؛ وأنت مسئولٌ[٧] عما اجترحوا وليسوا بمسئولين عما اجترّحت؛ فلا تصلح[٨] دنياهم بفساد آخرتك فإن أعظم الناس[٩] غبناً من باع آخرته بدنيا غيره. فقال سليمان: أمَّا أنك يا اعرابى قد سللْت لسانك وهو أقطع من سيفك! قال: أجل! يا أمير المؤمنين! ولكن عليك، لا لك.- وقد حكى أن صالح بن بشير[١٠] دخل على المهدى وجلس معه على الفراش، فقال له المهدى عظنى! قال: «أليس قد جلس هذا المجلس أبوك وعمّك قبلك؟» قال: نعم! قال: «فكانت لهم أعمالٌ ترجو لهم بها النجاة من الله تعالى؟» قال: نعم! قال: «وأعمال تخاف عليهم بها الهلكة؟» قال: نعم. قال: فانظر ما رجوت لهم[١١] فأته وما خفت[١٢] عليهم فاجتنبه! قال: قد أبلغت وأوجزت.- وقد حكى أن أبا بكرة[١٣] دخل على معاوية فقال: اتق الله يا

---

(١) ب: اصحطع.

(٢) ق: له سليمان بن عبد الملك.

(٣) ب: قال.

(٤) ق: بالاحتمال.

(٥) ق: من لا نرجو نصحه ولا نأمن غشه.

(٦) ق: فقال : يا أمير المؤمنين إنه..

(٧) ق: المسئول.

(٨) ق: ليس.

(٩) غبنا: ناقصة فى ق.

(١٠) صالح بن بشير المرى، واعظ البصرة؛ روى عن الحسن البصرى وجماعة. توفى سنة ١٧٢هـ أو ١٧٦هـ- راجع «شذرات الذهب» ج١ ص ٢٨١.

(١١) ق: لهم فيه.

(١٢) ق: عليهم فيه.

(١٣) لعل المقصود عبد الرحمن بن أبى بكرة، أول من ولد بالبصرة، وقد توفى سنة ١٠١هـ- وفى ق: أبا بكر- وهو تحريف قطعاً.

معاوية؛ واعلم أنك فى [٢١٢] كل يوم يخرج عنك، وفى كل ليلة تأتى عليك لا تزداد من الدنيا إلا بُعْداً، ومن الآخرة إلا قرباً، وعلى أثرك طالب لا تفوته، وقد نصب لك عَلَمٌ لا تجوزه. فما أسرع ما[١] يبلغ العلم، وما أقرب ما يلحق بك الطالب! وإنا وما نحن فيه زائل، والذى[٢] نحن صائرون إليه باقٍ: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

ومنها: أن تكون العادة الغالبة على والى الأمر العفوُ والحلم وحسن الخلق وكظم الغيظ مع القدرة. فقد حكى أنه حمل إلى أبى جعفر رجل قد جنى جناية فأمر بقتله. فقال المبارك[٣] بن فضالة وكان حاضراً: يا أمير المؤمنين! ألا أحدثك حديثاً سمعته من الحسن؟ قال: وما هو؟ قال: سمعت الحسن- رحمه الله- يقول: «إذا كان يوم القيامة جمع الناس فى صعيد واحد فيقوم منادى ينادى: منْ له عند الله يدٌ فليقم. فلا يقوم إلا من عفا». فقال: خذوا عنه.- وحكى عن عيسى ابن مريم -عليه السلام- أنه قال ليحيى بن زكريا- عليه السلام-: إذا قيل لك ما فيك فأحدثْ لله شكراً. وإذا قيل ما ليس فيك فأحدث لله شكراً أعظم منه، إذ تيسرت لك حسنة لم يكن لك فيها عمل.- وروى أبو هريرة أنه- رضي الله عنه-[٤] قال: «ليس الشديد الصُّرَعة»[٥] إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب».- وحكى أن رجلاً أتى إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله! إن خادمى يسئ ويظلم- أفأضربه؟ قال: تعفو عنه كل يومٍ سبعين مرة.- وروى عن على بن أبى طالب- رضي الله عنه- عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «ألا أدلك على خير[٦] أخلاق الأولين والآخرين؟ قال: قلت: بلى يا رسول الله! قال: «تعطى من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، وتصل منْ قطعك». وروى عن عمر بن[٧] عبيد الله أنه قال:

(١) ق: يدرك.

(٢) ق: وفى الذى نحن فيه باق- وهو تحريف ونقص.

(٣) المبارك بن فضالة البصرى، مولى قريش؛ محدث روى عن الحسن البصرى وبكر المزنى وطائفة؛ وكان من كبار المحدثين والنساك. توفى سنة ١٦٤هـ- راجع «شذرات الذهب» لابن العماد ج١ ص ٢٥٩- ص٢٦٠، و «تذكرة الحفاظ» الذهبى ج١ ص٢٠٠ الترجمة رقم ١٩٣، طبع حيدر آباد سنة ١٩٥٥م.

(٤) ق: قال لى الشديد- وفيه تحريف.

(٥) الصرعة (كهمزة): من يصرع الناس كثيراً.

(٦) ق: على قيد الأولين- وفيه تحريف شديد ونقص.

(٧) من المعروفين بهذا الاسم: «عمر بن عبيد الطنافسى، روى عن زيادة بن علاقة والكبار، وثقة وأحمد وابن معين» «شذرات الذهب» ج١ ص ٣٠٨).

«ثلاث منْ كنَّ فيه استكمل الإيمان: إذا غضب لم يخرجه غضبه إلى الباطل، وإذا رضى لم يخرجه رضاه عن الحق؛ وإذا قدر لم يأخذ ما ليس له».- وقد روى عن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- أنه قال: «لا يغرّنّك خلق امرئ حتى يغضب(١) [٢١٣] ولا دينه حتى يطمع فانظر على أىّ جنبيه يقع».- وقد روى عن علىّ بن الحسين- رضى الله عنهما- أنه خرج من المسجد فلقيه رجلٌ فسَبّه. فثارت إليه العبيدُ والموالى، فقال علىّ بن الحسين: «مهلاً عن الرجل»(٢). ثم أقبل عليه وقال: «ما سُتر عنك من أمرنا الكثير! ألك حاجةٌ نعينك عليها؟» فاستحيا الرجل ورجع إلى نفسه. فألقى إليه خميصة(٣) كانت عليه، وأمر له بألف درهم. فكان الرجل بعد ذلك يقول: أشهد أنك من أولاد الرسل- وقد روى عنه أيضاً أنه دعا مملوكاً له مرتين فلم يجبه. ثم أجابه فى الثالثة. فقال له: أما سمعت صوتى؟ قال: بلى! قال: فما بالك(٤) لم تجبنى؟ قال: أمنْتُك. قال: الحمد لله الذى جعل مملوكى بحيث يأمنني.- وقد حكى أنه جاء غلامٌ لأبى ذرّ بشاة له قد كسر رجلها، فقال له أبو ذر: من كسر رجل هذه الشاة؟ قال: أنا. قال: ولِمَ فعلت ذلك؟ قال: عمْداً لأغضبك فتضربنى فتأثم. قال أبو ذر: «لأغيظن منْ حضّك(٥) على غيظى»- فأعتقه.- وروى عنه أنه شتمه رجل فقال: يا هذا! إن بينى وبين الجنة عقبة، فإن أنا جزْتُها فوالله ما أبالى بقولك، وإن قصرت دونها فأنا أهلٌ مما قلت(٦). وروى ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ثلاث من لم تكن فيه واحدة منهن فلا يُعتدنّ بشىء من عمله: مَنْ لم تكن فيه(٧) تقوى تحجزه عن معاصى الله، أو حلمٌ(٨) يكفّه عن السفه، أو خلقٌ يعيش به فى الناس؛ وثلاث من كان فيه واحدةٌ منهن زوج من الحور العين: رجلٌ أوتمن على أمانة خفية شهية فأداها من مخافة الله تعالى، ورجل عفا عن قاتله، ورجل قرأ: قل هو الله أحد فى دبر كل صلاة؛ وثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومَنْ أكن

---

(١) العبارة محرفة فى ق.

(٢) ق: على الرسل.

(٣) الخميصة: ثوب أسود أو أحمر له أعلام؛ وفى الحديث: «جئت إليه وعليه خميصة».
وفى ق: قميصة كانت (!).

(٤) ق: فمالك. (٥) ب، ق: حظك.

(٦) ق: قلت لى. (٧) ق: له.

(٨) ق: علم.

خصمه أخْصِمْه[1] : رجل استأجر أجيراً فظلمه [٢١٤] ولم يوفه أجره، ورجل حلف بى ثم غدر، ورجل باع حراً وأكل ثمنه. ومَنْ كفل ثلاثة أيتام كان كالذى قام ليله وصام نهاره وعدا وراح شاهراً سيفه فى سبيل الله وكنت أنا وهو فى الجنة كهاتين- وأشار إلى السبابة والوسط».-[2] وقد روى عن علىّ- رضي الله عنه- عن النبى- ﷺ- أنه قال: «إن الرجل المسلم ليدرك بالحلم درجة الصائم القائم، وإنه ليكتب جباراً[3] وما يهلك إلاّ أهل بيته».- وروى ابن عباس عن على- رضي الله عنه- أنه قال أوصانى رسول الله- ﷺ- حين زوجنى فاطمة رضى عنها خصوصاً دون غيرى. فكان مما أوصانى به أن قال: «يا علىّ! لا تغضب! وإذا غضبت فاقعد واذكر قدرة الله تعالى على العباد وحلمه عنهم. وإذا قيل[4] لك: اتقى الله فاترك غضبك عنك، وارجع بحلمك».- وقد روى ابن عباس عنه ﷺ أنه قال: «إن لجهنم[5] باباً لا يدخله إلاّ من شفى غيظه بمعصية الله».- وروى أن إبليس اللعين[6] ظهر لموسى- عليه السلام- فقال له: يا موسى! إنك الليلة تناجى ربك، ولى إليك حاجة فاقضها وأنا[7] أعلمك خصالاً ثلاثاً فيهن الدنيا والآخرة. قال له موسى: ما هذه الخصال؟ قال: «إياك والحدّة فإنى ألعب بالرجل الحديد كما تلعب الصبيان بالكرة. (+ يا موسى! إياك والنساء فإنى لم أنصب قط فخاً أثبت فى نفسى من فخ أنصبه بامرأة+». يا موسى! إياك والشح فإنى أفسد على الشحيح الدنيا والآخرة».- وروى عن رسول الله- ﷺ- أنه قال: «من كظم غيظاً وهو يقدر [٢١٥] على إنفاذ ملأه الله إيماناً[8] وأمناً؛ ومنْ وضع ثوب[9] جمال تواضعاً لله وهو يقدر عليه كساه الله تعالى حُلّة الكرامة».- وحكى أن ذا القرنين[10] لقى ملكاً من الملائكة فقال له: علّمنى

(١) خصمه (من باب ضرب) خصماً وخصاماً وخصومة: غلبه فى الخصام.

(٢) ورد بعض هذا الحديث فى ابن عساكر فى تاريخ دمشق من ابن عباس بإسناد ضعيف (راجع «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ج٢ ص ١٦٦- ص١٦٧).

(٣) غير واضحة فى كلا المخطوطين.

(٤) ب: قال.

(٥) ق: لجنهم باب.

(٦) ظهر: ناقصة فى ق.

(٧) ب: وإنى. (+..+) ناقص فى ق.

(٨) ق: أمناً وإيماناً. (٩) ق: حلة.

(١٠) ق: ذا القرنين عليه السلام.

عملاً أزداد به إيماناً ويقيناً؛ فقال: «لا تغضب، فإن الشيطان أقدر ما يكون على ابن آدم إذا غضب. وإذا غضبت[١] فرد الغضب بالكظم وسكنه بالتؤدة؛ وإياك والعجلة فإنك إذا عجلت أخطأك حظك؛ وكن سهلاً ليناً للقريب والبعيد؛ ولا تكن جباراً عنيداً. وقد روى[٢] أبو هريرة عن النبى- ﷺ- أنه قال: «الويل لمن يغضب وينسى غضب الله[٣] تعالى؛ عباد الله؛ إياكم والغضب والظلم[٤] فإن عقوبتهما شديدة. ومنْ غضب فى غير ذات الله جاء يوم القيامة مغلولة يداه[٥] إلى عنقه».- وروى أبو هريرة أيضاً أن رجلاً جاء إلى رسول الله- ﷺ- وقال: يا رسول الله[٦] دلنى على عمل يدخلنى[٧] الجنة؛ قال: «لا تغضب، ولك الجنة» قال: زدنى؛ قال: «استغفر الله تعالى دبر صلاة العصر سبعين مرة يغفر الله لك ذنب سبعين سنة». قال[٨] : ليس لى ذنوب سبعين سنة. قال: «فلأمك». قال: ولا لأمى. قال: «فلأبيك» قال: ولا لأبى. قال: «فلإخوانك»[٩].- وقد روى عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ- قسم قسماً. فقال رجلٌ من الأنصار: هذه قسمة ما أريد بها وجهُ الله. قال ابن مسعود: يا عدوّ الله؛ لأخبرن[١٠] رسول الله- ﷺ -. قال: «فأخبرته، فاحمر وجهه وقال[١١]: «رحمة الله على موسى [٢١٦]؛ قد أوذى بأكثر من هذا فصبر».

وهذا القدر الذى روى من الآثار[١٢] والأخبار وسير الخلفاء وأئمة الأعصار- كافٍ

(١) وإذا غضبت: ناقص فى ق. (٢) ب: فقد.

(٣) ق: غضب الرب تبارك وتعالى.

(٤) ب: والغضب فإن عقوبته شديدة.

(٥) ب: يده.

(٦) يا رسول الله: ناقصة فى ق.

(٧) ق: أدخل به الجنة فقال لا تغضب. قال: زدنى يا رسول الله. قال لا تسأل الناس شيئاً ولك الجنة. قال: زدنى يا رسول الله قال استغفر الله دبر صلاة.

(٨) ق: قال برب ذنوب سبعين سنة فلا تك (!) قال ولا أمى قال فلا يبك قال ولا لأبى قال فلا خوانك- وفيه تحريف شديد.

(٩) ب: فلا خوانى

(١٠) ق: لأخبرن النبى عليه السلام.

(١١) أى النبى.

(١٢) ق: من الأخبار والآثار.

للمتعظ به وللمصغى إليه فى تهذيب (+ الأخلاق ومعرفة +) وظائف الخلافة. فالعامل به مستغن عن المزيد.

والله ولىّ التوفيق[1].

تم الكتاب، والحمد لله ربّ العالمين؛ وصلى الله على سيّد الأولين والآخرين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وقع الفراغ منه يوم السبت لسبعة عشر يوماً خلت من شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وستماية.

● نهاية مخطوط ق:

«نجز بحمد الله تعالى وقوته كتاب المستظهرى فى فضائح الباطنية على يد الفقير المذنب الراجى عفو ربّه أبو الحسن على بن سعيد بن مسعود التملى، اللهم اغفر له ولوالديه ولعشيرته ولجميع المسلمين، يوم الجمعة الأول من ربيع الثانى عام واحد وثمانين وتسعماية، بمدينة فاس، أدام الله خيرها وعمرها بالإسلام، وصلى الله على نبينا وشفيعنا غداً محمد ﷺ وشرف وكرم وعزّ وعظم».

(+ ..+) بياض فى ق.

(١) ق: والله تعالى الممد بالتوفيق (.. ثم بياض بمقدار ثلاث كلمات) الزائد الشريف النبوى الأمى المستظهرى... ضياءه.. العناية إلى تصفح هذا الباب وتأمله بالمراجعة وطول المطالعة فيها، فى الخصال المودعة فى هذا الباب يتم الورع الذى هو شرط الخلافة وبها تحصل النجاة فى الدار الآخرة.. والله يعفو، مسدد الرأى الكريم لما يؤلفه من مرضاته ويبوئه الفردوس الأعلى من جناته بفضله وسعة جوده.

فهرس الأعلام

- أ -

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ع -

- ف -

- ق -

- ك -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ى -

فهرس المحتويات

الباب السابع:

الباب الثامن:

الباب التاسع: